

مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تمثّل
جزءاً مهماً من ذاكرة الشّعب البحريني

الجزء الأوّل

الأستاذ الفاضل
عبد الوهّاب حسين

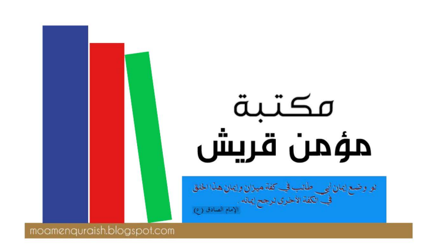


دار العصمة

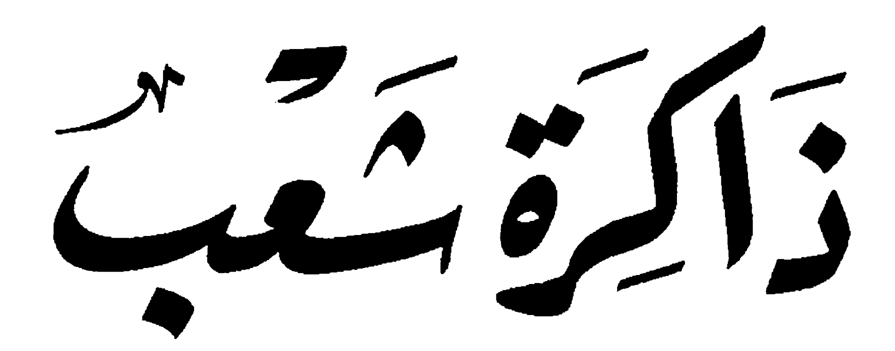
ذاكرة شعب

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م



دار العصمة / كتب - قرطاسية - ترجمة - طباعة - خدمات أخرى
مملكة البحرين - السنابس
٠٠٩٧٣/١٧٥٥٣١٥٦ - ٠٠٩٧٣/٣٩٢١٤٢١٩ - daralesmah@hotmail.com

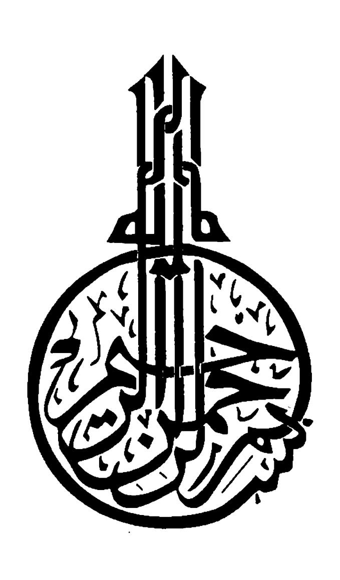


مجموعة من الأسئلة والأجوبة التي تمثل
جزءاً مهماً من ذاكرة الشعب البحريني

الجزء الأول

تأليف
عبد الوهاب حسين

دار العصمة


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة الناشر

نحمده تعالى حمدا يليق بجلاله والصلاة والسلام على محمد وآله.. السادة الهداة.. وسبل النجاة، واللعنة الأبدية على أعدائهم الظالمين لهم من الأولين والآخرين...

وحيث وجدنا من المناسب أن نعتني عناية خاصة بأجوبة الأستاذ الفاضل عبد الوهاب حسين والتي كان يتحف بها المتعطشين للمعارف الثقافية والسياسية خصوصا الميدانية منها، وباعتبار أن نشرها كان مقتصرًا على الساحة الالكترونية عبر موقع الأستاذ وغيره من المواقع الأخرى ارتأينا - وبعد إلحاح الكثير من الإخوة - جمعها وترتيبها لتكون في متناول الجميع...

وكانت هذه الأسئلة والأجوبة عبارة عن نيف وخمسين مجموعة بعضها وردت كأسئلة عامة عبر الموقع وبعضها وردت ضمن محاضرات في مناطق مختلفة، ونظرا لأهمية التوثيق التاريخي وحفاظًا على هذه الميزة الحيوية، وجدنا من المناسب الإبقاء على كل مجموعة كما هي وان كان ذلك على حساب التبويب والعنونة الموضوعية حيث تستدعي العنونة إعادة الترتيب بشكل يتناسب مع موضوعية المواضيع المطروحة، وحسبنا في خاصية التوثيق التاريخي مغنما وحظًا.. ومع ذلك فقد قمنا بالعنونة الموضوعية قدر الإمكان رغم اقتضاء ذلك لتكرار العناوين في أكثر من موضع، وتسهيلاً للقارئ العزيز فقد قمنا بإرفاق فهرسة أخرى

موضوعية تشير إلى المواضع المتكررة لكل عنوان..

هذا ونسأله تعالى أن يمن علينا من فضله بالبصيرة الدائمة والهداية التامة. انه ولي النعم..

الناشر

مقدّمة



حلقات أسئلة وأجوبة، هي بالدرجة الأولى، عملية توثيق لتطورات الأوضاع على الساحة الوطنية، وتبصير بمجريات الأمور وإدارتها، ورغم الاختلاف حول ما جاء فيها من آراء ومواقف، فإنها تستبطن مختلف التجارب على الساحة الوطنية وتحفظها.

وجمعها في كتاب: يعني حفظ الأحداث والوقائع والرؤى والمواقف والتطورات في الفترة التي تتناولها (من بداية الانفتاح وحتى الآن رغم التقطع في الفترة الأخيرة) مما يؤدي إلى تنشيط الذاكرة الوطنية: الرسمية والشعبية، وهو من العناصر الرئيسة المكونة للوعي: الثقافي والتاريخي والسياسي، ومن القواعد الأصيلة التي ترتكز عليها بنية الشعوب والأمم وتحفظ لها وحدة الذات، وهو شرط من شروط النهضة والاستفادة من التجارب وتقييمها بهدف تصويب المسيرة وتسديدها وتجنب تكرار الأخطاء، حيث يتبلور فهم أفضل للماضي، وتُحفظ الحقائق

والشواهد والأدلة والبراهين المادية على صحة الآراء والمواقف أو خطئها، لتسطع أنوار الماضي لتجلو الحاضر والمستقبل، وتزود أصحاب القرار بالحقائق والشواهد المادية التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الصائبة التي تخدم مصالح الشعوب والأمم وتؤمن مستقبل أفضل لها، وتساعد الشعوب والأمم على ممارسة المراقبة والمحاسبة للمسؤولين والزعماء والقادة والمؤسسات الرسمية والأهلية، لكي يتعافى المستقبل من أخطاء الماضي، ويبنى على أسس واقعية صحيحة تخدم مصالح الشعوب والأمم وتؤمّن مستقبلها ومصيرها من الضياع والعبث.

فمع الذاكرة: تكون الشعوب على بصيرة من أمرها، وتوجه البوصلة نحو جوهر الصراع، ويكون نبض الجماهير قويا وضاغطا ومؤثرا، وتكون رموزها وقياداتها ومؤسساتها حاضرة ومبادرة وقوية وفاعلة وعاكسة لنبضها، وتستنفر الشعوب طاقاتها وجهودها كاملة من أجل الحرية والاستقلال والنهوض والتقدم.

وبدون الذاكرة: تشوه الصور، وتقلب الحقائق، وتفقد الشعوب بصيرتها، وتوجه بوصلة الصراع لغير وجهته الصحيحة، ويصبح نبض الجماهير ضعيفا، ويصبح حسها بليدا وروحها المعنوية ضعيفة، وتصبح غير قادرة على القيام بالمهمات الكبرى والصعبة، وتصبح فرصتها في الحرية والنهوض والبناء والتنمية والتقدم والتطوير والازدهار والاستقلال معدومة.

فقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة: بأن ما تعيشه بعض الشعوب والأمم من تيه وضياع في توجهاتها واختياراتها الإستراتيجية، إنما هو نتيجة طبيعية لفقدان ذاكرتها وعدم تعلمها من أخطائها وتجاربها التاريخية في الحياة.

فالنسيان لتجارب الماضي وتجاهل نتائجها: يكمن وراء تعثرات الشعوب

وسقوط الحضارات والأمم، وكل شعب أو أمة يفقد/تفقد الذاكرة يصبح كتلة تافهة تشكله الأمم والقوى الأخرى بحسب هواها وتحركه في الاتجاه الذي تريده خدمة لمصالحها.

والخلاصة: أن كل شعب أو أمة يفقد ذاكرته، فإنه يفقد هويته، ويضيع حاضره ومستقبله، لأنه يفقد الروح المشتركة التي تربط أجزاءه التاريخية ببعضها، ولأنه لم يتعلم من التجارب، ولم يأخذ العبرة من أخطاء الماضي، ولم يتجنب تكرار الأخطاء القاتلة والمميتة، مما يعيق تقدمه ويهدد مستقبله ووجوده.

ولهذا حرص القرآن الكريم على حفظ التجارب التاريخية للأمم والشعوب ونتائجها، ورددها على أذهان البشرية لتذكيرها، لكي تتعلم من أخطاء الماضي وتتجنب الوقوع فيها، وتهتدي إلى الصراط المستقيم في الحياة الذي رسمه لها رب العالمين من أجل نجاتها وسعادتها في الدنيا والآخرة.

ولهذا الغرض: دأب المؤرخون على تدوين الأحداث التاريخية للشعوب والأمم وتوثيقها، بينما تسعى قوى الاستكبار العالمي والحكومات الدكتاتورية المستبدة لمحو ذاكرة الشعوب والأمم وتشويه الحقائق لكي تفرض سيطرتها على الشعوب المستضعفة.

وفي الختام: أنبه إلى الملاحظات الثلاث الأساسية التالية،

الملاحظة (١): أن التعلم من أخطاء الماضي قد يستلزم تغيير أنماط التفكير والمناهج والسلوك والإدارة، وهذا بدوره قد يستلزم تغيير القيادات على كافة المستويات، وبدون ذلك لا يتم التعلم والاستفادة المطلوبة من أخطاء الماضي.

الملاحظة (٢): ينبغي الحذر من اعتبار الإضاءات والكشف عن الأخطاء في

الأوضاع العامة أو الإدارة السياسية للسلطة أو المعارضة أو القيادة الرسمية أو الشعبية والتذكير بها، إساءة أو خطيئة أو مؤامرة ضد الأمة أو الشعب أو النظام أو الطائفة أو الحزب أو القيادة، فإن التصحيح والتطوير لا يمكن أن يتحققا إلا بحفظ الذاكرة كاملة، ولا يمكن أن يتحققا مع ضياع جزء منها.

الملاحظة (٣): إن المجاملات الساذجة، ورسوخ المعايير التقليدية، وانتشار ثقافة التخدير والاستسلام والقبول بالأمر الواقع، والاستخدام السيئ للأعذار، وغياب المنهج النقدي، من الأسباب الرئيسية التي تساهم في فقدان الشعوب والأمم لذاكرتها، في الوقت الذي تلعب الصدمات القوية التي تتعرض إليها الشعوب والأمم، وما تقوم به الشريحة الواعية من النوير والنقد البناء دورهما في تنشيط الذاكرة.

والخلاصة: علينا أن نتذكر ونذكر الأجيال المقبلة بتاريخنا وتجاربنا: حلوهما ومرهما، لكي ننجح في إبقاء ذاكرتنا حية، ومشاعرنا نابضة، من أجل حماية أنفسنا من حدوث وعكات سياسية وحضارية جديدة، ولكي ننجح في إصلاح أوضاعنا وتطويرها، وتحصين مستقبلنا من الأمراض والأخطاء القاتلة.

وعلى هذا الأساس جاءت فكرة جمع حلقات: (أسئلة وأجوبة) في كتاب تحت عنوان: (ذاكرة شعب) كوسيلة للتثقيف الإسلامي والوطني ـ لاسيما لفئة الشباب ـ وطريقا لإحياء الذاكرة الوطنية على طريق النهضة والتقدم والازدهار لهذا الوطن العزيز: البحرين.

فحلقات أسئلة وأجوبة: تذكرنا بالانتفاضة والشهداء، وتذكرنا بالسجناء والمبعدين، وتذكرنا بالميثاق والدستور العقدي والانقلاب عليهما، وتذكرنا بقانون الجمعيات وقانون الصحافة والإرهاب وسائر التراجعات فيما سُمي بالمشروع

الإصلاحي للملك، وتذكرنا بمواقف القوى السياسية من مختلف القضايا الحيوية على الساحة الوطنية، لكي نتذكر ونفكر جيدا، ونحافظ على وحدتنا الوطنية، ونوجه بوصلة الصراع إلى وجهتها الصحيحة، ولا نسقط في الفخاخ التي نصبتها لنا السلطة وقوى الاستكبار العالمي على طريق النضال والتحرر الوطني.

أكتفي بهذا المقدار،،

وأسأل الله التوفيق والتسديد،،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

عبد الوهاب حسين

١٣ / جمادى الثانية / ١٤٢٩هج

١٧ / يونيو ـ حزيران / ٢٠٠٨م

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١

التاريخ: ٥ / شعبان / ١٤٢٣هـ

الموافق: ١٢ / أكتوبر - تشرين الأول / ٢٠٠٢م

الساحة السياسية

السؤال (١):

تكرّر كثيرًا: بأن الحكومة من حقها بأن يكون لها فريق لعب في الساحة السياسية. ماذا تعني بذلك؟

الجواب (١):

هو تشبيه للساحة السياسية بساحات ملاعب الكرة: القدم أو السلة أو اليد.. الخ، وفي كل لعبة توجد فرق تباري أو تنافس الفرق الأخرى.. وكذلك الساحة السياسية: توجد فرق تباري أو تنافس الفرق الأخرى. وإذا اعتبرنا القوى السياسية المعارضة فرق لعب في ساحة العمل الوطني، كذلك يحق للحكومة أن يكون لها فريقها الخاص، على أن يمارس الجميع اللعبة.. بنفس القواعد والشروط، لا فرق بين الحكومة والمعارضة، وأن اللعب أو المنافسة في ساحة العمل الوطني تكون على مستويين:

المستوى الأول: أن تكون المنافسة بين القوى السياسية على مستوى الدعوة إلى رؤاها الفكرية والسياسية، والمشاريع أو برامج العمل التي تخدم بها الوطن والمواطنين، من أجل كسب ثقتهم إلى صفها.

المستوى الثاني: أن تكون المنافسة بين الفرق على مستوى المصالح المتعارضة بين الفرق، فلكل فريق مصالحه التي تخدم أجندته كفريق عمل سياسي: على المستوى الوطني أو الإقليمي أو القومي أو العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التالية:

الملاحظة الأولى: أن الأجندة للقوى السياسية ترتبط برؤاها الفكرية والسياسية، ولا

يجوز أن تكون أي من تلك الأجندة ضد المصالح الوطنية، ولا يجوز أن تكون للسلطة أية أجندة تتعارض مع إرادة أبناء الشعب.. وضد مصالحهم، كما لا يجوز للقائمين على السلطة تسخير إمكانيات الدولة لخدمة مصالحهم الخاصة.

الملاحظة الثانية: أن الحديث عن المصالح الخاصة للقوى السياسية لا يعني القبول بتحويل الساحة الوطنية إلى ساحة حرب طائفية أو حزبية أو غيرهما، أو القبول بتحرك القوى السياسية من منطلقات طائفية أو حزبية.. ولخدمة أغراض كذلك، وإنما تحرك القوى السياسية لخدمة المصالح الوطنية المشتركة، من خلال رؤاها الفكرية والسياسية الخاصة بها، وحقها في الدعوة والانتصار لرؤاها الفكرية والسياسية ومشاريعها وبرامج عملها.

الملاحظة الثالثة: قد تتعارض مصالح تيار سياسي معارض، مع تيار سياسي معارض آخر.. فتيارات المعارضة تتنوع فكريا وسياسيا بين: يساري وليبرالي وقومي وإسلامي، وليس من المستغرب أن توجد بينها مصالح متعارضة. وقد تكون المصالح المتعارضة بين فصيل أو أكثر من قوى المعارضة مع الحكومة.. وهذا شيء طبيعي ومشروع.

الملاحظة الرابعة: كل ما هو مطلوب: توفير العدالة في فرص اللعبة، وذلك بخضوع جميع الفرق المشاركة: الحكومة والمعارضة، لنفس القواعد والشروط، وأن تتم إدارة اللعبة من خلال آلية دستورية متوافق عليها.. مثل: البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني، فإن ذلك لا يتعارض مع المصلحة الوطنية، بل يخدمها ويحفظ العدل والمساواة والتوازن داخل الدولة والمجتمع ويدفعهما بقوة إلى الأمام.. وهذا ما هو مطلوب (فعلا) من الإصلاح السياسي والديمقراطية، وهذا ما نصبو إلى تحقيقه تحت أشعة الشمس الدافئة.

السؤال (٢):

لقد تأخرت الجمعيات السياسية كثيرا في طرح برنامج عمل للمقاطعة، ونحن نعلم بأن لديكم مسودة مشروع بذلك. فلماذا لا تطرحونه؟

الجواب (٢):

أتفق مع الأخ الكريم في تقديره بأن الجمعيات السياسية قد تأخرت في طرح برنامج عمل للمقاطعة، وهي مطالبة بذلك فعلا. وأنا لدي مسودة مشروع من قسمين على سبعة محاور، وبعض الجمعيات على علم بذلك، وقد طلبت بعض الشخصيات المستقلة الشروع في كتابته.. بالتعاون معهم، إلا أني رأيت أن نعطي الفرصة للجمعيات السياسية لكي تبادر إلى ذلك، فنحن نرى أن المصلحة الوطنية تقتضي تقديم المؤسسات لقيادة العمل الوطني، وأن دور المستقلين هو تكميلي لدور المؤسسات.. لا أن يتقدم عليهم، لأن العمل المؤسساتي هو الأكفأ في بلورة المشاريع وتنفيذها على أرض الواقع من الأفراد.. مهما كثروا وكبروا، لهذا فأنا أتوقع أن تبادر الجمعيات السياسية لتشكيل لجنة لهذا الغرض، وأنا وكثير من المستقلين سوف نكون في خدمتهم لهذا الغرض، أو غيره من العمل الوطني الجاد والبناء.



السؤال (٣):

لقد طالبت أنت شخصيا، وطالبت الجمعيات السياسية الأربع، طالبتم عظمة الملك بتأجيل الانتخابات، والدخول في حوار وطني على أساس (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني. والسؤال: لماذا لا تصدر الرموز

العلمائية الكبيرة بيانًا بذلك؟

الجواب (٣):

لقد ذكرت تكرارا بأن الوضع الصحيح للعلماء الأجلاء (القيادات العليا) (حفظهم الله تعالى) هو عدم الدخول في التفاصيل والجزئيات، وترك ذلك للمؤسسات والصفوف الأخرى، إلا أنني أعتقد بأن المسألة الحالية والوضع الحالي ليس جزئيا، وإنما وضع وطني عام وحرج للغاية، وهو يتطلب من كل مخلص لوطنه أن يقوم بدوره فيه، وهو يستحق من العلماء الأجلاء (حفظهم الله تعالى) أن تكون لهم كلمتهم فيه، فكلمتهم هذه ليست تدخلا في قرار المشاركة أو المقاطعة، وإنما هي كلمة إسلامية وطنية للخروج بالوطن من مأزق وطني حرج.. وفي نهاية الأمر: الموضوع كله يخضع لتقييمهم، فهم أعرف بواجبهم الإسلامي والوطني، وهم قادرون على النهوض به.



المكرمات

السؤال (٤):

يغدق الملك والحكومة على الشعب من المكرمات هذه الأيام. ما رأيكم في ذلك؟

الجواب (٤):

يفسر البعض ذلك بمحاولة التأثير على الموقف الشعبي لاستمالته إلى المشاركة في التصويت في الانتخابات البرلمانية، وأنا لا أريد أن أعلق على الموضوع من هذه

الزاوية، رغم عقيدتي بأن الملك لديه قناعة قبل غيره (لاتصاله بالشعب) بأن شعب البحرين على درجة عالية من الوعي والنضج، بحيث لن يؤثر عليه بهذه الطريقة، أن الملك بعلمه هذا، يستطيع أن يقود الشعب بمسئولية كبيرة في المهمات الصعبة الوطنية والقومية، وإنما أريد أن أعلق على الموضوع من زاوية أخرى.

أرى أنّ للمكرمات بعدين أساسيين.. هما:

البعد الأول – بعد أخلاقي: وهنا يجب القبول به وتشجيعه، فللملك، ولرجال الحكومة أن يغدقوا على الشعب بما يشاءون من المكرمات من أموالهم الخاصة، وهذه فضيلة أخلاقية ووطنية، ينبغي قبولها وتشجيعها.

البعد الثاني – بعد حقوقي وسياسي: وفيه أن للمواطنين حقوق ثابتة، وهذه الحقوق يجب أن تصل إليهم عن طريق القانون والمؤسسات، فنحن ننادي ليل نهار بشعار دولة القانون والمؤسسات، وهذا جزء مهم من معناه، سواء كانت الحقوق تتعلق بالتعليم أو الصحة أو السكن أو العمل المناسب، وإيصال هذه الحقوق عن طريق المكرمات أو باسمها أمر خاطئ وغير مقبول، ويجب رفضه وتغييره.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن هذه حقوق والوفاء بها واجب وليس مكرمة.

السبب الثاني: أن إيصال هذه الحقوق تحت عنوان المكرمة لا يتناسب مع الحقيقة ولا يتناسب مع كرامة الإنسان.

السبب الثالث: أن الوفاء بهذه الحقوق عن طريق المكرمة لا يضمن وصولها لجميع من يستحقها ولا في جميع الأوقات والأحوال، فهي تتوقف على وجود الحاكم الراغب في الوفاء بهذه الحقوق، وفي الحالات التي يرغب فيها، ونحن نعلم بأن

الأعمار بيد الله تعالى، فقد يأتي حاكم آخر لا يرغب في الوفاء بهذه الحقوق، فضمان وصول الحقوق لأصحابها في جميع الأوقات والأحوال، وبما يحفظ كرامتهم، إنما يأتي عن طريق تشريع القوانين التي تضمن لهم ذلك، وإيجاد المؤسسات التي تكفلها، وتحاسب على التقصير، وهذا جزء من فهم الوظيفة التشريعية والرقابية للبرلمان.



الرموز والتفاف الجماهير

السؤال (٥):

توقعت شخصية سياسية بارزة، بأن الجماهير سوف تنقلب في المستقبل القريب على الرموز الشعبية. ما رأيكم في ذلك؟

الجواب (٥):

الجماهير لم تلتف حول الرموز الشعبية لسواد عيونها، وإنما وجدتها تعبر عن رأيها وطموحاتها، وتطالب بحقوقها، فإذا تخلفت الرموز (عمليا) عن ذلك، وإن زعمت (نظريا) بأنها تعبر عن الجماهير وتدافع عن حقوقها، فسوف تتخلى الجماهير عنها، وتنقلب عليها (قطعا) والتجربة اكبر دليل.. وهذه هي سنة الحياة.



ممارسات رجال الأمن

السؤال (٦):

وجد في الآونة الأخيرة رجال من الأمن يزيلون اللافتات التي تدعو

إلى المقاطعة. ما تعليقكم على ذلك؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: المقاطعة كالمشاركة، حق كفله الدستور لكافة المواطنين، وليس لأحد حق أن يسلبه منهم. كما يكفل الدستور للمواطنين حق التعبير عن آرائهم، وأصبحت ممارسة هذا الحق واقع قائم على الأرض، في ظل الحركة الإصلاحية التي يقودها الملك (رغم ملاحظاتنا السلبية على جوانب أخرى في الحركة الإصلاحية) وقد نصحت المعارضة المواطنين بالابتعاد عن الأساليب غير الحضارية في التعبير عن آرائهم.. مثل: الكتابة على الجدران، وأوضحوا لهم حرمة ذلك شرعا، ما دامت الوسائل الحضارية مفتوحة أمهامهم (وهي كذلك في الوقت الراهن في البحرين) وأرى: أن ممارسات رجال الأمن في إزالة هذه اللافتات أنها ممارسات غير دستورية، لأنها تحرم بعض المواطنين من حقوقهم التي كفلها لهم الدستور، وأنها ممارسة غير حضارية، كانت جزء من ممارسات حقبة سوداء ماضية، تنتهك فيها حقوق المواطنين وكرامتهم، وقد انتهت هذه الحقبة، ولن تعود إن شاء الله تعالى.

النقطة الثانية: أعتقد أن من شأن الاستمرار في تلك الممارسات (غير الدستورية، وغير الحضارية) أن يربك الوضع السياسي والأمني في البلاد، وان يعيد المواطنين إلى ممارسات غير حضارية سابقة.. مثل: الكتابة على الجدران، بدلا من تشجيعهم على الممارسات الحضارية الجديدة التي بدءوا يتعودونها في التعبير عن آرائهم.

النقطة الثالثة: أطالب بهذه المناسبة وسائل إعلام الدولة، بأن تفتح أبوابها لكل

المواطنين ولكافة القوى السياسية، لكي يعبروا عن آرائهم بالتساوي، فإن من شأن ذلك أن يعزز الوحدة الوطنية، والاتفاق على الوطن والشرعية، وإن اختلفوا حول جزئيات لا تخرج عن الإطار الوطني العام، ويعتبر ذلك مكسب وطني وتاريخي كبير لا يصح التفريط فيه من أجل مكاسب آنية ضيقة.. وأذكر القائمين على السلطة: بأن عليهم التمييز بين المؤسسات الوطنية التي هي للجميع، والمؤسسات الخاصة التي هي لأصحابها.



الملك والديموقراطيّة

السؤال (٧):

أثر عن الملك وشخصيات سياسية رسمية أخرى قولهم: إن الديمقراطية هي بين مشارك ومعارض، وليس بين مشارك ومقاطع. ما تعليقكم على ذلك؟

الجواب (٧):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أرى أن قول الملك (حفظه الله تعالى) ليس خطأ على وجه العموم، بل هو صحيح إذا استبدلنا كلمة الحكومة بدلا من كلمة مشاركة.. فتكون المعادلة: (الديمقراطية = حكومة + معارضة) وهذا ما أكدت عليه مرارا.. وقلت: بأنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية أو إصلاحات سياسية حقيقية بدون معارضة.

النقطة الثانية: رغم بعض التحفظات الرسمية على طرح مسألة الأحزاب السياسية في

بدء الحركة الإصلاحية.. منها: تصريح وزير الإعلام ردا على ما نشرته جريدة الحياة على لساني في إحدى المقابلات، إلا أن الملك صرح مرارا بعد ذلك، بحق المعارضة في تشكيل الأحزاب، وآخرها تصريحه لرؤساء الجمعيات في استقباله لهم في قصر الصافرية، بمناسبة إجراء تعديل في قانون ممارسة الحقوق السياسية، يسمح بموجبه للجمعيات بالمشاركة في الانتخابات.. على أن يترك ذلك للبرلمان.

النقطة الثالثة: أنبه هنا إلى أن المعادلة المذكورة (الديمقراطية = حكومة + معارضة) إنما تتم في ظل دستور متوافق عليه، ومؤسسات ديمقراطية متوافق عليها.. أما في ظل عدم التوافق على ذلك: فإن الحالة السياسية ترتبك وتشوه، وتنقسم القوى السياسية الشعبية إلى قسمين رئيسيين.. وهما:

القسم الأول: قوى سياسية شعبية مشاركة (موالاة ومسايرة) تقبل بالأمر الواقع (غير الدستوري) وتشارك فيه.

القسم الثاني: قوى سياسية شعبية مقاطعة (تمثل المعارضة الحقيقية) ترفض القبول بالأمر الواقع، وتسعى لتصحيح الوضع غير الدستوري في البلاد.

النقطة الرابعة: لو التزمت القيادة السياسية (بدستور: ٧٣) العقدي وميثاق العمل الوطني والتعهدات المكتوبة والشفهية التي أعطتها القيادة السياسية العليا لرموز المعارضة (وتم بموجبها التصويت بنعم على ميثاق العمل الوطني بنسبة: ٩٨,٤ ٪) لعملت المعارضة بالمعادلة الأولى وطبقتها: (الديمقراطية = الحكومة + المعارضة) أما وقد خالفت القيادة السياسية ذلك، وفرضت وضع غير دستوري على البلاد، فإن المعادلة الواقعية الصحيحة التي تفرضها المسؤولية الدينية والوطنية للتصحيح.. هي: انقسام القوى السياسية الشعبية إلى قسمين:(قوى موالاة ومسايرة مشاركة + قوى

معارضة مقاطعة).

النقطة الخامسة: أرى بأن معادلة: (مشاركة + مقاطعة) تمثل حالة استثنائية نأمل أن تنتهي بالتصحيح.. وعليه: فقد دعونا الملك لتأجيل الانتخابات، والدخول في حوار وطني صريح مع المعارضة، على أساس (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني، وهما متوافق عليهما بين الحكومة والمعارضة، ويمثلان أساسا سليما وقويا للحوار الوطني، وأرى بأن من شأن ذلك: أن يخرج البلاد من أزمتها السياسية المستفحلة، ويعزز الديمقراطية والحركة الإصلاحية فيها.



المقاطعة والمشاركة

السؤال (٨):

لماذا لا تقيم الجمعيات السياسية ندوات تطمئن الشعب بالمقاطعة، رغم التخويف بالختم على الجوازات، ويفضل أن تكون تلك الندوات موزعة على قرى ومدن البحرين؟

الجواب (٨):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد أقامت الجمعيات السياسية مثل تلك الندوات ولازالت مستمرة في ذلك، رغم بعض العقبات التي وضعتها أمامهم وزارة الداخلية، من خلال المؤسسة العامة للشباب والرياضة، وآخرها إلغاء ندوة نادي البحرين، ربما لخصوصية المحرق التي لا يراد للمعارضة الداعية للمقاطعة اختراقها، إلا أن

الندوات تقام في مناطق أخرى، وفي مؤسسات تابعة لمؤسسة الشباب والرياضة، وآخرها الندوة المعلن عنها حاليا في مدينة عيسى.. وإنما يدور السؤال: حول حجم الحركة وقوتها، لاسيما إذا قيست بالحركة المكثفة مع المشاركة في الانتخابات البلدية.

النقطة الثانية: أرى بأن ضعف التحرك الداعي إلى المقاطعة، يعود إلى كون المقاطعة تقوم على أساس المواجهة السياسية الصريحة مع الحكومة في هذا الوقت، وهذا يحتاج إلى رؤية ثاقبة وإرادة سياسية قوية، بينما المشاركة فيها متابعة ومسايرة مع الحكومة.

النقطة الثالثة: أرى أن المقاطعة كالمشاركة حق للمواطنين، وليس لأحد الحق في سلبه منهم، وأن الجمعيات المقاطعة من حقها أن تتحرك تحت الشمس، وفوق الطاولة من أجل إنجاح قرارها بالمقاطعة، وأعتقد أن قرار المقاطعة يصب في خدمة المصلحة الوطنية، ويهدف إلى تصحيح الأوضاع غير الدستورية في البلاد، وأن التقصير في دعوة المقاطعة يعني التقصير في خدمة الوطن، مع التأكيد على أن المقاطعة لا تعني المحاربة، فقوى المعارضة متوافقة على القبول (سياسيًّا) بالشرعية الوضعية للنظام، المنصوص عليها في (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني.. اللذان يمثلان المرجعية السياسية والقانونية للمقاطعة.

النقطة الرابعة: إن الختم في الجواز لمن يريد أن يدلي بصوته في الانتخابات البرلمانية.. غير معمول به عالميا، والمطلوب (فقط) ما يثبت الشخصية، والقول بأن المراد منه التخويف لرفع نسبة المشاركة، غير بعيد عن الصواب (في تقديري) وعليه: فهو ممارسة غير ديمقراطية وغير حضارية.. وربما غير أخلاقية.

النقطة الخامسة: أرى بأن نسبة من سيتأثرون بذلك التخويف قليلون جدا، ولن

يغيروا شيئا ذو بال أو أهمية في نسبة المشاركة، لأن الخوف غير واقعي.. إلا لدى أصحاب الأوهام، وقد أثبتت التجارب أن الشعب البحريني واعي وأكبر من أن يخوف. وبالإضافة إلى أن الختم على الجواز قد يوجد تعقيدات مستقبلية (محتملة) لا تخدم المصلحة الوطنية، ومن شأنه أن يضعف (في حالة عدم الخوف) من هيبة الحكومة.. وعليه: فإني أطالب بالتراجع عنه، وأنصح المواطنين بالبقاء على موقفهم المقاطع للانتخابات.



السؤال (٩):

يرى البعض: بأن الحكومة تراهن على تصدع موقف المعارضة المقاطعة للانتخابات، وأنها ستشارك في الدورات القادمة في الانتخابات. ما رأيكم في ذلك؟

الجواب (٩):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: تواجه الحكومة في الوقت الراهن مشكلتين بشأن الانتخابات.. وهما:

المشكلة الأولى: الانخفاض الكبير المتوقع في نسبة التصويت في الانتخابات، نظرا لنوع الجمعيات الداعية إلى المقاطعة وجماهيريتها، وقوة المنطق العلمي والحقوقي والسياسي الذي تستند إليه في موقفها المقاطع للانتخابات.. وقد فرضت احترامها على الجميع.

المشكلة الثانية: نوعية الأشخاص الذين رشحوا أنفسهم للبرلمان، حيث غابت الرموز الكبيرة، والشخصيات المرموقة أكاديميا ومهنيا وسياسيًّا واجتماعيًّا، وقد تقدمت شخصيات (هم غالبًا) أشخاص مجهولون، ولا يحظى بعضهم بالقبول الشعبي، وليس لهم سجل في العمل الوطني، ولا يمتلكون الحد الأدنى من الكفاءة للتمثيل النيابي، مما يعكس صورة دون الطموح الشعبي والرسمي للبرلمان القادم.
النقطة الثانية: إذا تأكد القائمون على السلطة في البلاد، بأن موقف القوى السياسية المقاطعة سوف يستمر في الدورات الانتخابية القادمة، فإنهم (يقينًا) سوف يتراجعون، ويدخلون في حوار وطني مع قوى المعارضة.. من أجل تصحيح الوضع. أما إذا رأوا ضعف المعارضة وإمكانية تراجعها عن موقفها، فإنهم يمكن أن يصبروا لأربع سنوات قادمة (وإن كان شعورهم بالإحباط والإحراج كبيرين في انتخابات هذه الدورة) وذلك لأن الملك عقيم، ويصم ويعمي عن رؤية وسماع كلمة الحق والعدل.

النقطة الثالثة: مما سبق تتضح الأهمية البالغة للممارسة السياسية للجمعيات (قوى المعارضة) في تنفيذ برامج المقاطعة الجادة والفاعلة لتحقيق أهدافها، والإصرار من خلالها على الموقف.

إن مستقبل الوطن أمانة في أعناقهم، وعليهم أن يتحملوا مسئولية المحافظة علي هذه الأمانة.. وأرى: بأن ما لهم من رصيد كبير في الإخلاص والتاريخ النضالي الطويل، يمكنهم (بحق) من النهوض بهذه المسئولية التاريخية والوطنية الكبيرة، وأن يرفعوا من الروح المعنوية لهذا الشعب المسلم المجاهد، من أجل أن يسير قدما في طريق الإصلاح والمطالبة بالحقوق، وأن يرفعوا من الروح المعنوية لكافة شعوب الأمتين: العربية والإسلامية، اللتين تمران بظروف تاريخية صعبة.. أبرز ما فيها ضياع

حقوقها الإنسانية والسياسية، وهي تتطلع بأمل كبير لتجربة شعبنا المجاهد الشجاع، وأرجوا أن لا يخيب أملنا ورجاؤنا فيهم.

أيها الأحبة الأعزاء: إن تقديم الدعم والمساندة لهذه الشعوب المسلم المجاهد: واجب ديني ووطني وإنساني عظيم.

❖❖❖

المحادثة الكتابية (الشات)

السؤال (١٠):

ما رأيكم في دخول شبابنا وشاباتنا الشات (المحادثة الكتابية أو الصوتية على الانترنيت)؟

الجواب (١٠):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: دخول الشباب والشابات مع نفس الجنس، مقبول مع الأخذ بثلاث ملاحظات:

الملاحظة الأولى: عدم الاستغراق في ذلك لوقت طويل فإن لذلك آثار سلبية كبيرة جدا.. أهمها صرف الاهتمام عن واجبات الحياة.

الملاحظة الثانية: عدم الدخول في موضوعات تافها أو ممنوعة شرعا، والتركيز على الموضوعات المتنوعة: الفكرية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المفيدة، بحيث تخدم المحادثة التواصل الاجتماعي.. وتبادل الخبرة والمعرفة.

الملاحظة الثالثة: الحذر من الأناس السيئين.

النقطة الثانية: دخول الشباب الشابات مع الجنس الآخر في المحادثة: ليس بحرام (حسب فهمي لأقوال الفقهاء) في نفسه، ويحرم إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى الوقوع في الحرام، وقد أثبتت التجارب أن ذلك يؤدي في كثير من الحالات إلى الوقوع في الحرام، ولكن من لا يهتم بالدين والشرف والأخلاق يشجع عليه ويعتبره من مظاهر التقدم والتحضر، وقد وصلتني حالات كثيرة تثير الحزن الأسى، فالرجاء كل الرجاء من الأخوة والأخوات الأعزاء تجنبه، إلا في الحالات التي يعلم بفائدتها قطعا.. مع الاطمئنان لعدم الوقوع في الحرام.



شخصيتان

السؤال (١١):

في خضم المستجدات والتغيرات في الساحة البحرينية أريد توضيح موقفكم من شخصيتين كانوا في السابق من المعارضة.. أما الآن: فلا أدري أيصح القول عنهم أنهم تخلوا عن رأيهم وأطروحاتهم السابقة... أم ماذا؟

الأول: الدكتور منصور الجمري.

الثاني: الدكتور مجيد العلوي.

الجواب (١١):

لم أنصب نفسي قاضيا لكي أصدر الأحكام على الآخرين، ويمكن الرجوع للشخصين وسؤالهما عن علاقتهما بالمعارضة ورأيهما فيها في الوقت الراهن، غير أني أرغب في ذكر الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الأولى: يحق للجماهير مراقبة المعارضة والرموز والقيادات الدينية والسياسية.. وكل من يهتم بالشأن العام، ونقد آرائهم وأطروحاتهم ومواقفهم بموضوعية.. وبدون تقديس أو إجحاف، لأن ذلك يرتبط بمصالح الجماهير التي يجب عليهم المحافظة عليها والدفاع عنها.

الملاحظة الثانية: الحذر من إيقاد نار الفتنة التي تحرق الأخضر واليابس ومن تفريق الصف الإسلامي أو الوطني، فإن إيقاد نار الفتنة وتفريق الصفوف الإسلامية والوطنية من عمل الشيطان، ولا يستفيد منه إلا أعداء الدين والوطن.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢

التاريخ: ٥ / شعبان / ١٤٢٣هـ

الموافق: ١٢ / أكتوبر- تشرين الأول / ٢٠٠٢م

مسؤوليات وطنية

السؤال (١):

ما هو دوري كطالب اتجاه قضايانا الوطنية؟

الجواب (١):

في البداية أتمنى لك ولإخوانك الطلبة التوفيق في دراستكم، وأذكركم بأن تحقيق النجاح في الدراسة.. هو أول واجباتكم، واعلموا بأنكم تملكون مفاتيح التقدم والتأخر لبلادكم، لأنكم الذين سوف تتولون الوظائف والناصب والمسئوليات العامة في البلاد.

وأما عن أدواركم تجاه قضايانا الوطنية فأذكركم بالنقاط التالية:

النقطة الأولى: أول مسئولياتكم الوطنية هي المحافظة على وحدة الصف الإسلامي والوطني، والسعي إلى تطوير العمل المشترك.

النقطة الثانية: عززوا الحوار بين كافة الأطراف الفكرية والقوى السياسية، وشاركوا فيه بقوة وفاعلية، واهتموا كثيرا بتنمية الثقافة الحقوقية والدستورية، فهي المحور الرئيسي في العمل الوطني في الوقت الراهن.

النقطة الثالثة: تمسكوا بالواقعية في المطالبة بالحقوق، وهي الواقعية التي ترتبط بالأداء بعيدا عن المجاملة والمهادنة، وليست الواقعية الانتهازية التي يطرحها البعض على حساب المبدئية وفي مقابلها.

النقطة الرابعة: حافظوا على أمانة المسئولية، وشاركوا بفاعلية في الأنشطة العامة: الإسلامية الوطنية، واجعلوا هدفكم الرئيسي: تصحيح الوضع الدستوري، والحصول

على مؤسسة برلمانية تعبر عن أرادة الشعب، ولا تكون مرتهنة بيد السلطة التنفيذية.

النقطة الخامسة: لا تنسوا الله جَلَّ جَلالُه في كل أمر، وتمسكوا بدينه العظيم.. فإن ذلك هو سر سعادتكم في الدنيا والآخرة.



أين الخلل؟؟

السؤال (٢):

أين الخلل الأكبر؟

وما هي نسب الخلل بين هذه الفئات: القيادة، الجماهير، البسطاء، النخب؟

وما هو المطلوب من كل فئة؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: المطلوب من القيادة أن تمارس عملية التوعية والتحكم والتوجيه، وأن تهتم بقضايا الشأن العام، وهموم الناس اليومية، وتبين رأيها بشفافية ووضوح فيها، لتضيء للناس الطريق في أمورها، وان تتواصل مع قواعدها.. وتأخذ آراءهم بعين الاعتبار.

أما عن أهم جوانب الخلل في أدائها فيتمثل في: عدم تنظيم الحالة القيادية بصورة واضحة، وضعف التواصل مع الجماهير، وعدم وضوح منهجية المشاركة الجماهيرية في صناعة القرار والصلاحيات القيادية، وعدم وضوح الخطاب بصورة

كافية في الأمور والقضايا الوطنية المهمة والمصيرية، وفصل الخطاب الديني عن قضايا الشأن العام وهموم الناس اليومية، وضعف التأصيل الفكري (إسلاميا) للمواقف السياسية (علمنة المواقف السياسية) وضعف التأسيس السياسي (سطحية المواقف).

النقطة الثانية: المطلوب من الجماهير الحضور الفاعل في الساحة، وطاعة القيادة والإخلاص لها، وأن تمارس المراقبة والنقد الموضوعي لأطروحات ومواقف القيادة.. بدون تقديس أو إجحاف، لأن ذلك من شأنه أن يحافظ على استقامة القيادة وتحسين أداءها وتطويره، الأمر الذي يتعلق بمصالح الجماهير، التي يجب عليها حفظها والدفاع عنها، وأن مصالح الجماهير أمانة في أعناق القيادة لا يجوز لها التفريط فيها.

أما عن أهم جوانب الخلل في أداء الجماهير فيتمثل في: عدم وضوح الرؤية في العلاقة مع القيادة وصلاحيات الطرفين: القيادة والجماهير، وهيمنة المنهج التبريري في تقييم الجماهير لآراء وأطروحات ومواقف القيادة.

النقطة الثالثة: البسطاء في الحقيقة.. هم: بمثابة الأيتام في رعاية القيادة والمثقفين، وأن الواجب يفرض علي القيادة والمثقفين: حسن الرعاية لهم، والعمل على توعيتهم ونشر الثقافة بينهم، ولا يجوز استغلالهم أو التفريط في حقوقهم (كما يحصل كثيرا) وإنما حمايتها والدفاع عنها.. بكل قوة وأمانة وصدق.

النقطة الرابعة: المطلوب من النخب تأدية حق المجتمع عليهم، فكل ما لديهم من خير هو بفضل المجتمع عليهم، وعليهم واجب النقد والتطوير وتقديم الدراسات والمقترحات لقيادات المجتمع ومؤسساته، والمساهمة الفاعلة في أنشطة المجتمع

المختلفة، وأن يكونوا في غاية القرب من القيادات للمساهمة معهم في تحمل أعباء القيادة والإدارة، وأن لا ينعزلوا عن المجتمع وهمومه وقضاياه، وإنما يشاركوه في أفراحه وأحزانه، وأن يكونوا بمثابة العين المبصرة للمجتمع، لكي يشق طريقه إلى النجاح باقتدار.. في أمن وسلام.

أما عن أهم جوانب الخلل في أداء النخب فيتمثل في: بعض الاستعلاء والعزلة عن المجتمع والسلبية في التعاطي مع قضاياه، وغلبة الروح النفعية على المبدئية في التعاطي مع قضايا المجتمع وهمومه والمساهمة فيها، وضعف الإرادة في مواجهة الصعوبات، وعدم الاستعداد الكافي للتضحية من أجل القضايا المصيرية للمجتمع، وغلبة المنهج التبريري على فكرهم النقدي لأداء السلطة والقيادات الكبيرة في المعارضة.



المواطنون والخدمة العسكرية..

السؤال (٣):

لماذا لم تفتح أبواب الداخلية والدفاع للمواطنين المحتاجين للعمل؟

أرجو الإجابة بالسرعة القصوى.

الجواب (٣):

لقد طالبت المعارضة، بأن تتاح الفرصة لكافة أبناء الوطن ليحظوا بشرف الخدمة العسكرية، والمحافظة على أمن وطنهم والدفاع عنه، وعدم التمييز بينهم في ذلك.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن التمييز بين المواطنين في شرف الخدمة العسكرية من شأنه أن يهدم جسور الثقة مع السلطة، ويهدم جسور المحبة بين بعضهم البعض، وذلك يضر بالوحدة الوطنية، التي تعتبر المحافظة عليها من أهم واجبات السلطة وكافة القوى الشعبية.

السبب الثاني: إن التمييز بين المواطنين في شرف الخدمة العسكرية، يعتبر جريمة يجب أن يعاقب عليها القانون.

السبب الثالث: لا يمكن أن يحمي حدود الوطن، ويحفظ أمنه واستقراره الداخلي، إلا مواطنوه الذين نمت أجسادهم من مائه وترابه، وارتبطت حياتهم ومصيرهم به. أما الأجانب والمجنسون فهم لا يصلحون لهذه المهمة الحساسة جدا، التي تحتاج من القائمين عليها الاستعداد للتضحية وتقديم الأنفس ثمنا لها، حيث لم يأتي الأجانب والمجنسون إلا من أجل منفعتهم، لا من اجل التضحية بأرواحهم من أجل وطن غير وطنهم، ولهذا فقد نص (دستور: ٧٣) العقدي (المادة: ٣٠) (الفقرة: ب) على التالي "الدولة هي وحدها التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام، ولا يولى غير المواطنين هذه المهام إلا في الضرورة القصوى، وبالكيفية التي ينظمها القانون".

ونصت (المادة: ١٦) (الفقرة: أ) على التالي: "الوظائف العامة خدمة وطنية، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة، ولا يولى الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي يبينها القانون" وفي (الفقرة: ب) "المواطنون سواء في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقرها القانون".



السؤال (٤):

ستظل البحرين رغم أنوف الدخلاء!!!

مشكلتنا في البحرين أنه ومنذ سيطرة الانجليز عليها، وتحكم آل خليفة على العباد والبلاد، بدأت سياسة التجنيس، لتغيير التركيبة السكانية، ومحاصرة السكان الأصليين وإضعافهم، فتارة نضرب بالبدوان، وتارة بالساسانية الشيعية والسنية، ومرة أخرى بالهنود والبلوش والباكستانيين، والكل ينهش في هذا الجسد البحراني الكسيح، والكل يتمركز ويتمصلح على حسابنا، فلم يبقَ من ثرواتنا ما يسد جوع أبنائنا، وباتت أراضينا منهوبة، وتاريخنا لا تعرفه أجيالنا، فأصبحت كلمة بحريني الانجليزية الصنع وطنية، والبحرانية طائفية، فأبنكم يا أبناء زيد العبدي، وأبناء الشيخ ميثم؟ أرجوا منك التعليق بوضوح.

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: في البداية أحذر كافة إخواني المواطنين، من كل نزعة عنصرية شوفينية تميز بين أبناء البشر على أساس العرق أو اللون أو غيرهما، وأن الظلم الواقع علينا من جراء التجنيس السياسي غير المشروع، الذي تمارسه السلطة (بغير حق) لأغراض سياسية غير مشروعة تقوم (أساسا) على التمييز غير المشروع بين المواطنين، وعلى خلاف إرادة أبناء الشعب.. أصحاب الحق الأصيل، وضد مصالحهم الجوهرية الثابتة، لا يصح أن يدفعنا لـمثل هذه النزعات الممقوتة عقلاً

وشرعًا، فإنها على غير أخلاقنا، وضد تراثنا الديني والوطني المشرف.

كما أحذر كافة المواطنين من التعاطي مع هذا الملف الخطير على أساس طائفي أو عرقي، حيث ينبغي التعاطي معه على أساس وطني مشترك.. لا غير.

النقطة الثانية: لقد أوضحت المعارضة بجميع أنواع طيفها موقفها الرافض للتجنيس السياسي.. غير المشروع، الذي تمارسه السلطة على خلاف إرادة أبناء الشعب.. أصحاب الحق الشرعي الأصيل، وضد مصالحهم الجوهرية: القريبة أو البعيد، وحذرت المعارضة من أخطاره الشاملة على الوطن والمواطن، وطالبت بإيقافه فورا، وهي مطالبة باتخاذ مواقف أكثر حزما وفاعلية اتجاه هذا الملف الخطير جدا، الذي يحمل في جوفه قنبلة شديدة التدمير للوطن والمكتسبات.

النقطة الثالثة: نطالب الحكومة بأن تتعامل بواقعية وشمولية اتجاه هذا الملف الخطير.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن التجنيس السياسي يمثل (على المدى البعيد) خطر على الحكومة.. كما هو خطر على الشعب، وأن المكاسب التي تنشدها السلطة على المدى القريب.. لن تنفعها على المدى البعيد.

السبب الثاني: ليس للحكومة الحق أن تعطي الجنسية لكي من هب ودب بدون رضا أبناء الشعب، ولا يصح للحكومة أن تجعل لها مصالح أو أجندة على خلاف مصالح الشعب الحقيقية الثابتة، لأن الشعب هو مصدر السلطات جميعا، وهو صاحب الحق الشرعي الأصيل في التصرف في أرضه وسمائه، ووظيفة السلطة تنحصر في الإدارة السياسية للبلاد، بما يحفظ حقوق الشعب ويخدم مصالحه ويصون مكتسباته، وهذه أمانتها التي يجب عليها المحافظة عليها، وتفقد شرعيتها بخيانتها، وليس لها الحق في التصرف حسب هواها ومشتهياتها في إدارة شؤون البلاد.

السؤال (٥):

كيف استفادة الحركات الإصلاحية العالمية والثورات المطالبة بالعدالة وسيادة القانون من مبادئ الثورة الحسينية العظيمة؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: الإمام الحسين عليه السلام وهو الإمام الثالث من أئمة أهل البيت عليهم السلام كان يرى بأنه أحق الناس بالسلطة من يزيد بن معاوية وغيره، وكان يرى شرعية إسقاط سلطة أو حكومة يزيد بن معاوية بالسلم والحرب، وكان ظاهر حركته عليه السلام المواجهة المسلحة مع حكومة يزيد، إلا أنه لم يكن يستهدف الوصول إلى السلطة من خلال الثورة، لأنه كان يعلم مسبقا (بحسب الأحاديث المتواترة) بأنه لن يصل إلى السلطة، وأنه سوف يقتل وجميع أصحابه في كربلاء.

النقطة الثانية: لم أقف على دراسة توضح كيف استفادت الحركات الإصلاحية العالمية والثورات المطالبة بالعدالة وسيادة القانون من مبادئ الثورة الحسينية، وليس لي مثل هذه الدراسة. بعض الكتاب يتكلمون عن الثورة الفرنسية (١٧٨٩ ـ ١٧٩٩م) وأنا لا أعلم كيف استفادت الثورة الفرنسية من الثورة الحسينية، والبعض يتكلم عن الزعيم الهندي (المهاتما غاندي الذي ولد في: ٢ / أكتوبر /١٨٦٩م ببلدة بور مندار) وهو القائل: "تعلمت من الحسين كيف أكون مظلوما فأنتصر" وهذا القول (في رأيي) تعبير عام لا يدل على الكثير، وربما تكون له أغراض سياسية في نفس قائله (كسب ود الشيعة في الهند) وهو لا يدل على أن الزعيم الهندي درس ثورة الأمام

الحسين عليه السلام واستخلص مبادئها وطبقها (فعلا) في نشاطه السياسي وتزعمه إلى حركة الإصلاح في بلاده الهند.

أما أقرب الثورات إلى الإمام الحسين عليه السلام فهي ثورة الإمام الخميني رحمه الله في إيران، وهو القائل: "كل ما لدينا من عاشوراء" وهنا تنبغي الإشارة إلى مسألتين مهمتين في موضوع البحث.. وهما:

المسألة الأولى: أن قول الإمام الخميني هذا.. يدل فيما يدل: على أن من أهم عوامل نجاح ثورته الإسلامية التي قادها في إيران، ما تركته عاشوراء الإمام الحسين عليه السلام من تأثيرات فكرية وروحية وأخلاقية وسياسية (منهجية) في الشعب الإيراني المسلم الموالي لأهل البيت عليهم السلام.. وهذا في غاية الوضوح.

المسألة الثانية: أن الإمام الخميني رحمه الله فقيه من فقهاء مدرسة أهل البيت عليهم السلام وهو (بطبيعة الحال) يعمل وفق منهجهم الفكري والفقهي والسياسي.. وعليه: يكون من الطبيعي أنه استفاد (فعلا) من مبادئ ثورة الإمام الحسين عليه السلام في تفجير ثورته الإسلامية في إيران وقيادتها. إلا أني لم أقف على دراسة تشرح أو توضح كيف استفاد الإمام الخميني رحمه الله (فعلا) من مبادئ ثورة الإمام الحسين عليه السلام وكيف طبقها.

وقد اطلعت على محاضرة (قيمة) لآية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم البحراني (حفظه الله تعالى ورعاه) تحت عنوان: (ثورة أم وثورة شعاع) فيها مقارنة بين الثورتين، يستطيع الرجوع إليها كل من يرغب في ذلك من خلال موقع البيان، إلا أنها (لا تجيب ـ حسب فهمي ـ على السؤال) وعليه فإني أغير صيغة السؤال إلى: كيف تستفيد بدلا من كيف استفادت.. وأذكر خمسة أمور:

الأمر الأول: أن الإمام الحسين عليه السلام تحرك في ثورته من منطلق التكليف الشرعي، وبحساب الثوابت الشرعية، وليس بحساب المكاسب والخسائر المادية (منطلق مبدئي وليس برجماتي) وهذا ما ينبغي أن يفعله السائرون على نهج الإمام الحسين عليه السلام في الثورة والإصلاح، فإنه ينبغي عليهم التحرك من منطلق التكليف الشرعي، وبحساب الثوابت الشرعية، وليس بحساب المصالح والخسائر المادية.. وهذا لا يعني (بطبيعة الحال): تجاهل الظروف الموضوعية التي من شأنها التأثير في المواقف، ويدخل تأثيرها ضمن عوامل الفشل والنجاح، ولو لا أخذها بعين الاعتبار، لكانت حركة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام طوال التاريخ ذات لون واحد، وهي لم تكن كذلك، مما يعني وجوب النظر إلى الظروف الموضوعية في التحرك، ولكن من خلال الثوابت الشرعية.. وليس العكس (أي أنها تدخل في دائرة التكتيك الذي ينبغي أن لا يتعارض مع المبادئ الإستراتيجية في التحرك).

وعليه: إذا شخص السائرون على نهج الإمام الحسين عليه السلام التكليف الشرعي، فأنهم يمضون في التحرك خدمة لأهدافهم الإستراتيجية، ويقدمون التضحيات العظام في سبيلها، ولا ينظرون إلى حجم الخسائر المادية التي قد تلحق بهم.

الأمر الثاني: أن هدف الإمام الحسين عليه السلام من ثورته رضا الله تعالى ومصلحة الأمة. قال عليه السلام: "لم اخرج أشرا ولا بطرا ولا مفسدًا ولا ظالما، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي "فهو عليه السلام ينفي أن تكون حركته من أجل السمعة أو الريا، أو من اجل البهرجة الإعلامية، أو من أجل الاستعلاء على الناس، أو من أجل حرف الأمور عن مواضعها، ويؤكد على جدية حركته، أن هدفه هو الإصلاح الحقيقي في أمة جده رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا ما ينبغي أن تكون عليه حركة السائرين على نهجه

عليه السلام من الإخلاص لله جل جلاله والجدية في التحرك، وتوخي المصلحة العامة الفعلية للأمة.. وليس كحال الكثير من الناس: الذين تحركهم مصالحهم الخاصة، والسمعة والرياء، والبهرجة الإعلامية (بدلا من الجدية) ويتخذون من الدين والأمة جملا.

الأمر الثالث: إن الإمام الحسين عليه السلام استهدف في حركته رأس الفساد.. وهو يزيد أو النظام، ولم يحرف المعركة يمنا أو شمالا هروبا من الثمن الجدي المطلوب للمعركة الحقيقية. وهذا ما ينبغي أن يفعله السائرون على نهج الإمام الحسين عليه السلام بأن يمتلكوا الشجاعة الكافية، ويقصدوا دائما رأس الفساد، ولا يحرفوا المعركة يمينا أو شمالا، هروبا من التضحيات الجدية المطلوبة للمعركة، فيشتتوا الجهود، ويخسروا المعركة بالتأكيد.. مع التنبيه هنا: إلى أن القصد (رأس الفساد) يختلف باختلاف الموضوع.

الأمر الرابع: أن الإمام الحسين عليه السلام ذهب في تضحياته إلى أعلاها وأغلاها، إذ ضحى بنفسه وأهل بيته وأصحابه، وعرض أطفاله ونساءه للأسر والانتقال بهم من مكان إلى مكان، وما كان له ليفعل ذلك لولا وضوح الرؤية لديه، وصدقه في منطلقاته وأهدافه الرسالية عليه السلام وأنه يريد (فعلا) وجه الله تعالى.. وحده لا شريك له. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه السائرون على نهجه عليه السلام من وضوح الرؤية، والصدق في المنطلقات والأهداف، وان يريدوا بعملهم وجه الله تعالى وتحقيق المصلحة العامة للعباد، إذا أرادوا النصر من عند الله جل جلاله والخلود الحقيقي في التاريخ وعند الله تعالى في الآخرة.

قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ﴾[1].

---

(١) محمد: ٧.

الأمر الخامس: أن الإمام الحسين عليه السلام لم ينظر إلى النتائج القريبة المباشرة، وإنما نظر إلى النتائج البعيدة، فالنتائج القريبة المباشرة (التي كان يعلمها مسبقا بيقين) أنه قتل وجميع أهل بيته وأصحابه، غير أن النتائج البعيدة (التي كان يعلمها كذلك) فقد أسقط حكم بني أمية، وأصبح نبراس الثورة لكل مظلوم بعده في التاريخ، وكلنا يرى اليوم النتائج المباركة العظيمة لثورة الإمام الحسين عليه السلام. وهذا يعني أن الإمام الحسين عليه السلام كان قد درس الواقع بعمق، وشخص داءه ودواءه بدقة، ووضع الخطط بإحكام، ولم يتردد في أعطاه الدواء المناسب، وهو دمه الشريف المبارك، ودم أهل بيته وأصحابه، وكان من وراءه عليه السلام من يعرف بدقة وشمول وعمق أهدافه، ويستوعب بدرجة كافية خطط عمله، ولديه الاستعداد الكامل لمواصلة المشوار، وتقديم التضحيات اللازمة لذلك، وعمل بكفاءة على استكمال المشوار من بعده. لهذا فقد أعطت ثورة الإمام الحسين عليه السلام ثمارها المباركة على طول التاريخ، ولمساحات واسعة جدا. وهذا ما ينبغي أن يكون عليه السائرون على نهج الإمام الحسين عليه السلام في حركتهم، فهم يدرسون الواقع قبل التحرك، ويخططون لحركتهم، ويتحركون وفق رؤية فكرية وسياسية واضحة، وإستراتيجية عمل محكمة، ولا يتخبطون، وأنهم ينظرون للبعيد وليس للقريب فحسب، وأنهم لفرط يقينهم، ونفاذ بصيرتهم، يقدمون في حركتهم على أعلا مستويات التضحية بنفس راضية مطمئنة!!



بين المرونة والعنف

السؤال (٦):

تجاذبان في الحركات الإسلامية: المرونة والعنف، الجهاد السلمي

والجهاد المسلح.

كيف يمكن الموازنة بينهما؟ وعلى أي معيار يتم اختيار أحدهما؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: المقابلة بين المرونة والعنف في محلها، ولكن وضعهما في سياق الجهاد السلمي والجهاد المسلح.. غير صحيح، ولا يدل على فهم دقيق لمعنى العنف، فمعنى العنف في اللغة: الغلظة والقسوة، ومعناه في الاصطلاح (حسب فهمي الخاص): الاستخدام غير المشروع للقوة، وعليه يخرج عن دائرة العنف.. مثلا: كل كفاح مسلح ضد الاستعمار، وكل استخدام للقوة بأساليب شرعية في الإصلاحات الداخلية والمطالبة بالحقوق الشعبية العادلة.. إذا كانت راجحة بدرجة كبيرة، وعجزت الأساليب السلمية عن تحقيقها، وأغلقت السلطات أمامها أبواب الحوار.

كما يخرج عن دائرة العنف: إقامة الحدود والقصاص التي قال الله تعالى عنها: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾[1] ويدخل في العنف: الإرهاب السياسي الذي يعني إلغاء الأخر بأساليب الضغط غير المشروعة، وتدخل فيه الاغتيالات السياسية للمعارضين خارج دائرة القانون. وكل العنف (حسب التعريف السابق) حرام في الشريعة الإسلامية.

النقطة الثانية: لقد خرج العنف عن جميع الموازنات لأنه غير شرعي، وبقي الحديث عن الموازنة بين استخدام الأساليب السلمية، واستخدام أساليب القوة

---

(١) البقرة: ١٧٩.

المشروعة، في الدفاع عن الوطن، أو في المطالبة بالإصلاحات السياسية الداخلية الشاملة، أو في المطالبة بالحقوق الشعبية العادلة.

من الناحية الإسلامية: لا تلجأ القوى الإسلامية للموازنة بينهما، وإنما للترتيب (إن صح التعبير) حيث لا يجوز (شرعا) اللجوء لأساليب القوة، إذا كانت الأساليب السلمية مجدية، بل لا يجوز اللجوء لأسلوب سلمي شديد، إذا كان الأسلوب السلمي غير الشديد مجدي في تحقيق الغرض الشرعي.. وهذا ما يفهمه كل من له صلة بالفقه الإسلامي العظيم.

النقطة الثالثة: يعتبر التشخيص الموضوعي لأهل الخبرة (المؤمنين، الثقات، الذين يشعرون برقابة الله تعالى عليهم، ولا يخرجون عنها في أعمالهم وأقوالهم) معيارا للاختيار أو الانتقال من خيار إلى آخر.

قال الله تعالى: ﴿ فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[1].



السؤال (٧):

هل اللجوء للعنف أو السلم في الحركات الإسلامية يخضع لقواعد محكمة أم أنه نتيجة تكتيكات الوضع السياسي أو الاجتهاد الشخصي؟

الجواب (٧):

نستطيع أن نعرف الجواب على هذا السؤال من الجواب على السؤال

---

(١) البقرة: ١٩٤.

السابق.. وألخص الجواب في النقاط التالية:

النقطة الأولى: العنف حراما شرعا حسب المفهوم الذي ذكرته سابقا.

النقطة الثانية: اللجوء إلى الأساليب السلمية أو أساليب القوة تخضع لضوابط شرعية كما أوضحت في الجواب السابق.

النقطة الثالثة: أن اللجوء لأساليب القوة بعد استنفاد الأساليب السلمية، تخضع للتشخيص الموضوعي لأهل الخبرة، المؤمنين، الثقات، الذين يشعرون برقابة الله ﷻ عليهم، ولا يخرجون عن تأثير هذه الرقابة عليهم.. في أقوالهم وأفعالهم.



السؤال (٨):

من الذي يحدد اختيار منحى السلم أو العنف: القيادة أم الجماهيري؟

الجواب (٨):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يجب أن نستبدل لفظ العنف بلفظ القوة، لان العنف كله حرام.. كما أوضحت في إجابات سابقه.

النقطة الثانية: أن الانتقال من الأساليب السلمية إلى أساليب القوه.. بعد استنفاذ الأساليب السلمية، يتوقف على تشخيص أهل الخبرة الذين سبقت صفتهم في إجابات سابقة.. وليست قضية مزاج.

النقطة الثالثة: أن اختيار السلم أو القوة هو من أمر الله ﷻ الذي لا يملك فيه الإنسان

الاختيار.. حسب مزاجه، أو مصالحه بدون مراعاة للأحكام الشرعية العظيمة.

قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ﴾[1].

والانتقال من الأساليب السلمية إلى أساليب القوة، ليس من أمر الناس الذي أمر الله جل جلاله القيادة بالرجوع إليهم فيها.

قول الله تعالى: ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾[2].

والخلاصة: أن الذي يحدد منحى السلم أو القوة هو القيادة.. بالاستناد إلى تشخيص أهل الخبرة، ويفترض في القيادة الإسلامية: التفقه في الدين، ويجب أن تكون مغطاة (شرعيا) من الفقيه الجامع لشرائط.

أما الجماهير: فان لها الحق في إبداء رأيها في تشخيص الحالة، وليس لها الحق في فرض أحد الخيارين، لأنة من أمر الله ﷻ وليس من أمر الناس.

ملاحظة مهمة: الجوانب الفقهية المذكورة في الإجابة على السؤال، هي حسب فهمي (الشخصي) لأقوال الفقهاء، ذكرت بغرض التثقيف، فلا يصح الاعتماد عليها في مقام العمل، وينبغي الرجوع إلى الفقهاء وسؤالهم عنها، لو دعت الحاجة إلى العمل.



---

(١) الأحزاب: ٣٦.

(٢) آل عمران ١٥٩.

السؤال (٩):

تتهم الحركات الإسلامية بأنها حركات إرهابية خصوصا بعد هجمات (١١) سبتمبر. ما مدى صحة أو خطأ هذا الاتهام؟ وكيف تستطيع الحركات الإسلامية إبعاده عن نفسها؟

الجواب (٩):

الإرهاب يعني التخويف، وهو (حسب فهمي) قسمان.. وهما:

القسم الأول ـ الإرهاب الردعي: ويعني إعداد القوة الكافية لردع الأعداء من التفكير

في الاعتداء أو تنفيذه ومعاقبتهم إذا نفذوا اعتداءاتهم.

قال الله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[1].

وهذا إرهاب مشروع: حسب العقل والفطرة الإنسانية، والمواثيق الدولية.. ويقره الدين الإسلامي الحنيف.

القسم الثاني ـ الإرهاب العدواني: وهو مطابق لمفهوم العنف الذي أوضحته قبل قليل، ويعني الاستخدام غير المشروع للقوة، وتدخل في دائرته عدة أمور.. اذكر منها على سبيل المثال:

الأمر الأول: استخدام القوة لاحتلال ارض الغير والسيطرة على ثروات الشعوب

---

(١) الأنفال: ٦٠.

وخبراتهم.

الأمر الثاني: استخدام الأنظمة الحاكمة للقوة من اجل سلب حقوق المواطنين وحرياتهم العامة أو انتقاصها.

الأمر الثالث: ممارسة عمليات الاغتيال والقتل خارج دائرة القانون.

الأمر الرابع: فرض النفس على الغير وإلغائه بأساليب غير قانونية.

والإسلاميون في الحكم أو المعارضة: لا يلجؤون لأي شكل من أشكال الإرهاب العدواني لأنة حرام.



الثورة الحسينية ومنحى العنف

السؤال (١٠):

الثورة الحسينية وهي قدوة الكيانات الإصلاحية الإسلامية، تتهم بأنها خطت منحى العنف في الأمة. كيف تردون على هذا الزعم؟

الجواب (١٠):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن ثورة الإمام الحسين عليه السلام لا تصنف ضمن دائرة العنف.. لأنها لم تستخدم القوة بصورة غير شرعية لتحقيق أهدافها، وأكثر ما يمكن أن يقال عنها: أنها أعطت الشرعية لاستخدام القوه (المواجهة المسلحة) في دائرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإصلاح السياسي في داخل البلاد الإسلامية، وذلك بعد أن ثبت في التشخيص الموضوعي لدى الإمام الحسين عليه السلام عدم جدوى الأساليب

السلمية مع الحكم الأموي اليزيدي المفسد في الأرض.

النقطة الثانية: أن الأمام الحسين عليه السلام رغم تأكيده على شرعية المواجهة العسكرية للنظام الأموي اليزيدي الظالم والمفسد في الأرض، وشرعية الإطاحة به وتغييره بالقوة العسكرية.. بعد التأكد من عجز الأساليب السلمية عن إصلاحه أو تغييره، فإن تفاصيل المواجهة العسكرية بين الإمام الحسين عليه السلام والجيش الأموي اليزيدي في كربلاء.. تصور لنا بوضوح: أن الإمام الحسين عليه السلام كان في حالة دفاع مشروع عن النفس، وأن الذي مارس العنف والإرهاب العدواني هو النظام الأموي اليزيدي.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: اعتداء النظام الأموي اليزيدي (بصورة غير مشروعة) على الحقوق والحريات العامة المشروعة للمواطنين.

السبب الثاني: استخدام النظام الأموي اليزيدي للقوة ضد الإمام الحسين عليه السلام الذي طالبه بالإصلاح.. ولم يبتدئه بالقتال.

السبب الثالث: تنكيل النظام الأموي اليزيدي بالإمام الحسين عليه السلام وأهل بيته وأصحابه والتمثيل بهم.. بعد القتل، ثم الاعتداء على عياله وحرق الخيام وأسر الأطفال والنساء، وكل ذلك يدخل في دائرة الاستخدام غير مشروع للقوة.. فهو من العنف والإرهاب العدواني المحرم شرعا.

النقطة الثالثة: أن ما جاء في (النقطة الثانية) يدخل في دائرة المبالغة في إقامة الحجة من الإمام الحسين عليه السلام على النظام اليزيدي، ومدى المبدئية التي يتصف بها الإمام الحسين عليه السلام في ثورته، والتخطيط الإستراتيجي الدقيق للمواجهة، وأتباع التكتيكات المحكمة التي تصب في خدمة أهدافه الإستراتيجية النهائية، ولا يعني

عدم شرعية استخدام القوة للإطاحة بحكومة يزيد بن معاوية، أو عدم استهداف الإمام الحسين عليه السلام تغيير النظام اليزيدي وإسقاطه. فالإمام الحسين عليه السلام كان يستهدف من ثورته (على المدى القريب) إسقاط النظام اليزيدي، والتأسيس لشرعية الثورة ضد الحكومات الاستبدادية الظالمة المفسدة في الأرض، وان تكون ثورته الخالدة (على المدى البعيد) نبراسا للثوار ضد الظلم والاستبداد والتخلف والفساد، وكان عليه السلام (حسب تصريحاته المتواترة): يعلم بأن ثورته المباركة، سوف تنجح في تحقيق أهدافها، وقد لعبت تفاصيل المواجهة، وأخلاقيات المعسكرين، دورا رئيسيا في تخليد ثورة الإمام الحسين عليه السلام المباركة، ونجاحها في تحقيق أهدافه الرسالية العظيمة على المدى القريب والبعيد.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣

التاريخ: ٢٦ / شعبان / ١٤٢٣هـ

الموافق: ٢ / نوفمبر ـ تشرين الثاني / ٢٠٠٢م

البرلمان بين المقاطعة والمشاركة

السؤال (١):

ظهر إلى السطح رأيان مختلفان: للشيخ علي سلمان، وعبد الوهاب حسين.. حول التعاون مع أعضاء البرلمان. ما هو تفسيركم لذلك؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن فضيلة الشيخ علي سلمان، قد أوضح في أكثر من مناسبة، بأن ما نقل عنه حول التعاون لم يكن دقيقا.

النقطة الثانية: مهما كان رأي الشيخ علي سلمان، فإنه يرأس مجلس إدارة الوفاق، ولمجلس الإدارة آليات عمله.. ومن المفروض على فضيلته: أن يسلم لنتائج آليات عمل المؤسسة.

النقطة الثالثة: قد أصدرت الجمعيات الأربع بيانا أوضحت فيه موقفها حول هذا الموضوع.. ولم تذكر التعاون.

النقطة الرابعة: بعد ما ذكر في النقاط الثلاث السابقة: أريد أن الفت انتباهكم (أيها الأحبة الأعزاء) إلى ضرورة تقبل تعدد وجهات النظر في داخل التيار، وإدراك أهمية مبدأ: تعدد الآراء ووحدة القرار، ووضعه موضع التطبيق، لكي ننجح في الاستفادة (الفعلية) من جميع وجهات النظر، وعدم تجميدها، فهي حالة طبيعية، ونحن في أمس الحاجة إليها لتصحيح أوضاعنا وتطويرها وتحقيق أهدافنا الإسلامية والوطنية.

لنفترض أيها الأحبة الأعزاء: بأن لفضيلة الشيخ علي سلمان وعبد الوهاب حسين رأيين مختلفين (فعلا). هل المطلوب منهما: أن يوصدا عليهما الأبواب، ويناقشا رأييهما خلف الأبواب المغلقة، ثم يخرجا على الناس برأي واحد.. كما يريد البعض ذلك؟

أم أن المطلوب منهما: طرح الرأيين ومناقشتهما أمام أعين الناس ومسامعهم بموضوعية وشفافية، ليكون الناس على علم بالرأيين، ويكون لهم دور في مناقشتهما، واكتشاف الرأي الصواب منهما، ثم يتخذ القرار المناسب وفق آليات معلومة ومحددة؟

لنفترض (جدلا) أنهما جلسا خلف الأبواب المغلقة، ولنفترض أن عبد الوهاب حسين (مثلا) أخذ فضيلة الشيخ علي سلمان برفيع الصوت، وحشد ضده جنود الإرهاب الفكري والنفسي (وكل شيء ممكن حدوثه خلف الأبواب المغلقة التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى) ثم كانت النتيجة تحت هذا الضغط، وأعلنت إلى الناس، وتقبلها الناس منهما لثقتهم الكبيرة بهما!!

فكيف سيكون المصير؟ وأي احترام في هذا الأسلوب لعقول الناس ومصالحهم ودورهم في صناعة القرار؟

وأية أمة هذه التي نصنعها ونقودها بهذا الأسلوب؟ هل نقود أمة واعية، أم نقود قطيعا ينعق مع كل ناعق، ويمل مع كل ريح؟

إني أعتقد: أن هذا الأسلوب مخالف للمنهج القرآني في التربية والتوجيه والقيادة، وأنه لا يخدم المصالح الإسلامية والوطنية العليا، ولا يقدر على خلق الأمة الواعية المسؤولة، ولا يدل على ثقة القائمين على التربية والتوجيه والقيادة بأنفسهم وآرائهم وأطروحاتهم ومواقفهم.

إني أعتقد: أن الثقة بالنفس، وتوفر الإرادة الجدية الصادقة لخلق الأمة الواعية القادرة على تحمل مسؤولياتها الإسلامية والوطنية وخدمة أهدافها ومصالحها الإسلامية والوطنية بكفاءة عالية.. يتطلب منا: إطلاع الناس على مختلف الآراء المطروحة في مختلف القضايا الإسلامية والوطنية، والسماح لهم بالمناقشة فيها بموضوعية وشفافية، ليساهموا في اكتشاف الرأي الصواب، واتخاذ المواقف الإسلامية والوطنية المطلوبة فعلا، ويتحملوا المسئولية (كاملة) في التطبيق والتنفيذ، وهذا (في رأيي) هو ما يتناسب مع كرامة الإنسان، والتوجه الإسلامي في العمل.



السؤال (٢):

يرى البعض بأن قرار المقاطعة صدر بسب الضغوط الشعبية على القيادة. ما هو تعليقكم على ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: من الواضح جدا أن قرار المقاطعة يعبر عن الإرادة الشعبية فعلا، ولا اعلم بتطابق رأي القيادة على مخالفة رأي الجماهير، وأي كانت وجهة نظر القيادة، فإنها نزلت على إرادة الجماهير، وهذه فضيلة تحسب لصالح القيادة.

النقطة الثانية: قرار المقاطعة اتخذ وفق آليات عمل المؤسسة التي رضيت بها القيادة، ولا توجد مخالفة شرعية في الموقف، وإلا لرفضته القيادة العلمائية قطعًا.



موقف العلماء

السؤال (٣):

لماذا لم يظهر للرموز العلمائية الكبيرة موقف واضح في الأحداث السياسية الكبيرة في البلاد في الفترة الأخيرة؟

ألم يكن للإسلام رأي؟

ألم تكن عليهم مسئولية في هذه الأحداث؟

أم هم قيادات دينية فقط؟

أرجو إجابتكم على الأسئلة.

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: أن العلماء الأجلاء (حسب معرفتي اللاحقة) كانت لهم قراءاتهم للواقع السياسي، وكان لهم رأيا مكتوبا حول المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات البرلمانية، كما أنهم عكفوا على دراسة مختلف وجهات النظر المطروحة في هذا الموضوع، إلا أنهم قدروا المصلحة في سكوتهم، وترك جمعية الوفاق تصدر قرارها حسب آليات عملها.. وهذا ما حدث بالفعل.

وأستطيع أن أضيف إلى ذلك: بأن موقفهم هذا كان بعد المشاورة مع آخرين.

النقطة الثانية: إن علمائنا الأجلاء على قدر كبير من المسئولية، ولا تأخذهم في

الله ﷻ لومة لائم، ولهم قراءاتهم ورأيهم وأساليب عملهم.. ويجب علينا أن نحترم ذلك كله.

النقطة الثالثة: أن العلماء الأجلاء (حسب علمي) يرون بأن لله ﷻ في كل شأن حكم، وان رأيهم حول القيادة: لا يفصل الدين عن الدنيا.



خطاب الأستاذ

السؤال (٤):

يوصف خطابك بالتطرف وعدم الدبلوماسية. ما هو تعليقك على ذلك؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: حينما كنت في السجن، تعرضت إلى ضغوط شديدة تتمثل في السجن الانفرادي.. لفترة طويلة جدا، وما فيه من أوضاع صعبة قاسية، من أجل أن أتنازل أو أغير قناعاتي ومواقفي، ولم يحدث ذلك.. ومعه: كان المسئولون الأمنيون يقولون لي بصراحة (ولمرات عديدة) إن آرائي معتدلة ومقنعة، ويذكرون بأن هذا التقييم موجود أيضا لدى القيادة السياسية، رغم تأكيدهم على عدم رضاهم عنها لأسباب المهنة.

وفي لقاء مع الملك حضره فضيلة الشيخ علي سلمان والدكتور سعيد الشهابي.. قال: يعجبني هذا الرجل (وأشار إلى عبد الوهاب) يقول الحق، وينصف

الجميع.

النقطة الثانية: إني أدرس خطاباتي وكتاباتي وأفحصها قبل إلقائها أو كتابتها، ولا أنظر أثناء الدرس والفحص للاعتبارات الذاتية، فقط أنظر (حسب طاقتي) إلى رضا الله ﷻ والمصلحة العامة: (الإسلامية والوطنية) وأوطن نفسي على تحمل المسئولية، وكلكم شاهد وعلم بالحملات الإعلامية الشرسة التي شنتها القوى المضادة والمعادية ضدي، وشاهد بأنها لم تغير قيد أنملة في الخطاب.. ومع ذلك: فإني على أتم الاستعداد، لأن أعترف بالخطأ، وأتراجع عنه، إذا اكتشفته بنفسي، أو كشف لي (في الرأي أو الموقف) لأن الله ﷻ لا يعبد إلا بالحق، وأنا أريد وجهه (إن شاء سبحانه وتعالى) وأرى: بأن كل من يثق في أدائه، وأنه يريد وجه الله تعالى، ويعمل من أجل المصلحة العامة: (الإسلامية والوطنية) ولا يحركه الهوى أو النفس الأمارة بالسوء أو المصالح الذاتية.. فإنه يفعل ذلك.

اعلموا أيها الأحبة الأعزاء: أني أبحث بنفسي عن خطأي، وأستمع بشغف لمن ينتقدني ويهدي لي عيوبي (بغض النظر عمن يكون) وفي نفس الوقت: لا أعير (بحول الله وقوته) أي اهتمام لمحاولات الضغط والإغراء.. وسائر محاولات التأثير السلبي، وآخذ بعين الاعتبار ما أقدر أنه موضوعي.. واحترم الرأي الآخر. وكان سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري رحمه الله يكرر كثيرا: من الصعب إقناعك، ولكنك إذا اقتنعت تسلم بغير تردد.

النقطة الثالثة: بعد خطاب كرباباد الذي تحدثت فيه بالتفصيل لأول مرة عن التجنيس وقضايا التعذيب ومسائل أخرى، طلبني سعادة الدكتور حسن فخرو، والتقينا في بيت سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري، وأخبرني في ذلك اللقاء عن انزعاج الملك (الأمير آنذاك) وسمو رئيس الوزراء، وسمو ولي العهد من الخطاب..

فقلت له: إني قلت ما قلت استنادا إلى فهمي والمعلومات المتوفرة لدي، وإذا كنت مخطأ، فعلى الحكومة أن توضح مواطن خطأي، وأنا مستعد للتراجع عن الخطأ وكشفه للناس..

وعلى أثر ذلك: تم نشر إحصائية عن أعداد المجنسين في الصحف المحلية.

ومما جرى في ذلك اللقاء: أن الدكتور حسن فخرو قال (محتجا): أني أستخدم الخطاب كسلاح سياسي.. فقلت له: أن ذلك ليس بخطأ، لأنه من حقي، وهو السلاح الذي أملكه في الدفاع عن حقوقي وحقوق أبناء شعبي.. فإذا كان هذا من التطرف فإنا أقبله.

النقطة الرابعة: نعم أيها الأحبة الأعزاء: إني أستخدم الخطاب كسلاح سياسي، ولكني لا أكذب، ولا أزيف الحقائق، ولا أزورها، ولا أجامل على حساب الحق والعدل، وأقول (بوضوح لا لبس فيه) ما أعلم أنه الحق، وأقدر فيه المصلحة العامة: الإسلامية والوطنية. فإذا كانت الدبلوماسية لدى البعض.. تعني: الكلام الغامض غير المفهوم واللف والدوران في القضايا والتحذلق فيها، أو التستر على الحقائق وتزويرها من أجل المصالح الآنية، أو المجاملات على حساب الحق والعدل، أو التخلي عن المبادئ والثوابت الدينية والوطنية تحت عنوان الواقعية وفن الممكن، فإني أبرء إلى الله تعالى منها، ولا أرغب فيها، ولا أحبها، وأسأل الله ﷻ أن لا يجعلني دبلوماسيا، وأن يباعد بيني وبينها في الدنيا والآخرة.. إنه جواد كريم.

أما إذا كانت الدبلوماسية تعني: فهم الأمور الواقعية وتقديرها، والحكمة في الإدارة السياسية، وحسن المعاملة والتصرف مع الآخرين، والمرونة في المواقف استنادا للظروف الموضوعية.. بما يخدم الأهداف الإستراتيجية، ولا يتعارض مع الثوابت الدينية والوطنية (اتخاذ التكتيك اللازم في الإدارة السياسية بصورة صحيحة)

فإني أحبها، وأسعى للأخذ بها وتطبيقها.. لأنها من الإيمان.

النقطة الخامسة: اعلموا (أيها الأحبة الأعزاء) أن هذا المنبر هو منبر الرسول الأعظم الأكرم ﷺ وفي اليوم الذي أكتشف فيه بأني غير قادر على قول الحق بشجاعة، أو إني مضطر إلى التمويه وإخفاء الحقائق، أو أكتشف بأن خطابي مضر، فسوف أعتزل الخطاب.. لأن ذلك: أسلم لديني ودنياي، ودين الناس ودنياهم، ولأني أخاف الله ربي ﷻ وأبحث عن رضاه، وإنما أمارس الخطابة من أجل رضاه ﷻ ومن أجل مصالح العباد، لا من أجل غضبه والإضرار بالعباد.

واعلموا أيضا: بأني إذا كنت معتقدا بصحة خطابي، وأنه يصب في بحر رضا الله ﷻ ورحمته، ويخدم مصالح العباد، فإن كل هذه الضجة القائمة لا تساوي عندي شيئا، وسأبقى على ما أنا عليه، وأن الزمن كفيل بأن يكشف الحق والصواب في الآراء والمواقف، والله هو وحده الحاكم على الجميع، وأن لي بعد الله ﷻ في ثقة المؤمنين قوة، وهم لي بعد الله ﷻ خير معين على الخير والعدل والحق.



مع رأي العلماء وقيادتهم

السؤال (٥):

في رأيكم.. ما هي الأسباب الرئيسية لعدم إبداء العلماء من قبيل سماحة الشيخ عيسى قاسم رأيهم في المشاركة أو عدمها؟

الجواب (٥):

لقد كان لهم (كما علمت) رأي، ولكنهم قدروا بأن المصلحة في عدم

إبدائهم لرأيهم، وطلبوا من الوفاق أن تعطي رأيها حسب آليات عملها.. فتقديرهم للمصلحة هي السبب الرئيسي في عدم إبداء رأيهم.



قيادة العلماء

السؤال (٦):

ما هي نظرة الأستاذ عبد الوهاب إلى قيادة العلماء؟

الجواب (٦):

لقد أكدت في مناسبات عديدة سابق.. ولا زلت أأكد، بأن القيادة (العليا) للتيار الإسلامي (وفق مدرسة أهل البيت عليهم السلام) يجب أن تكون علمائية، لكي نضمن سلامة الخط، وموافقته للشريعة الإسلامية السمحة، وإذا (فرضنا جدلا) عدم توفر القيادة العلمائية لنا من الداخل، فإنه يجب (حسب فهمي) توفير الغطاء الشرعي من المرجعية العليا للطائفة في الخارج.. وفق صيغة محددة واضحة.



موقعية الشيخ عيسى قاسم

السؤال (٧):

أين موقع الشيخ عيسى قاسم من كل ما يحدث؟

الجواب (٧):

آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وسدد خطاه) هو الرجل الأوّل في التيار في الوقت الحاضر.. شئنا أم أبينا، أطعناه أم عصيناه، والمطلوب منا

جميعا: ترتيب أوضاعنا، وتحديد آليات عملنا، من أجل المحافظة على تماسكنا ومصالحنا المشروعة، والنجاح في تحقيق أهدافنا العليا بإذن الله تعالى.



دور المساجد والمآتم

السؤال (٨):

من الملاحظ في مجتمعنا انصراف شريحة واسعة تؤمن بالدين عن المساجد والمآتم. كيف نعالج ذلك؟

الجواب (٨):

سوف أجيب على السؤال في عدة نقاط مستفادة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والسيرة الطاهرة المباركة للرسول الأعظم الأكرم ﷺ وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام ومن التجربة.

أيها الأحبة الأعزاء: إننا نستطيع أن نعالج ذلك الخلل إذا التزمنا بالنقاط التالية..

النقطة الأولى ـ التزام الدعاة بحسن الخلق وحسن المعاملة: قال الله تعالى في محكم كتابه المجيد مخاطبا الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: ﴿ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَ ﴾[1].

فأول ما يحتاجه الدعاة إلى الله عز وجل حسن الخلق وحسن المعاملة، لكي يجذبوا الناس إلى دين الله تعالى، وقد دلتنا السيرة النبوية الشريفة الطاهرة، وسيرة

(١) آل عمران: ١٥٩.

أهل البيت عليهم السلام: على أن خلق كثير من الناس، اهتدوا إلى دين الله تعالى، بفضل أخلاق الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام وحسن معاملتهم إلى كافة الناس.. وليس إلى المؤمنين فقط.

أيها الأحبة الأعزاء: يجب علينا أن نتحلى بالأخلاق الجميلة ونحن ندعو إلى الله تعالى، لكي تترك دعوتنا آثارها الطيبة في نفوس الذين ندعوهم، ويستجيبوا لنا طائعين غير كارهين، ونوفق بذلك لهدايتهم، وتقريبهم إلى ربهم وخالقهم سبحانه وتعالى، ونحصل على الثواب العظيم لهدايتهم. كما ينبغي علينا أن ننفتح على غير المؤمنين، ونحسن معاملتهم كذلك.. لأن تكليفنا الشرعي (في الأساس): هدايتهم إلى الله تعالى، وليس بغضهم وعداوتهم.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ۚ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴾[1].

النقطة الثانية – أن يهتم الخطاب الإسلامي بقضايا وهموم الناس: فقد دلت التجربة العملية على أن الناس يقبلون على الدين أكثر كلما تركز الخطاب الإسلامي على قضاياهم وهمومهم اليومية، لأنهم يشعرون بقيمة الدين في حياتهم. أما التركيز على الطرح النظري للدين، فإنه يعطي انطباعا بانفصال الدين عن الحياة، وأنه يمثل حالة شخصية أقرب إلى الحالة الصوفية، مما يضعف ارتباط الناس بالدين وقضاياه ورموزه ومؤسساته.

النقطة الثالثة – التواصل مع الناس والمجتمع: وذلك عن طريق ممارسة الإرشاد والتوجيه المباشر للناس، وعدم الاكتفاء بالإرشاد والتوجيه العام والتوعية العامة من

---

(١) فصلت: ٣٤.

فوق المنابر، فقد مارس الأنبياء والأئمة الأطهار عليهم السلام الإرشاد والتوجيه والتوعية العامة إلى المجتمع من فوق أعواد المنابر والكتب والرسائل، ولكنهم لم يكتفوا بذلك، وإنما نزلوا إلى الناس وخالطوهم ومارسوا عملية الإرشاد والتوجيه والتربية والتوعية من خلال الاحتـكاك المباشر معهم، فالتف الناس وتكتلوا حولهم، وهذا ما يجب أن يفعله القادة والدعاة إلى الله جل جلاله في كل زمان ومكان.

النقطة الرابعة – التنويع في أساليب الدعوة بحيث تصل الرسالة إلى مختلف الأذواق: فمن المعلوم أن الناس يختلفون في أذواقهم وميولهم وقدراتهم، وفي سبيل توصيل الرسالة السماوية إلى كافة الناس والتأثير فيهم، يجب أن ننوع في الأساليب، فمن الناس من يتأثر بالبرهان العقلي، ومن الناس من يتأثر بالموعظة الحسنة، ومن الناس من يتأثر بالصورة، ومن الناس من يتأثر بالحركة، ومن الناس من يتأثر باللحن الجميل.. الخ، فعلينا أن نأخذ ذلك بعين الاعتبار: فنقيم المحاضرات والدروس ونؤلف الكتب التي تخاطب العقول، ونوظف المسرح الذي يجسد الفكر بالحركة، ونهتم بالفن والنشيد الإسلامي الذي يحرك الشعور والوجدان.. الخ، لكي نخاطب جميع الأذواق والميول، ونضمن وصول الرسالة بصورة صحيحة ومؤثرة إلى جميع الناس، بالأساليب التي يتأثرون بها.

النقطة الخامسة - التنويع في المقامات: وذلك بتوجيه الاهتمام إلى كافة الحالات التي تعتري قلوب البشر، من العشق والرهبة والخوف والحماس.. الخ، وان نركز كافة المؤثرات للتأثير في الحالة، فإذا كنا نخاطب الحالة العشقية في قلب الإنسان، وكان الخطاب من خلال الشعر: فإن الألفاظ والألحان والإضاءة والديكور (في المكان) ينبغي توظيفها (جميعا) لخدمة ذلك الغرض، وكذلك لو كان الخطاب من خلال المحاضرة أو المسرح أو الرسم، فإن جميع المؤثرات ينبغي توظيفها لخدمة

الغرض.. وهو في المثال: مخاطبة الحالة العشقية بهدف تنميتها كسبيل للوصول إلى الله (ذي الجلال والإكرام) وينبغي علينا توجيه عنايتنا واهتمامنا إلى جميع الحالات الأخرى.. مثل: الرهبة والخوف والحماس، وأن نستخدم من أجلها كل الأساليب مثل المحاضرات والخطب والشعر والنشيد والفن والمسرح، وأن نوجه في جميعها كل المؤثرات لخدمة الغرض المحدد.

أيها الأحبة الأعزاء: أرى بأننا إذا أخذنا بعين الاعتبار هذه النقاط، فإننا نستطيع أن نعالج المسألة المثارة، وهي إعراض شريحة واسعة من المؤمنين بالدين عن المساجد والمآتم، وإنه ليؤسفني انغلاق بعضنا وعدم انفتاحهم على المقصرين في الدين، وإساءة بعضنا معاملتهم، ويؤسفني تجاهل بعضنا لهموم وقضايا الناس في الخطاب الإسلامي، ويؤسفني اكتفاء بعضنا بمخاطبة الناس عن بعد، وعدم النزول إليهم في الميدان، ومخاطبتهم وتوجيههم بصورة مباشرة، ويؤسفني تقليل بعضنا من أهمية تنويع الأساليب، وتركيزهم على المحاضرات والندوات والأنشطة الفكرية، وتقليلهم من أهمية الشعر والنشيد والفن والمسرح، حيث يرون بأنها لا تستحق أن نصرف فيها الجهود والموال، بسبب غفلتهم عن تنوع الأذواق، مما جعل شرائح واسعة من الناس لاتصل إليهم الرسالة، ولو يسمح المقام لبينت كيف اهتم القرآن الكريم بجميع أذواق الناس وتعامل معها، ويؤسفني جمودنا على مقام الحزن حتى في الأعياد والأفراح مما يترك آثارا سلبية في نفوسنا، ويعيق كثيرا سيرنا التكاملي إلى الله (ذي الجلال والإكرام) كما يعيق انفتاحنا الواسع على الحياة.

إني لأرجو أن تؤخذ النقاط جميعها بعين الاعتبار في أنشطتنا الإسلامية المباركة، حتى ننجح في تحقيق هدفنا الذي نصبوا إليه في الدعوة إلى الله تعالى، وهو إيصال الرسالة الإسلامية المباركة إلى كافة الناس الذين بعث الله ﷻ

الأنبياء عليهم السلام رحمة بهم بصورة صحيحة، بهدف التأثير فيهم، وهدايتهم إليه، فتعمر الساجد والمآتم بذكر الله جل جلاله ويسعد الناس بحمل الأمانة التي فرضها الله جل جلاله عليهم.



دستور المنحة

السؤال (٩):

هل ترى بأن دستور المنحة الجديد ثابت لن يمس، وأن المطالبة بالعودة إلى (دستور: ٧٣) ضرب من الخيال؟ أم ترى بأن المعارضة سوف تنجح في تحقيق أهدافها، وأنها واقعية في مطالبها؟

الجواب (٩):

أرى بأن المعارضة واقعية في مطالبها، وأنها سوف تنجح في تحقيق أهدافها.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: إن موقف الحكومة لا يقوم على أساس دستوري صحيح، وعلى العكس من ذلك تماما في موقف المعارضة، فموقفها من الناحية الدستورية قوي جدا.

السبب الثاني: حالة العجز التي يعيشها المجلس الوطني الحالي إلى درجة الرثاء، بينما تعيش المعارضة التماسك والقوة في الموقف، والجودة في الأداء، حتى أضطر الأمر جلالة الملك إلى تجاوز المجلس، والتوجه إلى قوى المعارضة من خارج المجلس، والتفاهم المباشر معها، حول الوضع الحرج المتوقع، على أثر الضربة الأمريكية المرتقبة على العراق.

السبب الثالث: إصرار الشعب وقوى المعارضة على مواصلة الطريق في المطالبة بالحقوق، وتصحيح الوضع الدستوري والسياسي، واتساع رقعة التأييد والدعم الشعبي لها، ودخول أطراف جديدة للمعارضة، وتضيق مساحة التأكيد للمشاركة كلما اتضحت أبعاد المسألة الدستورية، وتكشفت أكثر حالة العجز التي يعاني منها البرلماني الحالي.. لاسيما: وأن المعارضة قد بدأت تكسب تأييد أطراف لها ثقلها في التأثير على الساحة الدولية.

السبب الرابع: الأجواء التي خلقتها الدروس المستفادة من الأوضاع الراهنة التي تعيشها المنطقة في ظل ترقبها للضربة الأمريكية العسكرية على العراق، والتي جعلت جلالة الملك أكثر تهيأ (حسب تقديري) نفسيا وذهنيا لتفهم وقبول رأي المعارضة في الإصلاح والعودة إلى (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني، والعودة بالحركة الإصلاحية إلى سابق عهدها.

إنني على ثقة بطلوع الفجر بعد ليل طويل، فترقبوه وافرشوا لمقدمه الطريق.



تحالف الجمعيات

السؤال (١٠):

التحالف بين الجمعيات الأربع قائم على أساس سياسي، وهناك إشكالية في ما يتعلق بالاختلاف الأيديولوجي، مما يبرز الحاجة إلى النقد الموضوعي للأداء السياسي. ما هو تعليقكم على ذلك؟

الجواب (١٠):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا اختلف مع السائل فيما قال، ولكني أرى بأن ذلك دليل رشد ونضج وتقدم في التفكير والعمل.. وليس العكس، فقد استطاعت الجمعيات الأربع المختلفة إيديولوجيا أن تضع كل شيء في مكانه، فهي لم تلغي دور الإيديولوجية أو تقلل من أهميتها، ولكنها وضعتها في مكانها المناسب، وأظن أنها لا تقلل من أهمية الحراك الإيديولوجي في تصحيح أوضاع المجتمع وتطويرها، لكنها اكتشفت بأن طريق ذلك هو الحوار.. وليس الصراع، وأن اختلاف أبناء الوطن الواحد إيديولوجيا لا يعني دخلوهم في صراع لا ينتهي، أو جعل السيف يقوم بدور اللسان أو القلم، فمن الطبيعي جدا أن يختلف أبناء الوطن الواحد في إيديولوجيتهم الدينية أو السياسية، لكنهم يمكن أن يتحاوروا، ويكون بينهم حراك إيديولوجي، يقوم (إلى جانب أدواة أخرى) بمهمة فتح الطريق أمام التصحيح والتطوير في المجتمع.

النقطة الثانية: حدث الحوار الإيديولوجي أم لم يحدث، وحدث الحراك الإيديولوجي أم لم يحدث.. فإن أبناء الوطن الواحد: يمكنهم التعاون بينهم (مع احتفاظ كل طرف بهويته في إطار حرية العقيدة) حول تنمية وطنهم: علميا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، والتفاهم بينهم على العيش المشترك في وطن آمن، وكيف يحققون العدل والتقدم والرخاء لأنفسهم، وكيف يدافعون عن وطنهم، ويحمون مكتسباتهم الوطنية المشتركة، ويحفظون لوطنهم خصوصيته، ويحفظون لكل طائفة خصوصيتها وحقوقها داخل الوطن المشترك الواحد.

النقطة الثالثة: إنني أعتقد بضرورة الإيديولوجية، وأهمية دورها في حياة الإنسان، وأن الإنسان يرتبط بها برابط وجودي مصيري، لا يمكن تجاهله أو التقليل من شأنه وأهميته بالنسبة للإنسان.. إلا إنني في نفس الوقت: أأكد على صحة بل ضرورة التعاون على أساس المشترك دينيا وسياسيا.

أما دينيا: فكما في قول الله تعالى لأهل الكتاب ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ﴾[1].

وأما سياسيا: فكما في حلف الفضول، وفي المعاهدة التي أبرمها الرسول الأعظم الأكرم ﷺ مع اليهود في المدينة في أول الهجرة الشريفة المباركة.

والخلاصة: أن التحالف بين الجمعيات الأربع تحالف قائم على أساس المشترك سياسيا، وهو تحالف صحيح، يقبله الدين (بحسب ما نعلمه من آراء الفقهاء المعتبرين) وإن خالفهم البعض في ذلك، وهو دليل على الرشد السياسي والعقلي والعملي.. ولكن ينبغي نقده من أجل تصحيحه وتطويره.

النقطة الرابعة: لا يلغي التحالف أهمية الإيديولوجية أو يجمد الحوار فيها، وإنما يوفر (حسب النظرة الموضوعية) أجواء أفضل للحوار، وهذا ما نؤيده ونطمح إليه.. وقد أثبتت التجارب صحته. والإسلام لا يخاف من الرأي الآخر، وإنما يقابله ويحاوره بموضوعية، وينتصر عليه بالحجة والبرهان.. لأنه أحسن دين، فهو دين الله (ذي الجلال والإكرام) الذي يحمل نوره، والمؤيد بنصره، وهو دين العقل والنظرة الشمولية للكون والإنسان والحياة.

فالمطلوب منا أيها الحبة الأعزاء: هو الانفتاح بهذا الدين على الرأي الآخر.. وليس الانغلاق، وكأننا ضعفاء خائفين من الهزيمة الفكرية والروحية والأخلاقية، فإن الله جل جلاله قد جاء بهذا الدين رحمة للعالمين، فلا نقصر دونه، ولا نقصر فيه، وقد خاطب الرسول الأعظم الأكرم ﷺ الإمام علي أبن أبي طالب عليه السلام بقوله: "يا علي لئن يهدين الله بك رجلا، خير لك مما طلعت عليه الشمس".

---

(١) آل عمران: ٦٤.

دعاء بالمناسبة: اللهم أجعلنا ممن تنتصر بهم لدينك، وتعز بهم نصر وليك، ولا تستبدل بنا غيرنا، فإن استبدالك بنا غيرنا عليك سهل يسير، وهو علينا كثير، والصلاة والسلام على الحبيب محمد ﷺ وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام.



تأثير الأوضاع الإقليمية على الداخل

السؤال (١١):

هل ترون أن الأوضاع الإقليمية الحالية، والضربة الأمريكية القادمة المترقبة على العراق، تمثل جانبا سلبيا أم جانبا إيجابيا في الإسراع بتغيير الوضع الدستوري في البحرين، والعودة لـ(دستور: ٧٣)؟ أم ترون أن الأوضاع ستستمر، وتبقى على ما هي عليه الآن؟

الجواب (١١):

أرى أن الوضع الحالي غير قابل للاستمرار وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن الوضع لا يقوم على أساس دستوري صحيح.

السبب الثاني: حالة العجز التي تعاني منها المؤسسة البرلمانية الحالية، في ظل انخفاض الصلاحيات وضعف الأعضاء.

السبب الثالث: إصرار الشعب وقوى المعارضة على تصحيح الوضع من موقع الاقتدار.. إن شاء الله تعالى.

وأرى أيضا: بان الأوضاع الإقليمية الحالية تساعد على ذلك، وأذكر بالنقاط التالية:

النقطة الأولى: أننا نرفض من حيث المبدأ الوجود الأمريكي في المنطقة، ونرفض ضرب العراق واحتلاله، وذلك بدوافع إنسانية ودينية وقومية ووطنية، ونرى بأن ذلك يمثل تهديدا لأمن واستقرار المنطقة، وتهديدا لاستقلالها وسيادتها، وتهديدا لثرواتها، وتهديدا لهويته الدينية والتاريخية والثقافية والاجتماعية، وتهديدا لإنسانها وكرامته وحقوقه.. ونقول: بأن الشعوب الإسلامية والعربية التي رفضت وقاومت الاستعمار القديم، سوف ترفض وتقاوم الاستعمار الجديد، وعلى الحكومات أن تتحمل مسئولياتها الإنسانية والدينية والتاريخية والقومية والوطنية اتجاه ذلك.

النقطة الثانية: تعتبر المملكة العربية السعودية أكثر دول الخليج العربية أهمية من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية، ومن أكثر الدول تعقيدا في وضعها الداخلي.. من جهة العلاقة بين الديني والسياسي فيها، ونحن نرى اليوم المملكة العربية السعودية، تقود المحاولات لإصلاح الأنظمة العربية، إدراكا منها لضرورة الإصلاح من أجل الاستمرار، وهي في سبيل ذلك تحاول معالجة أوضاعها الداخلية والتغلب على عقباتها.. وأرى بأن البحرين هي أولى بأن تعي الدرس وتستفيد منه.

النقطة الثالثة: من الأطروحات في الساحة البحرينية مسألة تخلي المعارضة عن الميثاق و (دستور: ٧٣) بعد أن تخلت الحكومة عن الضمانات التي قدمتها للشعب والمعارضة قبل التصويت عليه.. وأنا أرى (نظريا): بأن من حق المعارضة أن تتخلى (فعلا) عن الميثاق و(دستور: ٧٣) وأن ترفع من سقف مطالبها الإصلاحية المشروعة، بعد تخلي الحكومة عن ضماناتها.

غير أننا نجد في خطاب قوى المعارضة (حتى اليوم): تأكيدها على أن (دستور: ٧٣) يمثل مرجعيتها القانونية، وميثاق العمل الوطني يمثل مرجعيتها السياسية

في الإصلاح، وذلك يدل على صدق نوايا المعارضة مع الحكومة، وأن هدفها وضع الوطن على طريق الإصلاح لا غير، والمطلوب من الحكومة أن تقدر ذلك لاسيما في الظروف الراهنة.

النقطة الرابعة: ذكرت في أحدى خطب يوم الجمعة، بأن من الإشكالات الخطيرة جدا التي تواجه الشعب العراقي في محنته الأخيرة، هو موقفه من حكومته، فالمعروف أن الشعب العراقي شعب أبي يرفض الاستعمار وقد قاوم الاستعمار القديم ببسالة حتى كان في مقدمة الشعوب العربية التي نجحت في طرد الاستعمار من أراضيها، ولكنه في هذه المرة يقف في وضع هو في غاية الحرج، فقد ذاق من حكومته الويل والألم، ويشعر بعجزه عن مقاومة هذا النظام لشراسته وتغلغله في صفوف أبناء الشعب، وهو ينتظر بفارغ الصبر اليوم الذي يتخلص فيه منه، ولو على أيدي الشيطان الأكبر، فالمهم أن يذهب هذا النظام إلى الجحيم، ثم يتدبر هو أمره بعد ذلك، فالاستعمار أهون عليه من نظام صدام، وهذا يفرض على كافة الحكومات، أن تستفيد من الدرس، وأن لا تصل مع شعوبها إلى النقطة أو الدرجة التي تنتظر فيه الشعوب اليوم الذي تتخلص فيه من حكوماتها، ولو على يد الشيطان الأكبر!!

إن السبيل الوحيد لإطالة عمر الحكومات هو العدل وإعطاء الشعوب حقوقها بالكامل، وأن تكون الحكومات والشعوب في خندق واحد، ومصير واحد.

النقطة الخامسة: إن الدروس المستفادة من الأوضاع الإقليمية الراهنة، تمثل مناخا مناسبا تجعل جلالة الملك أكثر تهيأ لفهم وقبول رأي المعارضة في الإصلاح، والعودة إلى (دستور: ٧٣) وميثاق العمل الوطني، وأن على المعارضة أن تتسم

بالواقعية في لعب دورها في الساحة الوطنية، وأن لا تجبن أو تتقهقر، فقد ألقى عليها جلالة الملك الحجة، وفتح لها الطريق، وعليها أن تقتحمه ببسالة.



إعلام المعارضة

السؤال (١٢):

ما هو رأيك في إعلام المعارضة؟ وهل هو مرضي فعلا؟

الجواب (١٢):

يحظى الأعلام بأهمية بالغة، بل هو شرط.. لتحقيق النجاح للأنشطة المهمة سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، ويأخذ الإعلام مكانته في الدول المتحضرة والمؤسسات الناجحة، والمعارضة في البحرين لا تجهل أهمية الأعلام وغير زاهدة فيه، وأن ضعف دورها الإعلامي لا يدل على التقصير أو عدم الوعي بأهمية الأعلام، وإنما يدل على وضع فرض عليها للأسباب التالية:

السبب الأول: ضعف إمكانياتها المادية، وحرمانها من الصحافة الحزبية.

السبب الثاني: حرمانها من حقها في الاستفادة من إعلام الدولة.

السبب الثالث: القيود المفروضة على حرية التعبير في الصحافة وكافة وسائل الإعلام.

السبب الرابع: فرض القائمين على الصحافة (غير الرسمية) لوجهات نظرهم، وحرمان الرأي الآخر من حقه في الظهور.

وتستفيد قوى المعارضة (حاليا) أكثر ما تستفيد، من الإعلام الشعبي المتمثل

في المواقع الالكترونية.. وهي مطالبة بالتالي:

أولا: تطوير طرق استفادتها من هذه المواقع.

ثانيا: ابتداع أساليب إعلاميه جديدة قليلة التكلفة.

ثالثا: التخطيط الإعلامي لنشر برامجها وأنشطتها.

رابعا: اعتماد مبدأ التخصص والتدريب الإعلامي.

خامسا: إيجاد وسائل الإعلام الخاصة بها حسب إمكانياتها المتاحة والعمل الدؤوب والمتواصل لتطويرها.

سادسا: تنويع الوسائل.

سابعًا: التركيز على سعة الانتشار مع الجودة.

ثامنا: التركيز على بساطة المعلومة وسهولة الحصول عليها.

هذا ما يحضرني (الآن) في هذا الموضوع، مع التنبيه بأني لست من أهل الاختصاص فيه، وينبغي الرجوع إلى أهل الاختصاص في هذا الحقل الحيوي والمهم جدا.



الحكومة والمعارضة

السؤال (١٣):

مَن قيد مَن؟

هل قيدت الحكومة المعارضة من كافة الجهات واستطاعت تحييدها

بشكل نهائي، أم أن المعارضة قيدت نفسها بأغلال لا تستطيع الفكاك منها؟

الجواب (١٣):

لقد كان موقف الحكومة سلبيا من المعارضة حتى بداية الانفتاح وعهد الإصلاح، ولكن الحكومة تقدمت في موقفها من المعارضة بفضل إصرار وجهاد المعارضة، فقد حصلت المعارضة على شبه اعتراف رسمي، وحصلت على ثناء القيادات السياسية على دورها وأسلوبها المتحضر، وسمح لها ببناء مؤسساتها والعمل العلني من خلالها، واعترف أحد أشد رجال الحكومة الرافضين للمعارضة، بدورها وأهميته في تطوير عمل الحكومة، ومع ذلك لم يحصل الاعتراف الرسمي الكامل بالمعارضة، ولازالت بعض الأطراف تضع العراقيل في طريقها وتعيقها من القيام بدورها في خدمة المصلحة الوطنية، ولازالت محرومة من أبسط حقوقها في الاستفادة من أعلام الدولة، ولا زالت لا تحصل على الدعم المالي الذي تحتاجه بقوة القانون، ولازلت تعاني من كذا.. وكذا، ولكن هذا لم يؤدي إلى شل حركة المعارضة، فالمعارضة تتقدم يوما بعد يوم، والمعارضة لم تحيد تحت تأثيرات الضغوط: (الإكراه أو الترغيب) وأن سقوط بعض رموزها (الذين يشار إليهم) لا يعني سقوطها، فهذه سنة الحياة، يسقط البعض، ويواصل البعض الطريق حتى نهايته، أو الموت دونه، والمعارضة وإن عانت من بعض الأمراض وفرضت بعض القيود على نفسها.. لم تكن بحاجة إليها، إلا أن لها بعض العذر، فهي حديثة العهد بالتجربة، والتقاليد المتبعة في الأنظمة العربية شديدة الوطأة، ومع ذلك فقد كسرت المعارضة في البحرين بعض القيود، وتجاوزت بعض الخطوط المكهربة التي يصعب تجاوزها، وسجلت بعض النقاط المتقدمة لصالحها.. والمطلوب: تشجيعها وعدم بخسها حقها، في الاعتراف لها بنجاحاتها، وفي مقدمتها موقفها من المسألة

الدستورية والمقاطعة إلى الانتخابات البرلمانية، وبعض خطاباتها الصريحة والجريئة والواضحة حول المسائل والقضايا الوطنية الحساسة جدا.

وفي الختام أيها الأحبة الأعزاء: إن نجاح قوى المعارضة، كما يحتاج إلى الطموح والجرأة والشجاعة، فإنه يحتاج إلى الواقعية والبعد عن الوهم والخيال.



الاعتصامات والمسيرة السلمية

السؤال (١٤):

ما هو تعليقكم حول ما يدور في هذا الأسبوع من اعتصامات ومسيرات سلمية للعاطلين عن العمل؟ ولماذا لا نرى دعم ومساندة الجمعيات والرموز؟

الجواب (١٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد ذكرت مرارا لا حصر لها، أن الاعتصامات والمسيرات السلمية، حق مشروع للمطالبة بالحقوق العادلة المشروعة، وأن الحكومة قد تعاملت بشكل حضاري مسئول مع هذه الممارسة الديمقراطية، وهذا من أفضل ما بقى إلينا من الإصلاحات التي بدأها وقادها جلالة الملك، وأنا أدعوا للاستمرار في هذه الممارسة الديمقراطية السلمية، وهي دليل وعي ورشد وتحضر، وسبيل قويم لتحصيل الحقوق وتحقيق المطالب.

النقطة الثانية: تعتبر مشكلة البطالة من المشكلات المثيرة للقلق حقا وحقيقة، وأعتقد أن حلها ممكن، وأنه يتوقف على توفر الإرادة السياسية.. فالبعد السياسي هو

البعد الأبرز فيها، وأعتقد أن من شأن المطالبة الجدية المتواصلة بالأساليب السلمية الديمقراطية الفاعلة، أن تقنع المسئولين بضرورة إصدار القرار السياسي بالحل.. لاسيما: إذا تضامنت كافة القوى السياسية في المطالبة بإيجاد الحل الصحيح المناسب، وإذا نجح المطالبون في أبراز البعد والمعانات الإنسانية في المشكلة، وإبراز كافة الأضرار المترتبة عليها.

النقطة الثالثة: إن كافة الجمعيات السياسية وكافة مؤسسات المجتمع المدني، مطالبون بتبني قضية العاطلين، والوقـوف الفعلي إلى صفهم، وتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة أليهم، من كافة الوجوه، وبشتى الوسائل المتاحة.

النقطة الرابعة: من الصواب والحكمة أن يتبنى بعض الرموز قضية العاطلين عن العمل، ويظهروا فيها بصورة دائمة.. فهذا من شأنه ترشيد الحركة، ويعطيها قوة وصلابة وبصيرة، وليس من الصواب أن يظهر جميع الرموز (كما يطالب البعض) في جميع القضايا وفي جميع الأنشطة والفعاليات الوطنية المطالبة بالحقوق.. بل هو غير ممكن، لكثرة انشغالاتهم، ومن الممكن والصحيح.. بل هو مطلوب: أن يطلب المنظمون لأي نشاط من أحد الرموز (بالإضافة إلى الراعين الأساسيين) الحضور والمشاركة في النشاط، وإبرازه كضيف وراعي للنشاط، مما يعطي لحضوره قيمة متميزة، وبهذا نستطيع أن نوفق بين إشغالات الرموز ومشاركاتهم المهمة في هذه الأنشطة والفعاليات الوطنية المطالبة بالحقوق العادلة المشروعة، وتأخذ مشاركتهم قيمة حقيقية وفعلية، بدون هدر في القيمة والوقت والجهود، على أن نختار الرمز المناسب في الوقت المناسب والمكان المناسب لكل نشاط.



زمام المبادرة

السؤال (١٥):

ألا ترون بأن الحكومة تمسك دائما بزمام المبادرة في المشهد السياسي، وأن دور المعارضة هو عبارة عن ردود فعل على ممارساتها. فمتى سيكون للمعارضة دور المبادرة؟

الجواب (١٥):

لقد كان هذا هو الحال في العهد السابق، وهو أمرا طبيعي لوضع تلك المرحلة، ومن الطبيعي أن لا تمسك المعارضة بزمام المبادرة في بداية الانفتاح، لأن ذلك يحتاج إلى تجربة وإلى برامج عمل معدة مسبقا، وهذا يحتاج إلى وقت.

ومع التقدم في العهد الجديد تكتسب المعارضة الخبرة والتجربة، وتضع برامج عملها التي تعبر عن رؤيتها تدريجيا، وهذا ما تفعله المعارضة في البحرين ألان، وأقدر بأن أداء المعارضة البحرينية متقدم على عمرها الزمني في الانفتاح، وأنها تتعلم وتتقدم بسرعة، وإننا نأمل أن تنجح المعارضة في البحرين في تقديم نموذجا حسنا للمعارضة في الوطن العربي، إن موقف المعارضة في البحرين من المسالة الدستورية ومقاطعة الانتخابات البرلمانية شيئا رائعا وملفت للنظر، وقد فرضت المعارضة احترامها من خلاله على جميع الأطراف، حتى القيادات السياسية في الحكومة أشادت بالموقف السلمي المتحضر للمعارضة، و قد أعربت أطراف سياسية وقوى معارضة عربية وأجنبية عن تقديراتها للموقف، وهذا لا يمنعنا من القول، بأن المعارضة ارتكبت أخطاء في أدائها السياسي، وأنها تراوح

مكانها أحيانا، وبطيئة أحيانا أخرى.. ولكننا نقول: إنها التجربة، واكتساب الخبرة، والتعلم من التجارب، والتقدم للأمام مع الزمن، وأنه ينبغي علينا مراجعة أداء المعارضة ونقدها بموضوعية ونزاهة، وعليها أن تستمع وتصغي لكل نقد بناء من أجل المزيد من التقدم والاستقامة، والله ﷻ ولي التوفيق والتأييد والنصر والتقدم.



إشكالية عدم فهم المعارضة للميثاق

السؤال (١٦):

يتهم البعض قوى المعارضة بأنها لم تقرأ الميثاق قراءة كاملة، أو أنها قرأته ولم تفهم البعد القانوني في تشكيلة المجلس التشريعي من غرفتين.

ما هو تعليقكم على ذلك؟ وهل قوة العهود لها قوة الصمود قانونيا؟

الجواب (١٦):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: في البداية أنبه إلى وجوب ممارسة النقد لأداء المعارضة، فإن ذلك لازم لاستقامة المعارضة وتطورها، ولكن يجب أن يكون النقد موضوعيا وليس مجيرا لأراء ومواقف سابقة، فإن من شأن ذلك أن يؤثر سلبا على المعارضة وربما يضعفها ويؤدي إلى تقهقر دورها في الساحة، مما يضر بالمصلحة الوطنية بدلا من أن يخدمها.

النقطة الثانية: أعتقد أن موقف المعارضة من التصويت بنعم للميثاق.. ليس بخطأ،

وأنه لا علاقة لما حدث بتاريخ: ١٤ / ٢ / ٢٠٠٢ م بميثاق العمل الوطني، بل هو انقلاب صريح على الميثاق ودستور ١٩٧٣ م، وأن المطلوب هو توجيه النقد إلى الحكومة لانقلابها على الميثاق ودستور ١٩٧٣ م. بدلا من توجيه النقد بغير حق إلى المعارضة. والأغرب من ذلك هو توجيه البعض النقد للمعارضة لأنها قاطعت الانتخابات البرلمانية بعد أن صوتت بنعم على ميثاق العمل الوطني، وكأن الانقلاب هو الابن الشرعي للتصويت بنعم على ميثاق العمل الوطني!!

وبماذا يفسر لنا هؤلاء الانقلاب على دستور ١٩٧٣م؟

أم أنهم يعتبرون أيضا الانقلاب ابن شرعي لدستور ١٩٧٣م؟

إنني احتمل في حق هذا الصنف من الناس احد الاحتمالات التالية أو أكثر:

الاحتمال الأول: الجهل وهو أسهلها وأقربها إلى الغفران.

الاحتمال الثاني: الرغبة في تبرير مواقف الحكومة بكل سبيل، خضع أم لم يخضع إلى العقل والمنطق.

الاحتمال الثالث: الجمود عند أراء ومواقف مسبقة، وعدم النظر إلى الأمور بموضوعية وانفتاح.

وإذا كان من المناسب أن نغفر ونسامح الناس حسب الاحتمال الأول (مع مطالبتنا إياهم بالتعلم، وتأكيدنا عليهم بذلك، وإلا دعوناهم إلى التزام الصمت.. وهو واجبهم) فإننا ندعو الناس إلى تغليب المصالح العامة الإسلامية والوطنية على المصالح الشخصية في الاحتمالين الثاني والثالث، فإنهم محاسبون أمام الله ﷻ وأمام التاريخ، وندعوهم إلى الحوار العلمي الموضوعي، فإننا نحترم بكل تأكيد الرأي الأخر، ولكن عليهم أن يسلكوا طريق الحوار العلمي الموضوعي، بوضع النقاط على

الحروف، بدلاً من إرسال الكلام على عواهنه، بدون دليل أو تفصيل أو بيان، فتضيع بذلك الحقائق، وينخدع الرأي العام.. أو تشوش الرؤية لديه، وهذا لا يرضي الله تعالى، ولا يقبله العقل، ولا يخدم المصلحة الإسلامية والوطنية، والذي دعاني إلى وضع الاحتمالات الثلاثة، هو إصرار هؤلاء على أطروحاتهم المتكررة، بدون أن يبينوا لنا وجه العلاقة بين الاثنين: (الانقلاب والتصويت بنعم على الميثاق) رغم الإجابات المتكررة التي لا يشيرون أليها في أطروحاتهم، رغم سماعهم إليها واطلاعهم عليها، فهم إما لا يفهمون ما يسمعون أو يقرون، وإما هم معاندون.

أما صاحب الرأي الأخر: فنحن نحترمه ونعترف له بحقه، حين يعرض رأيه ويناقش الآراء الأخرى بعلمية وموضوعية.

النقطة الثالثة: أما عن العهود والتصريحات السياسية الشفهية من المسئولين السياسيين الكبار، فمن وجهة نظري (بعيدا عن المسئولية القانونية، التي لا أستطيع أن أفتي فيها، لعدم وضوح الرؤية فيها عندي.. ألان) أن شعور المسئول السياسي بالمسئولية الأدبية اتجاه تصريحاته وتعهداته الشفهية، قد تحمله من أجل المحافظة على مصداقيته على الاستقالة من أعلى المناصب في حالة الخطأ، أو أن يخوض حربا ضروسا من أجل كلمته التي قالها، وما لم يفعل ذلك فهو ليس أهلا للمسئولية.

وأرى: بأنه ما لم يتوفر هذا الشعور بالمسئولية الأدبية لدى المسئولين السياسيين.. وغيرهم، فإنه يلزم أن نطالبهم بالكتابة والتوقيع على كل تصريح، لكي نصدقهم ونبني علي تصريحاتهم وتعهداتهم، وهذا توجيه قرآني عظيم. ولم يفعل الناس (عادة) هذا في حياتهم وتعملانهم مع المسئولين الكبار، لأنه يفترض وجود الحد الأدنى من الشعور بالمسؤولية الأدبية لديهم.

وأرى أيضا: بأن المسؤول السياسي (وغير السياسي) إذا لم يكن يحترم

تعهداته وتصريحاته الشفوية، فإنه لن يحترم تعهداته وتصريحاته المكتوبة، إلا إذا كان (كالعبد) يقرع بالعصي، وهو غير جدير بالمسئولية أصلا.

النقطة الرابعة: أستبعد (بالنظرة العامة) عدم ترتب المسئولية القانونية والسياسية على التعهدات والتصريحات الشفهية، وإن كنت أحتمل بعض الشروط وحالات التقييد، وأعد بأن أسأل وأبحث في هذا الموضوع وأعطي الجواب في مناسبات أخرى.



مع الشيخ علي سلمان

السؤال (١٧):

ما حقيقة الاختلاف بينك وبين فضيلة الشيخ علي سلمان حول مسألة الابتزاز في ملف البطالة؟

الجواب (١٧):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا يوجد خلاف في وجهة النظر بيننا في الموضوع المذكور، فنحن الاثنان متفقان على عدم تسييس الملفات الإنسانية، أي عدم توظيف الملفات المذكورة لأغراض سياسية على حساب إيجاد حلول لها، ونعتقد بأن ذلك عمل غير إنساني، وهو يتنافى مع المدرسة الإسلامية.. وهذا ما عناه (في تقديري) فضيلة الشيخ بتعبير الابتزاز.

النقطة الثانية: فضيلة الشيخ علي سلمان، لا يقصد من تصريحه، أن يتوقف العاطلون

عن ممارستهم لحقهم في المطالبة بالعمل الشريف المناسب، فقد أوضح في أكثر من مناسبة عنايته الشخصية، وعناية الوفاق بهذا الملف، وأكد الحق في المطالبة بالأساليب السلمية، ونحن الاثنان متفقان في هذه المسألة بشقيها:

الشق الأول: عدم تسييس الملفات الإنسانية.

الشق الثاني: حق المطالبة بالحقوق المشروعة بالطرق السلمية.

النقطة الثالثة: إن ما ذكرته في خطبة العيد، ليس ردا على فضيلة الشيخ علي سلمان، وإنما توضيحا للحقيقة السابقة التي نتفق حولها، وقد جاءت الخطبة في سياق التأكيد على حق المعارضة في الاستمرار في المطالبة بالحقوق المشروعة، في ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة، المتمثلة في التواجد الأمريكي في المنطقة، والضربة الأمريكية المرتقبة للعراق، حيث يحاول البعض عرقلة حركة المطالبة بالحقوق بهذه الحجة الواهية.. غير الواقعية.

النقطة الرابعة: إن بيني وبين فضيلة الشيخ علي سلمان من المحبة في الله سبحانه وتعالى.. ما لا يعلمه إلا الله جَلَّ جَلالُه وهي محبة توجد من الصلة ما هو أقوى من الفولاذ، وتعجز أعتا القوى الشيطانية والطاغوتية من أن تفصمها أو تنال منها، وأن الاختلاف بيننا في وجهات النظر، لا يخرج عن المعتاد، وأنه رحمة، ولن يكون في وسع أي طرف شيطاني، أن يسخره في غير مرضاة الله سبحانه وتعالى.. بحوله وقوته، فنحن الاثنان نستضيء بنور واحد، ونحتمي بظل واحد، ونمسك بعروة واحدة، ونسير في طريق واحد، وغايتنا واحدة، فمن كان يسره هذا الكلام، فليمتلأ سرورا، ومن كان يغيظه هذا الكلام، فليعلم بأنه سوف يسمع من الكلام، ويرى من الحقائق، ما يحول الغيظ في نفسه إلى حجم لا يطاق!!



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٤

التاريخ: ١٢ / محرم / ١٤٢٢ هـ

الموافق: ٦ / أبريل ـ نيسان / ٢٠٠١ م

مع العلمانيين

السؤال (١):

هناك من يردد الآن أنه يوجد تباين وخلاف في وجهات النظر بينك وبين العلامة الحجة الشيخ عيسى أحمد قاسم. ما مدى صحة ذلك؟ وإذا لم يكن ذلك صحيحا: كيف تفسرون تصريح سماحته ونطقه للحكم الشرعي بحرمة تمكين العلمانيين.

الجواب (١):

لا يوجد خلاف في وجهات النظر بيني وبين آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) فيما يتعلق بالموقف من العلمانيين، فالموقف واحد من حيث الجوهر، وقد بينت ذلك في خطاب يوم الجمعة الموافق: (١ / مارس / ٢٠٠١ م) كما بين هو (حفظه الله تعالى) موقفه في خطابه ليلة العاشر من محرم في مسجد الخواجة.. نعم: هناك تباين في لغة الخطاب يفرضه الموقع لكل واحد منا!!



مع حركة الأحرار

السؤال (٢):

استأذنا العزيز: بودي أن اعرف مدى علاقتكم واطلاعكم على مسودة المشروع السياسي المطروح على صفحة حركة أحرار البحرين.. حيث قد ذكر: أن مكتب سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري هو القائم على ذلك.. فهل ذلك صحيح؟

الجواب (٢):

البرنامج السياسي المذكور مجرد جهد للأخ منصور الجمري.. شاركه فيه آخرون، وهو مجرد مشاركة في بلورة المشروع السياسي الإسلامي الوطني، وأصحاب المبادرة بصدد جمع المعلومات والتصورات والرؤى لآهل الاختصاص والقادرين على المشاركة لبلورة و صياغة مشروعهم الخاص بهم.. الذي يمثلهم ويعبر عنهم، مع حرصهم الشديد على الاستفادة من كافة الجهود المخلصة في الموضوع.



مع لجنة العريضة والآلية الدستورية

السؤال (٣):

أشرتم (حفظكم الله) في خطبة الجمعة بتاريخ: (٣٠/مارس/ ٢٠٠١ م) الموافق: (٥ / محرم / ١٤٢٢هـ) عن عتابكم على أعضاء لجنة العريضة الشعبية لعدم استشارتكم في الآلية الدستورية لتعديل الدستور.

نسأل: هل أنكم ترون آلية لتعديل الدستور غير الآلية الدستورية؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: عتابنا على إخوتنا من أصحاب العريضة حول البيان الذي يتناول آلية تعديل بعض مواد الدستور.. ليس حول الآلية، وإنما حول التنسيق، حيث كنا في السابق ننسق في كافة موضوعات العمل الوطني المشترك.. من الألف إلى الياء

(من بدء طرح الفكرة إلى آخر خطوة تنفيذية فيها) كما كان الحال في العريضة الأولى والثانية، أما البيان المذكور: فلم يتم بشأنه التنسيق حسب الأصل المعمول به.. وإنما رأيناه بعد كتابته.

النقطة الثانية: نحن لا نرى آلية لتعديل مواد الدستور التي أشار إليها ميثاق العمل الوطني.. غير الآلية المنصوص عليها فيه.

نعم نحن نأخذها بعين الاعتبار جميع وجهات نظر المدارس الدستورية في الموضوع.. وندرسها بعناية!!

النقطة الثالثة: إرادتنا أن نفعل مؤسساتنا الوطنية ذات الشأن.. وهي في موضوعنا: (جمعية المحامين) بأن يكون لها رأيها، وأن يأخذ رأيها بعين الاعتبار.



مع العلمانيين

السؤال (٤):

حضرة الأستاذ الفاضل: كيف نستطيع أن نوفق بين تحريم الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) لتمكين العلمانيين وبين سعيكم لتمكينهم من المؤسسة التشريعية.. البرلمان؟

الجواب (٤):

لا يوجد تعارض بين ما طرحته في ندوة قرية عالي حول حرصنا على مشاركة العلمانيين في البرلمان ودخولهم إليه، وبين رأي سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى، وأمد في ظله المبارك) حول التمكين، وقد

دافع هو بنفسه عما طرحته في ندوة قرية عالي، وذلك في لقاء له مع مجموعة من أصحاب الفضيلة العلماء ذهبوا لمناقشته في هذا الموضوع.. وقد بين لهم: أن المصلحة الإسلامية والوطنية تتطلب استمرارية التجربة الإصلاحية في البلد ونضجها، ولا يتحصل ذلك بدون الطرح المذكور.. وأنا أرجو من السائل المحترم: أن يرجع ويقرأ بنفسه الطرح، ويتأمله بواقعية، ويحكم عليه بعد ذلك.



الطائفية

السؤال (٥):

بعد التحية: كيف ينبغي أن نتعامل مع الطائفية في البحرين؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: نحن نرفض الممارسات الطائفية وندينها، ونطالب بتجريم التمييز الطائفي ضد المواطنين، ونسعى لمعالجتها بالأساليب السياسية والدبلوماسية عبر القنوات المتاحة في الوقت الحاضر، وسوف نفعل كل القنوات السياسية لهذا الغرض في المستقبل.. بما في ذلك: المؤسسة البرلمانية.

النقطة الثانية: نحن نتبنى التنسيق مع مختلف القوى والتيارات الفكرية والسياسية في البحرين، ونعطي أهمية خاصة وأولوية للتنسيق مع التيار الإسلامي السني.. وذلك: لأسباب دينية تتمثل في التقائنا معهم في المنطلقات والأهداف الإسلامية، ولأسباب سياسية تتمثل في ثقلهم الجماهيري في الساحة الوطنية، ونرى أن التنسيق معهم يخدم المصلحة الإسلامية والوطنية، وأن تجاهلهم مضر على الصعيدين الإسلامي

والوطني، وقد خطونا خطوات ايجابية في التقارب بيننا، ونحن نعيش معهم اليوم أجواء أخوية مفعمة بالمحبة والتفاؤل.

النقطة الثالثة: أحذر في هذه المناسبة ـ كما حذرت في مناسبات سابقة ـ من المنطلقات الطائفية في العمل الإسلامي والوطني.. وهذا لا يعني أن تتنازل الطوائف الإسلامية (كما بين العلماء) عما ترى أنه الحق في دينها.. وليس لها الحق في ذلك من الناحية الشرعية، وهذا مما ينبغي تفهمه في العلاقة بين القوى والأطراف الإسلامية.

قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَـٰلًا مُّبِينًا ﴾[١٠].



التجنيس

السؤال (٦):

في ظل الظروف والمتغيرات الايجابية في البلد: مازال هناك هاجس يقض مضجع المواطن، ويتمثل في هؤلاء المجنسين الذين يتوالون زرافات على البحرين بين فترة وأخرى.

(أ) ألا يشكل هذا الأمر أولوية يجب البحث فيها والاهتمام بها؟

(ب) ألا يشكل تراكمهم وازديادهم رقما صعبا غير مرغوب فيه وثقيل الظل.. وخطرا جدا على المجتمع؟

---

(١٠) الأحزاب: ٣٦.

(جـ) ما هو دور أصحاب المبادرة والوطنيين في حل هذه الإشكالية؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أشارك الأخ السائل قلقه ووجهة نظره حول خطورة التجنيس بشكله الحالي وتأثيراته السلبية الخطيرة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (وغيرها) على المجتمع في الوقت الحاضر والمستقبل، وقد شاركت الصحافة المحلية في التعبير عن مخاوف وقلق المواطنين إزاء هذا الموضوع الخطير والمهم جدا (راجع على وجه المثال: جريدة أخبار الخليج البحرينية العدد (٨٣٦٧) يوم الأحد) ٢٨/ فبراير / ٢٠٠١ م) كما أثير الموضوع في الندوات من قبل المنتديين والجمهور على حد سواء، ومن الشخصيات المهمة التي تناولت الموضوع (سعادة الدكتور علي محمد فخرو) في ندوة نادي العروبة.. بتاريخ: (١٧ / فبراير / ٢٠٠١ م) وأثير الموضوع أيضا في لقاء مع سمو ولي العهد في نادي الخريجين بتاريخ: (٢٨ / فبراير / ٢٠٠١ م).

النقطة الثانية: كان الطلب الشعبي في بادئ الأمر حل مشكلة من يعرفون بـ(البدون) وهم يستحقون الجنسية في نظر المواطنين.. والمرفوض اليوم: هو إعطاء الجنسية لكل من هب ودب بصورة مخيفة تهدد التركيبة السكانية، وتنذر بمشاكل جمة: على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، والسلطة تمارس هذا النوع من التجنيس لأسباب تخدم أجندتها السياسية السلطوية الخاصة.. بصورة غير مشروعة، وبعيدة عن المصلحة الوطنية، ومن غير رضا المواطنين جميعًا.

النقطة الثالثة: كانت الحكومة في مطلع الاستقلال تتبع (من خلال لجنة الجنسية) آلية صحيحة في منح الجنسية البحرينية لمن يطلبها من غير المواطنين.. يلعب المواطنون دورا مهما في إجراءاتها: لإضفاء الشرعية عليها، وإحراز رضا المواطنين عنها [راجع الجريدة الرسمية العدد (١١٣٨) الخميس (٢٨ /أغسطس/ ١٩٧٥ م).

النقطة الرابعة: نؤكد بأننا اليوم (في ظل غياب المؤسسة البرلمانية) في أمس الحاجة للحوار بين المعارضة والحكومة حول إمكانية العودة إلى هذه الآلية وتطويرها بما يتناسب مع المستجدات قبل أن يستفحل الأمر ويتحول إلى أزمة حقيقية يصعب تطويق آثارها السلبية الخطيرة جدا على المجتمع والوطن في المستقبل، على أن يوضع الملف برمته في يد المؤسسة البرلمانية المنتخبة.. عند ممارستها لمهامها التشريعية والرقابية، راجيا أن يكون هذا الموضوع محل اهتمام الجميع، ويسعدنا تلقي الأفكار والمقترحات حوله.



عودة الحياة البرلمانية

السؤال (٧):

ما هي وجهة نظرك بالنسبة للبعد الزمني المحدد لعودة الحياة النيابية والمقرر في عام (٢٠٠٤م) من حيث كون هذه المدة الطويلة نسبيا قد تدخل في النفوس شيئا من اليأس خصوصا مع عدم وجود تغير جوهري في وزارات الدولة ومؤسساتها العامة؟

الجواب (٧):

الحكومة والمعارضة كليهما في حاجة إلى بعض الوقت للتهيؤ.. قبل إعادة

الحياة البرلمانية، إلا أني أوافق السائل بأن المدة حتى عام (٢٠٠٤م) طويلة نسبيا، ولها آثارها السلبية على الساحة الوطنية.. وعليه: فإن تقصير المدة لعام (٢٠٠٢ م) تقريبا شيء إيجابي ومناسب.. مع تقديري: أن الحكومة والمعارضة، لن يكونا جاهزين تماما للتجربة حتى عام (٢٠٠٢ م) إلا أن السلبيات الناتجة عن تقصير المدة (حسب تقديري) أقل من السلبيات الناتجة عن طولها، وأتمنى أن تصدق التوقعات بتقصير المدة، وأتمنى أن يعطى ذلك دافعية أكبر للمعارضة والقوى الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني وللحكومة للعمل الجاد والمتواصل ليكونوا (جميعا) جاهزين للتجربة قبل موعدها المحدد.



إعادة الأمن والاستقرار

السؤال (٨):

ليس لدي استفسار ولكن أريد أن أشكرك على جهودك الجبارة التي أعادت لنا الأمن والاستقرار والإصلاح في هذا البلد.

الجواب (٨):

إعادة والإصلاح إلى البلد ليس نتيجة جهود فرد أو جماعة معينة.. دون غيرها، أو لحقبة زمنية خاصة، وإنما هي نتيجة لجهود جماعية ولحقب زمنية طويلة متواصلة.. جاءت متكاملة (والحمد لله رب العالمين) وهذا لا يعني أن الجهود لا تختلف في حجمها ودرجة أهميتها ودورها في التأثير، وأعتقد أن انتفاضة الكرامة المباركة.. كانت لها أهمية خاصة كبيرة ومؤثرة في النتيجة، وان جميع الأطراف كانت لها أدوار متكاملة في الانتفاضة وإن اختلفت في حجمها وأهميتها ودرجة

ونوع تأثيرها، كما أن لصاحب السمو أمير البلاد (حفظه الله تعالى) دور كبير.. وسبق أن قلت في أكثر من مناسبة: بأن إصلاحات الأمير هي نتيجة لقراءة صحيحة للواقع في مقابل قراءة خاطئة سابقة، ونتيجة لرغبة صادقة وجادة، ولشجاعة في اتخاذ الخطوات المطلوبة.



السؤال (٩):

بعد التحية إلى الأستاذ: لماذا لا تنظمون ندوات بهدف توعية الشباب في العمل السياسي والتعامل مع الرأي والرأي الآخر وعقلنة الحركة.

الجواب (٩):

لقد قمنا بذلك ولازلنا نواصل وسنبقى نواصل بدون حدود



مـع الدستور

السؤال (١٠):

هل يعتبر الدستور مقنن من قبل أهل الاختصاص أم أنه وضع من فئة ليس لها اختصاص في هذا المجال؟

الجواب (١٠):

دستور دولة البحرين وضعه وأقره المجلس التأسيسي المنتخب، وذلك من جلسته الخامسة والأربعين المنعقدة يوم السبت: (٨ / جمادى الأولى / ١٣٩٣ هـ) الموافق: (٩ / يونية / ١٩٧٣ م) وصدق عليه الأمير الراحل سمو الشيخ

عيسى بن سلمان آل خليفة رحمه الله وقد أنشأ المجلس التأسيسي بمرسوم لقانون رقم (١٢) الصادر في: (٢٠ / يونيه / ١٩٧٢ م) وضم (٤٠: عضوا) على النحو التالي:

أولا: (٢٢: عضوا) منتخبًا.

ثانيا: (٨: أعضاء) معينين.

ثالثا: (١٢: وزيرا) أعضاء بحكم مناصبهم.

وقد أجريت انتخابات المجلس التأسيسي في: (ديسمبر/١٩٧٢ م).

أما انتخابات المجلس الوطني فأجريت في: (ديسمبر/١٩٧٣ م).



تعاون مطلوب

السؤال (١١):

لدي سؤالان أرجو التكرم بالإجابة عليهما.. وهما:

(أ) هل صحيح ما يتردد من أن (الدكتور مجيد العلوي) قد قابلكم في داخل السجن، و كلمكم عن مشروع ميثاق العمل الوطني، وأقنعكم بالموافقة
عليه؟

(ب) أنا من المتابعين لخطاباتك، و ألاحظ تركيزك على ضرورة الوحدة الوطنية، و ضرورة التنسيق مع الوطنيين (الليبراليين و اليساريين)

ولكن أليس من الأفضل التنسيق مع بقية القوى الإسلامية الشيعية.. مثل: الجبهة الإسلامية (خاصة وأن سماحة الشيخ محمد علي المحفوظ سيعود للوطن يوم الاثنين القادم) وجماعة الشيخ سليمان المدني.. من أجل ضمان وحدة أتباع مذهب أهل البيت (عليهم السلام) في البحرين؟

الجواب (١١- أ):

لم أقابل (الدكتور مجيد العلوي) ولم أقابل غيره في السجن بهدف عرض مشروع ميثاق العمل الوطني وإقناعي به.. وكل ما يتعلق بالميثاق والموقف منه: جرى خارج السجن، بالتنسيق مع الشركاء من داخل التيار وخارجه.

الجواب (١١- ب):

لا يوجد أي مانع من التنسيق مع فضيلة الشيخ محمد على المحفوظ (حفظه الله تعالى) والجبهة الإسلامية.. أما سماحة الشيخ سليمان المدني ﵀ فيحتاج الموضوع لبعض الوقت.. وذلك: لمعالجة بعض الحيثيات التي يعلمها الجميع في الساحة، وكلا التنسيقين: لا يخرج عن دائرة العمل المشترك والإطار الجامع المطلوب لجميع أبناء الطائفة.. الذي نهدف إليه، ولا يوجد أي اعتراض على إعادة العلاقات الشخصية مع كافة الشخصيات من الآن.



توعية الساحة

السؤال (١٢):

ما هو واجب أبناء الشعب في هذه المرحلة؟

كيف نقوم بتوعية الساحة؟ كيف نتعامل مع الأطراف المختلفة؟

الجواب (١٢):

واجب أبناء الشعب (سياسيا) في هذه المرحلة.. هو: التفكير فيما ينبغي عمله، وترتيب أولويات المرحلة، وأساليب العمل فيها بما يخدم الإصلاحات ويدفعها للأمام، ولا يضر بها أو يعيق حركتها وتقدمها، وبما يحقق الأهداف الإسلامية والوطنية، والعمل ثم العمل ثم العمل في كل اتجاه، وتقديم الدعم والمساندة لكافة القوى الإسلامية والوطنية.. لا سيما التيار الإسلامي الشيعي: لأنه التيار الذي أوصل البلاد بالدرجة الأولى إلى هذه الإصلاحات، وهو بالدرجة الأولى الأقدر على المحافظة عليها وترسيخها وتعميقها ودفعها إلى الأمام.

أما التوعية: فتكون عن طريق الحديث فيما سبق ذكره في البيوت والديوانيات والندوات والمحاضرات وكتابة البحوث والدراسات والمقالات الصحفية.. وممارسة النقد العلمي للأطروحات والممارسات لدى كافة الرموز والقيادات والقوى السياسية والدينية.

وقد سبق توضيح كيفية التعامل مع الأطراف المختلفة في خطب الجمعة والمحاضرات والندوات فليراجعها طالبها.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٥

التاريخ: ٤ / جمادى الأولى / ١٤٢٢هـ

الموافق: ٢٥ / يوليو - تموز /٢٠٠١م

احتواء

السؤال (١):

إلى أصحاب المبادرة المحترمين!! ما هو واجبنا وما هي الخطوات التي من المفترض القيام بها إزاء التطورات التي جرت في جدحفص؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أول ما يجب علينا عمله إزاء التطورات التي جرت في جدحفص، هو احتواء المشكلة وعدم السماح لها بالتطور، لان ذلك يهدد ويسيء إلى اللحمة وإلى الحالة الإصلاحية الإيجابية التي تعيشها البحرين في الوقت الحاضر.

النقطة الثانية: أرى بأن الواجب يحتم علينا تشخيص العلة ومعالجتها بموضوعية تامة ـ وفي تقديري ـ أن السبب الحقيقي وراء المشكلة يتمثل في الحالة غير القانونية لمن يعرفون بالحرس، فجميع قرى ومدن البحرين مستقرة ماعدا جدحفص بسبب هذه الحالة، علما بأن الجماعة المذكورة لا تحصر دورها في حماية سماحة الشيخ ﷺ بل تمارس أدوارا بعيدة عن ذلك تماما، كما حصل لمنع الأستاذ حسن المشيمع بالقوة من الصلاة جماعة في المسجد المجاور لبيته، ومنع الناس من حرية الحركة في جدحفص، والمطلوب من القيادة السياسية إنهاء هذه الحالة غير القانونية، وتوفير الحماية الأمنية للشيخ إذا كان يحتاج إليها وبالمقدار الذي يحتاجه.

النقطة الثالثة: أما بخصوص المشاكل التي تحدث حول المساجد والمآتم فأرى حلها وديا، فإذا لم يكن ذلك ممكنا، ترفع إلى الجهات الرسمية من أجل عودة الهدوء إلى كافة المناطق في البلاد.

النقطة الرابعة: أما بشأن الصلح فقد بينت رأيي في إجابة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) فأرجوا التفضل بالرجوع إليها.



السؤال (٢):

تم تناول أكثر من قول حول رأي أصحاب المبادرة والعلماء الأفاضل حول العريضة الأخيرة بخصوص جدحفص، فمنهم من قال: أنكم تؤيدونها، ومنهم من قال: أنكم تعارضونها. فما هو رأيكم؟ وما هو مصير العريضة؟

الجواب (٢):

عرضت علي العريضة المذكورة، وطلب مني التوقيع عليها، ورفضت التوقيع قبل استشارة العلماء وأصحاب المبادرة للخروج برأي وموقف موحد.. وعن الموقف منها قلت: رأيي ـ وكما عبرت عنه في أحاديث وخطب سابقة ـ بأن من حق الناس أن يعبروا عن رأيهم بأساليب سلمية حضارية لا تخالف القانون.. وهذا هو رأي أصحاب المبادرة. غير أن بعض العلماء وعلى رأسهم سماحة آية الله الشيخ عيسى قاسم، وسماحة الشيخ عبد الأمير الجمري، وسماحة السيد عبد الله الغريفي (حفظهم الله جميعا) رأوا بأن المطلوب هو توقيف العريضة، لإفساح المجال أكثر للمساعي الخيرة لاحتواء المشكلة، وقد نصحنا بالاستجابة لطلب العلماء الأفاضل، وقد استجاب القائمون على العريضة ـ كما سمعت.

أما عن مصير العريضة: فخبره لدى القائمين عليها ولا علم لي بذلك.

السؤال (٣):

ما هو ردكم على خطبة الشيخ سليمان المدني في هذا الأسبوع؟

الجواب (٣):

توقعت أن تكون الخطبة أفضل بكثير مما هي عليه، ومع ذلك يجب أن نتحمل مسئوليتنا كاملة تجاه الأحداث التي جرت في جدحفص، ونحافظ على الأمن والاستقرار في البلاد، ولا نعطي الفرصة لأي شخص يحاول الإساءة إلى الحالة الإيجابية التي يقودها سمو الأمير (حفظه الله تعالى) في البلاد، وليس بكثير علينا ـ إذا كنا نتحلى بالوعي، وكنا على قدر كبير من المسئولية ـ أن تقابل الإساءة بالإحسان، فهذا من شيمة كبار النفوس، ولا ينالها إلا ذو خط عظيم.



السؤال (٤):

ألا ترون بأن أسلوب معالجة العلماء للحادثة الأخيرة في جدحفص غير سليم، مما يسبب فجوة أو حالة الاختلاف بين قيادة التيار الإسلامي والقاعدة؟

الجواب (٤):

لقد بينت تكرارا بأن الأسلوب الذي ينبغي أن تتبعه القيادة الشعبية في القيادة والتوجيه للقاعدة، ينبغي أن ينأى بنفسه عن الفوقية، وأن يبنى على الحوار والشورى والمشاركة الشعبية، لأن من شأن ذلك أن ينمي الوعي لدى القاعدة، وأن يزيد من إحساسها بالمسئولية، ويجعلها أكثر قرب وفاعلية مع الأحداث والقيادة

والمواقف، لاسيما في القضايا التي تمسها وتعتبر من أمرها.. ولا تعتبر من المسائل الشرعية، وأرى بأن ذلك من مواطن القوة.. ويدل عليها، وخلافه يؤدي إلى الضعف وإيجاد الفجوة بين القيادة والقاعدة.

وأما بخصوص حادثة جدحفص الأخيرة: فإن العلماء الأفاضل (حفظهم الله تعالى) كانوا يرون: بأن الواجب الأول عليهم، هو احتواء الموقف، وعدم السماح له بالاستمرار أو التطور، لاقتضاء مصلحة البلاد والعباد ذلك.. وكانت تصرفاتهم في التعاطي مع الحادثة تنطلق من هـذا المنطلق الديني والوطني النبيل.



مقارنة خاطئة

السؤال (٥):

الجماعات الداخلية مثل الحرس والسفارة كيف يمكن التعامل معهم؟

الجواب (٥):

يوجد فرق كبير بين الحرس والسفارة، فالحرس حالة غير قانونية ذات بعد سياسي محدد، وتنتهي المشكلة بانتهاء الحالة الغير قانونية لهم، ويعودون أشخاصا عاديين يمكن التعامل معهم. أما السفارة فهم حالة فكرية عقائدية غير شرعية، ولا نملك على الأرض أن نمنع الدولة من التعامل معهم كمواطنين، كما لا يملك أحد أن يجبرنا على التعامل أو التعاون معهم.. وفي تقديري: أنهم يمثلون حالة موجهة للإضرار بالحالة الإسلامية العامة، وبفكر مدرسة أهل البيت عليهم السلام.. لا سيما فكرة

الانتظار للإمام القائم المنتظر (عجل الله فرجه الشريف) ولا أستبعد ارتباطهم بجهات أجنبية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

❖❖❖

السؤال (٦):

كما ترون الحرب الإعلامية القائمة في البلاد. ألا ترون أنها تحتاج إلى من يرد عليها؟

الجواب (٦):

نعم.. وهذه مسئولية الأمة وأصحاب الأقلام، وليس الرموز والقيادات الدينية والسياسية فحسب.



إصدار جريدة

السؤال (٧):

هل هناك فكرة لإصدار جريدة ولو في المستقبل؟

الجواب (٧):

الحاجة إلى الجريدة ماسة، والحملة الإعلامية القائمة حاليا أحد الأدلة، وقد عرضنا الفكرة على سمو الأمير (حفظه الله تعالى) وأعرب عن استعداده لتقديم الدعم والمساندة وتذليل العقبات، ونحن المقصرون في هذا الموضوع (حتى الآن) وعلينا وحدنا تقع المسئولية في ذلك.



الكتابة على الجدران

السؤال (٨):

ما رأيكم في الكتابة على الجدران بخصوص التجنيس؟

الجواب (٨):

لقد عبرّت مرارًا عن رأيي في الكتابة على الجدران في المرحلة الراهنة.. وقلت: بأنه لا ينبغي ذلك، وطالبتكم بمسح المكتوب، وقد باشر البعض - مشكورين - المسح، غير أن الكتابة على الجدران قد عادت إلى الظهور في الآونة الأخيرة.. وهذا مما لا ينبغي عمله، حيث يمكنكم التعبير عن آرائكم بأساليب حضارية أخرى.. وهي كثيرة وممكنة.



البرنامج السياسي للتيار الإسلامي

السؤال (٩):

ما هي تطورات البرنامج السياسي للتيار الإسلامي، علما بأننا أطلعنا على البرنامج الكامل لجمعية الإصلاح والتيار الديمقراطي العلماني؟

الجواب (٩):

لازلنا في المرحلة الأولى وهي الجمع، وقد أنجزنا مقدارا كبيرا منها، وأدخلت المعلومات إلى الحاسب الآلي، وقد نشرت خطة البرنامج بقسميه: (الرؤى الفكرية والبرامج العملية) في المواقع الالكترونية، واعتقد بأن المرحلتين الثانية وهي صياغة المسودة الكاملة للمشروع، والثالثة وهي الصياغة النهائية للمشروع لن

تستغرقان فترة طويلة.

❖❖❖

آية الله -مع الوطنيين – مع الشيخ الجمري

السؤال (١٠):

الأستاذ الفاضل عبد الوهاب حسين المحترم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أرجو الإجابة الوافية عن الأسئلة التالية التي تحيرني وتحير الكثيرين ممن على خطك:

(أ) لماذا تكرر لفظة (آية الله) لسماحة العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم.. وهو لا يريد أن تقال له؟

(ب) لا نسمع في أي حديث لك لفظت (الشيوعيين) بل كنت تلفظ دائما الوطنيين.. أو ليس الشيوعيون هم المقصودون بالوطنيين أم غيرهم؟ أو لسنا نحن الإسلاميين أحق منهم بهذا اللقب؟

(جـ) يسمع بين الحين والآخر عن جود خلافات بينك وبين سماحة العلامة الشيخ عبد الأمير الجمري.. فهل هذا صحيح؟

أجيبونا بسرعة وجزاكم الله ألف خير، ودمتم موفقين، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب (١٠- أ):

لأنها واقعية، ولأنها أحد حقوقه، ولأنها لا تحتاج إلى موافقته.. التي

يأباها تواضعه وتقواه، ولأن الساحة تحتاج إلى تثمين الرجال كحاجتها إلى كفاءتهم وأدوارهم.. لذلك: فإني أطلق على سماحة العلامة الشيخ عيسى أحمد قاسم لقب: آية الله.

الجواب (١٠- ب):

أثناء حديثي عن فرقاء العمل الوطني (كل الفرقاء) أحاول أن استخدم مصطلحات مناسبة وألفاظ علمية محايدة، ولا أحابي أحدا في البحث العلمي والعقيدي.. وفي حديثي عن فرقاء العمل الوطني: أطلق لفظ أو مصطلح (العلمانيين) وهم ثلاثة أقسام: يساريين ولبراليين وقوميون، ولا أخفي اختلافي الفكري والعقائدي معهم، وكثيرا ما تعرضت لنقدهم فكريا وسياسيا، ولم يمنعني اختلافي الفكري من التنسيق السياسي معهم من أجل المصلحة الإسلامية والوطنية.. وفق الثوابت الإسلامية، كما لا يمنعني ولن يمنعني التنسيق عن استخدام لفظ أو مصطلح الشيوعيين في المناقشات الفكرية أو السياسية عند الحاجة، وليس من أجل المزايدة.

الجواب (١٠- حـ):

الدور الذي يمارسه سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري ﵀ لا يتطلب الاختلاف، فالشيخ لا يتدخل في تفاصيل العمل السياسي اليومي، وأن اهتمامه الرئيسي يتوقف عند الكليات والتوجيه العام للساحة، ويمارس بعض الأنشطة بوصفه رمزا دينيا علمائيا.. كسائر الرموز، ولا أحد (مهما بعد) يستطيع أن يتجاهل مكانته ودوره.. فكيف بأبنائه وحواريه؟!

إن سماحة الشيخ عبد الأمير الجمري: كان (ولا يزال) أبا مرشدا لأصحاب

المبادرة.. وعبد الوهاب حسين واحدا منهم.



حرية التعبير..

السؤال (١١):

ما هو تعليقكم على التصريح الصادر من مؤسسة الشباب والرياضية.. بخصوص الندوات والمحاضرات؟

الجواب (١١):

ألخص تعليقي في أربع نقاط رئيسية.. وهي:

النقطة الأولى: أن المؤسسة المذكورة ليست الجهة المخولة قانونيا لإصدار هذه القرارات.

النقطة الثانية: أن تلك القرارات الصادرة عن المؤسسة المذكورة مخالفة لنص وروح الدستور وميثاق العمل الوطني الذين ينصان على حرية الرأي والتعبير ويكفلانها.

النقطة الثالثة: إن تلك القرارات تخالف روح ومتطلبات الحركة الإصلاحية التي أوجدها ويقودها سمو الأمير (حفظه الله تعالى) إذ لا إصلاحات جادة بدون حرية في الرأي والتعبير، وكانت المعارضة تثني على الحرية الممنوحة للناس في المحاضرات والندوات، وتعتبر ذلك مفخرة لدولة البحرين.. وكانت (ولا زالت) تطالب: بأن تمنح نفس الحرية لوسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وبدلا من أن يستجاب لها في موضوع وسائل الإعلام، فوجئت بمحاولة الرجوع إلى الوراء

في موضوع المحاضرات والندوات.. بدلا من التقدم إلى الأمام.

النقطة الرابعة: أعتقد أن تلك القرارات لو تم تفعيلها فإن الناس سوف يلجئون إلى أساليب وقنوات أخرى لتعبير عن آرائهم، وسوف تكون تلك الأساليب والقنوات أكثر إزعاجا وأبعد عن السيطرة.. وعليه: فإني أتمنى على القيادة السياسية الرسمية أن تعتبر ـ كما هو الحق ـ المؤسسة العامة للشباب والرياضة ليست الجهة المخولة قانونيا لإصدار تلك القرارات.. وأن ما صدر عنها كأنه لم يكن.



السؤال (١٢):

ما هو تعليقكم على التصريح الثاني لمؤسسة الشباب والرياضة.. بخصوص الندوات والمحاضرات؟

الجواب (١٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: هناك فرق بين التصريح الأول والثاني، فالأول عام والثاني خاص بالنوادي والمؤسسات التابعة للمؤسسة المذكورة.. وقد قلت بخصوص التصريح الأول: بأن المؤسسة المذكورة ليست الجهة المخولة قانونيا لإصدار تلك القرارات، وأقول بخصوص التصريح الثاني: هل قانون المؤسسات المذكورة يخول المؤسسة العامة للشباب والرياضة هذه الصلاحية، وإذا كان الجواب (نعم): هل هذه القوانين دستورية؟ والسؤال مطروح (أيضا) لرجال القانون للإجابة عليه، وسوف أعرض إجاباتهم إذا حصلت عليها.

النقطة الثانية: إن سمو الأمير (حفظه الله تعالى) ضمن لشعبه حقه الذي نص عليه الدستور وميثاق العمل الوطني في حرية الرأي والتعبير كجزء من مشروعه الإصلاحي الواعد، وأن ما صدر على المؤسسة مخالف لذلك، رغم أن المصدر المسئول الذي صدر عنه التصريح أكد على هذا الحق، غير أن الجانب العملي في التصريح غير ذلك؟ فقد جاء في التصريح: أن إقامة الندوات يتطلب إخطار المؤسسة بمواعيد عقدها، و موضوعاتها، وأسماء المتحدثين فيها.. لكي لا تخرج عن روح ومبادئ ميثاق العمل الوطني.

والسؤال: ما هي العلاقة بين موضوعات الندوات وأسماء المتحدثين فيها بالالتزام بروح ومبادئ ميثاق العمل الوطني؟ وهل تريد المؤسسة أن تمنع بعض الندوات أو المحاضرات استنادا إلى موضوعاتها غير المرغوبة أو الأشخاص غير المرغوبين بحجة مخالفتها لروح ومبادئ الميثاق؟

إن ما صدر عن مؤسسة الشباب والرياضة (في رأيي) هو عين التقييد لحرية الرأي والتعبير ... وليس غير ذلك، وهو مخالف للدستور وميثاق العمل الوطني، فإذا أفادتنا المؤسسة بغير ذلك، وكان حقا، فإننا لن نخالف الحق، ولن نختلف معه.

النقطة الثالثة: هل يجوز أن نأخذ تعهدا مسبقا على أحد الأطراف بأن لا يخالف القانون؟ أم أن الحالة الطبيعية الصحيحة قانونا وعقلا أن نضع القانون ثم نحاسب ونعاقب من يخالفه؟!

الحالة الثانية هي الصحيحة عقلا وقانونا.. وبالتالي: فإنه لا حاجة إلى أخذ التعهدات المسبقة للالتزام بالأنظمة، فإن من شأن ذلك أن يوجد حالة اجتماعية سياسية غير مرضية، فالمطلوب هو وضع القوانين والأنظمة ثم للجهات المسؤولة أن تحاسب وتعاقب من يخالف ذلك.

السؤال (١٣):

ما هو تقييمكم لنتائج أحداث جدحفص المؤلمة؟

الجواب (١٣):

ألخّص الجواب في أربع نقاط رئيسية.. وهي:

النقطة الأولى: لقد نجح المعنيون في احتواء الحدث و تطويقه وعدم السماح له بالاستمرار أو التطور.

النقطة الثانية: لم ينتقل الحدث إلى مناطق أخرى لانتفاء السبب، ولم يؤثر على الحالة العامة للبلد.. رغم زيادة كثافة الحضور الأمني.

النقطة الثالثة: أرى بأن كثافة الحضور الأمني في هذه الحالة: أمر طبيعي، وحالة مؤقتة.. حتى تطمئن الجهات الأمنية المسئولة على استقرار الحالة الأمنية العامة، ثم يعو التواجد الأمني إلى حالته الاعتيادية السابقة على الحدث.

النقطة الرابعة: أرى أن الواجب الذي يجب أن يتصدى له الجميع حاليا هو تحملهم لمسئولية منع تكرار الحدث، فخطورة الحدث قد تجلت لكل مخلص إلى الوطن.. وقد شخصت في إجابات سابقة: بأن السبب الرئيسي للحدث، هو وجود الحالة غير القانونية لمن يعرفون بالحرس، فإذا أزيل هذا السبب، فسوف لن تختلف حالة جدحفص عن غيرها من قرى البحرين.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٦

التاريخ: ١٨ / جمادى الأولى / ١٤٢٢هـ

الموافق: ٨ / أغسطس - آب / ٢٠٠١م

القضية الفلسطينية

السؤال (١):

ما هو رأيكم في المسيرة الشعبية التضامنية لدعم شعب فلسطين، التي دعت إليها الجمعية البحرينية لمقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني، واللجنة الأهلية لدعم الانتفاضة الفلسطينية. وذلك في يوم الخميس ليلة الجمعة الموافق (٩ / ٨ / ٢٠٠١ م) عند جامع الفاتح بالمنامة؟

الجواب (١):

وفيه نقطتان رئيسيتان.. وهما:

النقطة الأولى: القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، ودور الشعوب في هذه القضية الحيوية والمصيرية دور حاسم للغاية.. ويجب تفعيله، وهذه المسيرة المباركة جزء من واجب شعبنا العربي المسلم في البحرين، تجاه إخوانه شعب فلسطين البطل المكافح الواقف على خط الدفاع الأولى، والمدافع عن مقدساتنا، وعن كرمتنا الإنسانية والدينية والتاريخية، وهو يعيش محنة القتل، والإعاقة، والاعتقال، ومنع إقامة الشعائر، وتدمير المنازل، والمزارع، وتقيد حرية الحركة والعمل على مفترقات المصير.

النقطة الثانية: إنني أهيب بكافة المواطنين أن يشاركوا في هذه المسيرة المباركة آخذين بعين الاعتبار الأمور التالية:

الأمر الأول: إبراز الوحدة الوطنية في أجلى صورها.

الأمر الثاني: الالتزام بإرشادات و توجيهات المنظمين للمسيرة.

الأمر الثالث: عدم رفع أي شعارات بعيدة عن أهداف المسيرة.

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٧

التاريخ: ٢٩ / ربيع الثاني / ١٤٢٤ هـ

الموافق: ٣٠ / يونيو - حزيران / ٢٠٠٣ م

التراجع الأخلاقي

السؤال (١):

لماذا التراجع في الحالة الروحية والأخلاقية في ظل الاستمرار بالاهتمام السياسي؟

الجواب (١):

لقد كان للأنبياء والأوصياء عليهم السلام تأثير بالغ في الناس، وذلك لأنهم كانوا يطرحون الدين كمنهج شامل للحياة، وما يذكره البعض عن نبي الله عيسى بن مريم عليه السلام من أنه لم يهتم بشئون الحياة اليومية.. غير صحيح.

لقد كان الأنبياء والأوصياء عليهم السلام يهتمون بالحياة الروحية والأخلاقية للناس، وفي نفس الوقت يهتمون بقضايا الناس المعيشية وهمومهم اليومية.. أي: أنهم عليهم السلام كانوا يطرحون الدين كمنهج شامل للحياة، مما ساعد الناس (جميعًا) على إدراك قيمة الدين في حياتهم اليومية والعملية.. وساعد على تجاوبهم الايجابي معه. أما اليوم: فإننا نجد حالة تفكيكية عند البعض في طرح الدين وتقديمه إلى الناس، وتمثلت هذه الحالة التفكيكية في نمطين من الطرح وتقديم الدين إلى الناس.. وهما:

الطرح الأول: يركز على القضايا الروحية والأخلاقية، ويهمل القضايا المعيشية والهموم اليومية إلى الناس، مما صور الدين وكأنه حالة صوفية بعيدة عن شؤون الحياة، مما قلل من قيمة الدين عند غالبة الناس، وشوه صورته عند البعض الآخر!!

الطرح الثاني: يركز على معالجة القضايا المعيشة والهموم اليومية إلى الناس، بدون أن يؤسس لها تأسيسا فكريا استنادا إلى المفاهيم والقيم والثوابت الدينية، أي

معالجتها بأسلوب قريب إلى المعالجة العلمانية ومنهجها في التعاطي السياسي مع القضايا وشؤون الحياة.. وإن تخلل الطرح بعض الآيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية تأييدا للموقف، مما أدى إلى التباس المواقف، وعدم وضوح الفرق بين المواقف الإسلامية والعلمانية في القضايا المختلفة.. لا سيما في حالة التقاطع أو الالتقاء، هذا: بالإضافة إلى الإهمال الملحوظ إلى القضايا الفكرية والروحية والأخلاقية.

الجدير بالذكر: إن كلا الطرحين هما لأناس من المؤمنين بالدين الإسلامي كمنهج شامل للحياة، ولكنهم يخطئون في تقديم الدين ومنهجية عرضه إلى الناس، مما أدى إلى ضعف في الحالتين: الروحية والسياسية معًا.. ولن يتغير الحال إذا لم يتغير الطرح وتتغير المعالجة ومنهجها، ويتم تقديم الدين كمنهج شامل للحياة بصورة صحيحة، ويؤسس فكريا للمواقف في جميع القضايا والملفات المحلية والخارجية موضوع الاهتمام.



السؤال (٢):

ما تقدير الأستاذ لمدى الحاجة إلى التربية الروحية والأخلاقية في البحرين في الوقت الراهن، وما هو دور علماء الدين في ذلك؟

الجواب (٢):

الحاجة إلى التربية الروحية والأخلاقية حاجة ملحة للإنسان في كل زمان ومكان، لأن الروح تمثل جوهر الإنسان، وهي الجوهر الباقي بعد الموت، أما الجسد فسوف يتحول إلى تراب!!

والخلاصة: يجب على الإنسان أن يهتم بجسده في الحياة الدنيا، لأن الإنسان بالجسد يعمل ويتحرك من أجل بناء وتطوير الحياة الدنيا.. التي هي مظهر من مظاهر الجلال والجمال، ويعمل ويتحرك من أجل الآخرة التي هي دار القرار.. وأن يهتم بشؤون الحيان الدنيا: لأن الدنيا مزرعة الآخرة، وأن الله ﷻ لم يخلقها عبثًا!! ولكن يجب علي الإنسان أن يهتم أكثر بروحه التي تمثل جوهر وجوده.

أيها الأحبة الأعزاء: أعلموا أنه كما للجسد نظافة و سلامة ووقاية وعلاج، فكذلك للروح نظافة وسلامة ووقاية وعلاج، وكما نهتم بنظافة الجسد بواسطة الماء والصابون، فإنه يجب أن نهتم بنظافة الروح عن طريق الدعاء والصلاة والصيام والحج والزكاة وسائر العبادات.. وما لم نفعل ذلك: فإن الروح سوف تنتن كما ينتن الجسد!!

واعلموا: أنه كما يوجد للجسد أطباء، فإنه يوجد أطباء للروح كذلك، وهم الأنبياء والأوصياء عليهم السلام والعلماء الصالحون رضي الله عنهم الذين تعلموا وتربوا في مدرسة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام.. وأعلموا: أن مدرسة الأنبياء والأوصياء عليهم السلام هي المدرسة الوحيدة القادرة على تعليم وتربية وتخريج أطباء الروح!!

أما عن حاجة البحرين (العزيزة) إلى التربية الروحية والأخلاقية في الوقت الراهن: فإنه مع تقديري إلى تقدم المستوى الروحي والأخلاقي (عموما) لأبناء البحرين (إذا قيس بمستويات المنطقة عموما) فإني أقدر في الوقت نفسه تقهقر المستوى عما كان عليه في الثمانينات خصوصًا، وأقدر أيضا بأن الحالة التي وصفتها في السؤال السابق (التفكيك بين الأخلاق والسياسة في الاهتمام والخطاب) لها دور كبير في ذلك، بدليل تقدم الحالة الروحية والأخلاقية في زمن انتفاضة الكرامة الشعبية المباركة.. لأن أبناء الشعب قد أدركوا بوضوح تام: ارتباط الدين بقضاياهم

وشؤونهم اليومية.

وأقدر أيضًا: بأن الحالة الروحية والأخلاقية في البحرين مستهدفة من أجل التأثير على الحالة الإسلامية المتصاعدة، في الوقت الذي تتصدى فيه إلى الشأن العام الوطني.. لاسيما الشأن السياسي، والدليل على ذلك الاستهداف: ما نشرته جريدة الوسط قبل أيام قليلة، عن إقامة احتفال ضخم.. احتفاء بزواج مثلي (أي من نفس الجنس) في أحد فنادق البحرين الراقية، وقد صرفت في ذلك الاحنفال النزق أموالا طائلة!! وكنا قد سمعنا من قبل عن إقامة مثل هذه الاحتفالات في فنادق البحرين، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تظهر فيها إلى الرأي العام عن طريق الصحافة المحلية.

وأما عن دور علماء الدين في التصدي إلى التربية الروحية والأخلاقية ومعالجة مشكلاتهما، فإن علماء الدين وطلاب الحوزة العليمة، هم المسئولون بالدرجة الأولى عن ذلك.. بدون أن نغفل أو نقلل من دور الشرائح الأخرى، وهذا يحتاج (في تقديري) إلى أن تكون هذه الشريحة على درجة عالية من العلم والتقوى والوعي والشجاعة، وفي تقديري أيضا: فإننا في البحرين لا نمتلك إلا عددًا قليلاً جدًا ممن هم في مستوى القيام بهذه المهمة، وأن الغالبية العظمى من هذه الشريحة (حتى الآن) ليست بالمستوى المطلوب، وتحتاج إلى عناية كبيرة بها لكي تستطيع القيام بمهمتها هذه!! وأرى بأن علينا جميعًا أن نولي هذا الموضوع أهمية خاصة بالغة، وذلك للأهمية القصوى لهذا الموضوع في حياتنا.. فعلاقتنا بهذا الموضوع: علاقة وجودية مصيرية، لا ترقى إليها أي علاقة أخرى، لأنها سوف تحدد مصيرنا في الآخرة: فإما جنة، وإما نار!!

أما موضوعات ومسائل الدنيا: فإنها مهما كانت مهمة ومصيرية، فإنها لا

ترقي لمستوى هذه القضية، وهي جميعها غير مضمونة النتائج!! فمثلاً: نحن نتعلم ونتدرب ونجتهد، من أجل أن نحصل على وظيفة مناسبة، تضمن لنا مستوى لائقًا من العيش الكريم، وهذا حق ومطلوب منا، ونحن مكلفون به من الله العزيز ﷻ ومحاسبون على إهمالنا وتقصيرنا فيه، إلا أنه يجب الانتباه إلى أن نتائج عملنا من أجل الدنيا، قد لا نحصده في عالم الدنيا!! فقد يدركنا الموت قبل ذلك، وقد يتسلط علينا الظالم فيحرمنا من حصاد نتاج عملنا المشروع!! وهذا القول ينطبق على كل أعمالنا في الحياة الدنيا، فكم من إنسان بذل عمره كله في سبيل بناء بيت فاخر، أو شراء سيارة فاخره، ثم أدركه الموت قبل أن يتمتع بشيء منها!! وفي هذا درس وعظة لمن يعتبر، وفيه دليل على أن الدنيا لا يمكن أن تكون المحطة الأخيرة في حياة الإنسان، بحسب الحكمة الإلهية البالغة!!

إن علينا (أيها الأحبة الأعزاء) أن نهتم بحياتنا الروحية والأخلاقية اهتماما بالغا، عن طريق الدعاء والصلاة والصيام والحج والزكاة وتلاوة القرآن الكريم والالتزام بكل الأحكام والعبادات الإسلامية، وأن نهتم بحياة الآخرين الروحية والأخلاقية (أيضا) عن طريق دعوتهم إلى ذلك، وعن طريق الالتزام بالعبادات الجماعية.. مثل: الصلاة في المسجد، وصلاة الجماعة، والدعاء الجماعي، والحج، وغير ذلك من العبادات الجماعية، لأننا لن نستطيع أن نحافظ على حياتنا الروحية والأخلاقية بعيدًا عن الوسط الاجتماعي الذي نعيش فيه!!



دور المستضعفين

السؤال (٣):

نجد أن للمستضعفين في الأرض دور أكبر من المترفين في الثورات

والحركات الإصلاحية في العالم. ما هو رأي الأستاذ في ذلك؟

الجواب (٣):

هذه حقيقة (تاريخية ومعاصرة) بارزة في كل المجتمعات.. لا ينكرها أحد (على ما أعتقد) لأنها من الأمور المحسوسة.

وتعود هذه الحقيقة إلى أسباب عديدة.. منها:

السبب الأول: إن المستضعفين في الأرض هم أكثر المتضررين من الظلم والظالمين، والأوضاع المتخلفة عمومًا.

السبب الثاني: إن المستضعفين في الأرض، هم أكثر من المترفين صفاءً في الروح (غالبا) وأكثر استعدادا للتضحية من المترفين، لأنهم لا يملكون ما يخافون عليه، أما المترفون فهم عموما أقل صفاءً في الروح (بسبب انغماسهم في الشهوات والملذات) وأقل استعدادا للتضحية (بسبب خوفهم على مصالحهم) وكثيرًا ما يجني المترفون والخيابا ثمرات عرق وجهود وتضحيات ودماء الفقراء والمستضعفين، وأحيانا ينظر بعض هؤلاء المستغلين بفوقية واستعلاء للفقراء والمستضعفين، ويقدرون بأنهم أحق منهم بنعيم الدنيا، وإن كان الفقراء هم السبب المباشر في تحقيقه!! وهذا لا يعني أنه لا يوجد في صفوف الأغنياء، من أحرز تقدما كبيرًا في الرقي الروحي والأخلاقي، ومن يمتلك استعدادًا للتضحية بماله ونفسه من أجل الحق والعدل، وضحى فعلاً من أجل ذلك، وهم كثير، ولكن الكفة تميل حقيقة وفي الواقع إلى صالح الفقراء في هذه المسألة!!

ومن جهة ثانية: فإن علماء الاجتماع يربطون بين الحراك الاجتماعي والسياسي في المجتمع، وبين سعة دائرة الطبقة الوسطى فيه، وذلك لأن الطبقة

الوسطى تخلوا من سلبيات الطبقة المترفة، وفي نفس الوقت تمتلك إمكانيات لا تمتلكها الطبقة الفقيرة.. من أهمها: الوقت والمال الممول والطموح، وهي الطبقة التي تتاح لها بعض الفرصة للاستفادة من التطورات في المجتمع.. ولهذا: تلجأ الطغم الحاكمة والقوى المضادة في المجتمع إلى تقليص هذه الطبقة والقضاء عليها، والتوسع في الطبقتين المترفة والفقيرة.. من أجل تقليل فرص التغيير في المجتمع.



العنوسة في البحرين

السؤال (٤):

ما هو تعليق الأستاذ على ظاهرة العنوسة في البحرين؟

الجواب (٤):

يبدو أن الظاهرة أعم من البحرين، وهي ترتبط بعدة أمور.. أذكر منها الأمور التالي:

الأمر الأول: زيادة عدد الإناث على الذكور، وهذه مسالة عامة.

الأمر الثاني: الغيرة في غير محلها عند النساء المتزوجات من الزوجة الثانية.

الأمر الثالث: البطالة وتدني الأجور ومستوى المعيشة، حيث لا تتوفر للكثير من الشباب الإمكانيات اللازمة أو المطلوبة للزواج.

الأمر الرابع: غلبة السلوك الاستهلاكي عندنا، حيث يغيب عندنا الاقتصاد في المعيشة وترشيد الإنفاق، ويغيب عندنا التفكير في الاستثمار والادخار، ويغيب عندنا

التفكير بزيادة الدخل عن طريق الاستثمار والعمل الإضافي.. وكل ذلك: يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة على مستوى الأفراد والمجتمع.

الأمر الخامس: المناظرة غير الواقعية، والظهور بمظاهر خادعة، حيث نحرص (بصورة خاطئة) على الظهور بمظاهر تفوق مستوياتنا الحقيقية في العيش، كأن يحرص الواحد منا على أن يبني بيتًا أو يشتري سيارة.. تفوق مستواه المعيشي.. وذلك: عن طريق القروض، وعلى حساب حاجات أهم كالتعليم والتدريب والعمل الحقيقي لرفع مستوى المعيشة لأنفسنا والمجتمع.. وعليه: فنحن في حاجة إلى القناعة والتواضع، وأن نجعل الطموح في مكانه الصحيح.

الأمر السادس: التقليد الأعمى للغرب، الذي يرفض تعدد الزوجات.. استنادا إلى عقيدته المسيحية (التي تحرم تعدد الزوجات) وقلدناهم نحن في ذلك، غافلين عن الاختلاف بين مجتمعاتنا ومجتمعاتهم، فالجنس والأمومة حق للمرأة على المجتمع، يجب توفيره لكل امرأة ورجل على حد سواء، وهو لا يقل أهمية عن الطعام والشراب.. بل يتميز عليه في الأهمية، وإن عدم توفيره يؤدي إلى عقد نفسية وتوتر، والمجتمعات الغربية تسمح للمرأة والرجل بممارسة الجنس والأمومة خارج عش الزوجية، و تسمح بالخليلة.. وعليه: فالمرأة التي لا توفق للزواج في الغرب، فإنها لا تحرم من الجنس والأمومة.

أما عندنا في المجتمعات الإسلامية: فإنه لا يسمح بممارسة الجنس والأمومة خارج عش الزوجية، وتعاقب عليهما الشريعة الإسلامية السمحة.. وعليه: فإن المرأة التي تحرم من الزواج في المجتمعات الإسلامية، فإنها تحرم أيضا من الجنس والأمومة.

ومع الزيادة الفعلية في عدد الإناث على الذكور.. توجد لدينا ثلاثة خيارات

رئيسية وهي:

الخيار الأول: أن نقبل بتعدد الزوجات التي سمحت به الشريعة الإسلامية المقدسة.. ونعمل به.

الخيار الثاني: أن نبقي المرأة على حرمانها من حقها في الجنس والأمومة.
الخيار الثالث: أن نقبل بالخروج على القيم والأحكام الإسلامية المقدسة، ونأخذ بالقيم الغربية المستهترة.

وفي سبيل الأخذ بالخيار الأول (وهو المرجح عقلا وشرعا) فإنه يجب على الحكومة (وهو من واجباتها التي نص عليها الدستور) أن تتحمل مسؤولياتها في توفير فرص العمل للمواطنين، وتحسين مستوى المعيشة.. ويدخل في ذلك: تطوير التعليم والتدريب (عن طريق البرامج في القطاعين العام والخاص) والسماح بالحراك الوظيفي والترقية، وقد سبق أن قلت مرات عديدة في مناسبات كثيرة: بأن البطالة وتدني الأجور وتدني مستوى المعيشة، مسؤولة عن الكثير من مشاكلنا الاجتماعية والأخلاقية، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤولياتها في هذا الموضوع الخطير جدًا.
كما يجب على المواطنين أن يتخلصوا من سلبياتهم التي ذكرت في النقطتين: الرابعة والخامسة.



حفلات زواج المثليين

السؤال (٥):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب على ما نشرته جريدة الوسط بشأن إقامة حفل باذخ لزواج مثلي في أحد الفنادق الراقية في البحرين؟

الجواب (٥):

هذا موضوع خطير جدا لا يحسن السكوت عنه، وقد سمعنا من قبل بحدوث مثل هذا الأمر في فنادق البحرين، ولكن هذه هي المرة الأولى التي يظهر فيها الأمر عن طريق الصحافة المحلية.. وأرى في إقامة مثل هذه الاحتفالات: تحديًا خطيرًا جدا لمشاعر وقيم الشعب، ودينه الإسلامي الحنيف، وأرى بأن ردة الفعل على الحدث لم ترق حتى الآن إلى مستوى الحدث.

وبهذه المناسبة أسأل الذين يعنيهم الأمر: هل يقبل القانون في البحرين بإقامة مثل هذه الاحتفالات؟

وإذا لم يقبل (وأظنه لا يقبل): هل سوف يحاسب القائمين على هذا الاحتفال والمكان الذي أقيم فيه قانونيا؟

أيها الأحبة الأعزاء: إني أري بأن للبحرين وجهان.. وهما:

الوجه الأول ـ الوجه الشعبي: وهو الوجه الذي نراه في المساجد والمآتم والشارع العام، وهو وجه البحرين الحقيقي، وجه الإيمان والتقوى المشرق.

الوجه الثاني ـ وهو الوجه الذي نراه في الفنادق وبعض وسائل الإعلام: وهو لا يمثل الوجه الحقيقي للبحرين وشعبها المسلم الغيور، بل يسيء إلى الوجه الحقيقي للبحرين وسمعتها، ويسيء إلى الشعب البحريني وسمعته، وهو يمثل فقط وجه طغمة فاسدة جدا من المترفين، الذين لا يفكرون إلا في شهواتهم وملذاتهم المحرمة، البعيدة كل البعد عن تراث وقيم ودين شعب البحرين المسلم الغيور.

وفي الختام: أذكر بوجوب إنكار هذا المنكر الشنيع، وإذا لم نفعل، فإن هذا المنكر، سوف يخرج من بين جدران الفنادق إلى الساحة العامة، وعند إذ علينا أن

ننتظر غضب الرب ﷻ وسخطه وانتقامه، أعوذ بالله العظيم من ذلك كله، وأبرأ إليه مما يعمل السفهاء من الناس.



لقاء الصدفة

السؤال (٦):

ما هو تعليق الأستاذ على اللقاء الصدفة بين ولي عهد البحرين ووزير خارجية العدو الصهيوني؟

الجواب (٦):

(في رأيي) لا يوجد لدى السياسيين المحترفين ما يسمى بسياسة الصدفة، لأن السياسي المحترف يستند في عمله السياسي إلى رؤى وإستراتيجيات سياسية محكمة، تعبر عن إرادته وتوجهاته السياسية، وتحدد له أغراضه وأهدافه، وأدواته السياسية في سبيل تحقيق أهدافه.

والخلاصة: السياسي المحترف لا يقبل باللقاءات العفوية (لاسيما في المسائل والقضايا الكبرى والمصيرية.. مثل: العلاقة مع الكيان الصهيوني) إلا إذا كانت تلتقي مع أغراضه وتوجهاته السياسية المحددة سلفًا.

والنتيجة: إذا أريد من اللقاء الصدفة، أنه لم يخطط له سلفًا ـ على الأقل بصورة مباشرة ـ فهذا يمكن قبوله.. ولكن يجب أن نؤكد: أن اللقاء الصدفة يلتقي مع الأغراض والمقاصد والأهداف السياسية لولي عهد البحرين!!

وأنا شخصيًا أفهم اللقاء في سياقين أساسيين.. وهما:

السياق الأول: التحالف الإستراتيجي بين البحرين وأمريكا، التي يربطها تحالف إستراتيجي آخر وأهم مع كيان العدو الصهيوني، ولاشك أن التحالف الإستراتيجي بين البحرين وأمريكا، وهو التحالف الإستراتيجي الوحيد بين أمريكا ودولة عربية ـ حسب علمي ـ شأن البحرين في ذلك شأن دول الحلف الأطلسي!! لاشك أن هذا التحالف يلقي بظلاله على علاقة البحرين بالكيان الصهيوني!! وما اللقاء الصدفة إلا أحد مؤشراته، وربما تبرز مؤشرات جديدة في المستقبل القريب أو البعيد حسب التطورات وردود الفعل في الداخل والخارج!!

السياق الثاني: السوق الحرة التي تعتزم أمريكا إقامتها في الشرق الأوسط، والتي يعتبر الكيان الصهيوني طرفًا أساسيًا فيها، وهي جزء من الخطوات الأمريكية لرسم الخارطة السياسية الجديدة للشرق الأوسط.. وعليه: فإن كل دولة عربية تعتزم المشاركة في هذه السوق الطعم، عليها أن تطبع علاقتها مع الكيان الصهيوني، وتنهي علاقة الممانعة معه!! والظاهر أن البحرين من الدول المرشحة بقوة والطموحة للمشاركة في هذه السوق الطعم الشهي!!

وفي نهاية الحديث حول هذا الموضوع: أرغب في التنبيه إلى ملاحظتين أساسيتين.. وهما:

الملاحظة الأولى: إن هذه المسألة ترتبط وتتعلق بمستقبل الوجود الأمريكي في المنطقة، الذي يعتبر احتلال العراق الجريح جزء منه، وأيضًا تتعلق بمستقبل العلاقة وتطبيعها مع كيان العدو الصهيوني، في ظل التوجهات الأمريكية المعلنة، بإعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة كلها، بما يخدم المصالح الأمريكية والصهيونية، وهذه المسألة تهم جميع الشعوب العربية والإسلامية، وليست مسألة تهم شعب عربي أو مسلم بعينه، وينبغي أن تواجهها شعوب المنطقة بسياسة شعبية موحدة!!

الملاحظة الثانية: ينبغي أن تكون لقوى المعارضة الإسلامية والوطنية في البحرين، ردة فعل مناسبة مع نوع وأبعاد الخطوة المترقبة على المنطقة، تعبر فيها عن رأيها حول الوجود الأمريكي في المنطقة، والعلاقة مع الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين العزيزة، على أن يلاحظ في ردة الفعل، ويؤخذ في الحسبان، بأن لا تأتي على حساب الحركة المطلبية الدستورية.. وهذا لا يعني أبدًا: فصل المسيرة الوطنية عن المسيرة القومية والإسلامية (وقد ذكرت قبل قليل) أن الوضع ينبغي أن تواجهه شعوب المنطقة بسياسة شعبية موحدة، وإنما يعني ـ وكما أثبتت التجارب ـ أننا لن ننجح في حل ومعالجة مشكلاتنا الكبرى الخارجية، ما لم ننجح في حل مشكلاتنا الوطنية الداخلية، وما لم ننجح في تطوير أوضاعنا الوطنية الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

إن شعوبنا العربية والإسلامية: هي ضحية لهروب حكوماتنا وقوانا المعارضة، من مواجهة المشكلات والأوضاع الداخلية، بحجة مواجهة المشكلات والأوضاع الخارجية، والنتيجة هي الفشل الشامل في مواجهة المشكلات والأوضاع الداخلية والخارجية معًا. إنني أأكد على أننا لن ننجح في مواجهة وحل مشكلاتنا الخارجية الكبرى، إلا إذا نجحنا في مواجهة وحل مشكلاتنا الوطنية الداخلية، وتطوير أوضاعنا الوطنية، علينا أن نعي هذه الحقيقة ونعمل بمقتضاها، وقد أخذ شارعنا الوطني على المعارضة في البحرين، بأنها تهتم بالمسائل والقضايا الخارجية، على حساب المسائل والقضايا الوطنية الداخلية، ووصف ذلك بالهروب غير المكلف من التحدي الصعب الذي تفرضه القضية الوطنية الرئيسية، المتمثلة في المسألة الدستورية والبرلمانية، التي تعتبر بمثابة الامتحان لدور وكفاءة وصمود المعارضة في البحرين!!



السؤال (٧):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على المسألة المثارة من قبل بعض رموز المعارضة في البحرين بشأن صيانة الذات الملكية؟

الجواب (٧):

أرى بأن هناك خطأ ـ حسب فهمي ـ في إثارة المسألة على أساس فكري، فليس المقصود من القول بصيانة الذات الملكية، إعطاء العصمة للملك، أو إضفاء صفة القدسية أو الإلوهية على الذات الملكية، كما كان الحال بالنسبة إلى الإمبراطور في اليابان، قبل أن يلغيها الإمبراطور (هيرو هيتو) في عام (١٩٤٦م) بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، ومع اعتماده لدستور جديد سلبه جميع سلطاته الاستثنائية القديمة، ووضعها في يد برلمان ثنائي يتألف من مجلسين: مجلس للنواب ينتخب من الشعب انتخابا حرا مباشرا، ومجلس استشاري ينتخب بعض أعضائه بالاقتراع العام وبعضهم على أساس إقليمي.. وتنص المادة الأولى من الدستور: على أن الإمبراطور هو رمز الدولة ووحدة الشعب، ويستمد مكانته من إرادة الشعب وسيادته.

الكل منا: يجمع على خطاء القول بعصمة الملك، وإضفاء صفة القدسية أو الإلوهية عليه، وهذه المسألة في غاية الوضوح ولا يناقش فيها أحد، وهي غير مقصودة قطعا من القول بصيانة الذات الملكية، وأفهم أن الأساس الذي تقوم عليه فكرة صيانة الذات الملكية في الدستور التعاقدي، هو أساس سياسي، يتمثل في النظر إلى الملك على أنه رمز للدولة ووحدة الشعب، فهو مظلة لكافة المواطنين، لا

يميز بينهم على أساس الجنس أو العرق أو الدين والمذهب.. أو غير ذلك من عناصر التمييز، وهو مظلة لكافة القوى السياسية، بما في ذلك الحكومة والمعارضة، فهو يقف على الحياد بين الجميع، ولا يميل إلى طرف على حساب طرف آخر، سواء كانت الحكومة أو المعارضة، وينبغي أن ينظر إلى الفكرة وتثمن على هذا الأساس.

وأرى في سبيل تطبيق الفكرة تطبيقًا صحيحًا: أن لا يمارس الملك أي سلطة تنفيذية بصورة مباشرة، وإنما يمارس سلطاته بواسطة وزرائه، كما نص على ذلك (دستور: ٧٣) التعاقدي، أما (وثيقة: ١٤ / فبراير) فقد نصت على أن يمارس الملك سلطاته مباشرة وبواسطة وزرائه، وهذا يتناقض مع فكرة صيانة الذات الملكية، التي ينبغي أن تكون بعيدة عن الجرح والاختلاف حولها، لكي تبقى بحق رمزًا ناصعا للدولة ووحدة الشعب، فالأنشطة التنفيذية مما يختلف حولها، وينبغي أن تخضع لمراقبة الشعب ومحاسبته، بوصفه مصدر السلطات جميعًا، وتولي الملك للسلطات التنفيذية أحد أمرين.. وهما:

الأمر الأول: أن تجعل ذات الملك عرضة للنقد والتجريح.. وينتج عن ذلك: حرمان الشعب من المرجعية التي تجمع كافة الأطراف والقوى السياسية في الدولة على نزاهتها وحيادها، لتكون ملاذها الأخير في حال الاختلاف والمنازعات.. أي حرمان الشعب من الهدف والنتائج الطيبة لفكرة صيانة الذات الملكية.

الأمر الثاني: حرمان الشعب من حقه في مراقبة السلطة التنفيذية ومحاسبتها وعزلها إذا اقتضى الأمر ذلك، بوصف الشعب مصدر السلطات جميعًا.

والخلاصة: إن فكرة صيانة الذات الملكية فكرة إيجابية.. تحتاج لكي تنفذ بشكل إيجابي صحيح: أن لا يمارس الملك أي سلطه تنفيذية بصورة مباشرة.. وإنما بواسطة وزرائه، ومع ممارسة الملك للسلطات التنفيذية بصورة مباشرة، فإن الشعب

يقف بين خيارين كلاهما مر.. وهما:

الخيار الأول: أن يجرح الذات الملكية.. وقد بينت سلبيات ذلك.

الخيار الثاني: أن يتنازل عن حقه في مراقبة ونقد ومحاسبة السلطة التنفيذية وعزلها إذا اقتضى الأمر.. بوصفه مصدر السلطات جميعًا، وهذه سلبية خطيرة أيضا، تتنافى مع روح وجسد الديمقراطية وشكلها.

والنتيجة: أن الخير والمصلحة الوطنية في أن يمارس الملك سلطاته بواسطة وزرائه، وأن تبقى ذاته مصانة غير مختلف عليها بين كافة الأطراف والقوى السياسية الوطنية: الشعبية والرسمية.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٨

التاريخ: ٨ / جمادى الأولى / ١٤٢٤هـ

الموافق: ٨ / يوليو ـ تموز / ٢٠٠٣م

استثمار العطلة الصيفيّة

السؤال (١):

كيف لنا أن نستثمر العطلة الصيفية في ما يرضي الله ﷻ؟

الجواب (١):

روي عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال: (واجتهدوا أن يكون زمانكم أربع ساعات، ساعة لله لمناجاته، وساعة لأمر المعاش، وساعة لمعاشرة الإخوان الثقات والذين يعرفونكم عيوبكم ويخلصون لكم في الباطن، وساعة تخلون فيها للذاتكم، وبهذه الساعة تقدرون على الثلاث الساعات).

من خلال هذه الرواية الشريفة: نستطيع أن نتعرف على المحاور الرئيسية التي ينبغي أن يكون عليها توزيعنا لأوقاتنا.. وهي كالتالي:

المحور الأول: العبادة وطلب العلم الذي هو أفضل العبادات.

المحور الثاني: طلب الرزق والتوسعة على العيال.

المحور الثالث: صلة الأرحام، ومعاشرة الأخوان / الأصدقاء.. وقد حددت الرواية بعض أهم صفاتهم.

المحور الرابع: الترفيه، وقد بينت الرواية أهميته.

ولكل محور من المحاور الأربعة تفاصيله الخاصة به، يستطيع كل شخص الاجتهاد فيها حسب ظروفه.



التوفيق بين التعليم الديني والمدرسي

السؤال (٢):

كيف يمكننا التوفيق بين التعليم المدرسي والتعليم الديني؟

الجواب (٢):

في البداية أرغب في شكر أبنائي الطلبة الأعزاء، على اهتمامهم بتعلم مسائل الدين الحنيف، الذي هو سبيل عزتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة، وأنصحهم بأن لا يثقلوا على أنفسهم ويرهقوها بكثرة القراءة الدينية إلى جانب واجباتهم المدرسية، وإنما يحرصوا على التعلم الديني اليسير والسهل، من خلال القراءة الذاتية والتعلم في الساجد والمؤسسات الإسلامية التعليمية، حسب ما يتاح لهم في أوقات الراحة والفراغ، وأن يكثروا من السؤال عن دينهم في أوساط الأسرة والمجتمع، فإن في التعلم اليسير المتراكم والسؤال المستمر خير كثير، إذا كان عن اهتمام وعناية وتوجه، وأن يركزوا في البداية على تعلم المسائل الضرورية في العقيدة والفقه التي سوف أوضح بعد قليل بعض جوانبها، ثم يتوسعوا تدريجيًا في العلوم والثقافة الإسلامية.. وأنصح القائمين على التعليم الديني في المساجد والمؤسسات الدينية التعليمية: بأن لا يرهقوا الطلبة كثيرًا بالتعليم الديني الكثير إلى جانب التعليم المدرسي.. وحتى في العطل الصيفية: لا يرهقوا الطلبة بكثرة الدروس الدينية، فمن حق الطلبة أن يرتاحوا في العطل الصيفية، لكي يتجدد نشاطهم للعام الدراسي الجديد، وأن يركز الطلبة اهتمامهم على التعليم المدرسي، في مراحل التعليم المختلفة، فهذه وظيفتهم التي يجب عليهم أن يؤدوها في المجتمع، شأنهم في ذلك شأن العمال والموظفين، بدون أن يهملوا التعليم الديني الذي هو السبيل الوحيد إلى سعادتهم في الدنيا والآخرة. وبهذه الطريقة لن تكون هناك مشكلة في التوفيق بين

التعليم المدرسي والتعليم الديني.

والآن أرغب في ذكر أهم المحاور التي ينبغي الاهتمام بها في التعليم الديني، وتمثل أهم المحاور في الثقافة الإسلامية.. وهي كالتالي:

المحور الأول - أصول الدين: وهي التوحيد والعدل والنبوة والإمامة والمعاد يوم القيامة، ويجب على المكلف أن يحصل على العلم الإجمالي فيها عن دليل وبرهان ولا يجوز فيها التقليد. أما العلم التفصيلي فيها فهو غير واجب إلا في حالة وجود الشبهة، فإن على المكلف أن يزيل كل شبهة تعترضه في دينه. وأما المسائل العقائدية الفرعية.. مثل: البداء والقضاء والقدر، فإنه يجوز التقليد فيها لمن يثبت بالدليل العقلي عدم خطئه.. مثل: الأنبياء والأئمة عليهم السلام مع التذكير بالفضل الكبير للتعمق والتوسع في العقيدة والاجتهاد في كل مسائلها وتحصيل الأدلة القطعية عليها.

المحور الثاني- الأحكام الشرعية: ويجب على المكلف تعلم المسائل الشرعية محل الابتلاء، مع التذكير بالفضل الكبير للتوسع في معرفة الفقه وأحكام الشريعة المقدسة، وأذكر ثلاثة أقسام من الأحكام الشرعية، ينبغي على المكلف تعلمها.. وهي كالتالي:

القسم الأول: أحكام العبادات محل الابتلاء، مثل أحكام الطهارة والصلاة والصيام، لكي يضمن وقوع عباداته على الوجه الشرعي الصحيح.. كما أمر الله جل جلاله ليكون مستحقًا للثواب من عند الله جل جلاله.

القسم الثاني: الأحكام الشرعية التي تتعلق بالمهنة.. مثل: أحكام التجارة لمن يمارس التجارة، وأحكام التربية لمن يمارس التربية والتعليم، والأحكام التي تتعلق بالنشاط العام: الإسلامي والمجتمعي، الذي يمارسه المكلف، لكي تقع أعمال

المكلف كلها على الوجه الشرعي الصحيح.

القسم الثالث: الأحكام الشرعية للمسائل محل الابتلاء في الساحة العامة المحلية، لكي يستطيع المكلف القيام بوظيفته الشرعية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

المحور الثالث – تعلم مسائل الأخلاق: ففي الحديث الشريف عن الرسول الأعظم الأكرم ﷺ أنه قال: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" فتعلم مسائل العقيدة والفقه والقيام بالوظائف الدينية، إنما قيمتها في تزكية النفس وتطهيرها، والتي تتحدد بناءً عليها مكانة الإنسان وقربه من الله ﷻ وما لم تؤدي العلوم والعبادات هذا الدور الأخلاقي في النفس، فلا قيمة فعلية لها في الواقع وعند الله ﷻ.

المحور الرابع – السير المطهرة للأنبياء والأوصياء عليهم السلام: وذلك للإقتداء بهم في الحياة كقادة ربانيين، ومعارضين للظلم والطغيان، وكمواطنين صالحين في الحياة، ونافعين لمجتمعاتهم، وعباد مخلصين لله سبحانه وتعالى. ويحسن أيضًا الإطلاع على السير المباركة لعباد الله الصالحين، لاسيما العلماء الروحانيين منهم، وذلك للإقتداء بهم كأناس غير معصومين، تتضمن حياتهم الكثير من الدروس والعبر في الحياة، وتعكس قصص كفاحهم وجهادهم وتدرجهم في سلم الكمال الإنساني المشرق.

المحور الخامس – مجال الدراسة والمهنة والنشاط الإسلامي والمجتمعي: وقد أدخلته في محاور الثقافة الإسلامية، نظرًا لتركيز الإسلام عليه، واهتمامه به، ولدوره في تطوير المجتمع المسلم وسعادة أبنائه في الحياة الدنيا وفي الآخرة، حيث ينبغي للمؤمنين، أن يتتبعوا الجديد في تخصصاتهم، ويطوروا أنفسهم، ويتقنوا صناعاتهم وأعمالهم، وذلك من أفضل العبادات. ومن المعلوم أن طلب العلوم التي يتوقف عليها رقي وتطور المجتمع الإسلامي واستقلاله.. هي من الواجبات الكفائية، ويجب

على المكلف أن يضمن تطابق عمله مع الشريعة المقدسة في جميع الحقول التي يرتادها في الحياة.. تطوعا أو مهنة أو تكليف شرعي.



السؤال (٣):

أنا طالبة في نهاية المرحلة الإعدادية، أفكر في الخروج من المدرسة، ومتابعة دراستي الحوزوية. ما هو رأي الأستاذ في ذلك؟

الجواب (٣):

لا أنصح ابنتي بذلك، وأرى بأن عليها أن تواصل دراستها في المدرسة والجامعة، وأن تتعلم مسائل دينها بالطريقة التي بينتها قبل قليل، وإذا شاءت أن تتخصص في العلوم الدينية الحوزوية، ونحن في حاجة ماسة لنساء متخصصات في العلوم الحوزوية، فذلك بعد التخرج من الثانوية العامة.. على أقل تقدير، ولنساء متفوقات في دراستهن، وعلى مستوى عالي في الأخلاق والتقوى.. لأن الحمل ثقيل، والمسؤولية ضخمة ونوعية جدًا.. جدًا. إنها مسؤولية تزكية الأرواح وتطهيرها وعلاج أمراضها، وبناء إنسانية الإنسان، وتأهيله للسعادة الدنيوية والأخروية. ونحن نرجو أن تكون طالبات العلوم الدينية، قدوات حسنات لبناتنا ونسائنا في حياتهن، كما هو المطلوب فعلاً من العلماء الروحانيين.. والعالمات الروحانيات. وأعتقد بأن أحد أهم أسباب التراجع في واقعنا الإسلامي والوطني، أننا لا نملك العدد الكافي من العلماء والعالمات الروحانيين، وأن أغلب الذين عندنا منهم ليسوا بالمستوى الكافي في العلم والتقوى، لممارسة الدور المطلوب منهم فعلاً، ولم ينهضوا بالدور المنشود منهم على أرض الواقع. ولكي تتحسنا أوضعنا، فإننا نحتاج لتوفير رعاية

أفضل للعلماء الروحانيين والعالمات وتفعيل أدوارهم على أرض الواقع بكفاءة عالية.

❖❖❖

دور الدراسة رغم الطائفية

السؤال (٤):

ما هي قيمة دراستنا ونحن نعيش في دولة تعشش فيها الطائفية.. والتوظيف يعتمد على الواسطة؟

الجواب (٤):

نعم هذه مشكلة يجب أن نتعامل معها بمزيد من الوعي والصبر والتوكل على الله العزيز المقتدر، لأنها قضية مصير في ظل هذا الوضع الظالم جدًا، الذي يكتنفنا من كل جانب، والذي يمثل لنا تهديدًا جديًا، وقد أثر فعلاً في نفوس أبنائنا وبناتنا، وأشعرهم بالغبن والإحباط.. فمن القصص المؤلمة جدًا: أن طالبًا في المرحلة الإعدادية، كان من المتفوقين ليس على صفه فحسب، وإنما على المدرسة، انقطع فجأة عن المدرسة، ولم تنجح جميع محاولات إدارة المدرسة في إعادته إلى المدرسة، وفي ذات يوم رآه أحد المدرسين في السوق يقوم بتنظيف السمك، فأندهش وتعجب وتألم مما رآه، فسأله عن سبب تغيبه عن المدرسة؟ فأجاب الأب نيابة عن ابنه: ما قيمة أن يفني عمره في التعليم، ما دامت النتيجة واحدة، وهي التعطيل عن العمل، فأخته كانت شاطرة في المدرسة، وتخرجت من الثانوية العامة بنسبة (٩٠،٧ ٪) وهي الآن جالسة في البيت بدون عمل أو دراسة، فالبحرين اليوم ليست لأبنائها.. وإنما هي للأجانب فقط، والأفضل للولد أن يعمل ويكسب لنفسه

بعض المال لعله ينفع نفسه بشيء في المستقبل، خير له من فناء عمره في دراسة لا فائدة منها؟!

أقول: هذا واقع مر ومؤلم جدًا، ولكن الحالة تحتاج إلى وعي وصبر، وإلا سوف تكون النتائج في المستقبل كارثية، لأنهم اليوم يمارسون ضدنا التمييز الطائفي، بغير مبرر معقول، وعلى حساب الكفاءة، وسوف يمارسونه ضدنا في المستقبل تحت عنوان الكفاءة، لأننا غير متعلمين.

إنهم يخلقون المشاكل ضدنا ثم يعاقبوننا عليها!!

إن السبيل الوحيد للخروج من هذا المأزق التاريخي الخطير جدًا: هو أن نهتم بالتعليم، وأن نضحي من أجله ببعض طعامنا ولباسنا ومسكننا.

علينا أن ندرك: بأن الواجب علينا هو أن نمتلك سلاح العلم والمعرفة، الذي هو أقوى وأمضى سلاح، وأن ندافع عن أنفسنا وحقوقنا بقوة العقول والمعرفة.. وليس بأية قوة أخرى، وما لم نمتلك هذا السلاح النوعي، لن نستطيع الخروج من المأزق التاريخي الذي أوقعونا فيه بغير وجه حق، وسوف تزداد أحوالنا سوءً مع تزايد التحديات والصعوبات يومًا بعد يوم.

أيها الأحبة الأعزاء: عليكم بالتعليم.. عليكم بالتعليم.. عليكم بالتعليم، ضحوا من أجله، فهو السبيل الوحيد لخروجنا من المأزق التاريخي، الذي أوقعونا فيه بغير وجه حق، وعلى رموزنا العلمائية الكبيرة، والقيادات وأصحاب التوجيه والإرشاد، ورجال الأعمال والتجار والمحسنين، أن يولوا هذا الموضوع جل اهتمامهم، لأهميته القصوى.

عليهم أن يهتموا بالتعليم والتدريب والاستثمار في هذا الحقل المهم جدا

لوجه الله ﷻ عليهم أن يبذلوا فيه المال والجهد والتخطيط للخروج بأبناء جلدتهم من هذا المأزق الخطير، قبل أن يستفحل ويستعصي على الحل والعلاج.



من تداعيات البطالة

السؤال (٥):

في ظل بطالة ما زلت أعيشها وأنا خريجة جامعية، وظروفي المعيشية صعبة جدًا، فما أعمل لمساعدة زوجي الذي لا يتجاوز راتبه (١٥٠ دينار)؟

الجواب (٥):

الله الرحيم يكون في عونك وعون زوجك المظلوم المجاهد.. وأنصحك يا عزيزتي بالتالي:

أولاً: عليك قبل كل شيء بالصبر والدعاء، وأن تكوني حريصة على أن لا يؤثر الوضع المادي المتدهور على حياتكم العائلية، فكثيرًا ما يؤدي الوضع المادي المتدهور، إلى الإضرار بالمودة والمحبة بين الزوجين، وخلق المشاكل العائلية بينهم، مما يهدد استقرار الأسرة والوضع الروحي والأخلاقي فيها ـ كما أثبتت التجارب ذلك ـ وهذا من أخطر مشاكل الفقر.. فعليك أيتها العزيزة: أن تتفهمي الوضع، وأن تحذري من تأثيراته السلبية على حياتكم الأسرية، وأعلمي بأن الصبر على هذه الحالة، سوف يعمق الإخلاص والوفاء بينكم، ويكون لكم رصيدًا قويًا للمستقبل. أسأل الله جلت قدرته، أن يغير سوء حالكم بحسن حاله إنه على كل شيء قدير.

ثانيًا: تجنبوا الإسراف والتبذير والسلوك الاستهلاكي والمناظرة غير الواقعية

للآخرين، وركزوا على الأشياء الضرورية والحاجات الواقعية.

ثالثًا: ابحثي عن أي فرصة للعمل الشريف مهما كان متواضعًا، بدون أن يؤثر ذلك على طموحك، والحصول على حقك في الوظيفة المناسبة.

وأحب أن أذكر أحبتي بواقع بعض الأجانب الذين يأتون إلى البحرين، وهم لا يملكون شيئا يذكر، وبعد فترة من الزمن نجدهم يمتلكون الكثير، لأنهم بحثوا وقاتلوا من أجل رزقهم، وأنا أعتقد بأنهم ليسوا أكثر ذكاءً منا، ولكنهم فكروا وعملوا بجد حتى استطاعوا أن يغيروا أوضاعهم، وهم في موطن غربة، ولكن الحاجة والشعور بالتحدي حملهم على ذلك.

ونحن نستطيع أن نفعل مثلهم، حتى نغير أوضاعنا، رغم إنني أظن أنهم قد تتاح لهم الفرصة، وتسهل إليهم الأمور أفضل منا، ولكن علينا أن نصبر ونجاهد من أجل رزقنا ولقمة عيشنا الحلال، وتحسين مستوى معيشتنا.. بكل وسيلة شرعية متاحة، وأن نقاتل من أجل ذلك، فهذا هو التحدي الذي فرض علينا، وعلينا أن نواجهه بكل الأسلحة السلمية المشروعة.. فإذا نحن فعلنا ذلك: فسوف نخرج من المعركة أقوياء لا يستطيع أن يقف في وجهنا المترفون والناعمون من الناس.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ ۗ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٥﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴾[1].

واعلموا أيها الأحبة الأعزاء: بأن المراتب العالية في الدنيا والآخرة، لا تأتي من خلال الظروف الرخوة، وإنما تأتي من خلال الظروف الصعبة والابتلاء، فهذا

---

(١) البقرة: ١٥٥ — ١٥٧.

نبي الله إبراهيم عليه السلام لم يحصل على مقام الإمامة الشامخ، إلا بعد أن تأهل إلى مسؤولياته من خلال الابتلاء العظيم الذي تعرض له وصبر عليه.

قال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُوا۟ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى ۖ وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَـٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ﴾[1].

وقال الله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾[2].

فعليكم أيها الأحبة الأعزاء: أن تصبروا وتعملوا بجد واجتهاد من خلال العمل النوعي لتغيير واقعكم، وأعلموا أن الله جل جلاله معكم.. وأنه على كل شيء قدير، وأن هذا الابتلاء سوف يؤهلكم لرفع راية الحق، ونصرة الدين العظيم، ورفعة الوطن العزيز، الذي نسأل الله جلت قدرته، أن يحميه من كيد الأشرار، ومكر الفجار بالليل والنهار، إنه سميع عليم، وهو على كل شيء قدير.



قيمة العلم

السؤال (٦):

أنا كبرت في السن، وقد فاتني التعليم في الصغر، والآن أشعر

---

(١) البقرة: ١٢٤.

(٢) البقرة: ٢١٤.

بالحرج من التعلم الديني أو الأكاديمي، بسبب جهل الناس بقيمة العلم.. فماذا أفعل لكي أتعلم؟

الجواب (٦):

قال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَـٰعِبَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمْ ۚ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةٌ ۗ وَأَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةٌ ۗ إِنَّمَا يُوَفَّى ٱلصَّـٰبِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾[١].

وقال الله تعالى: فَٱنشُزُوا۟ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَـٰتٍ ﴾[٢].

وفي الحديث الشريف: قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "العلم رأس الخير كله، والجهل رأس الشر كله".

وقال ﷺ: "أطلبوا العلم ولو في الصين، فإن طلب العلم فريضة على كل مسلم".

وقال الإمام الصادق عليه السلام: "لو علم الناس ما في طلب العلم، لطلبوه ولو بسفك المهج وخوض اللجج[٣]".

هذا هو فضل العلم ومكانته عند الله..

وفي الحديث الشريف: قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "ما استرذل الله تعالى عبدًا ألا حرم عليه العلم والأدب".

أيها الأحبة الأعزاء: إذا كانت للعلم كل هذه المكانة العالية؟! وهذا الفضل

---

(١) الزمر: ١٠.

(٢) المجادلة: ١١.

(٣) المهجة: الروح ودَم القلب، اللجة: الماء الكثير حيث لا يدرك قعره.

العظيم؟! وهذا الدور المتميز في الحياة؟! فهل يترك حياءً من الناس؟! وهل في طلب العلم حرج أو حياء؟!

عليكم أيها الأحبة الأعزاء: أن تبذلوا جهودكم في طلب العلم والمعرفة حتى في الكبر، فهذا يعطي انطباعًا جيدًا عن المسلين وحبهم للعلم والمعرفة، خلافًا للانطباع الموجود عنهم حاليًا في العالم، ومن شأن اهتمام الكبار بالتعليم أن يغير فعلاً أوضاعنا، فالعلم قوة حقيقية، وقوة العقل والعلم أعظم من أي قوة أخرى، وقد استطاع الإسلام أن يغير أوضاع العرب، ويحولهم من أمه جاهلة تخاف أن يتخطفها الطير، إلى أمة قوية فتحت العالم المتحضر وقادته إلى الخير والتقدم، وقد حث الرسول الأعظم الأكرم ﷺ جميع المسلين على طلب العلم: رجالاً ونساءً، كبارًا وصغارًا، فاستجابوا له، فغير بهم وجه العالم، ولا تزال الأمم الأكثر تعليمًا، هي الأمم الأكثر تقدمًا وسيطرة في العالم، وقد تخلفت الأمة الإسلامية إلى آخر الركب، بسبب تخليها عن العلم والمعرفة، ولن تستطيع استعادة أمجادها ومكانتها في العالم، إلا إذا استعادت اهتمامها بالعلم والمعرفة، وتسابقت على تحصيله وتطبيقه في جميع مجالات الحياة وحقولها.

وفي نهاية إجابتي على هذا السؤال المهم جدًا، الذي أرجو أن أكون قد وفقت في الإجابة عليه: أذكر هذه القصة الواقعية، التي قرأتها من زمن بعيد، وأعتمد في نقلها إليكم على الذاكرة، أذكرها لأن فيها درسًا بليغًا في موضوع بحثنا.. وهي لامرأة سورية، تزوجت وهي أمية لا تقرأ ولا تكتب، ولما رزقها الله العظيم الأبناء، ودخل أول أبنائها إلى المدرسة، وأرادت مساعدته، قررت أن تدخل تعليم الكبار، حتى تتمكن من مساعدة ابنها، وفعلاً دخلت تعليم الكبار، وقامت بمساعدة ابنها في دروسه، وتدرجت في التعليم مواكبة لتعليم أبنائها، حتى دخلت الجامعة، وواصلت

دراستها حتى حصلت على الدكتوراه، وأصبحت أستاذة في الجامعة.. هكذا يفعل الحب، ويفعل المتميزون الذين يمتلكون إرادة التغيير والتطوير، ولا يصيبهم الإحباط أمام التحديات والعوامل السلبية.

أسأل الله جلت قدرته: أن يعيننا على أنفسنا، لأمور ديننا ودنيانا، إنه حميد مجيد، بالمؤمنين رؤوف رحيم.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٩

التاريخ: ١٦ / جمادى الأولى / ١٤٢٤هـ

الموافق: ١٦ / يوليو ـ تموز / ٢٠٠٣م

الشك في جدوى الحركة

السؤال (١):

تدعو بعض الجمعيات و الرموز السياسية إلى تحركات معينة من مسيرات أو ندوات في ضوء رؤيتها الخاصة لتحريك قضية معينة.. ولكن هناك الكثير ممن يشكك بجدوى مثل هذه المتحركات.

ما رأي الأستاذ في هذا الموضوع؟ وبماذا يوصي أبناء الشعب؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: ينبغي على الرموز والمؤسسات والجماهير التحرك الجاد والفاعل من أجل نيل الحقوق: الدينية والإنسانية والوطنية، والحرص على وحدة الصف بينهم، من أجل تقوية الحركة الوطنية المطلبية، وإعطاء فرصة أفضل للنجاح في تحقيق الأهداف.. وإذا هم لم يتحركوا: فالنتيجة هي التخلف والفساد الشامل في الساحة الوطنية، وضياع الحقوق والمكتسبات.. وإذا لم يحافظوا على وحدة الصف: فالفشل هو النتيجة المتوقعة للحركة، بغض النظر عن الدوافع والأهداف.. علما بأن المحافظة على وحدة الصف كهدف: تحتاج إلى توفير شروطها، التي لا يمكن أن تتحقق بدونها.

النقطة الثانية - بخصوص الشك في جدوى الحركة: يتولد الشك إما من الاعتقاد بعدم رغبة الحكومة في الاستجابة لمطالب الشعب العادلة، وإما من عدم كفاءة الحركة وعدم فاعليتها، وأنا أعتقد بأن حركة الشعب العادلة المشروعة، لابد أن

تنتهي بالنجاح مع إصرار الشعب على حقوقه، واستمراريته في المطالبة بها، وإصراره على تحقيقها، واستعداده لتقديم التضحيات من أجلها.. واستخدامه لكافة الأساليب والوسائل والأدوات المشروعة الفاعلة المتاحة، مع عدم غفلته عن الحاجة إلى الوقت، ولكنها ليست الحاجة التي تدعوه إلى التكاسل وتفويت الفرص المتاحة.

النقطة الثالثة: أوصي الجماهير بتقديم الدعم والمساندة إلى الرموز والمؤسسات، بدون التخلي عن روح المبادرة، وبدون التخلي عن المراقبة والنقد والمحاسبة الموضوعية، وأحذر من التعصب الأعمى للرموز والمؤسسات، وأوصي بتجنب حالة التبرير للأطروحات والمواقف.. فإن من شأن ذلك: أن يفتت وحدة الصف الإسلامي والوطني، ويؤدي إلى تخلف الأداء في العمل الإسلامي والوطني معا.



إشكاليات الواقع السياسي

السؤال (٢):

يتميز الواقع السياسي (محليا) بضبابية كبيرة، حيث كثرة الآراء وتشتت الجهود، مما يصعب الرؤية لفئات ليست بقليلة من أبناء الشعب.

(أ) ما هو الحل الناجع برأي الأستاذ عبد الوهاب حسين لشحذ الهمم مرة أخرى، وإبعاد من يحاول بث الإحباط في نفوس الجماهير؟

(ب) ما هو دور الأستاذ الفاضل (باعتباره رمزا قياديا) في الحل؟ بمعنى هل هناك تحرك على ارض الواقع نحو تفعيل أي حل يراه الأستاذ؟ أم هي مجرد إرشادات يتمنى علينا إتباعها؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لا شك أن كثرة الآراء مع غياب الإدارة الصحيحة لها.. تربك الوضع، وتشتت الجهود، وتضعف الموقف، والعيب ليس في تعدد الآراء، فتعدد الآراء حالة صحية طبيعية، ومصدر قوة للعمل وأمل للناس، ويتيح فرص أكثر للتصحيح والتطوير، وإنما العيب في ضعف الإدارة السياسية من القيادة للآراء والجهود، وغياب آليات العمل في تجميع الجهود والآراء وإدارتها وتوظيفها لخدمة القضايا والأهداف الإسلامية والوطنية.. واتخاذ القرارات، فالآراء المتعددة مصدر قوة وأمل لخدمة القضايا والأهداف الإسلامية والوطنية، لأنها تفتح مختلف الآفاق والأبعاد أمام متخذ القرار، وتمكنه من اكتشاف مختلف نقاط الضعف والقوة في مختلف القضايا والتوجهات، مما يساعده على اتخاذ القرار الصائب، وفتح باب العودة وتصحيح الخطأ، ولكن ذلك يحتاج لاستخدام آليات عمل صحيحة (بصورة دقيقة) في الإدارة واتخاذ القرارات.

النقطة الثانية: الحل في رأيي يكمن في إيجاد قيادة جماعية، تعمل بآليات عمل صحيحة، في بلورة الرؤى واتخاذ المواقف، وفق إستراتيجية واضحة، مع ترسيخ دور المؤسسات، وتدريب كوادرها على العمل المؤسساتي الحرفي، وانفتاح كامل على الجماهير، والتواصل معهم، والثقة فيهم، والاعتماد عليهم، وتفعيل دورهم وعدم تعطيله في الساحة الإسلامية والوطنية بأي حال من الأحوال.

النقطة الثالثة - أما عن دوري: فأنا أبذل جهدي مع غيري باستمرار - حسب طاقتي وفهمي - عن طريق اللقاءات وإبداء الرأي والمشورة، وتقديم الأوراق ذات الصلة بالموضوع.. لمن يعنيهم الأمر، ولا أملك غير هذا من موقعي كأحد أبناء التيار،

وسوف أستمر ببذل الجهد حسب الطاقة والوسع، فتشخيص جوانب الخلل موجود، والتحرك قائم على أيدي الكثير من المخلصين الغيار من المؤمنين، والتقدم غير محسوس حتى الآن. وأنصح بممارسة حق المراقبة والنقد والمحاسبة للشأن العام والشخصيات العامة، واتخاذ مواقف ومبادرات ايجابية في التحريك والضغط، وعدم الاكتفاء بالكلام أو المواقف السلبية.. فالوضع لا يتحمل ذلك، والخسائر لن تكون محدودة، إذا تخلينا عن مسئولياتنا، وركنا إلى الراحة والسلبية في الشأن العام، وعطلنا فريضة الرعاية، وفريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحياة.

وأعلموا أيها الأحبة الأعزاء: بأن ما لله ﷻ يبقي، وما للناس يفنى وينتهي، والله ﷻ هو ولي التوفيق والنجاح والقبول.



وحدة القرار

السؤال (٣):

ألا تعتقد يا أستاذنا الفاضل أننا بحاجة ماسة إلى وحدة القرار، حتى نكون ذا فاعلية كبيرة وقوة ضغط على الحكومة. وللأسف نجد كل من شخصكم الكريم والشيخ عيسى قاسم وجمعية الوفاق والمحفوظ كل في جهته. ألا ترى بأنه ينقصنا التنظيم والمصدرية في القرار؟

الجواب (٣):

نعم نحن في حاجة ماسة جدًا لوحدة القرار، من أجل قوتنا وفاعليتنا، وهذا هو دور القيادة الفاعلة، التي تمارس التوجيه والتحكم، وفق آليات عمل صحيحة متوافق عليها. وهذا ما نفتقر إلي وجوده حتى الآن، رغم وجود بعض الخطوات

المباركة إنشاء الله تعالى. ونأمل أن نحرز تقدمًا سريعًا في هذا الشأن، قبل فوات الأوان، من أجل تحقيق أهدافنا الإسلامية والوطنية المشروعة، في هذا الزمن الذي لا يرحم.

ومن جهة ثانية: فإننا في حاجة ماسة أيضًا، إلى إيجاد وتفعيل الإطار الجامع لكل ألوان الطيف الإسلامي الشيعي، لا من أجل أغراض طائفية، وإنما من أجل تجميع القوى الإسلامية والوطنية، لتشكيل قوى فعلية في الساحة الوطنية، قادرة على خلق التوازن مع الحكومة، وتحقيق الأهداف الوطنية العليا في الساحة الوطنية، وهذا يتطلب منا أن نتعلم ثقافة الاختلاف والتعاون وتبادل المواقع في الإطار الواحد الجامع، وترويض أنفسنا على ذلك، وهو جزء من الثقافة المدنية والإسلامية، في مقابل الثقافة البدوية التي تميل إلى الاستقلالية من وحي التنقل وعدم الاستقرار، على حساب الكيان المجتمعي المدني المتطور، الذي يتنازل فيه الفرد عن بعض حريته واستقلاليته، لمصلحة الكيان المجتمعي، ولمصلحة قضاياهم العامة الدينية والدنيوية، الأمر الذي يعود بالمصلحة في نهاية الأمر على الأفراد أنفسهم، ويحقق لهم قدرًا أكبر من المصلحة والتطوير والتقدم.



المطالبة بالدستور

السؤال (٤):

ألا تجدون أنفسكم تتحركون وفق فروع القضية ونسيتم الأساس وهي المطالبة (بدستور: ٧٣) وبمطالبتكم به ستحل جميع القضايا من بطالة وتجنيس وفساد إداري. أتمنى أن تركزوا على لب القضية وستحل حينها القضايا الأخرى..

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: نعم إن القضية الأساس على الصعيد الوطني، هي قضية الدستور والبرلمان، ورغم حالة الإرباك الموجودة في الساحة الوطنية، فإنكم تستطيعون ملاحظة أنها القضية التي أعطيتها جل اهتمامي وطنيًا، إذا كنتم من المتتبعين للساحة ولحركة الرموز والقيادات الوطنية والإسلامية وتقييم أدائهم فيها، ولم أتحرك على الفروع وأترك الأصل كما ذكرتم في سؤالكم.. وفي نفس الوقت أرى: بأن الاهتمام بقضية الدستور والبرلمان، لا ينبغي أن يجمد الحركة على الملفات الساخنة الأخرى، لا سيما التجنيس السياسي والبطالة.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن ملف الدستور والبرلمان، ربما يستغرق سنين طويلة حتى نصل إلى تقدم أو حل عادل فيه، وذلك مع ما تبديه الحكومة من عناد، وما نجده من التلكؤ في أداء المعارضة.. لاسيما إذا كانت للحكومة أجندة سياسية جوهرية في ملفات.. مثل: التجنيس والبطالة وضحايا التعذيب.. وغيرهم، مما يحملها على مقاومة الضغوط الشعبية التي تمارسها المعارضة عليها، حتى تتمكن من إنجاز خطوات عملها الممنهج الذي تسعى فيه بخطى ثابتة لتحقيق أجندتها السياسية التي لا تصرح بها لأبناء الشعب في الملفات المذكورة.. كما هو واضح لكل ذي بصيرة من المواطنين والمراقبين.

السبب الثاني: ربما يكون لبعض الملفات خطورة وحساسية لا تقبل التأجيل مثل ملفي التجنيس السياسي والبطالة.

أما ملف التجنيس السياسي: فربما يعتبره البعض أكثر خطورة على الوطن

من ملف الدستور والبرلمان، حيث أوجد وخطط له لكي يعيق الحركة التطويرية والإصلاحية في البلاد، وفرض الأمر الواقع من خلال الإخلال بميزان القوى لصالح القوى المحافظة، المستفيدة من الواقع القائم في الوقت الراهن، ومع السكوت عن هذا الملف الخطير جدا وعدم تحريكه وطنيًا، فإن من شأن التجنيس السياسي أن يضيع كل المكاسب الوطنية المكتسبة تاريخيًا، ويدخل الوطن في أزمة تاريخية شاملة ومعقدة ومتشعبة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، لا يمكن للوطن أن يخرج منها، حتى مع نجاح الشعب في تحقيق مطالبه بشأن الدستور والبرلمان، فالتجنيس السياسي بمثابة القنبلة الموقوتة شديدة الانفجار، وحال انفجارها فإن السلطة السياسية، سوف تكون أكثر المتضررين منها، كما أثبتت التجارب التاريخية ـ لكل متعظ من التجارب ـ مما يعطي ملف (التجنيس السياسي: القنبلة الموقوتة شديدة الانفجار) الأولوية حتى على ملف الدستور والبرلمان، مع عدم إغفال ملف الدستور والبرلمان لأهميته، ولكي لا تنجح السلطة في شغلنا عنه بالملفات الأخرى، لأن ملف الدستور والبرلمان، هو مفتاح الإصلاح الوطني الحقيقي، الذي من شأنه أن يحفظ لنا السلم الوطني، ويحقق لنا أهدافنا الوطنية.

وأما عن ملف البطالة: فعلى الرغم من بعده الإنساني المهم أخلاقيًا وإنسانيًا، بحيث أنه لا يقبل التأجيل والمساومة السياسية، وعلى الرغم من مسؤوليته عن تخلف الأوضاع الإنسانية للمواطنين، اجتماعيا وثقافيًا وأخلاقيًا وتأزمها في المجتمع، وشرح ذلك يخرجنا عن حدود البحث.

رغم كل ذلك وبالإضافة إليه: فإن بقاء هذا الملف بدون حل، من شأنه أن يهدد الأمن والاستقرار الوطني، وينذر بتفجر الأوضاع، وصدق أبو ذر الغفاري رضي الله عنه إذ يقول: "عجبت لمن لا يجد قوت يومه، كيف لا يخرج على الناس

شاهرًا سيفه!! ".

وعليه: فإن ترك هذه الملفات دون تحريك، حتى ننتهي إلى تقدم أو حل عادل قد يستغرق سنين مع الحكومة في ملف الدستور والبرلمان، سوف يؤدي حتمًا إلى الإضرار بالمصالح الوطنية العليا وبأوضاع المواطنين المعيشية والإنسانية التي لا تقبل التأجيل، ولهذا علينا أن نأخذ بالملاحظات التالية في النقطة الثانية.

الملاحظة الأولى: ترتيب أولويات العمل الوطني وملفاته بدقة علمية وعملية، حسب أهمية كل ملف في الساحة الوطنية، ومعطيات الأوضاع في الساحة الوطنية والأوضاع الخارجية.. إقليميًا ودوليًا، بحيث توظف في خدمة الأهداف والمطالب الوطنية المشروعة والعادلة.

الملاحظة الثانية: وضع منهجية علمية مدروسة بدقة فائقة لكيفية طرح الملفات الساخنة والتعامل معها، تراعى فيها الأولوية، والعام أو المشترك بين كافة التيارات والخاص بكل تيار، وأنجع الأساليب في طرح الملفات.. مثل: هل هو التفكيك بينها (أي) طرح كل ملف والتعامل معه كل على حدة، أم طرح الملفات كلها كرزمة واحدة غير قابلة للتفكيك، مع توضيح صورة أو كيفية الربط، وغير ذلك من المسائل التي ينبغي دراستها ومراعاتها في طرح الملفات وكيفية التعامل معها.

الملاحظة الثالثة: التخصص وتوزيع الملفات على المؤسسات ولجان العمل، بحيث تختص بعض المؤسسات بحمل بعض الملفات مثل: حمل المؤسسات السياسية وجمعية المحامين لملف الدستور والبرلمان والمؤسسة القضائية، والمؤسسات الإسلامية والنسائية لملف الأحوال الشخصية، والمؤسسات النسائية وجمعية الأطباء لملف المرأة والصحة...الخ. مع وضع آلية للتنسيق والمتابعة، وأتباع المنهجية المرسومة التي أشير إليها في الملاحظة الثانية.

ومن الواضح للعارف البصير: أن العمل بهذه الصورة، لا تقوم به إلا المؤسسات، ويحتاج إلى عمل وطني موحد، وقيادة وطنية تتحرك على الواقع كله.

وأرى (رغم كل الصعوبات والتحديات والأوضاع المتخلفة، ورغم تلكؤ المعارضة في أدائها) بأن ذلك غير مستحيل، وإن رأيته صعبًا، فهو ممكن الحدوث، وفي حدود المتاح، متى ما توفرت الإرادة السياسية والعزم والثبات لدى الرموز والقيادات والمؤسسات الوطنية، وتغلبت لديهم المصلحة الوطنية على المصالح الخاصة: الشخصية أو الحزبية أو العائلية أو الطائفية أو العرقية، أو غيرها من المصالح أو النزعات ضيقة الأفق، التي رغم ما فيها من دلالة أخلاقية غير إيجابية ، فإنها تضر بالوطن وبمصالح المواطنين الحيوية والجوهرية.



الخطاب الديني

السؤال (٥):

ألا ترى بأن خطابنا البحراني يركز (١٠٠٪) على القضايا السياسية، وناسين التوجيه الديني، مع أننا في وضع حرج للغاية، حيث الأفكار الخليفية الغربية تريد تمييع الشعب بنشر الرذية والفساد؟! فأمنيتي منكم إن تعطوا هذا الشعب بعضا من التحذيرات لعدم الانزلاق مع الشكر الجزيل.

الجواب (٥):

لقد أوضحت في أكثر من مناسبة وموضع، بأن المشروع السياسي لا قيمة له إنسانيًا، ويصبح مشروعًا سلطويًا سطحيًا، ما لم يكن وراءه مشروعًا ثقافيًا رساليًا يغذيه، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المشروع السياسي للحكومة أو للمعارضة،

فكلاهما سطحي وسلطوي ابتزازي، أي من أجل السلطة والحكم والابتزاز، ما لم يكن وراء ه مشروعًا ثقافيا رساليًا يخدم الأغراض الإنسانية في المجتمع.

ومن جهة ثانية: فإنه على الصعيد العملي، ونتيجة لعملية الفصل القيصرية غير الشرعية في الخطاب، بين المسائل الدينية والسياسية، بتركيز بعض الخطاب الإسلامي على المسائل الدينية الفقهية والتقوائية، وتجاهل المسائل الحياتية والهموم اليومية للمواطنين، وأيضًا معالجة بعض الخطاب الإسلامي للمسائل السياسية والقضايا الحياتية، بصورة بعيدة عن المبادئ والقيم والثوابت الإسلامية، أي معالجتها بصورة أقرب إلى الروح العلمانية منها إلى الروح الإسلامية، فقد اضعف كلا الخطابين المواقف والحالتين الإيمانية والسياسية، وأضعفا من الإقبال والتفاعل الجماهيري مع الخطاب الإسلامي والقضايا الإسلامية، وما لم يتغير واقع هذه الخطابات العوراء فاقدة البصيرة، والمخالفة لروح وحقيقة الدين ورسالته في الحياة، فإن النتائج سوف تكون وخيمة إسلاميًا ووطنيًا.. وقد أوضحت بعض أبعاد تلك الخطابات في مناسبات كثيرة سابقة، كما سبقت الإجابة على سؤال مماثل في حلقات (أسئلة وأجوبة).



موقعية الأستاذ

السؤال (٦):

هل تعتبر نفسك في مركز قيادي مهم في الوضع السياسي الداخلي كالقيادة العلمائية؟ وهل تعتقد أنك قادر على اتخاذ قرار منفرد وتحريك الشارع العام دون الحاجة إلى القيادة العلمائية نظرا لعدم تحرك العلماء والقوى السياسية بالشكل المطلوب؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لا أعتبر نفسي في مركز قيادي مهم كالقيادة العلمائية، وإنما أعتبر نفسي واحدًا عاديًا من أبناء الأمة والوطن والتيار، وأبذل جهدي كما أمرني ربي، في القيام بواجبي في خدمة ديني ووطني، وأبناء شعبي وأمتي.. وأعلم بأن قيمة العمل في الواقع وعند الله ﷻ الذي ينظر إلى القلوب وليس إلى الأجسام: لا تتأثر بعنوان الشخص وشكله ونظرة الناس إليه، وإنما بحقيقة العمل وأهدافه ومطابقته للأحكام الشرعية المقدسة، ولا تغير الأمور الشكلية والعناوين الظاهرية من الواجب أو التكليف الشرعي الذي فرضه الله ﷻ على العباد.. متى وجد الإنسان نفسه قادرًا على النهوض بالمسئولية الشرعية المجتمعية، ولا يجوز للإنسان أن يحتقر نفسه ويعتبرها أقل شأنًا من النهوض بالمسئولية الشرعية المجتمعية، فقد كرم الله ﷻ بني آدم، وحملهم في البر والبحر.. بحقيقتهم الإنسانية، وفرض الله ﷻ على المؤمنين الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ولم يفرق بينهم في ذلك على أساس العناوين التي يحملونها، والمظاهر أو الأشكال التي يظهرون بها إلى الناس.

قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾[1].

واعلم يا أخي الكريم: إن تصغير النفس، أو تصغير الآخرين، لا يعفي الإنسان من المسؤولية أمام الله رب العباد ومحاسبهم.

---

(١) التوبة: ٧١.

ومن جهة ثانية: لا أجد أحدًا في نفسي فوق مرضاة ربي ومصلحة ديني ووطني، مهما كان كبيرًا أو صغيرًا أو قريبًا أو بعيدًا أو غير ذلك، ولا يمتلك الناس عوامل ترهيب أو ترغيب من شأنها أن تغير في التزامي أمام ربي، ما دمت أنتظر الموت الذي هو نهاية كل حي في هذا الكون، وأنتظر الحساب من رب العباد، ولا قيمة عملية للأساليب النفسية وعوامل الضغط التي يحركها البعض.. عبثًا، ما دام العمل لخدمة أهداف إنسانية نبيلة على طريق الحق والعدل، يرضاها الله الرحيم وإن لم يرضاها بعض العباد.

النقطة الثانية: لا أميل للقرارات الفردية، ولست من الذين يتخذون القرار أو يشاركون في اتخاذه في الوقت الراهن، ولا أرغب (الآن) في أن أكون واحدا منهم ـ وهذا عهد أخذته على نفسي ـ ويبدو أن الأخ السائل الكريم: قد واقع في إشكالية، عدم التمييز بين الرأي والقرار، فأنا صاحب رأي ولست صاحب قرار، وسوف أبقى صاحب رأي، ولن تسكتني الأصوات المسكونة، لأنها لا تملك ما تسكتني به، ما دمت أشخص بأن تكليفي هو إعطاء الرأي وإبداء وجهة النظر.

النقطة الثالثة: لقد أثبتت التجربة في البحرين وخارجها، بأن أي تحرك إصلاحي كبير أو تحرك ثوري، في أي بلاد إسلامية، ليس في وسعه أن ينجح في تحقيق أهدافه، إلا إذا كان بقيادة علمائية أو مباركتهم الصريحة للحركة.. ليس عندي في ذلك شك.

كما أثبتت التجربة أيضًا: بأن الأنظمة الحاكمة والاستعمار الأجنبي، يعرفون تلك الحقيقة بوضوح، ولهذا فهم يسعون لتسخير بعض المحسوبين على شريحة العلماء من الجهلة أو المتكالبين على حطام الدنيا الفانية.. الذين يعرفون بوعاظ السلاطين، وهم كلاب أهل النار في الآخرة، الذين حذرنا منهم الرسول الأعظم

الأكرم ﷺ بقوله: "ويل لأمتي من علماء السوء، يتخذون هذا العلم تجارة يبيعونها من أمراء زمانهم، ربحًا لأنفسهم، لا أربح الله تجارتهم.

نعم أيها الأحبة الأعزاء: يسخر الحكام الفسقة الظالمون، هؤلاء المستأكلين بالعلم، يسخرونهم لخدمة أغراضهم الدنيوية الخبيثة، في القضاء على الحركات الإصلاحية والثورية، وتوفير الغطاء الشرعي لأعمالهم الدنيئة في ظلم العباد، وتسويق مشاريعهم الباطلة لسلب حقوق المواطنين المشروعة والعادلة باسم الدين والقانون، وربما برروا إليهم قتل العباد الأبرياء، وسجنهم، وتعذيبهم، وهتك أعراضهم.. باسم الدين والقانون.

سؤل الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: أي الناس شر؟

فقال: "العلماء إذا فسدوا".

النقطة الرابعة: رغم المكانة العالية للعلماء الروحانيين الصالحين الأجلاء، والدور الشرعي القيادي الذي أعطاه الله ﷻ لهم، فإنهم ليسوا فوق النقد والمراقبة، فالعلماء الروحانيين الأتقياء الصالحين، ليسوا كالأنبياء والأوصياء المعصومين عليهم السلام فالمعصوم معيارًا للحق، وحجة على الجميع في كل الحقول والمجالات.. والعالم الروحاني ليس كذلك، رغم المكانة العالية التي يتمتع بها في الدين والمجتمع، ورغم الدور القيادي الشرعي الذي أعطي له من قبل الله ﷻ فهم يصيبون ويخطئون، ويقصر نظرهم عن بعض الأمور، وقد يتفوق عليهم غيرهم في بعض الأمور والاختصاصات، وقد تضعف عزيمتهم عن بعض الأمور الراجحة، لبعض الاعتبارات التي تعتري الإنسان غير المعصوم.. وعليه: تنبغي مراقبة ونقد أداء العلماء الروحانيين وأطروحاتهم في الشأن العام الإسلامي والوطني، في سبيل التقويم والإصلاح والتطوير.. خدمة للدين والوطن.

النقطة الخامسة: إن تقصير العلماء والقوى السياسية لا يسقط مسؤولية المؤمنين الإسلامية والوطنية، لأن المؤمن يعمل من أجل الله الواحد القهار، وهو الرقيب على عمله ومحاسبه عليه يوم القيامة، ولن يعفيه من المسؤولية تقصير العلماء والقوى السياسية في واجباتهم الإسلامية الجهادية ووجباتهم الوطنية.



دور الجماهير

السؤال (٧):

ماذا تريد من الناس في هذا الوقت؟

وما هو دورهم؟ وماذا ستفعل لهم؟ وما هو دورك؟

الجواب (٧):

أرى بأن السؤال أكبر مني بكثير، وربما كان السائل منفعلاً في ساعة كتابة السؤال، مما أدى به إلى عدم الدقة في تقدير الحال، فأنا لست من الذين يملكون إرادة الناس ويحددون مصيرهم في الحياة، فأنا واحد منهم، وأتحمل معهم المسئولية المشتركة في الحياة، وأتبادل معهم الرأي، وهناك من يضيق ذرعًا بالرأي الأخر، ويعتبره تحكما في مصائر الآخرين، إذا لم يقبل الناس رأيه، ولم يقابل الحجة بالحجة، والدليل بالدليل، فقط يريد أن يقبل الناس رأيه ويرفضوا الرأي الآخر، لأنه يرى بأن رأيه هو الأفضل، أو أنه صاحب الحق الوحيد في إبداء الرأي، أو أنه يحصر حق إبداء الرأي في أشخاص بعينهم، ويحرمه على الآخرين. أسال الله رب العباد أن يعيننا على أنفسنا بما يعين به الصالحين على أنفسهم، إنه سميع عليم.

وسوف أجيب على السؤال من منطلق تحمل المسؤولية المشتركة في المجتمع، وحق إبداء الرأي، والمسؤولية الشرعية في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى ـ ماذا أريد من الناس: إني لا أريد منهم شيئا لنفسي، وليست لي عندهم حاجة إلا الدعاء، وأن يعينوني على نفسي الأمارة بالسوء بالنصح والموعظة، وأريد منهم تقوى الله الذي إليه مصيرهم، وأن لا تأخذهم في الله ﷻ لومة لائم.

النقطة الثانية ـ وأما عن دورهم: فعليهم أن يتعلموا أصول دينهم وأحكامه، وأن يلتزموا بها عمليًا في جميع شئون حياتهم، وأن يتخلوا عن الأخلاق القبيحة، ويتحلوا بالأخلاق الجميلة، وأن يحافظوا على وحدة صفهم وكلمتهم وكرامة بعضهم، وأن لا يهينوا بعضهم بعضًا، وأن يأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر، ويقوموا بوجباتهم في خدمة دينهم ووطنهم وأبناء شعبهم وأمتهم، وأن يخلصوا لهم في السر والعلانية، وأن لا يهنوا ولا يضعفوا ولا تأخذهم في الله ﷻ لومة لائم، وأن لا يتخلوا عن المطالبة بحقوقهم الدينية والإنسانية والوطنية المشروعة العادلة، وأن يقفوا إلى صف رموزهم ومؤسساتهم، وأن يقدموا إليهم الدعم والمساندة، وأن لا يبيعوا شيء من دينهم ووطنهم بثمن بخس، وأن لا يبتغوا عن الجنة ورضا الرب بديلا، فنهاية كل حي إلى الموت والحساب.. فإما جنة وإما نار.

النقطة الثالثة ـ ماذا سأفعل للناس؟: اعلم أيها العزيز، أن من كان نصيبه وحقيقته الفقير، فإنه لا يقدر على إعطاء الآخرين أي شيء!!

فكيف إذا اجتمع التقصير مع الفقر؟!

إنني أشعر بالتقصير مع الناس (رغم فقري فيما ينفعهم) وأنا مدان إليهم بالكثير الكثير، ولن أخرج من هذا الدين حتى الموت، ولو استطعت أن أحرق إليهم قلبي لعلاج جروحهم لفعلت، ولو استطعت أن أبسط إليهم جسدي ليمروا عليه إلى أهدافهم لفعلت.. إنني سوف أكون معهم: بعقلي وقلبي ولساني وجسدي في قضاياهم، وبالرأي والنصيحة والمواقف، وسوف أعطيهم كل ما عندي، وأبذل وسعي وطاقتي حتى الموت، ولن آلوا جهدا في خدمتهم ونصيحتهم.. ولا حيلة لي فيما لا حيلة لي فيه ولا حول ولا قوة. وقد علمت بالتجربة كرمهم وأصالة طبعهم ومعدنهم.. والتجربة خير دليل. لقد علمت بأنهم خير من يعذرني عند الخطأ بغير قصد.. وعند والتقصير.

النقطة الرابعة ـ وأما عن دوري: فأنا أحرص على أن أبذل وسعي في معرفة ما يرضي ربي ﷻ معهم من القول والعمل، كواحد منهم.. أو كأحدهم، وأقوم به بحسب التوفيق والجهد والطاقة.. مع علمي اليقين: بأني لم أخرج، ولن أخرج من حقوقهم عليّ ووجباتي نحوهم. ودوري ينحصر الآن في ابداء الرأي والمشركة معهم في المواقف، ومشاركتهم هموم الحياة والأفراح والأحزان، وأنا أعتذر إلى الله ﷻ ثم إليهم عن كل تقصير أو خطأ، وأنه لا حيلة لي فيما لا حيلة لي فيه ولا حول ولا قوة.



المقاطعة والمشاركة

السؤال (٨):

يتحدث بعض النفر على أن الأستاذ هو المسئول الأول عن المقاطعة.. وعدم الدخول للبرلمان.

والسؤال الذي يطرح نفسه كثيرا ولم يجد البعض له إجابة مركزة ووافية من فضيلتكم.. هو: عندما أسستم لمقاطعة البرلمان، ما هي البرامج التي وضعتموها إلى ما بعد المقاطعة؟ وكيف يرى الأستاذ سير الجمعيات التي اتخذت معه نفس الموقف؟ هل أدت ما عليها؟

الجواب (٨):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: يجب التمييز أولاً بين الرأي والقرار.

فأما من جهة الرأي: فأنا من أول من دعا إلى المقاطعة برأيه، وربما أعلاهم صوتًا، ولم أكن أملك شيء من وسائل الإكراه، لم أكن أملك إلا عقلي ولساني وقلمي، وقد ظهر التأثير على النخبة والجماهير وأهل الاختصاص.. من خلال الرأي لا غير، ولا زلت على نفس الرأي والموقف، بل أنا اليوم أكثر قناعة برأيي وموقفي من ذي قبل، وإذا كان هناك من يؤاخذني على رأيي، فعلى أي أساس يسمح لنفسه بطرح رأيه، ولا يسمح للآخرين بطرح آرائهم؟! وعلى أي أساس يفرض الرأي بعيدًا عن قناعة الناس الذين يعنيهم الأمر وإرادتهم؟ وهل فرضت رأيي بالقوة على الآخرين؟ وهل منعت الآخرين من طرح آرائهم؟ من الذي منع أصحاب الرأي الآخر من طرح وجهة نظرهم على الناس وإقناعهم بها؟ وهل يستحق عبد الوهاب كل هذه المجاملة على حساب المصلحة العامة الإسلامية والوطنية؟!

في تقديري: إن كثيرًا مما يقال: ما هو إلا هروب من مواجهة الحقيقة، وعدم القدرة على مواجهة الحجة بالحجة.. والبرهان بالبرهان، وتحكم في المصير من غير حاكم.

وأما عن القرار: فلست جزء من صناعة القرار.. والتأثير في القرار الوطني عن طريق الرأي: حق مشروع في الشريعة المقدسة، وفي الأعراف الدولية والدساتير الوضعية.. أي أن ممارسة ذلك الحق: جزء من السيرة العقلائية المتعارف عليها عند العقلاء، وليس لأحد الحق في أن يسلب هذا الحق من أحد اعتباطا، وقد مارست هذا الحق بصورة صحيحة ـ حسب فهمي وتقديري ـ وإن خالفني البعض في ذلك، فأنا أحترم رأيه، وأحتفظ بحقي الشرعي والوطني في التأثير على القرار الوطني من خلال الرأي.. وأطالب من يخالفني الرأي: أن يواجه الرأي بالرأي، والحجة بالحجة، وليس بأشياء (تحكمية) غير واقعية وخارجة عن الموضوع، هذا مما يقتضيه العدل والإنصاف، وتقتضيه المصلحة الإسلامية والوطنية، وتحكم به الشريعة المقدسة والسيرة العقلائية بين الناس.

النقطة الثانية - بخصوص البرنامج: وضع البرنامج ليس بالشيء المستحيل أو الصعب، وإنما هو في غاية الإمكان، ويمتلك الشعب من المؤهلات والكفاءات البشرية، ما يمكنه من وضع أمثال هذا البرنامج بكفاءة عالية، علمًا بأن وضع برنامج المشاركة أصعب بكثير (من الناحية العلمية والعملية) من وضع برنامج المقاطعة، لأن برنامج المشاركة، هو برنامج عمل وطني شامل لكل مجالات وحقول العمل الوطني: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية....الخ، بينما برنامج عمل المقاطعة برنامج بسيط يهدف لتحقيق هدف محدد على مسار واحد.. ويفهم من ذلك: بأن الذين يعجزون عن وضع برنامج المقاطعة، هم أعجز علميًا وعمليا عن وضع برامج المشاركة.

وعليه ينبغي أن يكون السؤال: كيف تدعون إلى المشاركة وأنتم عاجزون عن وضع برنامج أسهل وهو برنامج المقاطعة؟

واعلموا: بأنه ليس من الصحيح مطالبة المواطنين بعدم إبداء آرائهم إلا إذا كانون قادرين على وضع برامج عملية، فمن المواطنين إبداء آرائهم في كافة المسائل المرتبطة بحياتهم، وأن وضع الخطط والبرامج من مسؤولية القيادات والرموز في الساحة والمؤسسات.. وليس القاعدة.

وعليه فإن وضع برنامج المقاطعة: هو من مسئولية القيادات والمؤسسات التي التزمت به عمليًا.. وفق آليات العمل المؤسساتي، وليس من مسؤولية من كان يرى رأي المقاطعة.

وأيضًا ينبغي السؤال: هل كانت برامج المشاركة جاهزة، أم أن التجهيز يأتي فيما بعد؟ علمًا بأن وضع برنامج المقاطعة يمكن أن يتأخر لحين اتخاذ القرار، وأنه لا قيمة لهذا البرنامج ولا يستفاد منه عمليًا ما لم يتخذ قرار المقاطعة فعلاً. أما برامج المشاركة، فيجب أن تسبق القرار، ويكون البدء في المشاركة بدونها تخبط، وأنها لا تفقد قيمتها إذا تأخرت المشاركة، لأنها تبقى رؤى لها قيمتها في مسارات العمل الوطني المختلفة.

إن المشكلة أيها الأحبة الأعزاء: لا تكمن في القدرة أو عدم القدرة على وضع برنامج المقاطعة، وإنما تكمن المشكلة في التوجه الفعلي لوضع البرنامج وتوفر الإرادة السياسية لتنفيذه.. فبرنامج المقاطعة: هو برنامج إسقاط (وثيقة ١٤ / فبراير) وإسقاط المؤسسة البرلمانية المحرقة، والمؤسسات الأخرى التي تقوم عليه، ووضع هذا البرنامج موضع التنفيذ، يحتاج إلى إرادة سياسية فولاذية، ذات مراس وبلاء حسن في الجهاد والمواجهة السياسية مع السلطة، وهذا ما نحتاج لإثبات وجوده والسؤال عنه.

وأقدر بأن ثبوت ذلك أو نفيه يحتاج إلى بعض الوقت، وهذا ما ستكشف

عنه الأيام القادمة.. إن شاء الله تعالى، فهو ليس بالأمر الهين في الوقت الحاضر.. في ظل عدم وضوح الرؤى واشتعال العواطف، ونحتاج في سبيل إثباته إلى مزيد من التروي، وضبط الحسابات والتأكد من صحتها، وفق منهج نقدي ناضج.

ومن جهة ثانية: فإن مطالبة عبد الوهاب بوضع البرنامج، فيه إعفاء المؤسسات من مسؤولياتها، ولا يدل على فهم لمعني البرنامج، ولا لمعنى وحقيقة العمل المؤسساتي، ولا يدل على استيعاب لاستحقاقات العمل الوطني في المرحلة الراهنة، فالعمل الوطني في الوقت الحاضر يحتاج إلى برامج عمل شاملة، تقوم بوضعها وتنفيذها فرق عمل متخصصة على أسس علمية صحيحة، وهذا هو جوهر العمل المؤسساتي.. علمًا بأن التحدي الحقيقي (كما قلت قبل قليل): ليس في وضع البرامج.. وإنما في تنفيذها بنجاح، وهذا مالا تقوم له طاقات الأفراد، كما هو واضح لكل بصير بما أقول.. وعليه: فإن مطالبة الأفراد بوضع برامج العمل الوطني وتنفيذها، يدل على عدم الفهم لأبعاد برامج العمل، وعدم الفهم لقيمة العمل المؤسساتي وحقيقته.. ومن كان له فهمًا لذلك: فإنه لا يتصور أن يقوم الأفراد بوضع برامج العمل الوطني وتنفيذها، ويستنكر محاولاتهم الفردية ويستنكر مطالبتهم بذلك.

والخلاصة: في ظل الفهم الصحيح لمعنى البرنامج والعمل المؤسساتي واستحقاقات المرحلة، يمكن أن نسأل (عبد الوهاب) عن مشاركته في وضع خطة البرنامج والمشاركة في كتابة بعض أقسامه، وليس عن وضع البرنامج نفسه، مع التأكيد على أن وضع برامج العمل الوطني وتنفيذها، هي من صميم عمل المؤسسات، وهي المطالبة بذلك، ولا يقلل من مسؤوليتها، أن أحد المواطنين أو أكثر تزعم برأيه الدعوة إلى اتجاه معين في اتخاذ القرار، فهذا لا يلغي دورها ومسؤوليتها. ولا يصح أن نقبل القول بأن المؤسسات غلب على أمرها، فهذا القول

فيه إساءة شديدة للمؤسسة، ومن شأنه أن يقلل من قيمتها ودورها القيادي في الساحة، فالمؤسسات التي تغلب على أمرها من قبل أفراد لا حول لهم ولا قوة، ليست جديرة بحمل المسؤولية الوطنية الضخمة.

ومن جهتي: فقد قمت من بداية الدعوة إلى المقاطعة بوضع مسودة لخطة مشروع عمل للمقاطعة، وطلب بعض المستقلين الشروع في عمل البرنامج.. إلا أنني قلت لهم: بأن الصحيح أن تتحمل الجمعيات هذه المسؤولية.. لأنها الأحق بها، وهي وحدها القادرة على وضع البرنامج وتنفيذه، ونحن نكون من خلفهم نقدم لهم الدعم والمساندة وما يطلبونه منا من خدمات.. وقد أخذت الجمعيات علمًا بذلك (أو على الأقل بعضها) ولم يطلب مني أحد المشاركة أو المساهمة (حتى الآن) رغم إني أبديت استعدادي لذلك ـ وحسب متابعتي ـ فإن بعض الجهات المستقلة، قد نفذت بعض الأفكار المطروحة في مسودة خطة المشروع، مع تمنياتي للجميع بالتوفيق والنجاح في عملهم الإسلامي والوطني.

وأما عن سير عمل الجمعيات التي اتخذت قرار المقاطعة: فإنه مع السلبيات وبعض جوانب الخلل في عملها، وقد اعترفت هي بذلك في ورش عملها، ورغم تقديري بأنها لم تؤدي ما عليها حتى الآن، رغم كل ذلك، فهي تمارس الآن عملية نقد ذاتي وتقيم لأدائها، وهي تسمع ما يقال عنها، وتسعى لتطوير الأداء، وتتطور فعلاً، وعلينا تقديم الدعم اللازم لها، والوقوف إلى صفها حتى تتمكن من أداء رسالتها، وعلينا أن نتجنب عمليات التثبيط وكسر العزائم، وأن لا نرى الصواب إلا عند أنفسنا، وعلينا أيضًا أن ندرك سقف العمل الذي تستطيع الجمعيات التحرك تحته، ونتحمل مسؤوليتنا الوطنية والإسلامية في المحافظة على المؤسسات الإسلامية والوطنية، وذلك نظرًا للحاجة الماسة في تقدم المسيرة الوطنية لعمل

المؤسسات، وفي نفس الوقت على الرموز والقيادات الإسلامية والوطنية، أن لا يتعاملوا مع القضايا الوطنية من خلال سقف عمل المؤسسات، وإنما عليهم أن يفكروا في القضايا الوطنية بصورة مستقلة واقعية، ويتعرفوا على ما هو المطلوب منهم فعلاً، ثم يحددوا خطة العمل التي تدخل المؤسسات كجزء منها، وبهذا نستطيع أن نحافظ على المؤسسات، وفي نفس الوقت نلبي احتياجات واستحقاقات العمل الإسلامي والوطني الواعد.



إشكاليات في حركة الأستاذ

التراشق الخطابي.. اجترار القضايا.. التمرد على الكتلة العلمائية أم الاستقلال..

السؤال (٩):

وفيه أربع فقرات.. وهي:

(أ) يقال: أن الأستاذ عبد الوهاب حسين، هو أول من فتح باب التراشق الخطابي بين الرموز بشكل صريح. ما هو تعليقك على ذلك؟

(ب) ويقال أيضا: أن الأستاذ عبد الوهاب حسين، يطرح كل أوراقه بشكل يضطره إلى اجترار القضايا، ويبعث على السأم، ويصفه البعض من خلاله: بالغباء السياسي. ما هو تعليق الأستاذ على ذلك؟

(ج) ويقال أيضا: أن الأستاذ عبد الوهاب حسين، يتمرد على الكتلة العلمائية، بعد أن صقلته و خرجته من مدرستها تلميذاً مستنيراً.. ما هو

تعليقك على ذلك؟

(د) ويقال أيضا: أن الأستاذ يبحث عن الاستقلال من أجل أغراض غير مبرره، فحين التزم أو ألزم بالجناح الثقافي، وجد نفسه بعيدًا عن الضوء ـ رغم عدم التزامه بمسؤوليته الثقافية إذ كان يتدخل في كل الأمور ـ اعتزل الثقافة للسياسة.. و بقي مستقلاً!!

الجواب (٩- أ):

لم أتراشق خطابيًا مع أحد، ولا أحب التراشق الخطابي وأرفضه ولا أدخل فيه، وأنزه الخطاب الإسلامي الهادف عنه، وإذا كان مراد السائل ممارسة النقد لأداء الرموز والمعارضة، فقد أخطأ التسمية، وأرى بأن ممارسة ذلك الحق، مما تقتضيه الأمانة والمسئولية الإسلامية والوطنية، وقد أوضحت وجهت نظري في ذلك في أكثر من مناسبة وموضع، ولا زلت أمارس هذا الحق.. لأن ممارسة هذا الحق: واجب إسلامي ووطني، تقتضيه الفطرة والأمانة، ولن أعبأ بالعقليات التبريرية، التي تقدس ولا تفكر، وأرى بأن هذه العقليات تخالف أدبيات الإسلام والسير العقلائية للبشر، وتتحمل (في رأيي) قسطًا وافرًا من تخلف الواقع الإسلامي والوطني.

الجواب (٩- ب):

لك أيها الأخ الكريم.. ولغيرك: كامل الحق في تقييم أداء (عبد الوهاب) وهو مطلوب منكم فعلا، من أجل خدمة دينكم الحنيف ووطنكم العزيز.. وتقدم مسيرتهما، وأنا أحترم كثيرا ممارستكم لهذا الحق العزيز، وأقدره كثيرا، ولن أعترض عليه.

كما أن لكم الحق في أن تسأموا مما أسميته باجترار (عبد الوهاب) للقضايا.. ولكن المطلوب منا جميعا: أن يحترم كل منا حق الآخر في ممارسة حقه في التعبير عن رأيه، وأسلوبه في خدمة القضايا الإسلامية والوطنية.. بالوجه الذي يراه مناسبًا، وليس لأحدنا الحق في مصادر حقوق الآخرين في ذلك.. ولا أرى أنني صادرت حق أحد في التعبير عن رأيه وممارسة دوره في خدمة القضايا الإسلامية والوطنية.

وأما عن قيمة الأداء: فهو مترك للتاريخ، وسوف تكشف عنه النتائج، ويحكم عليه الناس.. الذين ليس لهم مصلحة خاصة في تحريف النتائج وبخس الناس أشياءهم، إن الصبح لناظره لقريب.

وأما القول بالغباء السياسي: فإني أسعى جهدي لخدمة ديني ووطني وأبناء شعبي وأمتي ـ حسب فهمي وجهدي ـ وهذا عذري عند ربي.. وأسأله ﷻ القبول، ولم أصادر حق أحد في العمل.. أو أقطع عليه الطريق، فالطريق مفتوح للجميع لكي يعمل، ولا يستطيع أحد أن يدعي بأني قد حرمته من العمل أو قطعت عليه الطريق.. وهذا يكفيني عذرا عند الله تعالى وعند الناس.

ومن جهة ثاني: فإن أصحاب المشاريع المضادة قد قالوا عن الرسول الأعظم الأكرم ﷺ بأنه ساحر ومجنون، وهو سيد الحكماء عند الله ﷻ والمنصفين من الناس، فليس دائما قول الناس وتقييمهم دقيق أو صحيح!!

فهل سمعت يا أخي العزيز: أن أصحاب المشاريع المضادة لأي حركة إصلاحية أو ثورية أنصفوا المصلحين والثوريين، أم أنهم يصفونهم دائما بالأغبياء والمعتوهين والمخربين.. وما هنالك من النعوت الظالمة؟؟

كما قال أدعياء السياسة قديمًا وحديثًا عن أمير المؤمنين على بن أبي

طالب عليه السلام: بأنه لا خبرة له في السياسة، مع أنه أكمل عقل بشري بعد الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم حسب اعتقاد طائفة كبيرة من المسلمين، والممدوح في القرآن الكريم بإجماع المسلمين.

قال أمير المؤمنين على بن أبي طالب عليه السلام: "أيها الناس: إن الوفاء توأم الصدق، ولا جنة أوقى منه. ولا يغدر من علم المرجع. ولقد أصبحنا في زمان قد اتخذ أكثر أهله الغدر كيسًا، ونسبهم أهل الجهل فيه حسن الحيلة. مالهم قاتلهم الله قد يرى الحول القلب وجه الحيلة ودونه مانع من أمر الله ونهيه، فيدعها رأي عين بعد القدرة عليها، وينتهز فرصتها من لا حريجة له في الدين"[١].

وقال عليه السلام أيضًا: "والله ما معاوية بأدهى مني ولكنه يغدر ويفجر. ولولا كراهية الغدر لكنت أدهى الناس، ولكن كل غدرة فجرة، وكل فجرة كفرة. ولكل غادر لواء يعرف به يوم القيامة. والله ما أستغفل بالمكيدة، ولا أستغمز بالشديدة[٢]"[٣].

ولنا في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أسوة حسنة.

ولكي لا يخرج علينا واحد من أصحاب المشاريع المضادة.. ويقول: بأني أضع نفسي في صف الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وصف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أو أشبه نفسي بهما (نفسي لهما الوقى) أقول: بأن الغرض من هذين المثالين هو: التدليل على أن أصحاب المشاريع المضادة لا يقفون عند حد من

---

(١) الخطبة – ٤١.

(٢) استغفل و أستغمز: بصيغة المفعول – أي لا يستغفل بالمكيدة ولا يستضعف بالشديدة.

(٣) الخطبة – ١٩٨.

حدود المعقول في قلب الحقائق والموازين، وأن المطلوب منا (جميعا) في التعامل مع أقالهم وأطروحاتهم التهكمية، هو التجاهل والتعاطي السلبي.. وإلا سوف تقلب الطاولة على كل مصلح وثوري، وكل ذي عمل طيب من الأخيار.

الجواب (٩- حـ):

نعم أنا مدان كثيرا.. كثيرا للعلماء الأجلاء في تعليمي وتربيتي، وأن كل ما عندي من الخير إن وجد فهو من فضل العلماء الأجلاء وبركاتهم عليّ بعد الله ﷻ والرسول الأعظم الأكرم ﷺ والأئمة الأطهار عليهم السلام وأنا لم أتمرد.. ولن أتمرد على مدرسة العلماء، ما دام عقلي في رأسي، ولم يغلبني الشيطان الرجيم على أمري، فأنا أعلم يقينًا بأن سعادتي الذاتية، وسعادتي في الآخرة، رهينتين بسيري في خط العلماء الأجلاء الصالحين، والقول بتمردي على العلماء الأجلاء (حفظهم الله تعالى) من ورائه أناس من أصحاب المشاريع المضادة الذين تضررت مصالحهم وتبخرت أحلامهم غير المشروعة.. ولله الحمد، من بعض آرائي ومواقفي في المسألة الدستورية.. وغيرها من المسائل الوطنية، وبعض ضعفاء من يخالفوني في الرأي، الذين عجزوا عن مقابلة الرأي بالرأي، والحجة بالحجة.. فروجوا بدلا من ذلك: أن آرائي ومواقفي مخالفة لآراء العلماء الأجلاء ومواقفهم، وقد خابت مساعي البعض الشيطانية للإيقاع بيني وبين العلماء الأجلاء.

ولكي يعرف جميع الخائبين الحقيقة، ولكي يختصروا على أنفسهم الجهد والوقت: عليهم أن يعلموا بأن ما بيني وبين العلماء الأجلاء من الود والثقة والتوافق.. ما هو أقوى من أن تنال منه أعمالهم الشيطانية ومساعيهم الخائبة.

وعليهم أن يعلموا أيضًا: بأن العلماء الأجلاء ليسوا من حمير الدنيا، الذين يستطيعون أن يحملوا على ظهورهم كل شيء.

ومن جهة ثانية: فإني أعتقد بأن ممارستي النقد (على نطاق واسع) لأداء الرموز والقيادات والمؤسسات المعارضة، قد سمح لترويج القول بتمردي على العلماء الأجلاء (حفظهم الله تعالى) على أرضية الوهم الذي ولدته العقليات التبريرية السائدة في الساحة الوطنية.. والتي تخالف (حسب فهمي) أدبيات الإسلام، والسيرة العقلائية للناس، والتي تتحمل (حسب تقديري) المسئولة (إلى درجة كبيرة) عن تخلف الواقع الإسلامي والوطني.

وأقول للموتورين: بأن الذي دفعني لممارسة النقد، هو ما تعلمته على أيدي العلماء الأجلاء (حفظهم الله تعالى) وطبقته بصدق وأمانة على ارض الواقع.. ليغيظ الله تعالى به قوما جاهلين.

الجواب (٩- د):

ما دام الأمر قد وصل للنوايا فلن أدافع عن نفسي، لأن النوايا يعلمها الله جل جلاله وهي له وحده لا شريك له، وأنا في الأصل خائف من نفسي ومتهم لها.. قبل أن يتهمني غيري ﴿ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ ﴾[1] وأسأل الله الكريم الرحيم أن يعينني على نفسي.. بما يعين به الصالحين على أنفسهم، وأن يجعل خير أيامي يوم ألقاه.. إنه سميع عليم، ولست محتاجا عمليًا أن أبريء نفسي، لأن الجزاء على الله جل جلاله الذي هو أقرب إلي من حبل الوريد، وقد أجبت على الأسئلة بخصوص عدم دخولي في إدارة الوفاق، وخروجي عن إدارة التوعية (الذي كان منسجما مع إرادة العلماء الأجلاء) ولا حاجة للإعادة.

كما أوضحت الموقف بخصوص الضغوط النفسية، ولا حاجة

---

(١) يوسف: ٥٣.

للإعادة أيضًا.

❖❖❖

السؤال (١٠):

الأستاذ الفاضل دائمًا وأبدا يطالب بالعمل المؤسساتي، والابتعاد عن التصرفات الفردية في الأمور العامة. فلماذا يتصرف خلاف ذلك؟

الجواب (١٠):

لا أرى بأني أتصرف خلاف ذلك، ولا مصلحة خاصة لي لكي أتصرف خلاف ذلك، ولا مصلحة عامة إسلامية أو وطنية تدفعني لمثل هذا التصرف، وأرى بأن هناك اختلاف في فهم آليات ونظام العمل المؤسساتي.



الترشيح لإدارة الوفاق

السؤال (١١):

لماذا رفض الأستاذ أن يرشح نفسه لمجلس إدارة الوفاق؟

الجواب (١١):

لأنني رأيت بأن المصلحة في ذلك، وأنني قادر على الخدمة أفضل من خارج الإدارة، ووجود من هم قادرون على القيام بالدور المطلوب.. لهذا قررت عدم الدخول، ولا زال هذا القرار قائمًا حتى الآن، مع التأكيد على كامل استعدادي لتقديم كل ما يطلب مني من خدمات ومساهمات بكل سرور.

من الخطاب الطائفي إلى الوطني

السؤال (١٢):

الأستاذ العزيز.. في الوقت الذي أقر فيه: أن من يتعرض للاضطهاد هم الشيعة في هذا البلد.. ألا ترى معي: أن خروجنا من الخطاب المعنون باسم الطائفة، إلى الخطاب المعنون باسم الوطن، يقطع الطريق على المتصيدين، ويحقق المطالب، ويفي بأهداف الخطاب في هذه المرحلة؟؟

الجواب (١٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أخي الكريم..

يجب علينا التمييز بين أمرين.. وهما:

الأمر الأول: طرح المسائل التي يعاني منها الوطن.. مثل: التجنيس السياسي، والتمييز الطائفي، والبطالة، والفساد الإداري والمالي، وقضية الدستور، والبرلمان المحرقة.. كقضايا وطنية تهم كافة المواطنين، وتؤثر على المسيرة الوطنية ككل، والتعامل معها على هذا الأساس.. من قبل كافة المواطنين، وليس التعامل معها بحس طائفي، وكقضايا تهم طائفة بعينها، فإن التعامل بالحس الوطني مع هذه القضايا وغيرها من القضايا الوطنية، يخدم تقدم المسير الوطنية، ويحفظ حقوق كافة المواطنين.. وتقرره الشريعة الإسلامية المقدسة، والمواثيق الدولية، والدستور العقدي.

الأمر الثاني: فضح التمييز الطائفي وإدانته، والدعوة إلى رفضه وتجريمه، والدعوة إلى المساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات.. على أساس المواطنة

الواحدة، وهذا ما يرفضه البعض، ويدعي بأنه طائفية.. ظلما وعدوانا، في سبيل تضليل الرأي العام، والاستمرار في سياسة التميز الطائفي المقيت، والاحتفاظ بالامتيازات والمكاسب المحرمة على حساب مواطنين آخرين وظلمهم.. بغير وجه حق، لأغراض سياسية غير مشروعة.

النقطة الثانية: أعتقد بأن السنة مثل الشيعة: مظلومون، ومسلوبي الحقوق، فهم لا يشاركون في صناعة القرار، ولا يحصلون على نصيبهم من الثروة.. بصورة عادلة، ولا يحصلون على حقوقهم الأساسية في السكن والتعليم والصحة.. وغيرها، وهم ضحايا لتضليل بعض المنتفعين بالمصالح المادية من بعض المناصب.. الذين يصورون (بغير حق) للسنة: بأن مطالبة الشيعة بحقوقهم العادلة المشروعة بالأساليب السلمية، ومطالبتهم بالإصلاح، هي مطالبة بالحكم، الذي هو حق لأهل السنة، وأن الشيعة سوف يظلمون السنة إذا سيطروا على الحكم، مما يجعلون أهل السنة يتوجسون من مطالبة الشيعة بالحقوق والإصلاح.. وينبغي على كافة المؤمنين والوطنيين الشرفاء: من السنة والشيعة، كشف الحقائق وتعرية المرجفين، والتحذير من التمييز الطائفي، والممارسات الطائفية، من أجل العدل والمساواة بين المواطنين، ومن أجل أمن الوطن وتقدمه، ورخاء كافة المواطنين وسعادتهم.

النقطة الثالثة: يجب أن نكون على وعي بأساليب أصحاب المشاريع المضادة في قلب الحقائق وتغيير وجهتها، لأغراض سياسية غير مشروعة، فهؤلاء لا يمكننا إقناعهم ولا الحصول على رضاهم بأية وسيلة مشروعة، ولا ينبغي لنا أن نلتفت إلى أطروحاتهم المرجفة، ولا أن نغير (من أجل خواطرهم) من الحق أو العدل الذي ندعو إليهما ونطالب بهما في وطننا العزيز.



بين تراجع الجمعيات ودور العلماء

السؤال (١٣):

نرى الآن أن الجمعيات الأساسية وخاصة الوفاق في تراجع عن مواقفها بالنسبة للدستور ومقاطعة ما نتج عنه من أشكال لا تمت للمؤسسات الديمقراطية العريقة. فهل لموقف العلماء أمثال الشيخ عيسى قاسم و السيد الغريفي دور في إقناع بعض القيادات بالتراجع عن الموقف السابق؟؟

الجواب (١٣):

لا أرى بأن الوفاق قد تراجعت عن مواقفها (حتى الآن) وإنما أقدر بأنها تعاني من خلل واضح في استخدام آليات العمل المؤسساتي، وضعف في الأداء، وأخطاء منهجية في العمل السياسي، ذات صلة وثيقة بالخبرة والتجربة، وقد أعترف بعض إداريها بذلك في ورش العمل الخاصة، وربما هي في حاجة إلى الوقت لتحزم أمرها، ولا علاقة للرموز العلمائية بذلك، بغض النظر عن وجهات نظر العلماء في المسائل الوطنية المختلفة.



السؤال (١٤):

إن الشعب الآن ينتظر تحرككم وقيادتكم له باعتباركم أنتم قيادته.

فما هي توجهاتكم؟ وما هي خططكم فالشعب معتمد عليكم و ينتظر قيادتكم له؟

الجواب (١٤):

لست بالشخص الذي تصفه، وأرى خطأ تقديرك للموضوع، فأنا واحد من أبناء التيار، وملتزم برموزه وقياداته ومؤسساته، وأقدم كل ما عندي لخدمة ديني ووطني وشعبي وأمتي تحت مظلتهم.. وأنصحك بأن تفعل مثل ذلك.



التر<u>شيح لإدارة الوفاق</u>

السؤال (١٥):

هل سترشح نفسك لمجلس إدارة الوفاق ورئاستها؟

الجواب (١٥):

بعد دراسة وافية مع النفس، وبعد استشارات عدة، فقد قررت بأن لا أدخل في أية إدارة لأية مؤسسة، وأن لا أدخل في أي فريق عمل أو لجنة تنفيذية، وأن أقدم كل ما أستطيع من خدمات ومساهمات للجميع.. حسب فهمي وطاقتي.



أداء جمعية الوفاق

السؤال (١٦):

نربد من الأستاذ تقييم دور جمعية الوفاق بعد مرور عامين على تدشينها، وهل الجمعية قادرة على تحقيق ما يتطلع إليه الشعب؟

الجواب (١٦):

لا يخلو عمل الوفاق من أخطاء وإخفاقات، ولم تؤدِّ ما عليها على أحسن

وجه، وهم يعترفون بذلك، ويمارسون عملية نقد ذاتي، وهم يتقدمون يومًا بعد يوم، وقد ثبت بالتجربة إخلاصهم، والتقصير والخطأ لا يمنعاننا من تقديم الدعم والمساندة لهم، ومستقبل العمل الإسلامي والوطني وتقدمه يتوقف على العمل المؤسساتي، فعلينا أن ندفع به إلى الأمام، وعلينا أن ندوس على أنفسنا من أجل مصلحة الإسلام والوطن.. وقد سبق أن قلت: بأن علينا أن نفعل الإطار الجامع لجميع ألوان الطيف الإسلامي الشيعي.. وبينت مبررات ذلك، وأدفع المخلصين الغيارا على دينهم ووطنهم، للتفكير الجدي في هذا الأمر، وعمل ما يلزم لتحقيقه.. فهو مطلوب إسلاميا ووطنيا، وإن المصلحة الإسلامية والوطنية.. فوق كل اعتبار ومصلحة خاصة: شخصية أو فئوية أو حزبية أو طائفية.

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٠

التاريخ: ٢٢ / جمادى الثانية / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٨ / أغسطس - آب / ٢٠٠٤ م

محاسبة القيادات

السؤال (١):

هل يمكن أن تتحول المراقبة والتحليل والنقد الشعبي لأداء القيادات والرموز والمؤسسات والمحاسبة عليه إلى عامل إضعاف لها في المواقف؟

الجواب (١):

لا يمكن ذلك إذا كانت القيادات والرموز صادقة في خدمة المصالح الشعبية وتمثيل الجماهير والتحدث باسمها، وترقى إلى المستوى المطلوب منها في الأداء والقوة والثبات الذي تتطلبه المواقف، وليست تعاني من سوء الأداء والضعف والاهتزاز، وتريد أن تستره بمنع المراقبة والنقد والمحاسبة، وليست تتستر وراء المصلحة العامة وتركب على ظهور الجماهير لخدمة أجندة خاصة وأهداف شخصية. وعلى العكس من ذلك: فإني أرى بأن المراقبة والتحليل والنقد شعبيًا لأدائها ومحاسبتها عليه، يقويها ويصلب مواقفها ويصونها من الميل والانحراف ويجعلها لصيقة بأهداف الجماهير وخدمة المصالح العامة، ولا أرى لها وجه حق في الإصرار على المواقف التي ترفضها قواعدها الجماهيرية ما لم تخالف الحكم الشرعي، إذا كانت ممثلة لها وليست قيمة عليها، لتفرض عليها ما يفرضه القيم على القاصر.

وهذه المسألة في غاية الأهمية في فهم الحالة وتحليلها والموقف منها.

وإنني أتعجب ممن يذهب إلى القول بأنه يمثل الجماهير ويسعى لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها، وفي نفس الوقت يفرض رؤيته الخاصة وتشخيصه الفردي عليها وباسمها. إن هذه قيمومة تتهم الجماهير بالقصور وليست تمثيلاً لها،

وتحمل في طياتها الدليل على الضعف في النفس والأداء، وعدم الوصول في الصلابة إلى المستوى الذي تتطلبه المواقف، وعدم توفر الصدقية والشفافية في التمثيل لتحقيق الأهداف والمصالح الشعبية، وعلى هذا الأساس يأتي التوهم بأن المراقبة والتحليل والنقد الشعبي لأداء القيادات والرموز والمؤسسات والمحاسبة عليه يضعف مواقفها، وذلك هو الأساس الذي يمهد لظهور الدكتاتوريات الكبيرة والصغيرة في المجتمعات والدول أعاذنا الله جل جلالها منها.

إن الكثير من الشخصيات الدكتاتورية كانت شخصيات مخلصة لأوطانها وشعوبها، ولكنها حين تسلمت المسؤولية توهمت بأنها المعيار الأوحد للحقيقة والمصلحة فيما تعتقده من آراء وتتخذه من المواقف، فقتلت وسجنت ونفت وأقصت المعارضين لها باسم الوطن والشعب والدين، وهي تتوهم أنها تقول الحق وتفعل الصحيح، وينطبق عليها بذلك قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾[١].

وهذا ما ينبغي أن يحذره كل مخلص شريف من القيادات والرموز الرسمية والشعبية.

إنني أرى ضرورة ممارسة القواعد الجماهيرية لتكليفها في المراقبة والتحليل والنقد لأداء القيادات والرموز والمؤسسات الرسمية والأهلية والمحاسبة عليه، رحمة بالقيادات والرموز لكي لا تتحول إلى دكتاتوريات، ومن أجل صيانة المصالح العامة من الضياع والتلاعب بها وفق الأمزجة الفردية وتسخيرها للأغراض الشخصية باسم الدين والوطن.

---

(١) البقرة: ١١.

قال الله تعالى مخاطبًا الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَـٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَـٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴾[1].

يجب على كل رمز وقيادي مخلص وشريف أن يتوقف عند هذه الآيات المحكمات ليأخذ منها العبر والدروس، فهي تكشف عن حجم ونوعية الضغوط التي تتعرض لها القيادات والرموز المخلصة والشريفة من القوى المضادة والمعادية لتغير مواقفها، وتقول الآيات: بأن الرسول الأعظم الأكرم ﷺ رغم عظمته وقوته وكماله لو ترك إلى نفسه لمال إليهم شيئًا قليلاً، وأن الذي صانه من ذلك وحماه من عواقبه في الدنيا والآخرة هو تثبيت الله جل جلاله له.

والسؤال: إذا كان ذلك هو حال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ رغم ما له من العظمة والقوة والكمال، فكيف يكون حال غيره من الرموز والقيادات؟!

الجواب: إنهم سوف يكونون في حال صعب وحرج للغاية، والآيات الشريفة المباركة تنبهنا - كواحد من الدروس المهمة - إلى ضرورة العمل على تثبيتهم، وذلك من خلال المراقبة والنقد لأدائهم ومحاسبتهم عليه - كأحد الآليات المهمة في ذلك - رحمة بهم، ولحمايتهم وحماية المجتمع من العواقب الوخيمة لميلهم في الدنيا والآخرة، وهذا كفيل بأن يدفعهم - إذا أخلصوا - إلى مطالبة الأمة والقواعد الجماهيرية بمراقبتهم وتحليل ونقد أدائهم ومحاسبتهم عليه.

وقد أوضحت في مناسبات سابقة توافق هذه الرؤية مع القول بولاية الفقيه،

---

(١) الإسراء: ٧٣ – ٧٥.

ولا يتسع المقام هنا لذكر التفاصيل.



المعارضة بين الداخل والخارج

السؤال (٢):

يرى البعض بأن موقف المعارضة في الخارج أمام المؤسسات والدول أصبح ضعيفًا بالمقارنة إلى السابق، حيث كان لدينا في السابق شهداء ومعتقلين ومبعدين وليس لدينا في الوقت الحاضر سوى المسألة الدستورية والتجنيس والبطالة والفساد والتمييز وقضايا أخرى مماثلة، وهي لا ترقى في الاهتمام إلى درجة الشهداء والمعتقلين والمبعدين لدى الرأي العام العالمي والمؤسسات والحكومات في الخارج. فما هو رأيك في ذلك؟

الجواب (٢):

لكل وطن في كل مرحلة من مراحل بنائه وتطوره، قضايا جوهرية تمثل لب العمل الوطني المخلص والجاد في تلك المرحلة، ومن ذلك تستمد قيمتها، ويجب أن تستقطب اهتمام وجهود أبناء الوطن المخلصين في تلك المرحلة لكي تستمر مسيرة البناء والتطور في الوطن، ولا يصح بحال التقليل من قيمتها، فالقيمة نسبية وتحددها المرحلة وليست مطلقة، وأرى بأن المسألة الدستورية والمسائل الأخرى التي تتابعها المعارضة وتهتم بها في الوقت الحاضر، هي قضايا المرحلة التي ينبغي أن تستقطب جهود المخلصين من أبناء الوطن في الوقت الراهن من مسيرتنا الوطنية، وهي مسائل وقضايا قوية في نفسها ومهمة كثيرًا لدى الرأي العام الدولي والمحافل الدولية، ولو لم تكن كذلك لما أعطيناها أهمية كبيرة وبنينا عليها مواقفنا

الرئيسية في الساحة الوطنية.

وفي تقديري: إن توهم ضعفها يعود إلى سببين، وهما..

السبب الأول: ضعف أداء المعارضة بوجه عام، وعلى الصعيد الخارجي بوجه خاص.

السبب الثاني: التأثر غير الواعي بالإعلام المضاد للسلطة والموافقين لها في مواقفها.

وعليه: فإنا مطالبون بتحسين أداء المعارضة على الصعيد الداخلي والخارجي، وتحصين أنفسنا ضد الإعلام المضاد، لكي ننهض بالمسؤولية على أكمل وجه وأفضله في خدمة قضايانا الوطنية.



مع الشيخ عيسى أحمد قاسم

السؤال (٣):

يمثل سماحة الشيخ عيس أحمد قاسم رقمًا صعبًا لا يمكن تجاوزه. فهل يتطلب ذلك أن تربط جميع المؤسسات مواقفها ومصيرها به؟

الجواب (٣):

لا أختلف معك في تشخيص أن سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه) يمثل رقمًا صعبًا في الساحة الوطنية لا يمكن تجاوزه، ولكن توجد في الساحة أطراف تختلف معه أيديولوجيا وسياسيًا ولا تعتبره قيادتها - وهذا من حقها - فلا يجب عليها من حيث المبدأ أن تربط مواقفها ومصيرها به، ولكن لا أرى لأي طرف يعمل للمصلحة الوطنية ويريد لبرامجه النجاح في المسائل الرئيسية على

الصعيد الوطني أن يتجاوز سماحته، فلا بد من التنسيق معه في ذلك من أجل المصلحة الوطنية العامة.



تأسيس جمعية أخرى

السؤال (٤):

تواردت أنباء من مصادر عديدة مفادها: أن جماعة من الوفاق تسعى للانفصال عنها وتأسيس جمعية أخرى. ما مدى صحة هذه الأنباء؟

الجواب (٤):

لقد تكرر السؤال كثيرًا، وحسب علمي: كانت هناك محاولة سابقة تم التراجع عنها، وبالتالي فهذه هي المحاولة الثانية.

وخلفية ذلك: أن من بيننا من يرى بأن قرار المقاطعة فيه عداء من الطائفة للسلطة وبالتالي فهو قرار خاطئ وضار بالطائفة، لأن السلطة لن تسعى لتحسين أوضاع الطائفة وتمنحها أية مكاسب مادامت تسير في طريق العداء والخصومة معها، وبالتالي فإن الطائفة سوف تبق تعاني من الحرمان والتضييق ما دامت مصرة على المضي في هذا الطريق المظلم.

وفي المقابل: فإن قرار المشاركة قرار تصالحي من شأنه أن يخلق أجواءً إيجابية مشجعة للسلطة بأن تمضي في مساعدة الطائفة وتحسين أوضاعها وإعطائها بعض المكاسب، وفي نفس الوقت يأتي التطوير التدريجي الذي من شأنه أن يحقق معظم مطالب المعارضة، وهذا يعني أن الطائفة والمعارضة يجنبون البلاد الأجواء المشحونة، ويكسبون الوقت ولا يضيعون الفرص من خلال سعيهم لتوظيف

الإنجازات والمكاسب التدريجية التراكمية في أجواء الثقة لتحقيق أهدافهم الوطنية والدينية، وهذا أنفع إليهم من قرار المقاطعة الضار بالوطن والمواطنين.

ويأخذ هؤلاء على الوفاق الاهتمام بالمسألة الدستورية على حساب الجوانب الإنسانية والاجتماعية التي تتعلق بحياة الناس اليومية وإهمالها إياها، مما يزيد في معاناتهم ويقلل من فرص تحسين أوضاعهم.. لا سيما أبناء الطائفة.

والخلاصة: أن هؤلاء يرون بأن قرار المقاطعة قرار خاطئ ومضر بالطائفة ويجب الخروج منه بأية وسيلة شرعية ممكنة.

وفي تقدير بعضهم: أن قرار المشاركة محاصر في جمعية الوفاق من قبل دعاة المقاطعة، وأن الوضع يسير نحو الأسوأ حتى في ظل الحوار الذي كانت الحكومة ترغب في إجرائه مع الوفاق ثم فرض مع الجمعيات الأربع، مما يمهد لفشله، ويرون بأن لا أحد يسمع لهم، وبالتالي فإن هناك حالة يأس لديهم من تغيير الموقف في الوفاق، ويحملون أشخاصًا بعينهم مسؤولية ذلك.

وفي ظل ذلك كله: يكون تأسيس جمعية جديدة، هو الوسيلة الوحيدة والحل المنطقي لديهم.

ولن استبق الأحداث، ولن أسعى لتجيير الرأي العام في اتجاه معين، ولهذا سوف أكتفي في التعليق بالنقاط التالية..

١- لا أختلف معهم في الاعتقاد بعدم وجود رؤية واضحة واستراتيجية محكمة لعمل الوفاق وإخفاق كبير في عملها المؤسسي.

٢- أن المقاطعين لا يرفضون التغيير التدريجي، ولا يقللون من قيمة وأهمية

التغييرات الجزئية التراكمية، ولكنهم يصرون على أن تضع المسيرة الوطنية أقدامها على الطريق الصحيح لكي تكون لتلك الإنجازات قيمة وتتقدم من خلالها المسيرة الوطنية إلى الأمام. والمقاطعون يعتقدون بأن الدستور الجديد قد رهن الإرادة الشعبية بيد السلطة التنفيذية، وأخرج المسيرة الوطنية عن الطريق الصحيح وأدخلها إلى دهاليز مظلمة وخطرة، وجعل المعارضة بمثابة الرهينة في يد السلطة التنفيذية، والمؤسسة البرلمانية بمثابة المحرقة التي تحبس فيها السلطة التنفيذية المعارضة، فإن شاءت السلطة التنفيذية إعطاء المعارضة شيئًا من المكاسب أعطتها، وإن شاءت أن تمنعها منعتها، وإن شاءت أن تحرقها أحرقتها، وهذا ما قالته المعارضة نظريًا قبل التجربة، ثم ثبت كواقع محسوس من خلال التجربة، وعجبي من أناس لا تقنعهم التجارب بنتائجها المحسوسة!!

٣- بغض النظر عن دوافع القائمين على المشروع، فإن المشروع من الناحية الخارجية يخدم ايجابيًا المساعي الحميمة لتمزيق الوفاق والتيار عمومًا، ويضعف طرف المعارضة في الحوار الجاري حاليًا مع السلطة، ويقطع عليه الطريق، ويقدم الجمعية الجديدة كبديل عنه، وعليه فإني أنصح بالتريث في تنفيذ المشروع، وإعطاء فرصة أكبر للحوار البيني، وتحكيم العلماء الأجلاء في الأمر.

٤- أن المشروع - في تقديري - لن يحظى بالقبول لدى جماهير الطائفة وعلمائها، وسوف يبقى التجاوب معه محصورًا في بعض النخب الضيقة جدًا، وليس له أي مستقبل أو أفق سياسي، بل سوف يعود حتمًا بالضرر على الطائفة والقائمين عليه، ولن يحقق للقائمين عليه أكثر من مشاركة القليل منهم في الانتخابات القادمة، تلك المشاركة التي لن تكون - حسب تقديري - قادرة على تحقيق الأهداف التي يتطلعون إليها ويسعون لتحقيقها، فسوف تحاصرهم الأرانب وتقتلهم الفئران، كما أثبتت التجربة لكل معتبر.

٥- لا أستبعد أن يدخل المشروع في الساحة الوطنية ضمن معادلة: (ثقل المال في مقابل ثقل الجماهير) وقد برزت في الآونة الأخيرة بعض مؤشراته للعيان، وينبغي على القيادات الشعبية أن تحسب لذلك حسابه، وأن لا تسمح بعملية الإخلال بالتوازن، وتسعى- مبكرًا - مع الأطراف المخلصة لحفظه من خلال أعمال شعبية نوعية.

٦- حسب إطلاعي: يوجد اتجاه أخر في الوفاق يدعوا للانفصال عنها بدعوى سوء أداء الإدارة وضعف مواقفها، وفشل الجمعية في القيام بوظائفها، وأغلبهم من شباب الانتفاضة المتحمس النظيف، وإن لم يصل هذا الاتجاه إلى حالة التكتل ومرحلة التنفيذ. وكلا الاتجاهان الانفصاليان يصبان - حسب تقديري - في خدمة المساعي الحميمة لتمزيق الوفاق والتيار عمومًا، بغض النظر عن دوافع القائمين عليهما. وتوجد بين الاتجاهين - حسب قراءتي - مفردات مشتركة. وأرى في ظل هذا وذاك، أن على إدارة الوفاق وقيادات التيار ورموزه مراجعة تقييم مستوى الأداء والسعي لبناء أجهزة الوفاق وتفعيل أدوارها وترسيخ العمل المؤسسي لديها وتقليل الاعتماد على الأشخاص وكسر المعايير التقليدية واعتماد الخبرة والكفاءة في الاختيار وإعادة النظر في منهجية العمل - لا سيما العلاقة مع الرأي الآخر - والاستماع إلى الجماهير والآراء الناقدة المحايدة واسعة الانتشار، وعدم تجاهلها والإصرار على الآراء الخاصة المسبقة بغض النظر عن نتائجها، وهذا يحتاج إلى صحوة لوقف حالة التدهور وتصحيح ما يتطلب التصحيح قبل فوات الأوان واتساع الرقعة على الراقع. فقد تعالت الانتقادات وازدادت مساحتها وتنوعت اتجاهاتها، وازدادت مساحة عدم الرضا والتذمر وأصبحت السمة العامة لأبناء التيار - لا سيما الشباب - ولازال التطلع - حسب رأيي - قائمًا لتحقيق الإطار الجامع لكل ألوان الطيف في الطائفة، من خلال منهجية واقعية، وإتاحة الفرصة لتبادل المواقع وفق

آليات صحيحة يتوافق عليها، بعيدا عن الاحتكار والخوف من الرأي الآخر.. والسعي لإقصائه.



الحوار مع السلطة

السؤال (٥):

ما هي النتائج المتوقعة لفشل حوار المعارضة مع السلطة، وما هي انعكاساته على شرعية النظام؟

الجواب (٥):

لقد أوضحت في الورقة التي قدمتها في نادي العروبة، بأن نتائج فشل الحوار لن تكون في صالح المواطنين والسلطة، فسوف تبقى الحياة البرلمانية صورية، ولن يكون في مقدورها نزع فتيل التأزم في البلاد، سواء شارك المقاطعون أو استمروا في مقاطعتهم. فبقاء قوى المعارضة الرئيسية خارج التجربة يضعف التجربة ويقلل من أهميتها ودورها. ومشاركة قوى المعارضة في التجربة مع قلة الصلاحيات، يفسد التجربة ويقلل من فاعليتها في نزع فتيل التأزم ودفع عجلة التقدم في البلاد إلى الأمام، وقد وجدنا الكثير من الدول قد عانت من التأزم الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وعانت من التخلف رغم وجود برلمانات صورية فيها، وقد انتهي الأمر ببعض أنظمتها إلى السقوط كما حدث في إيران والعراق. وبالتالي: فإن الحل الوحيد للخروج من المأزق هو نجاح الحوار بتحقيق تقدم جوهري في المسألة الدستورية، ولن تنفع المناورات والألاعيب السياسية في حلحلة المشكلة والخروج من الأزمة.

وأما عن انعكاسات فشل الحوار على شرعية النظام: فإني أتوقع أن الفشل في الحوار سوف يدفع البعض لإثارة الشرعية، لا سيما أن الأساس القانوني الوحيد المتوافق عليه لتنظيم الشرعية هو دستور (١٩٧٣) الذي أسقطته السلطة من طرف واحد، ولم توجد البديل عنه، حيث لا يوجد توافق حول دستور (٢٠٠٢) الذي صدر بإرادة ملكية منفردة. ولا ينفع السلطة القول: بأنها تحكم بالأمر الواقع - كما ذهب إليه البعض - لأن الأمر الواقع من سمات الماضي المتخلف الذي تحكمه شريعة الغاب، وهو لا يغني في الوقت الحاضر المتحضر عن الأساس القانوني الذي ينظمه ويضفي عليها الشرعية بالإقرار الشعبي.

والخلاصة: أن نجاح الحوار في مصلحة الشعب والسلطة من جميع الجهات، وفشله مضر للسلطة والشعب من جميع الجهات، وهذا ما يجب أن تتعقله وتتفهمه جميع الأطراف، وتنظر للبعيد في مواقفها من المسألة الدستورية، وأن لا تسمح بأن تستبد بها النظرة الضيقة والمصالح السطحية القريبة والآنية على حساب المصالح الوطنية الجوهرية الدائمة.



الخلافات والتمزق

السؤال (٦):

كثرت خلافاتنا ونحن نهوي إلى هاوية التمزق، والكل يستند إلى حق الاختلاف في الرأي. ما هو رأيك في ذلك؟

الجواب (٦):

الاختلاف في الرأي حق طبيعي لكل الناس، والقرآن الكريم أشار إلى

إمكانية وجوده بين صفوف الأنبياء عليهم السلام، رغم أنهم معصومون ويوحى إليهم، وذلك لإيجابيته بين الناس في الحياة، فقد اختلف نبي الله داوود وابنه نبي الله سليمان عليهما السلام بوحي من الله تعالى في حكم الغنم. قول الله تعالى: ﴿ وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ ﴿٧٨﴾ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾[1]، كما اختلف نبي الله موسى - وهو من أولي العزم - مع العبد الصالح عليهما السلام في تشخيص الموقف في أمور السفينة والغلام والجدار، لاختلاف زاوية العلم والتكليف[2].

ومع هذا التقرير القرآني للحق الطبيعي للاختلاف في الرأي، إلا أنه أمرنا بوحدة الصف في المواقف، ونهانا عن التفرق والتنازع.

قول الله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾[3].

وقول الله تعالى: ﴿ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ﴾[4].

وهذا يعني أن الاختلاف في الرأي لا يبرر التفرق والتنازع، وأعتقد بأن السبيل الوحيد للربط بينهما، هو التقوى وإيجاد آليات العمل لإدارة الاختلاف في الرأي، مع التأكيد على أن أحدهما لا يغني عن الآخر، وأننا نحتاج إلى التقوى للإخلاص في نظم الأمر وإجرائه بعيدًا عن الأهواء والرغبات والمصالح الشخصية.

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب في وصيته لولديه الحسن

---

(١) الأنبياء: ٧٨ - ٧٩.

(٢) راجع: سورة الكهف: ٦٥ - ٨٢.

(٣) آل عمران: ١٠٣.

(٤) الأنفال: ٤٦.

والحسين عليهما السلام: "أوصيكما وجميع ولدي وأهلي ومن بلغه كتابي بتقوى الله ونظم أمركم".

فإذا وجدنا التفرق والتنازع بيننا، فهذا يعود لأحد السببين التالين أو هما معًا..

السبب الأول: غياب التقوى وتحكم الأهواء والرغبات والمصالح الشخصية، وأن الاختلاف في الرأي ما هو إلا مبرر ظاهري لخداع الناس وإرضاء النفس الأمارة بالسوء.

السبب الثاني: الجهل وقلت الخبرة وغياب الآليات الصحيحة لإدارة الاختلاف في الرأي الذي هو رحمة بين الناس.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١١

التاريخ: ١٦ / رجب / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٣١ / أغسطس - آب / ٢٠٠٤ م

تأسيس جمعية أخرى

السؤال (١):

لقد سألناك سابقًا عن مدى صحة خبر تشكيل جمعية جديدة، وقد تأكد لنا خبر تشكيلها. والسؤال: ما هو موقفك الشخصي من تشكيلها؟

الجواب (١):

قبل أن أجيبكم على السؤال، أرغب في مقدمة من عدة نقاط..

النقطة الأولى: إني ملتزم شرعًا بطاعة الله سبحانه وتعالى وأدبيًا بالمصلحة العامة: الإسلامية والوطنية، وعدم الانحياز لطرف أي كان على حسابهما.

ورغم إني أقف عمليًا في صف الوفاق، إلا أني أنظر إليها كوسيلة لخدمة المصالح الإسلامية والوطنية.. وليست غاية في نفسها، وبالتالي لا أستطيع أن أجعل منها معيارًا للحكم على الآخرين وأبني مواقفي منهم بناءً على مواقفهم منها بغض النظر عن صحة المواقف والمصالح العامة، ولا أستطيع أن انحاز لطرف في نفسه على حساب طرف آخر في التيار، وإني أدافع عن الوفاق وأقاتل عنها ضد الأعداء والخصوم وليس ضد الأخوة والأصدقاء.

النقطة الثانية: إنني أميز بين مسألتين...

المسألة الأولى: حينما أسأل عن وجهة نظر طرف ما وموقفه في موضوع ما، فإني مطالب بالنزاهة والأمانة والموضوعية في توضيحهما وإن اختلفت معه فيهما، وذلك لسببين رئيسيين.

السبب الأول – الأمانة ومقتضى التقوى...

قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ ۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1].

السبب الثاني - مقتضى المصلحة العامة: حيث أن الهدف ليس الانتصار للرأي الشخصي، وإنما تحقيق المصلحة العامة، وذلك يتطلب عرض وجهات النظر الأخرى بموضوعية ونزاهة، لكي تتمكن الجماهير والرأي العام من معرفتها بوضوح، وتحديد الموقف منها على أساس صحيح، فلربما يرون فيها الحق والمصلحة على خلاف ما نرى نحن.. ويختارونها وهذا حقهم، مما يتطلب منا ليس الموضوعية والنزاهة في العرض فقط، وإنما إعطائها - إذا أمكن - قوة أكثر من القوة التي يقدمها بها أصحابها، وهذا ما يفعله كل مخلص لدينه ووطنه، على خلاف الذين يعملون من أجل مصالحهم وينتصرون لآرائهم الخاصة.

المسألة الثانية: حينما أسؤل عن رأيي وموقفي في أي موضوع، فإن من حقي أن أبينه بكل وضوح وأدافع عنه وأفند الرأي الآخر بقوة، ولكنني لا أشوهه ولا أسيء إلى أصحابه.

والخلاصة: يجب التمييز بين عرض وجهات نظر الآخرين ومواقفهم بموضوعية ونزاهة، وبين المناقشة العلمية والنقد الموضوعي لها والموقف العملي منها على أساس التشخيص الواقعي للمصلحة. وكلا الموقفين لا يخشاهما المخلصون لدينهم وأوطانهم، وإنما يطالبون بهما ويدعون إليهما ويمارسونهما على أرض الواقع.

---

(١) المائدة: ٨

النقطة الثالثة: ضمن الإدارة السياسية للآراء والمواقف، فإني آخذ بعين الاعتبار في الطرح كافة العناصر المؤثرة القريبة والبعيدة والمباشرة وغير المباشرة، وأسعى لخلق التوازن المطلوب لخدمة الأهداف الإسلامية والوطنية العليا على المدى القريب والبعيد - حسب فهمي وتقديري للأمور - وفي هذا يختلف النظر والتقييم عما إذا كانت الرؤية جزئية وعلى المدى القصير، وأرجو أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار في فهم وتقييم هذا الطرح.

النقطة الرابعة: قد يختلف معي البعض في الرأي.. وهذا من حقهم، إلا أني لن أسمح لأحد بأن يفرض علي قيمومته وسيطرته غير المشروعة ويمنعني من طرح الرأي الذي أرى صوابه وأنه يخدم المصلحة العامة: الإسلامية والوطنية، فقد كان واحد من أهم أهداف ابتعادي عن إدارة المؤسسات، ما رأيته من الحاجة الملحة للاهتمام بالرأي العام والمساهمة في توجيهه بعيدًا عن الضغوط والانحياز، ولن أسمح لأحد بمنعي من ممارسة هذا الحق والدور في خدمة المصلحة الإسلامية والوطنية، مع التنبيه هنا: بأن بعض الاختلاف في الرأي منشأه اختلاف المنهج في التفكير والعمل، وليس مجرد اختلاف الرأي في جزئية من الجزئيات.

والآن آتي إلى الجواب على السؤال، ويقع الجواب في عدة نقاط...

النقطة الأولى: أرى أهمية المحافظة على وحدة خط الوفاق وعدم انقسامه، وهذا يتطلب إجراء إصلاحات إدارية في جمعية الوفاق وتطوير أدائها، ومحاورة القائمين على الجمعية الجديدة من أجل ثنيهم عن إنشائها، ويعارض هذا الرأي أعضاء من الوفاق، لأنهم يرون عدم الحاجة إليهم لأنهم يوهنون الوفاق، وأنا اختلف معهم في هذا الرأي - من هذه الجهة - وأرى ضرورة تطوير أساليب ومنهجية إدارة الاختلاف في الرأي واستيعاب الرأي الآخر، وما لم نفعل فسوف نؤسس للحركات

الانفصالية في داخل التيار، ونخسر من يشاركنا الرأي في أصول القضايا ويختلف معنا في بعض التفاصيل الدقيقة، ولن تتوقف المشكلة عند حدود هؤلاء، وربما تكون المحاولات القادمة أخطر، ويشاركني الرأي آخرون من أعضاء الوفاق المحترمين.

النقطة الثانية: في حالة الفشل في ثني القائمين على الجمعية الجديدة عن إنشائها، فإني أرى عدم استعدائهم، لأن استعداءهم يعمق الفجوة ويدمي الجروح ويخدم أغراض أناس آخرين. وعليه فإني أنصح بالتركيز على مناقشة أفكار القائمين على الجمعية الجديدة ورؤاهم.. وتفنيدها أو قبولها، بدلاً من التركيز على النوايا والدوافع التي لا يعلمها إلا الله ﷻ - رغم وجود المؤشرات التي قد تدل عليها - لأن الاتهام بشأنها يمكن أن يكون متبادلاً بين كافة الأطراف بدون أن يحصل أي تقدم في معرفة الحقيقة وحسم الموقف على أساسها، ولا يخدم التركيز علي النوايا والدوافع القضايا الوطنية والإسلامية، وإنما يخلق المزيد من الإرباك والتمزق، وعليه فإني أحذر من السعي للتخوين أو التسقيط على أساس اختلاف الرؤى والمواقف في المسائل الإسلامية والوطنية، إلا في حالة اليقين والضرورة القصوى، وهي حالة نسبية، مما يفرض علينا فيها التقوى.

وإذا حللنا موقف القائمين على الجمعية الجديدة فهو يتألف من شقين...

الشق الأول - الأفكار والتوجهات: وهي أفكار وتوجهات تقبلها بعض الرموز والقيادات في التيار، بما في ذلك فكرة المشاركة.

الشق الثاني - تشكيل الجمعية: ونحن وإن كنا نختلف معهم فيه، إلا أنه يبقى حق ثابت لهم لا يجوز سلبه منهم.

والخلاصة: لا يصح تخوينهم وتسقيطهم على أساس تشكيلهم لهذه الجمعية، ويبقى بيننا وبينهم التفاهم والنصيحة في الدين والوطن.

النقطة الثالثة: إن العمل لإنشاء جمعية جديدة في الوقت الذي يخوض فيه التحالف الرباعي الحوار في المسألة الدستورية مع السلطة، لا يخدم تقدم هذا الحوار، ويقوي موقف السلطة ويتيح لها فرصة الضغط على التحالف الرباعي، وأقطع بأن هذا لا يخدم المصلحة الإسلامية والوطنية، وأقدر - حسب معرفتي على الأقل بإمكانيات بعض المتصدين لمشروع الجمعية الجديدة - بأن مثل هذه المسألة لا تغيب عن حساباتهم، وعليه فهم يقصدون الضغط على جمعية الوفاق لتحقيق بعض الأهداف التي يسعون لأجل تحقيقها، وهذا ما ينبغي على الوفاق أن تأخذه بعين الاعتبار وتدرسه بدقة متناهية، وأرى بأن الخيار الثاني من النقطة الرابعة من هذه الإجابة تمثل طوق النجاة، وأنصح بدراسته بتأني في سبيل اتخاذ الموقف المناسب في القضية.

النقطة الرابعة: سوف تحصل الجمعية الجديدة في حال إنشائها على دعم مالي ومعنوي وتسهيلات كثيرة وكبيرة في المسائل الخدمية من أجل ترسيخها، ومن أجل التقليل من شأن وقيمة المسألة الدستورية، وترسيخ القناعة لدى بعض الجماهير والقيادات والرموز في التيار بمنهجية الجمعية الجديدة ورؤيتها وتوسيع دائرتها، ولكن الجمعية الجديدة - إذا أنشأت - سوف تبقى نخبوية، ولن تكون جماهيرية، ولن تكون بديلاً عن الوفاق، ولن تحقق من المكاسب إلا ما يتناسب مع حجمها في الجوانب الخدمية، ولن تحقق أي مكسب في المسألة الدستورية، وأن مشاركتها في الانتخابات القادمة في عام (٢٠٠٦م) لن تغير شيئًا في هذا الأمر.

النقطة الخامسة: يعتمد القائمون على الجمعية الجديدة على ثلاثة محاور لتبرير

موقفهم بإنشاء جمعيتهم، وهي...

المحور الأول: قناعتهم بخطأ قرار المقاطعة.

المحور الثاني: قناعتهم بخطأ التركيز على المسألة الدستورية وتجاهل القضايا الخدمية والتنموية والإنسانية للمواطنين.

المحور الثالث: قناعتهم بإخفاق إدارة الوفاق في ترسيخ العمل المؤسسي للجمعية.. وسوء إدارتها، ويرون بأن سوء الإدارة وطبيعة التكتل فيها بلغ حدًا يمنع الإصلاح من الداخل.

وإذا دققنا في المحاور الثلاثة، نجد بأن المحورين: الثاني والثالث لا يستدعيان الانفصال، فالإدارة يمكن تطوير عملها من خلال المكاشفة والمصارحة واتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية في زمن محدد يتفق عليه.

والقضايا الخدمية والإنسانية يمكن العناية بها في الوفاق إلى جانب المسألة الدستورية، ويمكن إنشاء دائرة خاصة بها تفرغ فيها كل الجهود التي يمكن أن تبذل في الجمعية الجديدة، ومن شأن ذلك أن يختصر الجهد والوقت والمال، وإن كان من المتوقع أن تعيق المسألة الدستورية تقدم هذه الملفات بسبب ممانعة الحكومة، إلا أن المسألة لا تصل مع ذلك إلى درجة الحاجة إلى الانفصال.

وبالتالي تبقى لدينا مسألة المشاركة والمقاطعة، وفيها عدة حقائق...

الحقيقة الأولى: أن قرار المشاركة والمقاطعة حق جماهيري لا يصح مصادرته منها وفرض أي قرار عليها لا ترى مصلحتها فيه.

الحقيقة الثانية: قرار المقاطعة في الوفاق كان قرارًا جماهيريًا، وقد مالت إليه أغلب كوادر الوفاق ونخبتها، وهناك من قيادات الوفاق ورموز التيار من كان يرى

المشاركة.. ولا يزال، وهنا أضع أمام الوفاق خيارين..

الخيار الأول: أن تسعى الوفاق لاحتكار القرار لنفسها بغض النظر عن صوابيته، فهي إن رأت أن الكفة تميل في الخارج لصالح المشاركة مالت إليها، وإن رأت الكفة تميل إلى المقاطعة مالت إليها، بغض النظر عن قناعتها بصوابية الموقف من الناحية الموضوعية وعوامل ترجيح الكفة وموقف جماهيرها ونخبتها في الحالتين.

الخيار الثاني: أنها لا ترغب في احتكار القرار، وتلتزم بصوابية القرار الذي تتخذه، وتجاهد في سبيل تصحيح الأوضاع وتطويرها حسب رؤيتها الصائبة والمستقيمة، وتسعى لحماية قرارها من التأثيرات السلبية، وتلتزم بقرار جماهيرها ونخبتها وفق الآليات المتوافق عليها.

أقول: بناء على الانحياز لأحد الخيارين، ينبغي أن يبنى الموقف السياسي في جمعية الوفاق من الجمعية الجديدة...

فإن انحازت جمعية الوفاق إلى خيار احتكار القرار لنفسها، فوجود الجمعية الجديدة - مع خيار المشاركة - لا يخدمها وفيه خسارة لأعضائها كأعضاء يدعون إلى المشاركة، وعليها أن تقاوم تشكيلها واتخاذ خطوات عملية لمنعه.

وإن هي انحازت للخيار الثاني: (عدم الرغبة في احتكار القرار) فوجود الجمعية الجديدة يخدمها، لأنه يحمي خيار المقاطعة الذي تميل إليه جماهير الوفاق ونخبتها - على فرض فشل الحوار مع السلطة - ويفسح المجال من خلال الجمعية الجديدة لمن يريد المشاركة، ولهذا الأمر عدة فوائد...

الفائدة الأولى: انتفاء الحاجة لاتخاذ قرار المشاركة في الوفاق خارج رغبة جماهيرها ونخبتها، مما يبقي قرار المقاطعة صامدًا - في حال فشل الحوار مع السلطة

- وهذا من شأنه أن يقوي موقف الوفاق في الحوار الرباعي مع السلطة حول المسألة الدستورية، لأنه يسمح لها بخوض الحوار خارج دائرة الضغوط، وأن تركز في الحوار على تحقيق أهدافها في المسألة الدستورية فحسب، ولا تشغل بالها بهم المشاركة والمقاطعة وضغوطهما عليها.

الفائدة الثانية: خلق حالة التوازن التي يطالب بها البعض، وهذا يخدم المصلحة الوطنية، لأنه يديم قرار وموقف المقاطعة القوي لممارسة الضغوط على السلطة من أجل تحقيق المزيد من الإصلاح والتطوير، ولا يضع البيض في سلة واحدة - على حد تعبير البعض.



علم المعصوم

السؤال (٢):

وفيه ثلاثة أجزاء...

الجزء الأول: ما هو تفسير علم المعصوم؟

الجزء الثاني: لماذا ينسب علم المعصوم لله تعالى ولا ينسب إليه؟

الجزء الثالث: ما هي علة العصمة؟

الجواب (٢):

سوف أترك في الإجابة ما هو مألوف، وأذكر فقط ما هو ميسور...

الجزء الأول: يرتبط علم المعصوم بكماله المعنوي الذي يقوي وجوده ويقربه من الله تعالى، ويهيأه لأمرين...

الأمر الأول: تلقي الوحي والإلهام والتسديد من الله تعالى.

الأمر الثاني: الإشراف الأوسع على عالم الوجود ورؤية ما فيه من الحقائق.

واستنادًا للأمر الثاني تتاح للمعصومين عليهم السلام فرصة النظر في الكتاب التكويني والتشريعي حسب مراتبهم من الكمال، وعند هذا الحد يختفي حجابي الزمان والمكان، وينكشف لهم الغيب بإذن الله تعالى.

وتتفاوت درجات المعصومين عليهم السلام في الأمرين، وللمؤمنين حسب مراتبهم من كلا الأمرين نصيب.

قال الله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَـٰبِ - وهو صاحب نبي الله سليمان عليه السلام، وهو ليس من الأنبياء - أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ ﴾[1].

فهذا العبد الصالح تمكن من رؤية عرش بلقيس عن بعد شديد: (ما بين فلسطين واليمن)، وهو من علم الغيب، وتمكن من نقله بكفاءة وسرعة عالية بدون أن يصيبه سوء، كل ذلك بفضل ما لديه من علم الكتاب.

وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾[2].

فهذه الآية الشريفة المباركة تقول لنا بأن هناك من لديه علم الكتاب كله، وهذا يدل على اختلاف المراتب والدرجات.

الجزء الثاني: ينسب علم المعصوم لله تعالى وليس للمعصوم نفسه، لأن المعصوم

---

(١) النمل: ٤٠.

(٢) الرعد: ٤٣.

شأنه شأن غيره من المخلوقين فقير إلى الله تعالى في وجوده وأفعاله، فلو تخلت عنه إرادة الرب المحمود لحظة من الزمن - مهما دقت - لتحول إلى فناء، وهو كغيره من المخلوقين: يقوم ويقعد ويتعلم ويؤدي كل أفعاله بحول الله تعالى وقوته، ولا حول له ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

الجزء الثالث: علة العصمة.. العلم، وهو على قسمين..

القسم الأول - العقائد: ووظيفته تحريك الإرادة، فكلما كان العلم أكثر يقينًا، كلما كانت الإرادة أقوى، وللمعصومين أفضل اليقين، وبالتالي فهم يتوفرون على إرادة قوية تمنعهم من المعصية.

القسم الثاني - الأحكام: ووظيفته توضيح الحلال والحرام، وعلم المعصومين بالأحكام يقيني، فلا يختلط عليهم الأمر في الحلال والحرام، فلا يقعون في المعصية، ويكونون القدوة والحجة على الناس.

وهذه الإجابة تنفي شبهة الجبر، وتفسر تفاوت الفضل بين المعصومين بتفاوت ما لديهم من العلم بالعقائد والأحكام.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٢

التاريخ: ١٠ / شوال / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٢٣ / نوفمبر - تشرين الثاني / ٢٠٠٤ م

مفارقة

السؤال (١):

ما هو تعليقكم على صدور العفو الملكي عن الأستاذ عبد الهادي الخواجة في نفس اليوم الذي صدر فيه الحكم عليه؟

الجواب (١):

سوف أجعل الجواب في نقاط..

النقطة الأولى: أن صدور الحكم قد حقق للسلطة الهدف الجوهري من محاكمة الأستاذ عبد الهادي الخواجة.. وهو: تفعيل قانون العقوبات الذي استندت إليه المحكمة في محاكمة الأستاذ الخواجة، ليبقى ذلك القانون مسدسا سياسيا مشهورا على رأس كل عناصر المعارضة، لكي لا يتكلم أحد منهم بنفس ما تكلم به الأستاذ الخواجة أو ما يشابهه، وقد بينت في أكثر من مناسبة سابقة هدف السلطة من المحاكمة، وتوقعت النتيجة، وحذرت المعارضة من النتائج السيئة.. فيما لو صدر الحكم على الأستاذ الخواجة استنادا لذلك القانون السيئ.. وقد وقع المحذور فعلا.

وفي تقديري: أن الجمعيات السياسية تتحمل بعض المسؤولية في حصول هذه النتيجة الخطيرة - وأذكر هذا من أجل العبرة والدرس - لأنها خلقت بتصريحاتها ومواقفها الأولى حالة فجوة بينها وبين لجنة التضامن مع الأستاذ الخواجة.. ولم تكن دقيقة في قراءتها السياسية للمسألة، مما ساعد السلطة على المرور من تلك الفجوة إلى هدفها السياسي المضر بحقوق الإنسان البحريني.. وبدور المعارضة في الساحة الوطنية.

ويسعدني كثيرا أن أسجل هنا المحاولات المخلصة التي حاولها بعض الرموز لإصلاح الخطأ، إلا أن المحاولات لم تنجح في سد الثغرة.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن الفجوة قد حدثت بسبب التصريحات والمواقف الأولى التي أعلن عنها بعض الرموز والقيادات السياسية.. مما صعب عملية سدها.

السبب الثاني: سرعة نفوذ السلطة من تلك الثغرة نحو هدفها السياسي في محاكمة الأستاذ الخواجة.. مما جعل منها أمرا واقعا على الأرض السياسية.

السبب الثالث: أن المحاولات المخلصة لسد الثغرة رغم قيمتها الأخلاقية والسياسية.. إلا أنها لم تصل إلى مستوى القوة اللازمة لسد الثغرة.

النقطة الثانية: بعد أن صدر الحكم استنادا لذلك القانون السيئ وتحقق للسلطة هدفها السياسي من المحاكمة، لا توجد لديها بعد ذلك مصلحة سياسية أو غير سياسية لبقاء الأستاذ الخواجة في السجن، بل يعود عليها بقاؤه في السجن بالضرر الكبير، ومن مصلحتها الإفراج عنه سريعا.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن منظمة العفو الدولية اعتبرت الأستاذ الخواجة سجين رأي، وبقاؤه في السجن سوف يسيء لسمعة البحرين الدولية، ويساهم في هدم ما بنته السلطة في العامين السابقين من سمعة طيبة في المحافل والمؤسسات الدولية.. استنادا لمشروع جلالة الملك الإصلاحي.

السبب الثاني: أن لجنة التضامن قد أعلنت عن استمرار برامجها التضامنية مع الأستاذ عبد الهادي الخواجة، وهذا من شأنه أن يجعل السلطة تعيش هاجس الخوف من حدوث تطورات قد تخرج عن سيطرتها.. وهذا ما لا ترغب فيه وهي تنتظر عقد

القمة الخليجية في البحرين.

السبب الثالث: لقد أمسك جلالة الملك العصا من نصفها في القضية بما يحقق له التوازن في إدارة اللعبة السياسية في التعامل بين أطراف القضية، فقد أتاح الفرصة لرئيس الوزراء أن ينتصر لنفسه من خلال محاكمة الأستاذ الخواجة وصدور الحكم ضده، وتحمل ثمن ذلك من الأضرار الأمنية والسياسية التي وقعت على البحرين.. ولكنه ثمن يستحق في تقديره - حسب فهمي - لحفظ التوازن في القضية بين الأطراف كلها، ثم أصدر العفو في نفس اليوم الذي صدر فيه الحكم.. ليمنع المزيد من الضرر على البحرين.

وللحق فإن العفو الملكي: يحمل في طياته الاعتراف بأن القضية سياسية وليست جنائية، وفيه بعض رد الاعتبار من طرف خفي للأستاذ الخواجة، وحقق الملك لنفسه بالعفو.. كسبا سياسيا.

النقطة الثالثة: لقد أثبت العفو الملكي عن الأستاذ الخواجة صحة المنهجية التي سارت عليها لجنة التضامن معه.. إذ لولا جهود اللجنة ومنهجيتها الصحيحة لكان الأستاذ الخواجة من المنسيين في سجنه تحت رحمة الذئاب البشرية.

وفي جهود اللجنة ومنهجيتها: درس لتستفيد منه الجمعيات السياسية في منهجية عملها وإدارتها السياسية.. لا سيما وأن قضية الخواجة قد كشفت عن حالة العجز الذي تعاني منه الجمعيات السياسية، وأنها بمنهجيتها الحالية: غير قادرة على فعل أي شيء ذي بال في خدمة القضايا الجوهرية ومواجهة الأخطار والتحديات الجدية التي تشكلها السلطة ضد المعارضة والساحة الوطنية.. وقد تجلى ذلك بوضوح: حينما أعلنت اللجنة توقيف أنشطتها التضامنية فيما بقي من شهر رمضان

المبارك، وطالبت الجمعيات السياسية التي طلبت منها التوقف عن المسيرات لتتيح لها فرصة التصرف الحكيم مع السلطة، بأن تفعل شيئا في الفترة المعلنة لتوقيف الفعاليات للإفراج عن الأستاذ عبد الهادي الخواجة والمعتقلين الآخرين الذين سجنوا في مسيرة السيارات.. ونزع فتيل التوتر، ولكن الجمعيات لم تفعل أي شيء.. مما دلل على عجزها عن فعل أي شيء ذي بال في خدمة القضايا ومواجهة التحديات.

النقطة الرابعة: لقد كشفت فيما سبق من النقاط: النقاب عن مصالح السلطة في العفو الملكي السريع عن الأستاذ الخواجة.. وسياسة جلالة الملك في التعاطي مع القضية برمتها..

وهنا أرغب في ذكر بعض الملاحظات التالية..

الملاحظة الأولى: الأصح والأفضل من العفو الملكي السريع عن الأستاذ الخواجة، إلغاء قانون العقوبات السيئ الذي استندت إليه المحكمة في محاكمة الأستاذ الخواجة.. والحكم الجائر عليه استنادا إليه، وهو قانون مطعون في شرعيته الدستورية وبعدم موافقته للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

فالعفو الملكي لم يحل المشكلة الأساسية في القضية، والمشكلة لا تزال قائمة بعد العفو الملكي عن الأستاذ الخواجة، وسوف تتكرر بالتأكيد مع أناس آخرين بدون نهاية.. وربما بتعقيدات أكبر ما لم يلغى ذلك القانون السيئ وغير الشرعي من لائحة القوانين في البحرين.

الملاحظة الثاني: يجب على المعارضة التركيز على عدم شرعية قانون العقوبات الذي استندت إليه المحكمة في محاكمة الأستاذ الخواجة والحكم الجائر عليه

استنادا إليه، وعليها بالعمل الجاد من أجل إلغائه.. وأن لا يلهها العفو الملكي عن ذلك، فالقانون المذكور مسدس سياسي خطير جدا تمسك به السلطة.. والحكم على الخواجة استنادا إليه يعني: أن السلطة قد شهرت فعلا هذا السلاح السياسي على رأس كل عنصر من عناصر المعارضة.

والمطلوب من المعارضة: أن تدرك حجم الخطر المحدق بها من جراء تفعيل هذا القانون السيئ وغير الشرعي، وأن تسعى بكل ثقلها من أجل إلغائه ومحوه من لائحة القوانين في البحرين.. وفي وسعها ذلك، وإلا فعليها التنازل عن عملها الجاد بكل أبعاده في الساحة الوطنية.

الملاحظة الثالثة: أعتقد بأن الهدف من قانون التجمعات: تقييد الشارع، والهدف من قانون الجمعيات: تقييد المؤسسات، والهدف من قانون العقوبات والصحافة: تقييد الأفراد وحرية الكلمة.

وأرى بأنه لا كرامة لمواطن في هذا الوطن في ظل هذه القوانين السيئة في ذاتها.. للغاية، والمقيدة للحريات العامة، والمنتهكة للحقوق الأساسية للإنسان، وأن باطن الأرض في ظلها خير للمواطن من ظهرها، وأرى بأن هذه المجموعة من القوانين.. هي: بمثابة القنابل السياسية شديدة الانفجار، وأنها مهيأة لتدمير ساحتنا الوطنية: سياسيا وأمنيا، وألمس تخبط الجمعيات السياسية وعجزها عن مواجهة الأخطار المحدقة بوطننا العزيز الغالي، وأطالبها بإعادة النظر في منهجية حركتها وأسلوبها في الإدارة السياسية، والاستفادة من مجموعة التجارب السابقة.

كما أطالب جلالة الملك: بأن يتدخل سريعا لنزع فتيل تلك القنابل السياسية الخطيرة.. قبل أن تدمر علينا جميعا ساحتنا الوطنية بالكامل!!



السؤال (٢):

من هو الطرف المستفيد في السلطة من قانون التجمعات والجمعيات: الملك أم رئيس الوزراء؟

الجواب (٢):

بغض النظر عن اتفاق أو اختلاف الأجندة بين الملك ورئيس الوزراء، فإن المقدار المتيقن بشكل طبيعي.. هو: التنافس - ولا أقول الصراع - على النفوذ.

وعلى ضوء ذلك: فإن الطرف المستفيد هو الملك.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: نظرا للمدة التي قضاها رئيس الوزراء في الحكم وعمره الزمني الطبيعي، فإن رئيس الوزراء ليس في حاجة سياسية إلى القوانين المذكورة، وهي على العكس من ذلك: تحرق نصيبا مهما من رصيده السياسي - كما هو مقروء فعلا في الخارج بغض النظر عن التحليل السياسي - في الوقت الذي هو في أمس الحاجة إليه في هذه الفترة التتويجية من حكمه للبلاد.

السبب الثاني: أن تلك القوانين في الوقت الذي تحرق فيه نصيبا مهما من الرصيد السياسي لرئيس الوزراء في هذه المرحلة التتويجية، فإنها تقدم خدمات سياسية مجانية مهمة لجلالة.. وهي:

الخدمة المجانية الأولى: أنها تقوي جانب الملك على حساب رئيس الوزراء، فهي

تأخذ من الرصيد السياسي لرئيس الوزراء لتضيفه إلى حساب الملك، مما يقوي جانب الملك ويحسن سمعته السياسية على حساب سمعة رئيس الوزراء ودوره في هذه الفترة التتويجية من حكمه.

الخدمة المجانية الثانية: أنها تضع حواجز ملفاتية عديدة تعيق حركة المعارضة نحو المسألة الدستورية، وتقلل من حدة وحجم الضغوط التي تمثلها المعارضة فيها، وتؤجلها.. وتعطي مساحة زمنية واسعة لجلالة الملك ليستفيد منها في ترتيب وضعه وخياراته فيها.

الخدمة المجانية الثالثة: في الوقت الذي تقوم فيه هذه القوانين بحرق نصيبا مهما من الرصيد السياسي لرئيس الوزراء.. وتقدم خدمات مجانية لجلالة الملك، فإنها سوف تقدم خدمات مجانية أضافية لجلالة الملك حينما يلجأ في المستقبل إلى إلغائها أو تعديلها.. منها على سبيل المثال: أنها سوف تعطي جلالة الملك سمعة إصلاحية طيبة.. في الداخل والخارج، وأنها سوف تخفف من ثقل ضغوط المعارضة على المسألة الدستورية.

الدروس التي يجب أن تتعلمها المعارضة من ذلك..

الدرس الأول: أن لا يقل تركيزها على المسألة الدستورية، في الوقت الذي لا ينبغي لها أن تهمل الملفات الساخنة الأخرى.

الدرس الثاني: أن تدرس تكتيك عملها.. وتتعلم كيف تصيب أهدافها بدقة.

الدرس الثالث: أن لا تسمح لعوامل التشويش بحجب رؤيتها لأهدافها الجوهرية الرئيسية.



قانون بديل

السؤال (٣):

ويتألف من الفقرات التالية..

(أ) أعلنت جمعية الوفاق: أن لديها مشروع قانون بديل عن قانون التجمعات الحالي. كيف سوف تتصرف به وهي خارج قبة البرلمان؟

(ب) لماذا ترفض جمعية الوفاق تقديم مشروع القانون لديها إلى البرلمان؟

(جـ) هل يمكن أن تقدم جمعية الوفاق مشروع القانون لديها إلى جلالة الملك؟

(د) لقد أعلن عدد من أعضاء البرلمان عن احتجاجهم على الجمعيات السياسية لإعدادها مشاريع بقوانين والإعلان عن عزمها بتقديمها إلى جلالة الملك.. وأكد أعضاء البرلمان أولئك: بأن ذلك من اختصاصهم وحدهم. ما هو تعليقك على ذلك؟

الجواب (٣- أ):

إعداد جمعية الوفاق الوطني الإسلامية لمشروع قانون بديل لقانون الجمعيات الحالي.. وهي خارج قبة البرلمان، يمكن - من الناحية النظرية - أن يخدم أكثر من غرض سياسي.. منها: الجاهزية السياسية، والإعداد لكوادرها وتدريبهم، وتنوير الرأي العام وتثقيفه قانونيا.. فلا ضير ولا إشكال عليها في ذلك.

الجواب (٣- ب):

من حق المواطنين: أفرادا ومؤسسات المشاركة في البرلمان أو مقاطعته.. وهذا ما أكده جلالة الملك في أحد خطاباته، ومن حق المواطنين أيضا: التعاون أو عدم التعاون معه، ولا أحد يستطيع أن يجبرهم على خلاف ذلك، وجمعية الوفاق إذا رفضت تقديم مشروعها إلى البرلمان، فهي تمارس حقها، ولا أحد يستطيع أن يحرمها من ممارسة هذا الحق.. ويفرض عليها التعاون مع البرلمان.

الجواب (٣- حـ):

بغض النظر عن صحة الموقف أو خطئه من الناحية السياسية، فإنه يصح لجمعية الوفاق قانونيا ودستوريا: أن تقدم مشروعها إلى جلالة الملك.. ولا يعتبر ذلك عبثا، لأن جلالة الملك يمتلك صلاحيات تشريعية، فهو يستطيع أن يرفض تسلم المشروع أو يقبله، ويستطيع أن يحتفظ به لنفسه أو يقدمه للبرلمان أو المحكمة الدستورية أو يتصرف فيه في فترة عدم الانعقاد.. فهو في حال قبوله لتسلم المشروع: يمتلك خيارات عديدة للتصرف فيه وفق صلاحياته الدستورية.

الجواب (٣- د):

احتجاج بعض أعضاء البرلمان على الجمعيات السياسية لأعداها مشاريع بقوانين وتقديمها لجلالة الملك ليس في محله.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: المؤسسات التشريعية في العالم هي الجهة المختصة بإصدار القوانين.. وليس لغيرها ذلك، ولكن للمواطنين (أفرادا ومؤسسات): الحق في إعداد مشاريع بقوانين.. لأي غرض سياسي مشروع يرونه.

السبب الثاني: أن الملك رأس الدولة ويمتلك صلاحيات تشريعية، ويحق لجمعية الوفاق ولغيرها من المؤسسات، أن يتقدموا بمشاريع قوانين لجلالته.. تعبر عن رؤاهم الخاصة، وأنه يمتلك خيارات عديدة للتصرف فيها حال قبولها - كما قلت قبل قليل-.



جمعية التجديد

السؤال (٤):

لقد نقل عنك في المنتديات الالكترونية: أنك خرجت من اجتماع الجمعيات حول قانون التجمعات المنعقد في جمعية الوفاق.. احتجاجا على وجود ممثل عن جمعية: (الثقافة والتجديد) التابعة لجماعة السفارة. فهل ما نقل عنك صحيحا؟

الجواب (٤):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: لقد تعجبت كثيرا مما نقل عني في المواقع الإلكترونية للإعلام الشعبي.. وذلك لأني لم أتحدث لأحد قبل الآن بخصوص هذا الموضوع، فما كتب هو اجتهاد شخصي في تفسير خروجي المبكر من الندوة، وربما له علاقة بالنقطة التالية.

النقطة الثانية: لما عرف ممثل الجمعية المذكورة نفسه قبل الكلام، كان فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى) جالسا إلى جانبي في الندوة، فسألته بهدوء:

أليست هذه جمعية السفارة؟ فأجابني: لا..

ونقل لي بعض المعلومات حول الموضوع، فانصرف ذهني إلى أنهم جمعية أخرى، وربما يكون أحد الأشخاص قد التقط السؤال، ولم ألحظ أثناء سؤالي لفضيلة الشيخ: أن هناك من كان يراقب أو يسمع كلامنا.

وفي جميع الأحوال: فالسؤال كان مشروعا، ولا يضير وجود من كان قريبا ويسمع الكلام.. وكنت مع فضيلة الشيخ: نتحدث في الموضوع بتلقائية وعدم تكلف.

النقطة الثالثة: عدم تأكدي من هوية الجمعية المذكورة، وإجابة فضيلة الشيخ على سؤالي، وانصراف ذهني إلى أنها جمعية أخرى.. كل ذلك يدل: على أن العدد الهائل من الجمعيات بالشكل الحالي في البلاد: يقوم بدور تشويش الرؤيا وإضعاف المواقف السياسية للمعارضة، وهذا لا يتعارض ما ذهبت إليه في مناسبات سابقة من أهمية بالغة لدور مؤسسات المجتمع المدني في الساحة الوطنية.. وخلق التوازن مع السلطة، إلا أنها بالشكل الحالي تخدم السلطة على حساب المعارضة والمجتمع المدني.. ولا يتسع المقام لمزيد من التفصيل.

النقطة الرابعة: أن وجود ممثل للجمعية المذكورة في الاجتماع المذكور الذي دعت إليه جمعية الوفاق الوطني الإسلامية.. وأقيم في مقرها، ليس له مبرر معقول.. ولا يخدم الأجندة الخاصة لجمعية الوفاق ورؤيتها الدينية.

النقطة الخامسة: ليس من حق الوفاق أو غيرها مصادرة حق ألآخرين في التعبير عن آرائهم، ولكن من حقها أن تقيم علاقات مع أي طرف في الساحة الوطنية أو تقاطعه.. بما يخدم أجندتها السياسية والثقافية والدينية وغيرها، ومن حقها أن تسعى

لتقويته أو إضعافه والقضاء عليه سياسيا بالوسائل المشروعة في العملية السياسية.. ومنها التحالف مع أصدقائها من أجل ذلك.

والخلط بين حق الأطراف المختلفة في التعبير عن رأيها، والموقف الإيجابي أو السلبي منها.. يدل على الجهل بالعمل السياسي وعملياته.

مثال من الواقع: الجمعيات المقاطعة للانتخابات: لم تصادر رأي الآخرين وحقهم في المشاركة.. ولم تسمح لهم بمصادرة رأيها وحقها في المقاطعة، وقد اعترف جلالة الملك في أحد خطاباته بهذا الحق للجميع، ثم مارست الجمعيات المقاطعة حقها الآخر بعدم التعاون السياسي مع أعضاء البرلمان، وليس لأحد الحق في أن يجبرها على التعاون معهم، وليس في عدم تعاونها معهم أي اعتداء على حقوق الآخرين، وإنما يقع الاعتداء على حقها لو أجبرت على التعاون، وهذا في غاية الوضوح لكي ذي بصيرة ومعرفة بالعمل السياسي والحقوق والواجبات المدنية!!

النقطة السادسة: تعتبر جماعة السفارة من أخطر عوامل الهدم الداخلية في المذهب الديني ألإمامي العظيم.. ولهذا وقف الفقهاء رضي الله عنهم منهم موقفا صارما.

وبسبب خطورة عوامل الهدم الداخلية وتقدمها في الخطورة على عوامل الهدم الخارجية، فقد قال الله تعالى عن المنافقين.. وليس عن المشركين: ﴿ هُمُ ٱلْعَدُوُّ فَٱحْذَرْهُمْ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾[1].

ومن حق أصحاب المذهب: أن يدافعوا عن أنفسهم ومذهبهم أمام أعدائهم وخصومهم وعوامل الخطر الداخلية والخارجية التي تواجههم وتهدد وجودهم

---

(١) المنافقون: ٤.

المادي والمعنوي.. بكافة الأساليب والوسائل المشروعة، وأهونها المقاطعة والتحالف السياسي مع أصدقائهم ضدهم.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٣

التاريخ: ٩ / ذو القعدة / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٢١ / ديسمبر - كانون الأول / ٢٠٠٤ م

من المتشددين

السؤال (١):

التصنيف السائد عنك لدى البعض أنك من المتشددين، وفي الآونة الأخيرة: قرأنا وسمعنا من البعض يصفك بالضعف. ما تعليقك على ذلك؟

الجواب (١):

قرأتُ مثل ما قرأت، وهذا في تقديري يعود إلى ثلاثة أسباب.. وهي:

السبب الأول: الخلل في معايير التقييم وتحكم الأمزجة فيه.

السبب الثاني: النظر إلى الأمور والتفكير فيها من اتجاه واحد.

السبب الثالث: عدم رؤية صاحب التقييم إلا نفسه وما هو فيه، ونصبه لنفسه معيارا للحكم على الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين..

الملاحظة الأولى: يعتبر البعض توقفي عن التوجيه المباشر للمواقف السياسية دليلا على هذا الحكم.. وقد قلت رأيي في الموضوع ولا حاجة للتكرار.

الملاحظة الثانية: يحاول البعض ممارسة الضغط من خلال هذا الطرح وغيره من أجل حملي على العودة لسابق عهدي في العمل السياسي.. وقد قلت رأيي في هذا الموضوع أيضا ولا حاجة للتكرار.

وأرغب في توضيح التالي..

أنني التزم بالحنفية والوسطية القرآنية.. التي تعني: الميل عن الباطل إلى الحق، وتحري طريق الاستقامة، وعدم الميل نحو اليمن أو الشمال، فأنا لا أصنف نفسي في قائمة المتشددين ولا المعتدلين، وإنما في الأمة الوسط الذين أأمتها الرسول الأعظم الأكرم ﷺ وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام.. وهم القدوة الحسنة والحجة علينا جميعا في ذلك.

واستنادا إلى هذا الالتزام: فإني حين التفكير في أي موضوع فكري، أومن أجل الوصول إلى رأي أو موقف في أية قضية، فإني أبذل جهدين رئيسيين.. وهما:

الجهد الأول: مقاومة عوامل التأثير السلبي النابعة من داخل النفس.. مثل: الخوف أو الطمع أو الأنانية أو العصبية أو الهوى أو غيرها، أو القادمة من الخارج بفعل الأشخاص أو الشيطان، وذلك من أجل الحصول على أكبر درجة من الموضوعية والنزاهة للوصول إلى الحقيقة الناصعة في الفكر أو الرأي الصواب في المواقف.

الجهد الثاني: بذل أقصى الجهد في التعاطي مع الموضوع نفسه في سبيل الوصول إلى أفضل النتائج فيه.. مثل المعدني: الذي يتعامل مع قطعة حديد صدأة، وهو يسعى بكل جهده لإزالة الصدأ عنها في سبيل الوصول إلى أفضل درجة لمعان فيها.

الجدير بالذكر: أننا في حياتنا العملية نعاني كثيرا من الفشل في إدارة الاختلاف في الرأي.. ونواجه إشكالين رئيسيين.. وهما:

الإشكال الأول: النظر إلى الأمور والتفكير فيها من اتجاه واحد، ونصب أنفسنا معايير للحكم على الآخرين، وعدم إتاحة الفرصة لأنفسنا لفهم الرأي الآخر.

الإشكال الثاني: السعي لإقصاء صاحب الرأي الآخر عن الساحة، ظنا منا بأننا الأكثر

إخلاصًا وحرصًا وأمانة على المصالح العامة، وما ذلك في معظم الأحيان إلا من تسويلات الشيطان الرجيم.. نعوذ بالله القوي العزيز منها.

أما نتائج الفشل في إدارة الاختلاف في الرأي فهي كثيرة.. أهمها:

النتيجة الأولى: الفشل في توظيف الأفكار والجهود في داخل الجماعة الواحدة.

النتيجة الثانية: الفشل في التكيف مع الآخر والاستفادة منه.

النتيجة الثالثة: تفريق الجماعات وضعف الكيانات عن حمل المسؤولية الملقاة على عاتقها.

النتيجة الرابعة: الفشل بالضرورة في تحقيق الأهداف.

وأنصح بالتالي..

النصيحة الأولى: اللطف والتواضع وحسن المعاملة مع الآخرين.

النصيحة الثاني: الجهاد مع النفس للحصول على أكبر قدر ممكن من الموضوعية والنزاهة في التفكير والحكم على الأفكار والأشخاص والمواقف.

النصيحة الثالثة: الإخلاص لله تعالى في العمل، والحرص الشديد على مصالح العباد، والخروج من سجن الذات.. وترك الأنانية، والحذر من صنمية الطائفة أو القبيلة أو الحزب أو الرمز أو غيرها.. من الأصنام أثناء التفكير وإصدار الأحكام.

النصيحة الرابعة: الحرص الشديد على قوة الكيانات النزيهة ونجاحها في تحقيق أهدافها، وأن نتعلم قواعد بناء وهدم الكيانات.. ونجاحها وفشلها في العمل، لكي ننجح فعلا في تحقيق ما نصبوا إليه، وحسن النية لا يكفي لوحده في تحقيق المراد.

منصب رئيس الوزراء

السؤال (٢):

ينقل عن بعض الشخصيات الشيعية القريبة من الملك.. أنها سمعت منه مرارا قوله: أنه يرغب في إخراج منصب رئيس الوزراء من عائلة آل خليفة.. ويجعله في أبناء الطائفة الشيعية خصيصا. ما هو تعليقك على ذلك؟

الجواب (٢):

لقد سمعت ما سمعتم.. ولا أعلم صدق الخبر، وقد رأيت من يسخر بعقول الذين يصدقونه، إلا أنني لا استبعده.. واستقربه كثيرا، فالموجود حاليا بين جلالة الملك ورئيس الوزراء هو ثنائية النفوذ والقوة في السلطة، وهذه حالة سلبية بجميع المقاييس في الدولة، والمتتبع لسياسة الملك وأسلوبه في الحكم، يدرك عدم ارتياحه لهذا الوضع، وسعيه الحثيث للتخلص منه.. من أجل توحيد القوة والنفوذ في السلطة وجعلها في يد الملك، ومما يساعده على ذلك بالتأكيد: أن يجعل منصب رئيس الوزراء من خارج دائرة عائلة آل خليفة، لأن بقاء منصب رئيس الوزراء في داخل عائلة آل خليفة.. يعني: بقاء فرصة تتعدد قوى الاستقطاب، وخضوع المنصب لموازين القوى داخل العائلة، وهذا خلاف إرادة الملك كما أقرؤها من سلوكه السياسي وأسلوبه في الإدارة السياسية.. وهو خلاف شعار المملكة الدستورية: الذي يسعى الملك لجمع أكبر قدر ممكن من معالمه الشكلية التي تخدم أجندته في المملكة.

الجدير بالذكر: أن الوضع القائم حاليا هو امتداد للعهد القديم، ومن الصعب عليه حاليا تنفيذ ما يريده.. لأسباب سياسية وعرفية، وأعتقد بأنه سوف ينفذ رغبته مع

أول فرصة تتاح له.

أما عن جعل منصب رئيس الوزراء في أبناء الطائفة الشيعية خصيصا: فإني أقدر بأنه لا مانع منه، وأن له فرصة كبيرة بالنظر إلى ما سبق توضيحه، وهو يتوقف على معادلة ميزان القوى وتوزيع مناصب الرئاسة الرئيسة للسلطات الثلاث في الدولة: (القضائية، والتنفيذية، والمجلسين في التشريعية) بين أبناء الطائفتين الكريمتين، وأتوقع أن تشهد المرحلة القادمة توزيعا جديدا لهذه المناصب، وأن تدخل مناصب الوكلاء والمدراء العامين في المعادلة، ويمكن أن يُخضع الملك ذلك للتفاهم والاتفاق المباشر أو غير المباشر مع رموز وقيادات الطائفتين الكريمتين.



جمعية التجديد

السؤال (٣):

في الواقع إجابتك على ما أثير عنك من مغادرتك لاجتماع الجمعيات الذي عقد في جمعية الوفاق بسبب وجود ممثل عن جمعية التجديد (السفارة) زادت من الغموض من موقفك وموقف الوفاق.

سؤالي بالتحديد فضيلة الأستاذ وأرجو الإجابة عليه بكل صراحة وبإجابات لا تحتمل التأويل:

على فرضية فرض المحال ليس بمحال: كيف سيتعامل الأستاذ مع هذه الجمعية: (جمعية التجديد)، لو كان الأستاذ رئيس مجلس النواب أو نائب في المجلس، وطلبت منه هذه الجمعية لقاء رسمي بصفتها جهة رسمية

في البلد؟

الجواب (٣):

يمكنني أن اقبل مقابلتهم أو أرفضها، وذلك يتوقف على عدة أمور.. أهمها:

الأمر الأول: الأهداف التي أسعى لتحقيقها.

الأمر الثاني: الأجندة السياسية والاستراتيجية التي التزمها.

الأمر الثالث: الظروف العادية أو الاستثنائية المؤثرة في الموقف آنذاك.

والخلاصة: لا شيء يلزمني أو يلزم غيري في هذا المنصب الافتراضي بمقابلتهم، ويمكن للسائل أن يراجع سلوك الرؤساء والسياسيين مع خصومهم.

قال الله تعالى: ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّٰلُونَ لِلسُّحْتِ ۚ فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ ۖ وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا ۖ وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴾[1] آمنا بالله صدق الله العلي العظيم.



(١) المائدة: ٤٢.

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٤

التاريخ: ١٤ / ذو القعدة / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٣١ / ديسمبر - كانون الأول / ٢٠٠٤ م

تقييم المعارضة البحرينية

السؤال (١):

ما هو تقييم الأستاذ لوضع المعارضة البحرينية في الوقت الحاضر؟

الجواب (٢):

إني أصنف القوى الشعبية السياسية بالقياس إلى مواقفها من الحكومة في القضايا الوطنية إلى أربعة أصناف.. وهي كالتالي:

الصنف الأول - القوى الموالية: وهي القوى التي تمارس النقد وتناقش السلطة، ولكنها في النهاية لا تخالفها وإنما تواليها وتقف إلى صفها.

الصنف الثاني - القوى المسايرة: وهي القوى التي تختلف مع السلطة وتنتقدها، وترفض بعض برامجها، ولكنها في النهاية تقوم بمسايرتها ولا تواجهها.

الصنف الثالث - القوى المدافعة: وهي القوى التي تختلف مع السلطة وتنتقدها، وترفض بعض برامجها وتقاومها ولا تسايرها، ولكنها تقف عند حدود الدفاع في الرفض والمقاومة، ولا تهاجم في سبيل نقض برامج السلطة وتنفيذ برامجها التي تؤمن بقيمتها وأهميتها في خدمة القضايا والمصالح الوطنية الرئيسية والجوهرية الكبرى.. وهي تمثل أوّل درجات المعارضة..

الصنف الرابع - القوى المعارضة: وهي القوى التي تختلف مع السلطة وتنتقدها، وترفض بعض برامجها ولا تسايرها، وتقوم بالمواجهة والهجوم بروح قتالية، في سبيل نقض برامج السلطة، وتنفيذ البرامج التي تؤمن بقيمتها وأهميتها في خدمة المصالح والقضايا الوطنية الرئيسية والجوهرية الكبرى.

الجدير بالذكر: أن المعارضة في اللغة.. تعني: المناقضة والاعتراض والحيلولة والممانعة والمقاومة.

وتنقسم المعارضة إلى قسمين.. وهما:

القسم الأول - المعارضة السياسية السلمية: وهي المعارضة التي تلتزم عمليا بالمنهج السلمي المقاوم.

القسم الثاني - المعارضة المسلحة: وهي التي تستخدم السلاح في المواجهة مع السلطة في سبيل تحقيق أهدافها الوطنية.

وتنقسم المعارضة المسلحة إلى قسمين.. وهما:

القسم الأول - المعارضة المسلحة المشروعة: وهي المعارضة التي تستخدم السلاح بأساليب ولأهداف مشروعة.. مثل: استخدام الأسلحة غير المحرمة شرعا وفي المواثيق الدولية ضد الاستعمار في التحرير أو ضد الحكومات الدكتاتورية المستبدة الظالمة.. في الثورة: مع اليأس من الإصلاح، أو.. في الإصلاح: مع شدة الضرر وانسداد أبواب الحوار، وتسمى جهادا وكفاحا ونضالا.

القسم الثاني - المعارضة المسلحة غير المشروعة: وهي المعارضة التي تستخدم السلاح بأساليب ولأهداف غير مشروعة.. مثل: قتل الأبرياء، واستخدام السلاح بدون مبرر.. حيث: عدم الحاجة الواقعية للثورة، وتوفر فرص الأساليب السلمية في الإصلاح، أو احتلال بلاد الغير والسيطرة على ثرواتهم ومقدراتهم، واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية.. وغيرها من الأسلحة المحرمة شرعا وفي المواثيق الدولية، وتسمى عنفا وإرهابا.

وفي البحرين: كانت لدينا معارضة منظمة فيما سبق، وقد تحولت بسبب

منهجيتها في العمل السياسي حاليا إلى قوى مسايرة، وفي أحسن الأحوال إلى قوى مدافعة، ولدينا حاليا توجهات معارضة سياسية شعبية، إلا أنها تفتقر في الوقت الحالي إلى القيادة والتنظيم.

وأعتقد بأن رحم هذا الوطن مبارك.. وهو لا يزال: قادر على حمل وولادة معارضة سياسية جديدة حقيقية، وسوف يحدث ذلك قطعا في المستقبل، ولكن متى؟ وكيف؟ هذا ما لا أعلمه، وعلينا أن ننتظر ظهور مؤشرات حدوثها!!

وقد أثبتت التجارب العملية على الأرض: بأن ثمة فرق كبير.. بين: أن تقود المعارضة وأنت في الخارج.. بعيدا عن الخطر المحدق والضغوط المباشرة الشديدة، أو في العمل السري من تحت السراديب أو في الغرف المغلقة والزوايا الضيقة.. بعيدا عن المواجهة المباشرة: (ويكون في الحالتين: وقود المعارضة غيرك).

وبين: أن تقود المعارضة وأنت في الداخل.. في العلن: تحت السماء المفتوحة، على ضوء الشمس، تحت تأثير ضغوط المواجهة المباشرة والمواقف المعلنة، فوق الجمر، فوق الأرض الملتهبة والأخطار المحدقة والضغوط المباشرة الشديدة: (وتكون في هذه الحالة: أنت وقود المعارضة الأول).

والخلاصة: هناك فرق كبير بين قيادة العافية والسلامة.. ولو بدون مغانم، وبين قيادة البلاء والتضحية.. ولو مع المغانم.



وفد النويدرات للملك

السؤال (٢):

لقد أثير الكثير من الكلام واللغط حول زيارة وفد قرية النويدرات

إلى الملك، وتأثير الزيارة على موقع الأستاذ عبد الوهاب حسين ودوره السياسي ومساسها برمزيته السياسية في الساحة الوطنية.

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب على هذه الزيارة؟

الجواب (٢):

لقد وقفت إلى حد كبير على الضجة الكلامية الكبيرة المثارة حول الزيارة.. ودرجة الغضب الشعبي منها، والتي فاقت أية ضجة كلامية وأي غضب شعبي أثير حول زيارات وفود القرى الأخرى، وربما يعود ذلك لعدة أسباب.. هما:

السبب الأول: الربط بين الزيارة وتأثيرها المتصور على موقع عبد الوهاب حسين ودوره السياسي ومساسها برمزيته السياسية في الساحة الوطنية - حسب نص السؤال.

السبب الثاني: ما صوره البعض.. بالقول: أن الزيارة تمس وتنال من قرية النويدرات الصامدة المضحية ووجهها المشرق.. التي يعتبرونها: آخر قلاع المعارضة.. وأكثرها تحصينا.

السبب الثالث: كون الأستاذ إبراهيم حسين شقيقا لعبد الوهاب حسين، والدكتور عبد علي محمد حسن عضوا إداريا في مجلس إدارة الوفاق.

والجواب على أصل السؤال يقع في عدة نقاط تدور حول أصل الموضوع، ولن تعالج الأسباب المذكرة أو تعلق عليها.. والنقاط أهمها:

النقطة الأولى: إني لم استشار من قبل القائمين على الوفد في أصل موضوع الزيارة، وإنما أخبرت عنها، ولم أعترض عليها: (وسوف أوضح بعد قليل أسباب عدم الاعتراض) ولم أطلب منهم أية تفاصيل تتعلق: بأعضاء الوفد، أو المواضيع التي

يرغبون في طرحها، أو المطالب التي يرغبون في تقديمها، ولم أوقف عليها قبل الزيارة ولا بعدها.. وبالتالي لا مسؤولية لي: عن الوفد، ولا عن أشخاصه، ولا عن أطروحاته، وعن مطالبه.

النقطة الثانية: أن الكثير من الانتقادات التي أخذت على تشكيل وفود القرى: عموما (وليس تشكيل وفد قرية النويدرات فحسب) كمنهجية في العمل السياسي الوطني.. وعلاقته بمؤسسات المعارضة، تعتبر موضوعية وصحيحة.. وأهمها:

أولا: أن لكافة القرى في البحرين نفس المطالب تقريبا، فما الغاية من أن تذهب كل قرية بوحدها إلى الملك وتطالبه بتلبية مطالبها؟ وهل هذه المطالب مجهولة لدى السلطة، وأن المطلوب من كل قرية أن تذهب إلي الملك أو لرموز السلطة لتطلعهم عليها؟ وهل لدى الحكومة الميزانية الكافية لتلبيتها؟ وإذا كانت لديها الميزانية الكافية: لماذا لا تنفذها وتنتظر الوفود؟!

والخلاصة: أن هذه الزيارات لا تحقق أية مكاسب حقيقية للبحرين ككل أو للقرى التي تظهر منها هذه الوفود، وإذا وجدت مكاسب بأي شكل من الأشكال.. فهي: قليلة، وصغيرة، وغير جوهرية.

ثانيا: أن مثل هذه الزيارات تكرس سياسة المكرمات.. التي تعتبر: من معالم التخلف السياسي والحضاري، على حساب سياسة الحقوق والقانون والمؤسسات.. التي تعتبر: من معالم التقدم السياسي والحضاري.

والخلاصة: أن هذه الزيارات مهما حققت من مكاسب شكلية، فإنها تمثل في الحقيقة والواقع: خسارة وطنية.

ثالثا: أن هذه الزيارات ترسخ سياسة التشطير على حساب الوحدة الوطنية والمواقف

الوطنية الواحدة.

والخلاصة: أن هذه الزيارات مهما حققت من مكاسب نافعة للقرى التي تتشكل منها الوفود، فإنها تضر بالمصلحة الوطنية العليا.

ونخلص من مجموع الانتقادات إلى النتيجة التالية: أن سياسة الوفود سياسة خاطئة من الناحية المنهجية في معالجة المطالب الوطنية.

النقطة الثالثة: أن سياسة الوفود الحالية، تختلف جوهريا عن سياسة تواصل المعارضة والمجتمع مع السلطة التي يجب التمسك بها من أجل المصلحة الوطنية.

وفي سبيل المزيد من التوضيح ينبغي التمييز بين حالتين رئيسيتين.. وهما:

الحالة الأولى - في القضايا والمصالح الوطنية المشتركة: ويكون التواصل في هذه الحالة بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني، بصورة مبرمجة غير تجزيئية، وأن تأتي وفق استراتيجية تحرك وطني مشترك واضحة.

الحالة الثانية: في القضايا والمصالح الخاصة بالقرية أو المدينة: وهي القضايا والمصالح المنفصلة بوجه عام، ولا تؤدي إلى تجزئة المطالب أو القضايا الوطنية المشتركة، وفي هذه الحالة لا مانع من قيام وفود خاصة من مؤسسات القرية أو المدينة ورمزها.

وفي كلا الحالتين: لا ينبغي تكريس سياسة المكرمات على حساب سياسة الحقوق والقانون والمؤسسات، وإنما السعي بالعكس.. أي: العمل على تكريس سياسة الحقوق والقانون والمؤسسات، ولو تطلب ذلك بعض الصبر والتضحيات من الجميع.

الجدير بالذكر: أننا لسنا: (سياسيا وأخلاقيا) مع سياسة بعض المعارضات التي ترمي إلى التركيز على سلبيات وإخفاقات السلطة، وإخفاء إيجابياتها وإنجازاتها، في سبيل إيجاد حالة من تراكم الغضب الشعبي عليها، مما يصب إيجابيا في خدمة أجندة المعارضة. وإنما نحن: (سياسيا وأخلاقيا): مع التعامل بصدق وواقعية مبدئية: مع ايجابيات السلطة وسلبياتها، وإنجازاتها وإخفاقاتها، من أجل العدل والإنصاف الشرعي والأخلاقي، ومن أجل أمن الوطن واستقراره، وتقدمه وازدهاره، ومن أجل مصالح المواطنين والوطن المشروعة العليا والمباشرة.

النقطة الرابعة: يجب العلم: بأن سياسة وفود القرى، تنسجم مع المنهجية السياسية التي تعمل بها المعارضة في الوقت الحاضر، بدليل أن وفد قرية النويدرات كان يضم عضو مجلس إدارة وعضو مجلس بلدي من جمعية الوفاق، وهذه النقطة بالذات كانت هي السر الأول لعدم اعتراضي، لأن الوفاق هي الوجه السياسي للتيار، وأن منهجيتها هي المنهجية المفعلة فيه، فإذا كان الأمر يتعارض مع منهجيتها في العمل السياسي.. فهي الأولى بالاعتراض.

أما المنهجية التي أتبناها.. فهي: معروفة نظريا للقريب والبعيد، وهي معطلة عمليا، ولم أتعود فرض رأيي على الآخرين في أية مسألة أو موقف، وهذا يجب أن يكون في غاية الوضوح للجميع.

النقطة الخامسة: أن أعضاء وفد قرية النويدرات - كغيرهم - قد عملوا بحسب ما أوصلهم إليه اجتهادهم لخدمة قريتهم، ولم يخالفوا المنهجية التي تتبعها وجوه وواجهات المعارضة في عملها السياسي في الوقت الحاضر، وأنا أقطع بنظافة ونزاهة وحسن نوايا بعضهم (على أقل تقدير)، ومهما اختلفنا معهم في منهجية العمل السياسي، فإنه لا يجوز لنا أن نطعن في نواياهم، فهذا خطأ أخلاقي وسياسي في آن

واحد، ولنا كل الحق في مناقشة المنهجيتين ومحاكمتهما علميا وعمليا، وأن ننتصر علميا للمنهجية التي نؤمن بصحتها وقيمتها السياسية وأهميتها في خدمة القضايا والمصالح الوطنية العليا والمباشرة، وأن نسعى بكل قوة لتنفيذها، وأن نحقق لها الانتصار عمليا على أرض الواقع.. بكل الأساليب والوسائل المشروعة المتاحة والممكنة، وليس لأحد الحق في أن يعاتبنا على هذا السلوك الأخلاقي والحضاري المشروع للانتصار لما نؤمن به بأساليب مشروعة.



حركة المحرومين

السؤال (٣):

ما هو رأيك في حركة المحرومين التي أطلقها الحقوقي الأستاذ عبد الهادي الخواجة؟

الجواب (٣):

أصل الملف صحيح، وله مبرراته الواقعية الكثيرة، إلا أنه ينبغي التنبيه إلى النقاط الرئيسية التالية.. وهي:

النقطة الأولى: أن المنهجية السياسية التي يريد أن يسير عليها الأستاذ عبد الهادي الخواجة ورفاقه، تختلف جوهريا عن المنهجية السياسية التي تسير عليها المعارضة في الوقت الحاضر، تلك المنهجية التي حولت قوى المعارضة - حسب رأيي كما جاء في الجواب على السؤال الأول - من قوى معارضة إلى قوى مسايرة، مما يجعل الحركة التي أطلق عليها الأستاذ الخواجة.. اسم: (حركة المحرومين) في منهجيتها السياسية، كالواحة في الصحراء، وهذا من شأنه أن يجعل الصعوبات التي تقف

أمامها كبيرة جدا، وذلك لسببين رئيسيين.. هما:

السبب الأول: التجزئة في حمل ملفات المسائل والقضايا الوطنية الرئيسية الساخنة.

السبب الثاني: ضعف التلاحم بين القوى السياسية الوطنية في حمل الملفات المذكورة.

وكل ذلك: يقلل من فرص نجاح الحركة المذكورة - حسب المقومات المتوفرة لها حاليا، والصعوبات والإشكالات الأخرى التي من الممكن أن تواجهها عمليا.

النقطة الثانية: أن حمل الملف يبقى ممكنا، ويمكن أن تتوفر للحركة بعض فرص النجاح النسبي، لا سيما إذا التفت القائمون عليها إلى الصعوبات التي من الممكن أن تقف أمامهم في الخارج، وتعاملوا معها بصبر وواقعية، بعيدا عن الانفعال والتهور والخيال.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٥

التاريخ: ٢٣ / ذو القعدة / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٥ / يناير – كانون الثاني / ٢٠٠٥ م

حكم من الحياة

السؤال (١):

بعيدا عن السياسة وأخبارها الأليمة، هل بوسعك أن تتحفنا ببعض الحكم من الحياة؟

الجواب (١):

أحسنت يا أخي على هذا السؤال القيم..

أيها الأحبة الأعزاء: الحكمة لها عدة معاني.

وبغض النظر عن تعقيدات الفلاسفة واختلافاتهم في تعريفها.. فهي تعني: العلم بالحقائق في مختلف مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية، واكتساب الفضائل والتحلي بمحاسن الأخلاق، وحسن تدبير الحياة والقدرة على تطويرها على كافة الأصعدة، والنجاح في اختراع الصناعات المتطورة والآليات الإجرائية في التنظيم، ووضع الأشياء في مواضعها.

كل ذلك: من أجل رفاه الإنسان وراحته واطمئنانه وسروره وسعادته في الدنيا والآخرة.

قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَـٰنَ ٱلْحِكْمَةَ ﴾[1].

وقال الله تعالى: ﴿ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾[2].

---

(١) لقمان: ١٢.

(٢) البقرة: ٢٦٩.

والخلاصة: أن الحكمة علم وعمل كلها: فإذا كان الإنسان عالما غير عامل بما يوجبه علمه، أو كان عاملا غير عالم بمنطلقات وأحكام وغايات عمله.. لم يكن حكيما في الحالتين.

وهذه نماذج من الحكم في الحياة..

أولاً - حكمة ربانية: قال الله تعالى: ﴿ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ۚ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ ۖ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ ۖ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ ۚ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ۚ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ سُبْحَانَهُ أَن يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ ۘ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴾[1].

ثانيًا - حكمة نبي الله يعقوب عليه السلام: قال الله تعالى على لسانه: ﴿ وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ ۖ وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ ۖ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ۖ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾[2].

ثالثًا - حكمة لقمان عليه السلام: قال الله تعالى على لسانه: ﴿ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿١٨﴾ وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ۚ إِنَّ أَنكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾[3].

رابعًا - حكمة إداري مسؤول: كان أحد المسؤولين الإداريين يعتمد على التقارير المفصلة التي ترفع إليه عن سير العمل لاتخاذ قراراته، وكانت تبرز سلبيات كبيرة

---

(١) النساء: ١٧١.

(٢) يوسف: ٦٧.

(٣) لقمان: ١٧ — ١٩.

لتلك القرارات رغم دقة وكثافة دراسته لها وللتقارير من قبلها، فقرر أن ينزل إلى الميدان ليقف بنفسه على سير العمل، وخرج بتصورات وتقييم مختلفين عما كان لديه نتيجة التقارير، ودخلت نتيجة لذلك تغييرات جوهريه على قراراته، وتقلصت السلبيات إلى حد كبير، وحدثت تطورات جوهرية في العمل.. فقال هذه الكلمة: "نظرة واحدة خير من ألف كلمة".

خامسًا - حكمة رجل بدوي: يذكر أن رجلا بدويا أراد أن يزني بامرأة، فلما جلس منها مجلس الرجل من زوجته.. قام فجأة فزعا، فتعجبت المرأة وسألته: ما بك؟ فقال: لست ضعيفا في الحساب، أبيع جنة عرضها السماوات والأرض بشبر بين فخديك!!

سادسًا - حكمة مجنون: يذكر أن مجنونا في المستشفى تسلل وركب إلى شجرة كبيرة عالية، ونادى بأنه يريد الانتحار، فاجتمع الأطباء والممرضون وبذلوا جهودهم لإقناعه بالنزول.. ولم يفلحوا، فتقدم أحد المجانين وقال أنا أجعله ينزل.

فأخذ منشارا في يده ووقف بالقرب من الشجرة: ونادى المجنون الذي فوق الشجر: إما أن تنزل.. وإلا قطعت الشجرة!!

فنزل المجنون مسرعا من فوق الشجرة!!

فتعجب الأطباء والممرضون وسألوه: لماذا لم تسمع كلامنا ونزلت لما قال هذا بأنه يريد قطع الشجرة؟

فقال: أنتم عقلاء ولا أخاف منكم، أما هذا فهو مجنون ويمكن أن يقطع الشجرة!!



الدخول في انتخابات (٢٠٠٦)

السؤال (٢):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ما جاء في المقابلة التي أجراها السيد ضياء الموسوي مع العلامة السيد محمد حسين فضل الله ونشرها في جريدة الوسط حول الدخول في انتخابات (٢٠٠٦)؟

الجواب (٢):

وفيه عدة نقاط.. أهمها:

النقطة الأولى: إنني أشهد شهادة أسأل عنها غدا يوم القيامة بين يدي الله الواحد القهار: بأن آية الله السيد محمد حسين فضل الله، رجل عملاق عظيم في فكره وعمله وفضائله وسلوكه، وأقدر رأيه وحكمته ومواقفه، وهو رجل لا تأخذه في الله تعالى لومة لائم، وأن لا مصلحة له في محاباة أي طرف من أطراف اللعبة السياسية في البحرين، ولا يضره قول الحق شيئا، وأن غايته رضا الله تبارك وتعالى ومصالح العباد.

النقطة الثانية: بعض الداعين للمشاركة في الانتخابات القادمة والراغبين فيها، بعد أن شعروا بعجزهم العلمي والميداني عن نقض الحجج العلمية والعملية لدعاة المقاطعة.. يسعون للاستقواء بالخارج لتحقيق هدفهم.

وهنا يجب التنبيه إلى خطأ هذه الاتجاه ونتائجه السلبية الوخيمة.. وأهمها:

النتيجة السلبية الأولى: إعطاء الانطباع بتبعية قرار التيار السياسي للخارج وعدم استقلاليته، مع أن بعض الساعين للاستقواء بالخارج، وقفوا بقوة ضد رفع جماهير

التيار لصور رموز الطائفة وأعلام حزب الله في المسيرات، بحجة أن ذلك يطعن في الولاء الوطني، وقد أوضحت رأيي في هذا الموضوع في حلقة من حلقات (أسئلة وأجوبة).. وأنبه هؤلاء إلى أن: التدخل في القرار السياسي ليس أقل دلالة - حسب منهجهم - من رفع الأعلام والصور، وأن السلطة إذا كانت راغبة في التدخل بخصوص هذا الموضوع وراضية عنه لأنه يخدم أجندتها، فهي لن تكون راضية عن أصل الرجوع والتدخل، وسوف توظفه سلبيا ضدنا في المستقبل حينما تكون غير راضية، كما أن هذا لا يرضي الفصائل الوطنية الأخرى، ومن نتائجه عزل الوفاق، والتأثير السلبي على العمل الوطني المشترك.

النتيجة السلبية الثانية: أن هذا الاتجاه يمثل عملية قفز على الآليات الصحيحة لإدارة الاختلاف في الرأي واتخاذ القرارات في التيار، ومن نتائجه فقدان التيار لبوصلة التوجه (أي: الضياع) وفشله في إدارة دوره في اللعبة السياسية، وتفتيت وحدته.

النتيجة السلبية الثالثة: تصوير المصرين على قرار المقاطعة (ظلما) وكأنهم في اتجاه مضاد لفقهاء الطائفة ورموزها العظيمة، مما يشكل عليهم ضغطا معنويا في سبيل تغيير قناعتهم أو اتخاذ مواقف تخالف قناعتهم، وأنا أصنف هذا السلوك في دائرة عملية افتضاض ضمير الإنسان الغير أخلاقية، لأنها تلجأ إلى أساليب غير شرعية في تغيير الأفكار والسلوك، وأقطع بمخالفتها للمنهج الإسلامي الأخلاقي والدعوي.

النتيجة السلبية الرابعة: خلق فرص الجرأة والإساءة لرموز وفقهاء الطائفة العظام لدي شريحة مؤمنة من شرائح هذا الشعب الموالي.. ولهذا عواقبه غير المحمودة.

والخلاصة: أن هذه فتنة ليس لله تعالى فيها رضى، وأن مفاسدها وسلبياتها

وأخطارها وخسائرها، تفوق أضعافا مضاعفة ما يمكن أن ينتج من سلبيات وخسائر (خطأ) قرار المشاركة أو المقاطعة، وعليه أنصح أصحاب هذا الاتجاه بتقوى الله تعالى، وأن لا يجعلوا الرموز الكرام للطائفة وقودا لمعاركهم السياسية البينية ومع الآخر.. وأؤكد: بأن في وسع التيار أن يتخذ قرار المشاركة داخليا إذا شاء، وأن الاستقواء بالخارج، لا يضيف شيئا ذو بال، سوى السلبيات الخطيرة.

النقطة الثالثة: رأيي في المقاطعة والمشاركة واضح لأصحاب الشأن ولم يتغير، وإذا اتخذ العلماء الكرام والقيادات السياسية قرار المشاركة في الانتخابات القادمة بدون أن يحدث تقدم في المسألة الدستورية، فلن أكون جزء من المشاركة، ولن أقف (قطعا) في وجه قرار العلماء.. وأنصح: إذا كانت لديهم رغبة المشاركة، فعليهم - من أجل تقليص السلبيات - أن يعلنوا ذلك سريعا.. قبل المؤتمر الدستوري الثاني، وأن يتحركوا في سبيل توفير الاستعدادات اللازمة وتهيئة الساحة لذلك من الآن، فمرور الوقت ليس في مصلحتهم، وأن السعي لتشكيل بعض الضغوط على الحكومة لتقديم بعض التنازلات.. قد فات وقته ودخل في دائرة الوهم.

النقطة الرابعة: أبشرهم في حال المشاركة بالنجاح في تحقيق بعض التعديلات الدستورية التي لا تمس الجوهر، والتقدم في بعض الملفات.. مثل: الصحة والتعليم والبطالة والبيئة والإسكان، وهو تقدم شكلي لن يصل إلى جوهر وحقيقة الإصلاح، ولكنه قد يرضي من لا يطمح في أكثر من ذلك.

النقطة الخامسة: بمناسبة الحديث عن الاستقواء بالخارج، أرغب في التنبيه إلى نقطة في غاية الأهمية.. وهي: أن القرارات الوطنية الكبيرة، يجب أن لا تغفل ولا تستقل عن الرؤية الإسلامية العامة، فيما يتعلق بالطموحات والتطلعات والتحديات التي تواجه المسلمين في العالم، ولا تلغي الخصوصيات المحلية، وأن مراعاة

الخصوصيات المحلية وأخذها بعين الاعتبار، قد يؤدي إلى تغييرات جوهرية على الصعيد الوطني تكون لها تأثيراتها الإقليمية والعالمية، وأقطع بأن الشعب البحريني رغم صغر حجمه، فإنه يمتلك بعض الخصوصيات التي تمكنه (لو أحسنت قيادته) من إحداث تغييرات جوهرية على الصعيد الوطني تكون لها تأثيراتها المهمة إقليميا.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٦

التاريخ: ٢٨ / ذو القعدة / ١٤٢٥ هـ

الموافق: ٩ / يناير – كانون الثاني / ٢٠٠٥ م

مؤتمر الوفاق الثاني

السؤال (١):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على مؤتمر الوفاق الثاني الذي عقد في فندق الخليج بتاريخ: (٤ / ١ / ٢٠٠٥م)؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد كشف المؤتمر عن حقيقة ما تمتلكه جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من كوادر محترمة ذات كفاءة مهنية عالية، تستطيع التفكير والتخطيط لها بنجاح.

وفي تقديري الشخصي: أن حجم هذه الكوادر يزيد على حجم الجمعيات العمومية لعدد من الجمعيات السياسية العاملة في الساحة الوطنية، إلا أن هذه الكوادر مبعثرة ولا تدار بشكل جيد وفاعل (حتى الآن) مما جعل بعض الجمعيات السياسية الأخرى.. تبدوا في عملها بصورة أكثر حرفية.

وفي تقديري الشخصي أيضا: أن البناء الهيكلي والإداري للوفاق وأجهزتها، والتحديد الاستراتيجي والمنهجي لعملها، وتثقيف كوادرها إسلاميا ومهنيا وإدارتها بشكل جيد وفاعل، وتوظيفها في سبيل وضع الاستراتيجيات والخطط والبرامج.. وتنفيذها، أهم من الناحية العملية من كل الخطوات التي يمكن أن تتخذها لدخول المجالس البلدية أو التشريعية أو الدخول مع الحكومة، ويجب أن تكون لهذه الأمور الأسبقية على كافة خطوات الدخول مع الآخر.

النقطة الثانية: لقد صنفت في إجابة سابقة، الجمعيات السياسية في البحرين في وضعها الحالي في دائرة (القوى المسايرة) وقلت في توصيف هذه القوى: بأنها تختلف مع الحكومة، وتنتقدها، وترفض بعض برامجها، ولكنها في النهاية تسايرها ولا تواجهها.

وبحسب هذا التصنيف: نجد هناك مسألتين رئيسيتين.. وهما:

المسألة الأولى - تتعلق بأوراق المؤتمر: يفترض في هذه الأوراق (وهي أوراق ذات قيمة علمية جيدة) أن تقوم بوظيفتين رئيسيتين.. وهما:

الوظيفة الأولى: عرض وتحليل ونقد رؤى وبرامج الحكومة.

الوظيفة الثانية: عرض رؤى وبرامج الوفاق ومقارنتها بمثيلاتها من رؤى وبرامج الحكومة.

والملاحظ: أن أوراق المؤتـمر اكتفت بتقديم رؤى الوفـاق فقط، ولم تتناول من قريب أو بعيد رؤى وبرامج الحكومة، وهذا يمثل نقصا في الأوراق المقدمة، يجعلها تحت سقف أنزل من سقف القوى السياسية المسايرة، وهذا مما ينبغي الالتفات إليه في المؤتمرات القادمة.

المسألة الثانية - تتعلق بالتصرف في أوراق المؤتمر ومصيرها:

البعض قال: بأن لا قيمة لهذه الأوراق، إذا كانت الوفاق خارج قبة البرلمان، فالطريق الوحيد إلى تفعيلها والاستفادة منها.. هو البرلمان.

وأنا أقول: أن المطلوب (فعلا) هو المشاركة في صناعة القرار من خلال العمل المؤسسي.. وفي مقدمته البرلمان، فهذا هو الوضع الطبيعي والشكل الصحيح

للعمل، وقد ضحينا من أجله بفلذات أكبادنا الأعزاء.. شهداء الدين والوطن، وآلاف المعتقلين وسائر ضحايا التعذيب والإرهاب، إلا أن المؤسسة البرلمانية الموجودة حاليا - بحسَب صلاحيات المجلسين، وآليات عملها الدستورية.. كما هو مفصل في مكانه - مؤسسة عليلة قد اشتدت علتها واستحكمت، ولا يجدي معها العلاج والدواء، وليست هي المؤسسة التي نريدها وضحينا من أجلها، ولن يمر من خلالها (غالبا) إلا العليل المؤذي أو ما هو قليل النفع والجدوى، وأن التعويل عليها سوف يؤدي إلى أن يكون الوطن كله عليلا معاقا ومتخلفا، وعلينا أن نواصل طريق الكفاح حتى نحصل على المؤسسة البرلمانية التي نستطيع من خلالها التعبير عن إرادتنا.. لا أن نكون رهينة بيد السلطة التنفيذية، وان نسعى بواقعية من خلال آليات دستورية وبرلمانية صحيحة لخدمة قيمنا ومصالحنا الإسلامية والوطنية.. لا من خلال التوهم والخيال.

ولكن بما أن الوفاق - حسب التصنيف - ضمن دائرة قوى المسايرة: فالمطلوب منها أن تتواصل بصورة منظمة مع أجهزة السلطة التنفيذية وتتناقش معها وتتعاون.. في سبيل الاستفادة العملية من هذه الأوراق، وقد قلت مرارا في مناسبات عديدة: أن المقاطعة لا تعني القطيعة مع السلطة، وأن حالة الجمود الحالية في علاقة المعارضة مع السلطة، حالة سلبية لا تخدم المصلحة الوطنية، وتدل على جانب من الفشل في الإدارة السياسية لعمل المعارضة.

النقطة الثالثة: يعتبر حضور دولة الرئيس: (رئيس وزراء لبنان الأسبق: الدكتور: سليم الحص) والمفكر الكويتي: (الدكتور: محمد الرميحي) مكسبا كبيرًا للوفاق، إلا أنه يؤخذ عليها: أنها لم تأتي بشخصيات إسلامية تشارك في بلورة الرؤية الإسلامية في المواضيع المطروحة على غرار ما تفعل الجمعيات الأخرى.. وهذا من حقها، وقد

طرح في الأوراق ما يعارض الأطروحة الإسلامية وثوابت الوفاق.. ولم يرد عليه، ويأتي ذلك في سياق تقصير جمعية الوفاق في تثقيف أعضائها بالثقافة الإسلامية في ميدان عملها.

النقطة الرابعة: قال فضيلة الشيخ علي سلمان في كلمته: أن أعضاء جمعية الوفاق قد بلغ السبعين ألف.. ولن أعلق على ذلك، ولكن المراقب يسأل أين هم عن المؤتمر؟

الجواب: أن المكان قد لعب دورا بارزا في تقليص عدد الحضور، فهو مكان للأبهة وليس مكانا للجماهير، كما أن الحال يكشف عن خلل في الإدارة ومنهجية العلاقة مع القاعدة، ولا يقلل من هذه الحقيقة.. القول: بأن المؤتمر كان مؤتمرا علميا وليس جماهيريا، فهذه الحقيقة قائمة وصرختها مسموعة في المؤتمر، وربما يكون الضيف (الدكتور الرميحي) قد قصدها بلغته الرمزية في مخاطبته لفضيلة الشيخ علي سلمان: حينما وصف الكراسي التي يجلسون عليها بأنها كبير، وأنها تحجبهم عن رؤية الناس، وتدل علي هذه الحقيقة الكثير من المؤشرات التي قرأها المراقبون وصرحوا بها قبل المؤتمر، ويشاركهم نفس القناعة الكثير من أعضاء الوفاق.

النقطة الخامسة: لقد كان برنامج المؤتمر مزدحما إلى درجة الإزعاج، ولم يحصل أصحاب الأوراق على فرصتهم لتقديم أوراقهم بشكل جيد، ولم تعطى الفرصة المقبولة للتعليق والمناقشة، مما جعل تقديم الأوراق ومناقشتها أقرب إلى الحالة البرتوكولية منها إلى الحالة العملية، مما قلل بالتأكيد من درجة الاستفادة منها، لا سيما أن الجانب التثقيفي هو البارز في نشاط الوفاق وليس الجانب التطبيقي، وكان بالإمكان تقليل عدد الأوراق المعروضة وتضمين الباقي في كتيبات المؤتمر.

انقسامات الرموز

السؤال (٢):

لقد وجدنا من خلال متابعاتنا لخطابات الرموز والقيادات في داخل التيار ومواقفهم.. حالة إرباك وعدم وضوح وربما انقسام.

ما هو تفسيرك لذلك؟

الجواب (٢):

وفيه – حسب تقديري – عدة نقاط.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد كان زمام الأمر بيد أصحاب المبادرة، وقد تعطل دورهم وانتقلت المسؤولية إلى غيرهم بصورة غير منظمة، مما خلق – بطبيعة الحال – حالة إرباك في وضع التيار، وهي حالة مؤقتة سوف تنتهي ببلورة الوضع القيادي الجديد (إن شاء الله تعالى) وقد بدت معالمه بالظهور.

النقطة الثانية: يعتبر العمل العلني من خلال المؤسسات السياسية حالة جديدة على الساحة الوطنية، وهي تحتاج إلى خبرة سياسية وإدارية لم تكن متوفرة بالقدر الكافي، مما يؤدي بطبيعة الحال إلى حالة من الارتباك في العمل، وسوف تنتهي تدريجيا بتراكم الخبرة (إن شاء الله تعالى).

النقطة الثالثة: لقد كشفت التجربة العملية أن الرموز والقيادات المتصدية لقيادة التيار يختلفون في منهجية التفكير والعمل السياسي، ولم يكن ذلك واضحا في المرحلة السابقة، بسبب اختلاف ظروف وملابسات المرحلتين، والاختلاف ظاهرة طبيعية صحية، والعيب ليس فيها وإنما في إدارتها، وقد خلق هذا الاختلاف والفشل

في إدارته: حالة تجاذب قاسية بين مقتضى الأخوة والولاء البيني والتسالم الروحي بين أخوة الجهاد، وبين مقتضى ما يؤمن به ويراه المختلفون أنه يصب في المصلحة الدينية والوطنية.

ومن الطبيعي أن يؤدي ذلك الاختلاف إلى حالة من الارتباك والإرباك في العمل، لا سيما مع اختلاف وجهات نظرالمعنيين في فهم الاختلاف، وقدرتهم على خلق التوازن بين قوى التجاذب الداخلية (في النفس) والخارجية، وسوف تستمر هذه الحالة حتى ساعة النجاح في تشكيل الوضع الجديد وحسم خياراته المنهجية.

النقطة الرابعة: أرى بالإضافة إلى كل ما سبق: وجود خلل في آليات التنسيق واتخاذ القرارات، وبعض من الخلل في منهجية العلاقة مع الغير والمختلف وفي الإدارة السياسية، وإذا نجحنا في تجاوز هذا الخلل، فسوف تتحسن الأحوال جميعها كثيرا (إن شاء الله تعالى).



مشاركة الموسوي

السؤال (٣):

لقد أعلن السيد ضياء الموسوي في جريدة الوسط، عن تزعمه لحملة من أجل المشاركة في انتخابات (٢٠٠٦) مخالفا بذلك العلماء.

ما هو تعليقك على ذلك؟

الجواب (٣):

وفيه عدة نقاط رئيسية.. أهمها:

النقطة الأولى: أقرأ من قلم فضيلة السيد ضياء الموسوي.. وآخرين غيره، أنهم يرون في قرار المقاطعة ضررا بالغا بمصالح الطائفة والوطن، وأنه يخلق حالة عداء غير مبررة بين الطائفة والحكومة، ويسمح بتقدم غير المؤهلين والخصوم لركب المسيرة الوطنية وصناعة القرارات المصيرية فيها، ومن شأنه أن يكرس حالة الحرمان لأبناء الطائفة.. وبالتالي: فإن المشاركة (من وجهة نظرهم) ضرورية من أجل مصالح الطائفة والمصالح الوطنية العليا والمباشرة المشتركة.

النقطة الثانية: لا يفهم من السلوك السياسي لفضيلة السيد ضياء الموسوي، أنه ملتزم بالقيادة العلمائية المتصدية حاليا، ولم يعلن عن شيء من ذلك، ويشاركه في ذلك الكثير من أبناء الطائفة وطلاب العلوم الدينية وعلمائها في البحرين.. ويشكل بعضهم خطوطا وتكتلات سياسية مغايرة.

النقطة الثالثة: من خلال ما سبق: يتأكد حق فضيلة السيد ضياء الموسوي سياسيا: في أن يعلن تزعمه لحملة من أجل المشاركة في انتخابات (٢٠٠٦)، بنفس القدر من الحق الذي نعطيه لدعاة المقاطعة.

النقطة الرابعة: أرى: بأن ممارسة كل فريق لحقه في الدعوة إلى وجهة نظره والانتصار إليها عمليا على الأرض.. وفق قواعد اللعبة داخليا، من شأنه أن يثري الساحة الوطنية فكريا وسياسيا، ويخلق أجواء إيجابية صحية، تكون أفضل من الأجواء التي سبقت انتخابات ٢٠٠٢.

والخلاصة: يحق لكل فريق من دعاة المشاركة أو المقاطعة، أن يمارس حقه في الدعوة إلى وجهة نظره والانتصار عمليا لها على الأرض، مع الالتزام بقواعد اللعبة داخليا، وفي مقدمتها القواعد الأخلاقية والشرفية، وعدم الدخول في مهاترات

فكرية وسياسية أو الخروج عن جوهر الموضوع، والحرص الأكيد على المصالح الإسلامية والوطنية العليا والمباشرة.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٧

التاريخ: ٣ / صفر / ١٤٢٦ هـ

الموافق: ١٤ / مارس - آذار / ٢٠٠٥م

رفع الصور

السؤال (١):

ما هو تعليق الأستاذ على ما تثيره السلطة في الوقت الحاضر من ضجة حول (رفع) ما أطلقت عليه: (صور لرموز خارجية) في عاشوراء؟

الجواب (١):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: في القرآن الكريم وأحاديث الرسول الأعظم الأكرم ﷺ تأكيد على الوحدة التاريخية والجغرافية للأمة الإسلامية.. وهذا ما يجمع عليه المسلمون.

أما الوحدة التاريخية: فتعني أن أتباع الأنبياء عليهم السلام على امتداد التاريخ: من لدن آدم عليه السلام وحتى أن يرث الله جل جلاله الأرض ومن عليها.. هم أمة واحدة، وأن دينهم الإسلام.

وإذا تأملنا جيدًا في هذه الوحدة، نجد أنها لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الإيمان برموزها القيادية والتمسك بهم.. مثل: الإيمان بنبوة آدم ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد والتمسك بمرجعيتهم عليهم السلام، وبغير ذلك لا يمكن أن تتحقق الوحدة التاريخية للأمة الإسلامية على امتداد التاريخ.

قال الله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾[1].

---

(١) البقرة: ٢٨٥.

وجاء في زيارة الإمام الحسين عليه السلام: "السلام عليك يا وارث آدم صفة الله، السلام عليك يا وارث نوح نبي الله، السلام عليك يا وارث إبراهيم خليل الله، السلام عليك يا وارث موسى كليم الله، السلام عليك يا وارث عيسى روح الله، السلام عليك يا وارث محمد حبيب الله، السلام عليك يا وارث علي أمير المؤمنين ولي الله، السلام عليك يا وارث الحسن الشهيد سبط رسول الله".

فالإيمان بهذه الرموز القيادية والتمسك بها: هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الوحدة التاريخية للأمة الإسلامية على امتداد تاريخها الطويل.

وأما الوحدة الجغرافية: فتعني أن الأمة الإسلامية أمة واحدة وراء الحدود الجغرافية والسياسية في الزمن الواحد.

وإذا تأملنا في هذه الوحدة، نجد بأنها لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الإيمان والتمسك بالرموز الروحية والسياسية القيادية التي تمثلها على المستوى العالمي، وبغير ذلك لا يمكن أن تتحقق الوحدة للأمة الإسلامية في شتى بقاع الأرض، وراء الحدود الجغرافية والسياسية في العالم.

أضف إلى ذلك: أن التمسك بتلك الرموز يعطي للأمة حضورها الفكري والسياسي الفاعل على الساحة الدولية، فتكون لها أطروحاتها الفكرية والسياسية على المستوى الدولي.. ويكون لها دورها كذلك.

ونخلص من ذلك إلى النتيجة التالية: أن ما تطرحه السلطة في البحرين، يدخل ضمن المساعي والأجندة الهادفة إلى تجزئة الأمة الإسلامية وتهميش دورها.. قصدت ذلك أم لم تقصده، وليس لذلك أية علاقة بالولاء للوطن.. لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار: عدم حصر مرجعية التقليد في الحدود الجغرافية والسياسية، والمطلوب من السلطة في البحرين التراجع عن هذه الأطروحة الخاطئة.. مع التأكيد:

أنها مهما أصرت فلن تنجح في تحقيق ما تريد، ولن تجني من وراء إصرارها ومساعيها إلا الأشواك!!

النقطة الثانية: أرى بأن وراء أطروحة السلطة في البحرين لموضوع (رفع) ما أطلقت عليه: (الصور لرموز خارجية) في عاشوراء.. أهداف سياسية غير واقعية، لا سيما وأننا لم نجد في عاشوراء هذا العام أي اختلاف لدى الناس في هذا الموضوع عن السنوات الماضية، وأن بعض أهداف السلطة السياسية: يدخل ضمن الأجندة الأمريكية في المنطقة، والتي نرى ونقرأ بعض مشاهدها في لبنان والتهديد لإيران وسوريا.. بل هي تعبير صريح عن جوهر هذه الأجندة، وليس مجرد ركوب الموجة - كما يرى البعض - لتحقيق أهدافها السياسية الخاصة بها.

وأتوقع التالي في البحرين على ضوء ما يحدث حاليا فيها:

أن السلطة سوف تسعي لتحقيق بعض التقدم في ملف البطالة والخدمات في القرى والمدن، وإجراء بعض التعديلات الدستورية، من أجل كسب ثقة المواطنين الشيعة وتطمينهم.. ومطالبتهم بثمن ذلك: الاهتمام بأوضاعهم وشؤونهم الداخلية، وقطع صلتهم الروحية بإيران وحزب الله، وعدم التعاطف معهم في حال تعرضهم للاعتداءات الأمريكية الغاشمة، ويعتبر تصعيد السلطة وأطروحاتها هذه في الوقت الحاضر تمهيدا لذلك.

وأنبه السلطة في البحرين: بأن الشعب المسلم في البحرين لن يسايرها في انجرارها وراء الأجندة والسياسة الأمريكية الاستكبارية، ونطالبها بتطوير علاقتها مع إيران.. نظرا: لأنها أكبر دولة جارة في الخليج، وللعلاقات الدينية والتاريخية التي تربطنا معها، ولأهميتها في استقرارنا الأمني والسياسي ومصالحنا الاقتصادية، وأن العلاقة معها أهم لنا دينيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا من العلاقة مع أمريكا

الاستعمارية.

النقطة الثالثة: أرى بأن تصعيد السلطة في الوقت الراهن، وأطروحاتها حول (رفع) ما أطلقت عليه: (صور لرموز خارجية) في عاشوراء.. ترتبط إلى درجة عالية: بما يشهده الشارع البحريني من تصعيد وجدية في المطالبة بحقوقه العادلة المشروعة، وحمل ملفاته إلى المؤسسات الدولية ذات العلاقة، وأن السلطة بدلا من مواجهة ذلك بالواقعية السياسية: تحاول أن تربط هذه الحركة بالخارج كما فعلت مع الانتفاضة الشعبية المباركة في التسعينيات من القرن المنصرم.

وأنبه السلطة في البحرين: أن ذلك لن ينفعها عمليا بشيء، كما لم ينفعها من قبل مع الانتفاضة المباركة، والمطلوب منها: التعامل بواقعية مع الحركة الشعبية، والاستجابة لمطالب الشعب العادلة المشروعة، وعدم تهديد الأمن والاستقرار في البلد، وتضييع الوقت على أبناء الشعب فيما يتعلق بمصالحهم الجوهرية.

كما أنبه بعض الأشخاص الذين صرحوا وعلقوا على أطروحات السلطة باسم الطائفة ومؤسساتها حول (رفع) ما أطلقت عليه السلطة (صور لرموز خارجية) في موسم عاشوراء: بأن بعض تصريحاتهم تفتقد إلى الرؤية الواضحة والبعد الاستراتيجي، وأنها واقعة تحت تأثير الضعف البشري.. وأسألهم: أن لا يحملوا أنفسهم وأبناء طائفتهم فوق طاقتهم.



استعداء أمريكا

السؤال (٢):

يطالب البعض المعارضة في البحرين بعدم التعرض بالنقد لأمريكا

واستعدائها في الوقت الراهن، لأننا بحاجة إليها في تحقيق مطالبنا السياسية الوطنية. ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: لقد أشرت في مناسبات عديدة إلى ضرورة استقلال النضال الوطني، وبينت أن ذلك لازم لحفظ هويتنا ومصالحنا الوطنية، وأوضحت بأن ذلك لا يعني عدم الاستفادة من الظروف المؤاتية محليا وإقليميا ودوليا.. أي كان مصدرها، والاستفادة من العلاقات الخارجية الشرعية القائمة على أساس التكافؤ والمصالح المشتركة لخدمة قضايانا الوطنية.

النقطة الثانية: إن السياسة الأمريكية جادة في تجزئة العالمين: العربي والإسلامي وتهميشهما، وفصل قضايا شعوبهما عن بعضها البعض لإضعافها والانفراد بها واحدا تلو الأخر. والمطلوب منا إسلاميا وعربيا: أن نحذر من هذه السياسة الاستكبارية الاستعمارية الخبيثة، وأن لا نتيح لها فرصة التطبيق على أرض الواقع، وفي الوقت الذي نهتم بقضايانا الوطنية آو المحلية ونركز عليها، فإنه ينبغي علينا: أن لا نغفل عن الطرح والمواقف المشتركة لخدمة المصالح والقضايا العربية والإسلامية العامة، ولمواجهة المخططات العالمية الاستكبارية الأمريكية وغير الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي.

النقطة الثالثة: أن الإدارة الأمريكية الحالية إدارة مؤدلجة، وحساباتها الأيديولوجية مقدمة على حساباتها السياسية، وأن المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط ذو أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية مناهض للمشروع العربي والإسلامي. وقد طالب بوش في

بروكسل في أول زيارة أوربية له في ولايته الثانية، طالب الحكومات العربية: بإصلاح المناهج الدراسية ومقاومة التطرف، وإطلاق الحريات (بالمفهوم الغربي طبعا) وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني. وهذه المطالب تمثل المحاور السياسية الرئيسية للمشروع الأمريكي في المنطقة، وهي محاور مناهضة للمشروع: العربي والإسلامي، وأنها تمثل حزمة واحدة لا يمكن تجزئتها، ولهذا فأمريكا لم تلتفت للأسس الديمقراطية ولرغبة الأكثرية في لبنان، لأنها على خلاف أجندتها، وأنها تسعى هناك لقلب الموازين بما يخدم مصالح الكيان الصهيوني، وتسهيل تطبيع العلاقة معه، وفرض هيمنته على المنطقة برمتها.

وفي البحرين: وقفت أمريكا إلى صف السلطة رغم انقلابها السافر والخطير على الدستور وميثاق العمل الوطني وتراجعاتها في مشروع الإصلاح، وفي وسع أمريكا لو كانت تريد دعم الديمقراطية، أن تطالب السلطة في البحرين بأن تلتزم بـ (دستور: ١٩٧٣) وميثاق العمل الوطني على أقل تقدير.. ولم تفعل ذلك، وإنما فعلت العكس: فقد امتدحت السلطة في البحرين وأثنت على مشروعها، وغضت النظر عن انقلابها على الدستور العقدي وميثاق العمل الوطني وتراجعاتها السافرة والخطيرة في المشروع الإصلاحي.

النقطة الرابعة: المسلمون مكلفون شرعا بحمل المشروع الرسالي الإسلامي إلى العالم، وهو مشروع السماء إلى الأرض، وبه تعرف هويتهم ومكانتهم ودورهم في العالم، وبدونه يفقدون هويتهم ومكانتهم ودورهم العالمي.

قال الله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[1].

---

(١) البقرة: ١٤٣.

وأمريكا لا تريد الحوار معنا، وإنما تريد سحق المشروع الإسلامي لصالح مشروعها الاستكباري، والمطلوب منا: مواجهتها وعدم تمكينها من تطبيق مشروعها الاستكباري في العالمين: العربي والإسلامي، وأن نتحمل مسؤوليتنا الدينية والإنسانية تجاه المشروع الإسلامي في الداخل والتبشير به في الخارج، من أجل المحافظة على هويتنا وكرامتنا واستقلالنا ومصالحنا، ومن أجل إنسانية الإنسان على وجه الأرض، وسعادته في الدنيا والآخرة، لا أن نتلقى المشروع الأمريكي بالترحاب من أجل بعض المصالح المادية الدنيئة، على حساب المصالح الوطنية الجوهرية والمشروع الإسلامي العظيم.

وأذكر هنا بقول الله تبارك وتعالى: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ﴾[1].

وقد أوضحت في النقطة الأولى: أن استقلالية النضال الوطني لا تعني عدم الاستفادة من الظروف المؤاتية والعلاقات المشروعة مع الأطراف الخارجية القائمة على أساس التكافؤ والمصالح المشروعة المشتركة.

النقطة الخامسة: موجهة إلى الرموز والقيادات الإسلامية على وجه الخصوص.. وفيها: أن السماح للمشاريع غير الإسلامية بالسيطرة على الساحات الإسلامية على حساب المشروع الإسلامي العظيم، وما يترتب علي ذلك من تعطيل المفاهيم والأحكام الإسلامية عن التطبيق، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة يجب عليهم أن يأخذوها بعين الاعتبار.. أهمها:

---

(١) العنكبوت: ٤١.

أولا: عدم القدرة على فهم الإسلام فهما صحيحا، وصياغة مفاهيمه وأحكامه صياغة واقعية واضحة.

ثانيا: سلب الواقع بعده الإنساني، وعدم إتاحة الفرصة لتقييمه وتطويره على أساس فكري رباني.

ثالثا: تضييع القيمة العملية والإنتاجية للمشروع الإسلامي كمنهج رباني للحياة، وأخذه في صورة مجردة بعيدة عن الواقع وهموم الناس، وحبسه في الغرف المغلقة من أجل الدرس من الأوراق وبطون الكتب، مما يؤدي بالضرورة إلى تخلفه، وعدم قدرته على خدمة الإنسان والحياة، وهذا خلاف الغاية من وجوده قطعا.

والخلاصة: أن الدعوة إلى عدم التعرض بالنقد لأمريكا وعدم استعدائها نظرا لحاجتنا إليها في تحقيق مطالبنا السياسية، تتسم بالسطحية السياسية وقصر النظر.. على خلاف إدعاء أصحابها، والغفلة الثقافية والجهل بحركة التاريخ وفلسفته، والتجرد من البعد الحضاري والرسالي.. وقد أوضحت الموقف منها فيما سبق من النقاط.



الاعتقالات الأخيرة

السؤال (٣):

ما هو تعليق الأستاذ على الاعتقالات الأخيرة؟

الجواب (٣):

لقد قلت في ندوة أقيمت بمناسبة الإغلاق الأول لبحرين أون لاين ومواقع

الكترونية أخرى: "اليوم تغلق المواقع الالكترونية، وغدا تفتح أبواب السجون" وذلك يقوم على أساس معادلة واضحة.. وهي: أن دستور (٢٠٠٢) أسس لنظام استبدادي، والاستبداد يضيق دائما بالحريات، وقد توالت مساعي السلطة وتنوعت للتضييق على حرية التعبير، وتعددت اعتقالات أصحاب الرأي، وسوف تتسع الدائرة كثيرا كلما تقدمت الأيام وتصاعدت حركة المطالبة بالحقوق الشعبية العادلة، ما لم يحصل التقدم في حل المسألة الدستورية وإصلاح المؤسسة البرلمانية وتطويرها.

والخلاصة: أن دستور (٢٠٠٢) أسس لنظام استبدادي وصادر الحقوق والمكاسب الشعبية، وأقام مؤسسات مشلولة، وقضى على فرص الحراك السياسي والتنموي في البلاد، وهذا من شأنه أن يهدد الاستقرار الأمني والسياسي، وقد بدأت بوادر عدم الاستقرار بالظهور، وعلى السلطة أن تتدارك الأمر قبل أن تتسع الرقعة على الراقع.



ثورة الإمام الحسين والأطروحات المتناقضة

السؤال (٤):

لقد سمعنا في عاشوراء من الخطباء أطروحات متناقضة حول ثورة الإمام الحسين عليه السلام.. منها: أن بعض الخطباء يقول: بأن الإمام الحسين عليه السلام خرج من اجل السيطرة على الحكم، وبعضهم يقول: أنه عليه السلام كان يعلم بشهادته قبل خروجه، وانه خرج من أجل الشهادة. ما هو رأي الأستاذ؟

الجواب (٤):

التناقض في الأطروحات المذكورة، ناتج عن الخلط بين ثلاث مسائل

وعدم التمييز بينها.. وهي:

المسألة الأولى: أن الأئمة عليهم السلام هم خلفاء الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم وأنهم أصحاب الحق الوحيدين في حكم الأمة الإسلامية، وقد أوضحوا ذلك بكل جلاء ووضوح، ولم يتركوا فيه أي لبس، ومن ذلك قول الإمام الحسين عليه السلام للوليد بن عتبه والي يزيد على المدينة المنورة: "أيها الأمير! إنا أهل بيت النبوة، ومعدن الرسالة، ومختلف الملائكة، بنا فتح الله، وبنا يختم، ويزيد رجل شارب الخمور، وقاتل النفس المحرمة، معلن بالفسق، ومثلي لا يبايع مثله، ولكن نصبح وتصبحون، وننظر وتنظرون أينا أحق بالخلافة"[1].

وعلى هذا: فإن مطالبة أهل البيت عليهم السلام بالحكم وسعيهم إليه، لا ينتقص من مكانتهم المعنوية وزهدهم في الدنيا، بل هو حق لهم، وواجب عليهم.. إذا توفرت الشروط الموضوعية، وأن ذلك ليس من أجل الرئاسة والمنافسة عليها أو الحرص على زخارف الدنيا الفانية وحطامها الزائل، وإنما هو من أجل الله عز وجل وفي سبيله.

المسألة الثانية: ثمة دوران رئيسيان للأئمة عليهم السلام شأنهم في ذلك شأن الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم والأنبياء المرسلين عليهم السلام.. وهما: الهداية والحكم.

أما الهداية: فهي غير قابلة للتعطيل، فالنبي أو الأمام يستطيع أن يقوم بهذا الدور رغم معارضة قومه له، ولا يستطيع أحد أن يوقفه عن ممارسة هذا الدور، كما فعل نبي الله نوح عليه السلام.. قال: ﴿ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلاً وَنَهَارًا ﴾[2]، ﴿ ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا

---

(١) مقتل الحسين. المقرم. ص ١٣٩.

(٢) نوح: ٥.

﴿٨﴾ ثُمَّ إِنِّيَ أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾[1].

كما يستطيع كل واحد من قومه أن يؤمن به ويأخذ من عنده كما فعل مؤمن آل فرعون، وكما فعل المسلمون في مكة المكرمة في بدأ الدعوة.. رغم إيذاء المشركين لهم، وكما يفعل الشيعة في الإيمان بإمامة أهل البيت عليهم السلام والأخذ منهم.

وأما الحكم: فهو قابل للتعطيل من قبل المعارضين كما كان حال الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله في مكة المكرمة في بدأ الدعوة، وقد وصل الحال أن حاصره المشركون مع المؤمنين به في الشعب، وهكذا كان حال الأئمة عليهم السلام.

وفي هذه الحالة: يحق للأئمة عليهم السلام المطالبة والسعي للسيطرة على الحكم.. إذا توفرت الشروط الموضوعية.

ومن الناحية العملية: لم يسعى الأئمة عليهم السلام للسيطرة على الحكم، وذلك لعدم توفر الشروط الموضوعية، ولمزاحمة القيام بهذا الدور مع الدور الأهم.. وهو: الهداية، وعلى حسابه، وقد أوضحت ذلك بالتفصيل في مناسبات عديدة.

المسألة الثالثة: لقد أكد الأمام الحسين عليه السلام حقه في الحكم، وتكليفه الديني الخاص كإمام والعام كأحد أبناء الأمة في المطالبة بالإصلاح الديني والسياسي والاقتصادي في الأمة الإسلامية والسعي من أجل ذلك، غير أن المتتبع لسيرة الإمام الحسين عليه السلام من أول خروجه من المدينة المنورة، وحتى وصوله إلى كربلاء المقدسة، لا يجد أنه كان يتبع تكتيك السيطرة على الحكم، وإنما تسطير ملحمة الشهادة، وهكذا كانت تصريحاته، لأنه كان يعلم بأن الشهادة هي الطريق الوحيد

---

(١) نوح: ٨-٩.

إلى الإصلاح المطلوب في الأمة الإسلامية في ذلك الوقت.. لأسباب يصعب حصرها في هذه العجالة، وقد أخبر الرسول العظم الأكرم ﷺ بشهادته عليه السلام في كربلاء.. وبكاه.

قال الإمام الحسين عليه السلام لأخيه محمّد بن الحنفية: "شاء الله أن يراني قتيلا، ويرى النساء سبايا"[1].

وقال عليه السلام لأم المؤمنين أم سلمة: "إني أعلم اليوم الذي أقتل فيه، والساعة التي أقتل فيها، وأعلم من يقتل من أهل بيتي وأصحابي"[2].

وكان يعتقد عليه السلام بأن شهادته فتحا كما جاء في كتابه إلى بني هاشم.. قال: "من لحق بنا منكم استشهد، ومن تخلف لم يبلغ الفتح"[3].

مما يدلل على تقديره لأهمية شهادته عليه السلام ودورها في تحقيق الإصلاح الذي أعلن بأنه الهدف من خروجه.

قال عليه السلام في وصيته لأخيه محمد بن الحنفية: "وإني لم اخرج أشرا ولا بطرا ولا مفسدا ولا ظالما، وإنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي ﷺ"[4].



(١) مقتل الحسين. المقرم. ص ١٣٩.

(٢) نفس المصدر.

(٣) نفس المصدر، ص ٥٨.

(٤) نفس المصدر، ص ١٥١.

السؤال (٥):

جاء على لسان الكثير من الخطباء والمفكرين الشيعة في تفسير سلوك المسلمين مع الأئمة عليهم السلام في زمانهم: أن معظم أبناء الأمة الإسلامية لم يكونوا يعرفون إمامة أهل البيت وعصمتهم عليهم السلام في ذلك الوقت.. حتى الشيعة منهم.

ويقول صاحب السؤال: أنه يترتب على ذلك: أن المسلمين معذورين في عدم اتباعهم لأهل البيت عليهم السلام وأن الكثير مما يقال عنهم وعن عصمتهم أمر مستحدث. فما هو جواب الأستاذ؟

الجواب (٥):

يجب التمييز بين أمرين.. وهما:

الأمر الأول: معرفة التكليف.

الأمر الثاني: معرفة الحقيقة.

وهذا التمييز يدخل في موضوع النبوة والإمامة.. والشعائر أيضا.

فالمسلمون على عهد الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم يعلمون بنبوته ووجوب طاعته، ولكن معظمهم يجهلون حقيقة النبوة ومكانته صلى الله عليه وآله وسلم ولهذا نجد بعضهم يتصرف معه تصرفات غير لائقة بمقامه صلى الله عليه وآله وسلم وكان القرآن الكريم كثيرا ما ينبههم إلا ذلك.. كما في سورتي الفتح والحجرات.

وهذا ما ينطبق على الأئمة عليهم السلام: فالتكليف بوجوب إتباعهم بعد الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم كان في غاية الوضوح، كما تدل على ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، غير أن المعرفة بحقيقة الإمامة لم تكن معروفة لدى أغلب المسلمين والمؤمنين.. ولا تزال كذلك، وأن المعرفة بها نسبية تختلف من مؤمن لآخر.. كل حسب علمه.

وهذا ما ينطبق أيضا على الشعائر مثل الصلاة والصيام والحج: فالتكليف بها معروف لجميع المسلمين، ولكن العلم بحكمها (من الحكمة) وأسرارها لا يعرفها إلا القليل منهم، وأن معرفتهم بها نسبية تختلف من مؤمن لآخر.. كل حسب علمه.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٨

التاريخ: ١١ / صفر / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٢ / مارس - آذار / ٢٠٠٥م

الوفاق بين التكتيك والاستراتيجية

السؤال (١):

ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حول التحرك الجماهيري الجديد التي تقوده الوفاق وموقفه منه؟

الجواب (٢):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: لا علاقة لي من الناحية العملية بالقرار، ولا أتحمل أية مسؤولية سياسية عما يترتب عليه من نتائج.. على أساس: أنني كنت قبل التحرك خارج دائرة صناعة القرار ولا زلت خارجها.. أي لم يتغير شيء في هذا الموضوع.

النقطة الثانية: ينبغي علينا أن نعطي التحرك الجديد فرصته، وأن نقدم كل ما في وسعنا من أجل إنجاحه.

النقطة الثالثة: إعطاء التحرك فرصته وتقديم الدعم لإنجاحه، لا يعني تعطيل ممارسة النقد.. لا سيما أن التحرك نفسه، هو ثمرة من الثمرات الطيبة للنقد.

ولكن يشترط في النقد: أن يكون علميا وموضوعيا ومدروسا، وأن لا يؤثرا سلبا على التحرك ويقلل من فرص نجاحه.

النقطة الرابعة: بالنسبة لي شخصيا: لن أعطي في هذه الفترة أية ملاحظات نقدية حول التحرك الجديد.. وذلك على خلفية: ما يراه بعض الأخوة الأعزاء، أن إعطائي لمثل تلك الملاحظات، قد يؤثر سلبيا على التحرك.

النقطة الخامسة: ألفت انتباه الأخوة القائمين على التحرك.. إلى: ضرورة الحذر من

الألغام السياسية التي قد تفجر في وجه التحرك الجديد والقائمين عليه (وهي متوقعة بطبية الحال) وأن تكون حساباتهم دقيقة وحرفية.. ونظرهم إلى البعيد.



السؤال (٢):

هل التحرك الجديد للوفاق: تكتيك أم إستراتيجية؟

الجواب (٢):

ذكرت في الإجابة على السؤال الأول: أني لن أعطي أية ملاحظات نقدية حول التحرك الجديد في هذه الفترة.. ولكن أقول: من الناحية النظرية: أن روح الإسلام ومنهجيته، وهما تعطيان درجة عالية من الاحترام والتقدير لكرامة الإنسان وحرماته وتقدسانهما، ترفضان تحريك الجماهير واستنهاضها من أجل أهداف شكلية أو صورية.

وعليه: ينبغي أن نحمل التحرك الجديد لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية على الجدية، وأنه من أجل أهداف حقيقية وجوهرية وليست صورية أو شكُلية.



السؤال (٣):

هل سوف يشارك الأستاذ شخصيا في فعاليات التحرك الجديد؟

الجواب (٣):

سوف أشارك في بعضها على أقل تقدير (إن شاء الله تبارك وتعالى) مع التنبيه إلى الملاحظات الثلاث التالية..

الملاحظة الأولى: أن مشاركتي سوف تكون كأي مواطن عادي مشارك في الفعاليات.. أي: لا تدل على أية علاقة بالقرار، ولن أتحمل فيها أية مسؤولية إدارية أو تنظيمية.

الملاحظة الثانية: أن عدم مشاركتي في أية فاعلية من فعاليات التحرك، لا تدل على خلاف الرأي الداعم الذي أبديته في الإجابة على السؤال الأول، وإنما تخضع لحسابات أخرى وظروف خارجية.

الملاحظة الثالثة: أن المشاركة وعدم المشاركة.. هما: حق من حقـوقي كمواطن، لن أسمح لأحد بمصادرتهما مني، أو يفرض علي فيهما خـلاف إرادتي وتقديري.



محاسبة الرموز ونقدهم

السؤال (٤):

لقد عبر البعض عن غضبهم واستيائهم من النقد الموجه لأداء الرموز والقيادات والمؤسسات في التيار. ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب على ذلك؟

الجواب (٤):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: يعتبر النقد شرطا لازما من أجل تصحيح أي عمل وتطويره وتحصينه ضد الضعف والميل والانحراف والاستبداد، بشرط أن يكون النقد علميا

وموضوعيا ومدروسا، ومن يريد الاطلاع على تفاصيل أكثر في هذا الموضوع، عليه الرجوع إلى ورقة: (العبور من الواقع إلى الطموح - الورقة المفصلة).

نعم: ينبغي رفض الأساليب الخاطئة لممارسة النقد، وليس ممارسة النقد نفسه.. وإن كان أسرى المنهج التبريري: بحكم التربية أو المصلحة أو المزاج، يرفضون النقد بكل أشكاله!!

النقطة الثانية: إن غياب النقد العلمي الموضوعي المدروس، واستحكام المنهج التبريري، قد أديا إلى تخلف أداء السلطات والمعارضات وتخلف الأوضاع كلها في العالمين: العربي والإسلامي.. وضعفهما، ولا سبيل إلى الإصلاح والتطوير في أي بلد، إلا بممارسة النقد العلمي الموضوعي المدروس على أوسع نطاق لأداء السلطات والمعارضات على السواء.

النقطة الثالثة: لقد حقق المنهج النقدي في الساحة الوطنية بعض المكاسب المهمة.. منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولا: أثبت وجوده كحق مشروع وأهميته في تصحيح الأداء وتطويره، وشغل مساحة لا بأس بها في الساحة الوطنية، على حساب المنهج التبريري القاتل.

ثانيا: لقد حقق النقد درجة مقبولة من النضج والرشد في المنهج والممارسة.. ولا زال يتقدم، ولكنه أيضا: لا زال يحتاج إلى المزيد من التنظير العلمي والترشيد في الممارسة.

ثالثا: لقد نجح المنهج النقدي من الناحية النظرية: في إثبات بعض جوانب الخلل في أداء المعارضة والمنهجية التي تسير عليها، ولفت النظر إلى وجود منهجية أخرى لها مميزات أفضل.. يمكن العمل بها والسير عليها.

رابعا: لقد أتى النقد ببعض أكله عمليا، فقد اعترفت بعض القيادات في المعارضة ببعض جوانب الخلل في أدائها، وما يشكله النقد من ضغوط عليها، عليها أن تأخذه بالحسبان في عملها وتحركاتها.

وفي تقديري الشخصي: يعتبر التحرك الجديد لجمعية الوفاق، أحد الثمار الطيبة للنقد، بغض النظر عن نوعية التقييم واختلافه لهذا التحرك.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ١٩

التاريخ: ١٧ / صفر / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٨ / مارس - آذار / ٢٠٠٥م

الإصلاح الدستوري أولاً

السؤال (١):

لقد رفعت المعارضة شعار: (الإصلاح الدستوري أولا) في مسيرة يوم الجمعة الجماهيرية الحاشدة.. وهو شعار عام. ما هي المطالب الرئيسية التي يمكن أن يتضمنها هذا الشعار من وجهة نظرك؟

الجواب (١):

أرى صحة رفع شعار: (الإصلاح الدستوري أولا) في هذه المرحلة من النضال الوطني، بشرط عدم إهمال الملفات الساخنة الأخرى، والتي يحمل بعضها بعدا إنسانيا.. مثل ملف: البطالة وضحايا التعذيب، لأن المسألة الدستورية تمثل المسألة الأم في المطالب الوطنية في هذه المرحلة، والركيزة الأساسية للإصلاح، التي بدونها لا يمكن أن يوجد إصلاح حقيقي في البلد. وقد أوضحت ذلك بالتفصيل في ورقة: (العبور من الواقع إلى الطموح).

وأرى بأن الحديث عن الإصلاح الدستوري يتضمن مسألتين رئيسيتين.. وهما:

المسألة الأولى: احتواء أصل المشكلة في موضوع المسألة الدستورية، وذلك بالرجوع إلى أحد الخيارات الثلاثة التالية..

الخيار الأول: الرجوع إلى (دستور: ٧٣) وإدخال التعديلات المنصوص عليها في (ميثاق العمل الوطني) (حصرا) وهما (مسمى الدولة، ونظام المجلسين) من خلال الآلية المنصوص عليها في (المادة: ١٠٤) منه.

الخيار الثاني: إجراء التعديلات على وثيقة (٢٠٠٢) وفق (المادة: ١٠٤) من (دستور: ٧٣) وبشرط إخضاعها إلى مرجعية (دستور: ٧٣) و(ميثاق العمل الوطني) وإرجاع كل الحقوق والمكتسبات الموجودة فيهما.. وانتقصتها (وثيقة: ٢٠٠٢).

الخيار الثالث: تشكيل مجلس تأسيسي منتخب، وتكليفه بوضع دستور جديد، على أن يلتزم بما نص عليه (ميثاق العمل الوطني) من تعديلات في: (مسمى الدولة، ونظام المجلسين)، وأن يوضع (دستور: ٧٣) و (وثيقة: ٢٠٠٢) كنموذجين أمام المجلس.

وهنا ينبغي الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين.. وهما:

الملاحظة (١): يمكن التوافق السياسي بين المعارضة والسلطة على خيار آخر، بشرط أن يكون مقبولا لدى فقهاء الدستور.

الملاحظة (٢): يجب حذف كل جانب لا يقبله فقهاء الدستور من الخيارات الثلاثة السابقة.

المسألة الثانية: المطالب الرئيسية المهمة التي ينبغي أن نسعى لتحقيقها في الإصلاح الدستوري.. وهي:

المطلب الأول: الفصل بين السلطات: على أن تكون صلاحيات التشريع والرقابة للمجلس المنتخب فقط، وليس لمجلس الشورى المعين إلا إبداء الرأي، ولا تمنح السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أية صلاحيات تشريعية.

المطلب الثاني: أن يكون الملك رمزا للدولة، وأن يمارس سلطاته بصورة غير مباشرة.. أي: بواسطة وزرائه فقط.

المطلب الثالث: أن يحظى الشخص المرشح لولاية العهد بقبول المجلس المنتخب قبل تعيينه.

المطلب الرابع: ضمان حق تداول السلطة على مستوى رئاسة الوزراء، وأن تحظى الحكومة المشكلة من الملك (الرئيس والوزراء) بثقة المجلس المنتخب.

وينبغي ملاحظة: أن المطلبين: (الأول والثاني) ملحين، وغير قابلين للتأجيل.



السؤال (٢):

في رأي الأستاذ: إلى أي درجة يتوقف الإصلاح في البحرين على تغيير رئيس الوزراء؟

الجواب (٢):

لقد ذكرت في الجواب (٥): أن ضمان: (حق تداول السلطة) من المطالب الرئيسية التي ينبغي أن نسعى لتحقيقها في الإصلاح الدستوري.. وأرى: أن تداول السلطة من الشروط الأساسية لكل حركة إصلاح في أي بلد في العالم، وبدون ذلك: تكرس المحسوبية والفساد والتخلف.. كما هو الحال عموما في العالمين: العربي والإسلامي.

وأري أن الإصلاح في البحرين: يتوقف بدرجة عالية جدا على تغيير رئيس الوزراء.. وذلك للأسباب الثلاثة التالية:

السبب الأول: لقد كان رئيس الوزراء على رأس الحكومة لأكثر من ثلاثة عقود..

وهذا بطبيعة الحال: من شأنه أن يعرقل حركة الإصلاح والتطوير، ليس في البحرين فحسب، وإنما في أي بلد في العالم، بغض النظر عن كفاءة رئيس الوزراء وإخلاصه.. أو عدمهما.

فكلما طالت فترة رئيس الوزراء أو رئيس أية مؤسسة أخرى في الرئاسة، فإن الإيجابيات تتقلص تدريجيا، وتكثر السلبيات ويكثر الفساد.

والخلاصة: أن الإصلاح والتطوير يتطلب دائما: الدفع بدماء جديد في الحكومة أو المعارضة أو أية مؤسسة أخرى.

السبب الثاني: ليس من المنطقي: أن يتولى شخص رئاسة الحكومة أو المعارضة أو أية مؤسسة أخرى، في مرحلتين متمايزتين، تتطلب كل مرحلة منهجية مغايرة في العمل، لأن إحداث التغيير والإصلاح والتطوير في الحكومة أو المعارضة أو أية مؤسسة أخرى، لا يحتاج إلى مجرد الرغبة واتخاذ القرار، وإنما إلى القناعات الراسخة والفهم المناسب، والإرادة الحقيقية النابعة منهما، وأن نفس الإنسان وقناعاته وفهمه، لا تتغير برغبة أو قرار.. فهي أعقد من ذلك بكثير، مما يفرض تغيير القيادات، كلما تغيرت المراحل، واحتيج إلى فهم جديد ومنهجية جديدة.

ومن الناحية الخارجية: فإن أداء مؤسسات السلطة التنفيذية في البحرين لم تتغير في مرحلة الإصلاح.. عما كانت عليه قبلها، وذلك لأن الأشخاص القائمين عليها لم يتغيروا.

بل الواقع يقول لنا: أن السلطة التنفيذية بعقليتها القديمة، قد أعاقت عمل المؤسسات الجديدة.. مثل: البرلمان والمجالس البلدية، وأثرت سلبا على عمل السلطة القضائية، التي لم يتغير أشخاصها في المرحلتين، ولا زالت تحت تأثير

وهيمنة السلطة التنفيذية عليها، ولم تستقل عنها - كما هو مفروض - حسب نص الدستور ومقتضى الإصلاح.

السبب الثالث: إن حجم ونوعية الانتقادات القوية الموجهة لأداء رئيس الوزراء، وتحميله مسؤولية تدهور الكثير من الأوضاع وتخلفها في داخل الوطن.. يتطلب: عدم استمراريته في رئاسة الحكومة، بغض النظر عن المدة التي قضاها في رئاستها.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٠

التاريخ: ٢٢ / صفر / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢ / أبريل - نيسان / ٢٠٠٥م

ما بعد مسيرة (الإصلاح الدستوري)

السؤال (١):

ما هي قراءة الأستاذ عبد الوهاب حسين للأوضاع في الساحة الوطنية بعد مسيرة يوم الجمعة الحاشدة؟

الجواب (١):

في تقديري: أن الأوضاع سوف تكون دقيقة وعصيبة، وأنها تحتاج إلى حساب الأمور بدقة وحرفية، واتخاذ المواقف بمسؤولية وشجاعة وحسم.

وسوف أضع قراءتي للأوضاع في سبع نقاط رئيسية.. وهي:

النقطة الأولى: في تقديري: أن التعديلات الدستورية قادمة لا محالة، لأن الملك يحتاجها من أجل إنقاذ مشروعه الذي أصبح أمام امتحان صعب وتحديات حقيقية.. تكاد تعصف به في الساحة الوطنية، وهي حاجة لازمة في نفسها من أجل المحافظ على المشروع وتطويره.

وفي تقدير ي: أن المعارضة ينبغي عليها أن تتوقع حدوث تلك التعديلات الدستورية، وتحسب إليها في تحديد مواقفها وتحركاتها السياسية.

وفي تقديري أيضا: أن هناك أربعة أمور يحرص الملك عليها في إجراء التعديلات الدستورية.. وفي المقابل: هناك أربعة أمور ترغب المعارضة فيها وتسعي لتحقيقها.. وهي:

أولا - الأمور التي يحرص الملك عليها..

الأمر الأول: يحرص الملك على الإيحاء والتأكيد: بأنه لم يرغم على إجراء

التعديلات الدستورية، وإنما جاء بها بناء على رغبته وإرادته الملكية، من أجل المصلحة الوطنية، وإنجاح مشروعه الإصلاحي وتطويره.

الأمر الثاني: لا يرغب الملك.. في: أن تقوى شوكة المعارضة عموما والوفاق خصوصا، وأن يسطع نجمهما، وترتفع معنوياتهما، بحيث تكون لهما الجرأة والقوة والسطوة على الوقوف في وجه أجنته الخاصة.. وتغييرها، وان تفرضا عليه ما لا يرغب فيه.

الأمر الثالث: الحرص على أن يكون سقف التعديلات تحت إرادته، وبالمستوى الذي يريده.

الأمر الرابع: الحرص على أن تجرى التعديلات الدستورية من خلال المؤسسة البرلمانية القائمة حاليا وفق (المادة: ٣٥) أو (المادة: ٩٢) من (وثيقة: ٢٠٠٢).

ثانيا - **الأمور التي ترغب المعارضة فيها وتسعى إلى تحقيقها..**

الأمر الأول: أن يحسب الفضل في إجراء التعديلات إلى جهودها.

الأمر الثاني: إثبات مصداقيتها، وتعزيز ثقة جماهيرها فيها.

الأمر الثالث: أن تضمن تفرد المجلس النيابي المنتخب بصلاحية التشريع والرقابة.. وأن ترفع سقف التعديلات الدستورية: إلى أقصى درجة ممكنة في هذه المرحلة.

الأمر الرابع: التوافق السياسي مع الملك على مضمون التعديلات الدستورية وآلية إدخالها.

النقطة الثانية: ليس من مصلحة السلطة.. وغير مسموح لها: بالاستخدام المفرط للقوة في قمع المعارضة.. وبالتالي فإن السلطة: سوف تلجأ إلى الألاعيب وتفجير الألغام

السياسية في وجه التحرك الجديد للمعارضة.. من أجل تعطيله أو الحد منه على أقل تقدير، وإذا احتاجت إلى القوة.. فسوف تستخدمها في حدها الأدنى، ويمكن أن يتطور استخدام السلطة للقوة إذا ثبت إصرار الوفاق والمعارضة على المضي قدما في التحرك الجديد.. ويمكن أن تحصل على الضوء الأخضر بذلك.

وفي تقديري: أن المعارضة تدرك ذلك إلى درجة كبيرة.

النقطة الثالثة: بعد أن أعلنت الوفاق عن تحركها الجديد، فإن قرار المضي قدما في مسيرة الجمعة بعد منع وزارة الداخلية لها، كان قرارا صائبا (١٠٠٪) من الناحية السياسية.. إذ أن الوفاق: لو خضعت لضغوط السلطة، وقررت إلغاء المسيرة.. لكان ذلك القرار: قد قضى على مصداقيتها، وأحرقها سياسيا، ومثل نهايتها السياسية، وأن عليها بعده أن تغلق أبوابها.

وفي تقديري: أن إدارة الوفاق قد أدركت تلك النتيجة بوضوح تام، واستندت إليه في اتخاذ قرارها بالمضي قدما في المسيرة بعد المنع.

النقطة الرابعة: بعد أن أعلن فضيلة الشيخ علي سلمان (سدد الله تعالى خطاه) في ندوة سترة قبل المسيرة بليلة: أن التحرك الجديد سوف يستمر حتى تتحقق المطالب الشعبية.. وحددها: بدستور عقدي، واستقلال المجلس النيابي المنتخب بصلاحية التشريع والرقابة، فإن توقف التحرك لا يقل خطورة على الوفاق والمعارضة – من الناحية السياسية – عن قرار إلغاء المسيرة.. لو تم.

وفي تقديري: فإن المطلوب منها: تحديد أهداف تحركها الجديد، وإستراتيجية عملها.. بدقة وحرفية، وأن تستمر في تحركها من أجل تحقيق أهدافها.. بواقعية شرعية، آخذة بعين الاعتبار قدراتها وأرضية تحركها واستعداداتها الفعلية، وكل التداعيات المفترضة والاحتياطات اللازمة، مع تنشيط التواصل السياسي مع

السلطة، والإبقاء على أبواب الحوار مفتوحة معها.. لاستيعاب كل جديد، ووضعه في مكانه الصحيح.

النقطة الخامسة: إن السلطة سوف تسعى جاهدة لمواجهة التحرك الجديد وفق ما جاء في النقطة الثانية، وأنها سوف تحرص على أن تبقى الوفاق والمعارضة في النصف: لا يسطع نجمهما وتقوى شوكتهما، ولا تضعفا ويلغا دورهما، لأن السلطة في حاجة ماسة إليهما في ضبط حركة الشارع، وتجميل صورة المشروع الإصلاحي، وقد أثبتت التجربة: أن البديل عن الوفاق خصوصا، هو التعامل مع الشارع مباشرة، وهذا يمثل مأزقا للسلطة لا ترغب فيه.

النقطة السادسة: إن الإجراءات التي سوف تعتمدها السلطة وتلجأ إليها في التعامل مع الوفاق، سوف تتوقف على نتائج المساعي لاحتواء الموقف، فإذا حصلت السلطة على ضمانات تحد من التحرك الجديد وتجعله غير ضار بأجندتها.. فإنها سوف تكون متسامحة مع الوفاق.

وأما إذا لم تحصل على هذه الضمانات، فإنها سوف تسعي لمواجهته وفق ما جاء في النقطة الثانية، وأن النتائج سوف تتوقف على مدى صمود الوفاق والمعارضة عموما، وقدرتهما على مواجهة ألاعيب السلطة وتجاوز ألغامها السياسية.. وتحقيق النجاح: يحتاج إلى إرادة صمود، ورؤية واضحة للأهداف وإستراتيجية التحرك، وقراءة حرفية دقيقة إلى الواقع.

وأن الوفاق والمعارضة تقعان بين مستقبلين في الخروج من هذا الوضع:

الأول: سطوع نجمهما وقوة شوكتهما في حال النجاح.

الثاني: الاحتراق السياسي في حال الفشل.

وقد سبق القول في النقطة الخامسة: أن السلطة: سوف تحرص على أن تبقى الوفاق والمعارضة في النصف: لا يسطع نجمهما وتقوى شوكتهما، ولا تضعفا ويلغا دورهما.. والوصول إلى هذه النتيجة: للهروب من مأزق الفشل والاحتراق السياسي - في حالة عدم توفر الأرضية أو القدرة على المضي قدما في التحرك الجديد - يتوقف على طبيعة التعاطي السياسي بين الطرفين: (السلطة والمعارضة) في هذه المرحلة، وهو يحتاج إلى حس سياسي ومهارة حرفية من قبل الوفاق والمعارضة عموما للسير على الصراط الدقيق الوسط بين طرفي: (قوة الشوكة، والفشل أو الاحتراق السياسي).

النقطة السابعة: من الألغام السياسية التي يمكن أن تفجر في وجه التحرك الجديد والقائمين عليه، أن تلجأ السلطة إلى إجراء تعديلات دستورية وفق (المادة: ٣٥) أو (المادة: ٩٢) من (وثيقة: ٢٠٠٢) بحيث لا تصل إلى المستوى الذي تحقق فيه مطالب المعارضة وطموحات الشعب.. ولا تلغيها أو تتجاهلها تماما، فإن ذلك سوف يؤدي إلى نتائج سلبية في أوضاع المعارضة ومستقبلها.. أهمها:

السلبية الأولى: انقسام صفوف المعارضة وضعفها، حيث سيقبل بالتعديلات بعض قيادات ورموز المعارضة ويرفضها البعض الآخر.

السلبية الثانية: هبوط كبير في معنويات الجماهير، وفقدان المعارضة لجزء كبير من قواعدها.. عاجلا وآجلا:

أما عاجلا: فإن الجماهير على قسمين: (الأول): يسلم للرموز والقيادات في جميع قراراتها. (والثاني): يمتلك حسا نقديا، ولا يسلم إلى القرارات التي يري فيها ضعفا ويطمئن إلى عدم صحتها، مما يعني فقدان المعارضة إلى هذا الجزء المهم من قواعدها في هذه المرحلة.

وأما آجلا: فبعد الدخول إلى البرلمان، وعجز المعارضة فيه عن تحقيق مكاسب حقيقية إلى أبناء الشعب.. لا سيما المسحوقين منهم، فيكفروا بالحكومة والمعارضة معا، مما يؤول إلى نتائج خطيرة على أوضاع البلد والمعارضة.. ومستقبلهما.

وبهذه المناسبة: أحذر إخواني المؤمنين: من خطورة الانصراف عن العلماء الإجلاء والابتعاد عنهم.. وأرى على العلماء الإجلاء: ضرورة نظم أمرهم والتشمير عن ساعد الجد، والاقتراب من الناس والدنو منهم والاهتمام بهمومهم وقضاياهم العامة والخاصة، وبث الوعي وروح التضحية فيهم، والمحافظة على تماسكهم ومعنوياتهم، لأن ذلك هو الركيزة الأساسية في قوة شوكة الدين وعز المسلمين والمؤمنين.

السلبية الثالثة: برود العملية السياسية وضعف الحماس في التعاطي معها.. مما سوف يؤدي بطبيعة الحال: إلى بطأ الحراك السياسي والإصلاحي في البلاد.. إلا إذا حدثت عوامل خارجية تتولى تحريكها.

وعليه: فإن المطلوب من المعارضة.. كما سبق: تحديد أهداف تحركها الجديد، وإستراتيجية عملها.. بدقة وحرفية، وأن تستمر في تحركها بصبر وصمود وحرفية من أجل تحقيق أهدافها، آخذة بعين الاعتبار قدراتها وأرضية تحركها واستعداداتها الفعلية، وكل التداعيات المفترضة والاحتياطات اللازمة، مع تنشيط التواصل السياسي مع السلطة، والإبقاء على أبواب الحوار مفتوحة معها.. لاستيعاب كل جديد، ووضعه في مكانه الصحيح.

وأنصح المعارضة: بأنها إذا وجدت في تقييمها لأوضاعها ومواقفها وأرضية تحركها: أن إجراء التعديلات الدستورية وفق (المادة: ٣٥) أو (المادة: ٩٢) من شأنها

أن تؤدي بها إلى المشاركة في (٢٠٠٦).. ولو لم تحقق التعديلات مطالبها، فإن عليها أن لا تنتظرها.. بل تسبقها، وتعلن عن مشاركتها من الآن.. وذلك للأسباب الموضوعية التالية (بغض النظر عن رأيي الأصل في المشاركة):

السبب الأول: ما سبق توضيحه من النتائج السلبية التي يمكن أن تؤول إليها تلك التعديلات في أوضاع المعارضة ومستقبلها.

وفي تقديري الشخصي: أنه إذا سبق الإعلان عن المشاركة التعديلات، فإن النتائج السلبية التي سوف تقع على المعارضة، سوف تكون أقل بكثير من تأخير الإعلان عنها، حيث تتاح لها تهيئة الشارع بصورة أفضل، بالإضافة إلى فرصتها في إعداد قوائمها وبرامجها الانتخابية كذلك.

السبب الثاني: من مصلحة الموجودين في البرلمان الحالي تخفيض سقف التعديلات إلى أقل مستوى، وإذا حصلت التعديلات على أيديهم، فمن شأنها أيضا: أن تؤخر إحداث تعديلات أخرى قريبة.. وتعقدها، مما يعني الإبقاء على سقف التعديلات المنخفض إلى فترة زمنية طويلة، وهذا ليس في مصلحة المعارضة. بينما إذا دخلت المعارضة وسعت إلى إجراء التعديلات على أيديها، فسوف تحرص على رفع سقفها إلى أقصى درجة ممكنة.. ويمكنها أن تحقق نجاحا نسبيا في ذلك.



دور الوفاق

السؤال (٢):

ما رأي الأستاذ حـول تقدم الوفاق على أطراف التـحالف في تزعم

التحرك الجديد.. والدعوة إلى مسيرة الجمعة؟

الجواب (٢):

لم أقف على خلفية الموقف بدقة من الوفاق.. وقد سمعت: أن الدعوة إلى الفعاليات القادمة، سوف تكون باسم الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري.. وهنا أرغب في التنبيه إلى النقاط التالية:

النقطة الأولى: ليس من مصلحة السلطة بقاء التحالف قويا.. قبل المشاركة وبعدها، حيث تقف المعارضة في جبهة واحدة قوية في وجهها.

وعليه: فإن من مصلحة السلطة: أن تسعى جاهدة لتفكيك التحالف أو إضعافه على الأقل، وهذه إرادة قديمة لمست وجودها في حواراتنا السابقة مع أجهزة الأمن.. وفيما سمعته من كلام بعض المسؤولين.

النقطة الثانية: لقد لعب العمل الوطني المشترك: دورا كبيرا في حماية الانتفاضة المباركة من نعتها بالطائفية والإرهاب.. رغم مساعي السلطة الحثيثة لذلك، ولا زالت الحاجة قائمة لحماية الحركة المطلبية من مثل هذه النعوت من خلال تعزيز العمل الوطني المشترك وقوى التحالف.

النقطة الثالثة: إن طبيعة النظام السياسي في البحرين: سوف تفرض استمرارية ثنائية السلطة والمعارضة.. مهما حدث من إصلاح، وبالتالي: استمرارية الحركة المطلبية من أجل الإصلاح والتطور، مما يجعل من العمل الوطني المشترك، والتحالف بين قوى المعارضة، حاجة إستراتيجية مستمرة.. وليست مؤقتة أو تكتيك.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢١

التاريخ: ٢٤ / صفر / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٤ / أبريل - نيسان / ٢٠٠٥م

خيارات المشاركة

السؤال (١):

ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين.. في الخيارات التالية: بشأن مشاركة جمعية الوفاق وقوى التحالف الرباعي في انتخابات (٢٠٠٦):

الخيار الأول: الدخول في المجلس، ثم الامتناع عن حضور جلساته.. مما سيؤدي إلى تعطل أعماله، وهو في الأساس مجلس معطل بحسب التجربة.. وليست فيه مصلحة للشعب، مما يشكل ضغطا على السلطة، ويرغمها على الحوار الجدي مع المعارضة.. للخروج من المأزق الحرج التي وقعت فيه.

الخيار الثاني: دخول قسم من المعارضة في البرلمان، وقسم آخر يعمل من الخارج.. بحيث يؤدي عمل الفريقين إلى نتيجة واحدة.. وهي: تحقيق أعلى مستوى من التعديلات الدستورية، وضمان المصلحة الوطنية.

الجواب (١):

ممّا يؤسف له: أن هذين الخيارين.. وغيرهما من الخيارات الممكنة، لم تأخذ نصيبها من الدراسة بشكل علمي مؤسسي لدى المعارضة، فعمل المعارضة كثيرا ما تنقصه الحرفية والمبادرة، وتلعب مربكة في الوقت الضائع، وهذا من أحد أهم أسباب عدم تقدمها في عملها السياسي في الساحة الوطنية.. وبهذه المناسبة: أدعوها لدراسة كل الخيارات المطروحة بشكل علمي مؤسسي، ووضع إستراتيجية عمل لتحركها في الملف الدستوري وغيره من الملفات الساخنة في الساحة الوطنية، وأن تقوم بمبادرات سياسية تقوم على أسس علمية وحرفية دقيقة، لتحريك الوضع، والسيطرة عليه، ودفعه إلى الأمام بخطى ثابتة.. فذلك هو السبيل الوحيد: للتقدم في

العمل، وخدمة قضايانا الوطنية.

أما عن رأيي في الخيار الأول: فللعلم: أن هذا الخيار مطروح منذ فترة زمنية طويلة من الأخ إبراهيم الشريف.. الرئيس الحالي: لمجلس إدارة جمعية العمل الوطني الديمقراطي.. وكما قلت: أن هذا الخيار.. كغيره، لم يأخذ نصيبه من الدراسة لدى أطراف التحالف الرباعي، ولم يعطوا فيه رأيا حتى الآن.. وأرى فيه النقاط التالية:

النقطة الأولى: أنه خيار مهم وقوي، وأن نجاحه يتوقف على التزام جميع أطراف قوى التحالف بتنفيذه.

النقطة الثانية: إن تنفيذ هذا الخيار: يحتاج إلى إرادة سياسية قوية جدا، وواقعية في العمل السياسي تتجاوز المجاملات والنزعات الفردية في العمل.. وهذا ما لم تثبته التجربة في عمل المعارضة حتى الآن.

النقطة الثالثة: إني - كصاحب رأي - مع العمل بهذا الخيار لو توفرت الضمانات الأكيدة المطلوبة لتنفيذه.. ومنها: توقيع اتفاق مكتوب بين أطراف التحالف تلتزم فيه بتطبيق هذا الخيار، وإعلان ذلك في وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والعالمية.. والإعلان للجماهير بوضوح تام لا لبس فيه: أن مشاركتها قائمة على هذا الخيار.

وممّا ينبغي العلم به: أن إعطاء المعارضة لهذه الضمانات.. ثم تخليها عنها، من شأنه أن يفقدها مصداقيتها بصورة تامة بين الجماهير، وبالتالي: فإن عليها أن لا تقدم على هذا الخيار.. حتى تتأكد من نفسها.

النقطة الرابعة: أرى: بأن المعارضة لو أرادت العمل بهذا الخيار، وأعلنت عن نيتها، ودخلت الانتخابات على هذا الأساس، فسوف تحصل على عدد كبير من المقاعد

يوفر لها الأرضية المطلوبة لنجاح هذا الخيار، وربما تنجح في كسب حلفاء آخرين.

وأما عن رأيي في الخيار الثاني: فللعلم: أن هذا الخيار كان موجودا لدى سماحة الشيخ حسين النجاتي.. قبل اتخاذ قرار المقاطعة، وقد ناقشني فيه في ذلك الوقت.. ورأيت عدم العمل به.

وأرى حوله الآن النقاط التالية:

النقطة الأولى: من شأن هذا الخيار - من الناحية العملية - أن يقلل من قيمة المسألة الدستورية ويضعف الاهتمام بها.. إن لم يسدل الستار عليها تماما، ويجعل التعامل مع الدستور الجديد.. أمر واقع منتهي البحث فيه، وتكون مهمة الفريق الذي يعمل من الخارج معطلة، ويكون العمل بهذا الخيار مسألة وقت لا غير.. ثم ينتهي، وهذا ما ترغب فيه السلطة بالتأكيد.

النقطة الثانية: أن التغيير من الداخل غير ممكن، وإذا لم تكن هناك رغبة في مكاسب خاصة، فإن عناصر مرموقة تتبنى المشاركة في انتخابات (٢٠٠٦) سوف تدخل إلى البرلمان.. ويمكنها القيام بالمهمة، بدون أية حاجة لكسر قرار المقاطعة.

وعليه: فلتبقى قوى التحالف على قرار المقاطعة، وتترك القيام بالمهمة المطلوبة إلى الأطراف والعناصر المشاركة.. التي تسعى لنفس الأهداف.

النقطة الثالثة: البعض يرجع فشل المجلس الحالي إلى ضعف الأعضاء الموجودين فيه.. وعليه: فهذا الخيار ليس بحل.. وذلك لأن قوى المعارضة بين خيارين.. وهما:

الخيار الأول: دخول عناصرها القوية (الصف الأول) في البرلمان، وهذا من شأنه أن يعزز التخوف الذي ذكر في النقطة الأولى.. وهو مالا ترغب فيه قوى التحالف بالتأكيد.

الخيار الثاني: دخول عناصرها من الصف الثاني والثالث، وهذا يؤدي إلى ضعف المجلس وفشله.. كما هو في التجربة الحالية.

والنتيجة: أن هذا الخيار ليس بحل.

النقطة الرابعة: أن هذا الخيار من شأنه أن يغضب السلطة.. لأنه يشعرها بالإهانة، مما يدفعها إلى المزيد من السعي لإعاقة عمل المجلس وإحراق عناصره.

وقد أثبتت التجربة الحالية حيث أغلبية المشاركين فيها من الموالين للسلطة: أن المسايرة للسلطة لا تدفعها إلى التعاون، فكيف إذا أهينت.. وهي تستطيع الانتقام؟!

النقطة الخامسة: لا توجد ضمانات لانضباط الأعضاء وفق توجيهات الرموز والقيادات في الخارج.. وتجربة المجالس البلدية تثبت ذلك، حيث يسيطر عليها العمل والتوجهات الفردية للأعضاء.

النقطة السادسة: لقد انتقدت في مناسبات عديدة سابقة: السير على خط الصفر بين المشاركة والمقاطعة.. ومنهجية (بين.. بين)، وأرى أن المعارضة إذا قررت المشاركة في انتخابات (٢٠٠٦).. بدون أن تتحقق مطالبها الدستورية، فإن عليها إبعاد الرموز والقيادات الكبيرة عنها، من أجل حمايتهم من الاحتراق أو الاستهلاك السياسي، ولأن المشاركة في أقصى ما نتوقعه منها من مكاسب.. لا تستحق مشاركتهم، مع التأكيد أن عدم مشاركتهم من شأنه أن يبقي التجربة ضعيفة.. وهذا ما تستحقه، وأن يقل من الحصول على مكاسب إلى درجة كبيرة.. وهذا ليس بمهم، لأننا لا نتوقع منها الحصول على أية مكاسب ذات قيمة وطنية عالية وجوهرية.



السؤال (٢):

ما رأيكم في النظرة القائلة: أن مشاركة المعارضة في البرلمان.. سيجعل تحركها على الساحة الدولية لإحداث تعديلات دستورية أقوى وأسرع، بحيث تتمكن من خلق جبهة دولية مساندة لمطالب المعارضة، وتحظى بحصانة برلمانية، ولا تحدث مشاكل شد وجذب مع السلطة.

الجواب (٢):

وفيه أربع نقاط رئيسية.. وهي:

النقطة الأولى: لقد أثبتت التجارب.. ومنها تجربة (لجنة الشهداء وضحايا التعذيب): أن التحرك على الساحة الدولية وخلق جبهة دولية مساندة لمطلب المعارضة.. لا تتوقف على المشاركة في الانتخابات ودخول المؤسسة البرلمانية، حيث يمكن الحصول عليها من خلال التحرك من خارج قبة البرلمان.. كما هو ثابت بالتجربة.

النقطة الثانية: أن الدخول إلى المؤسسة البرلمانية: لا يلزم عنه بالضرورة التقليل من مشاكل الشد والجذب مع السلطة.. وإن كان من شأنه التقليل منها.

والنتيجة: أن هذا التفاؤل ليس في محله إلى الدرجة التي يعول فيها على حصول النتيجة المطلوبة.

النقطة الثالثة: قد يساهم الدخول في المؤسسة البرلمانية إلى فرض الكثير من القيود علي التحرك.. وذلك: مراعاة للدبلوماسية التي تفرضها المشاركة في العملية السياسية.

النقطة الرابعة: أن الحصانة البرلمانية.. وغيرها من المكاسب التي يمكن الحصول

عليها من المشاركة، لا تساوي في حساب المصلحة الوطنية الدقيق.. حجم الخسائر المترتبة عليها.



برنامج المقاطعة

السؤال (٣):

كيف يرد الأستاذ أبو حسين على من يتهمه بأنه لا يمتلك برنامج متكامل لخيار المقاطعة؟

الجواب (٣):

وفيه ثلاث نقاط رئيسية.. وهي:

النقطة الأولى: لست في دائرة وضع البرامج وتنفيذها، ولم تطلب مني المساهمة وثبت عجزي.. لكي يقال هذا.

النقطة الثاني: أرى أن كل متتبع بصير.. يدرك: أن أصل المشكلة في عمل المعارضة اليوم، ليس في عدم قدرة المتصدين للعمل وعجزهم عن وضع برامج قوية وفاعلة لتحقيق أهداف المقاطعة.. وإنما في عدم توفر الإرادة السياسية المطلوبة للسير قدما في مثل تلك البرامج.

النقطة الثالثة: الاتهام (ومع كل الحب والتقدير لأصحابه) يدل على أن أصحابه ليس لديهم اطلاع على التجارب، وليست لديهم القدرة على التقييم العلمي، وليس لديهم الفهم العلمي لأصول العمل.. وأنهم يلقون الكلام على عواهنه جزافا بدون معايير.

لأن المتتبع لإنتاج عبد الوهاب (ومن المؤلم حقا أن يضطر الإنسان للحديث عن نفسه) يعلم: من الناحية النظرية على الأقل - وإن لم يطلع على تجاربه - قدرته على وضع مثل تلك البرامج.. وهي سهلة عليه، وقد أثبتت التجارب التي خاضها ذلك.. وهذا ما يعلمه أصحاب الشأن.

أما عن عدم رجوع أصحاب الشأن إليه للمساهمة في وضع تلك البرامج، فذلك يعود (في تقديري) إلى سببين.. وهما:

السبب الأول: ما ذكرته في النقطة الثانية.

السبب الثاني: أنهم لا يوافقونه في منهجية عمله.. وبالتالي: ليست لديهم الإرادة السياسية لتنفيذ البرامج التي تبنى عليها.



الوفاق والمسألة الدستورية

السؤال (٤):

هل تتوقع أن التحرك الجديد لجمعية الوفاق قادر على تحقيق أهدافه في المسألة الدستورية المعلن عنها.. قبل انتخابات (٢٠٠٦)؟

الجواب (٤):

أعتقد أن التحرك الجديد قادر على تحقيق أهدافه في المسألة الدستورية إذا توفرت له الشروط الأربعة التالية.. وهي:

الشرط الأول: إرادة الصمود والثبات.. وتتمثل في: الاستمرارية والاستعداد للتضحية والصبر عليها.

الشرط الثاني: وضوح الأهداف واستراتيجية التحرك.. على أن تكون موضوعة بدقّة وحرفيّة.

الشرط الثالث: أن يكون التحرك ضمن عملية سياسية متكاملة.. تبرز فيها المبادرات السياسية التي تقوم على أسس علمية وحرفية دقيقة، من أجل تحريك الوضع، والسيطرة عليه، والدفع به إلى الأمام.

الشرط الرابع: أن لا توضع الانتخابات القادمة في (٢٠٠٦) كحاجز زمني للتحرك.. لا سيما أن التحرك: قد بدأ في فترة زمنية متأخرة من بدأ الأزمة الدستورية.. وبينه فاصل قصير عن الانتخابات القادمة، وقد سبقته تجارب سلبية غير مشجعة في التحرك، قد أعطت رسالة للسلطة.. مفادها: أن المعارضة تخضع للضغوط، وأنها عازمة على المشاركة في انتخابات (٢٠٠٦) بدون شروط.. وبالتالي: ينبغي علي المعارضة: أن تبعث برسالة جديدة تبدد الرسالة السابقة.. وتجعل منها كأنها لم تكن.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٢

التاريخ: ٢ / ربيع الأول / ١٤٢٦هـ

الموافق: ١٢ / نيسان - أبريل / ٢٠٠٥م

المحضر المشترك بين الوفاق ووزارة الشؤون

السؤال (١):

ما هي قراءة الأستاذ عبد الوهاب حسين السياسية للمحضر المشترك.. بين: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، ووزارة الشؤون الاجتماعية.. حول مسيرة سترة؟

الجواب (١):

لقد ترددت في الإجابة على هذا السؤال في الوهلة الأولى، ثم عزمت على الإجابة عليه.. بهدف: ترسيخ القراءة السياسية النقدية، التي أرى أهميتها البالغة في تطوير العملية السياسية وخدمة قضايانا الوطنية.

وتقع الإجابة على السؤال في أربع نقاط رئيسية.. وهي:

النقطة الأولى: (من الناحية الشكلية): لقد ضم وفد السلطة خبيرين قانونيين، ولم يضم وفد جمعية الوفاق أي خبير قانوني.. وفي رأيي: ما كان ينبغي لوفد الوفاق أن يخلو من الخبير القانوني في قضية تعتبر السلطة البعد القانوني هو الأبرز فيها.. لا سيما: أن الوفاق لم تتجاهل هذا البعد في تعاطيها مع القضية، بدليل أنها أصدرت بيانا توضح فيه رؤيتها القانونية في القضية.. كما برز البعد القانوني في خطابات رموزها حولها.

النقطة الثانية: لقد تضمن المحضر موقف السلطة من المسيرة، وطلبت السلطة من الوفاق الالتزام بنظامها الأساسي.. وبالقانون، حيث ترى السلطة أن الوفاق قد خالفتهما، ولم يتضمن المحضر بيان صريح لموقف الوفاق.

النقطة الثالثة: إن ما صدر عن جمعية الوفاق الوطني الإسلامية من بيانات تنفي

تعهدها بعدم إخراج مسيرات في المستقبل لا يكفي.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: أن ما جاء في البيانات لا يرقي إلى مستوى الموقف.. أي: أن الوفاق لم تؤكد في بياناتها إصرارها على المضي قدما في التحرك الجديد الذي بدأته.. ووعدت بالاستمرار فيه حتى تتحقق مطالبها، على أنه حق من حقوقها، وليس فيه مخالفة قانونية، أو انه التزام منها لخدمة القضايا الوطنية، وتتحمل ما يترتب عليه من مسؤولية.

السبب الثاني: لو فرضنا أن ما جاء في البيانات يرقى إلى مستوى الموقف، فإنه لا يغني عن تضمين المحضر للموقف.. لأن المحضر: هو الوثيقة السياسية المشتركة المعترف بها عند الطرفين، والتي سوف يتم الرجوع والاحتكام إليها لدى كافة الأطراف، ومنه تقرأ روح ومنهجية العمل السياسي للوفاق.

السبب الثالث: إن عدم تسجيل الموقف في المحضر، ثم ظهوره في بيانات أخرى، يعطي انطباعا غير إيجابي لروح ومنهجية الوفاق في العمل السياسي.. لا سيما أن الأنباء المؤكدة تقول: أن وفد الوفاق هو الذي قام بصياغة المحضر، وأنه كان انعكاسا لما دار في اللقاء بين الطرفين.

النقطة الرابعة: إن تسامح السلطة مع الوفاق في الإجراء، قائم على تسامح الوفاق في الموقف.. وقد أوضحت القاعدة التي يتوقف عليها الإجراء في إجابة سابقة.

النقطة الخامسة: إن ما ذكر في المحضر من الحاجة إلى التواصل بين الوزارة وجمعية الوفاق للتنسيق حول الفعاليات المستقبلية.. لضمان: الحريات العامة، والالتزام بالقانون، يعتبر بمثابة القبول بفرض الرقابة المسبقة على أنشطة الجمعية، وما كان ينبغي لجمعية الوفاق - وهي أكبر جمعية سياسية وطنية - أن تقبل بذلك.. ولا يلزمها القانون بشيء منه.

وأنا أقطع: لو أن ذلك عرض على جمعية العمل الوطني الديمقراطي.. مثلا: فإنها لن تقبل به.



تطرف الأستاذ

السؤال (٢):

توصف أطروحات الأستاذ عبد الوهاب حسين ومواقفه السياسية بالتطرف قياسا إلى أطروحات سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم وفضيلة الشيخ علي سلمان.. ومواقفهما، مع وجود التقارب الفكري الواضح بينهم. ويعلل ذلك التطرف بأمرين.. وهما:

الأمر الأول: دور الأستاذ المفصلي في التصويت على الميثاق، ثم حدوث الانقلاب على الدستور والميثاق، مما خلق عنده ردة فعل عنيفة، ظهرت في أطروحاته ومواقفه السياسية المتشددة.

الأمر الثاني: ما تعرض له من تنكيل أثناء اعتقاله.

الجواب (٢):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: أحمد الله رب العالمين وأشكره على نعمة التقارب الفكري والتناغم الروحي مع الخط العلمائي الجهادي النوراني الواعي، الذي أجاهد من أجل السير عليه، وأعاهد الله تعالى بالوفاء له.

أما على الصعيد السياسي المحلي: فإن الذي يظهر بيني وبين العلماء الأجلاء

هو مجرد اختلاف في الرأي.. وليس خلافا في المواقف، لأني مجرد صاحب رأي، ولا أصدر قرارات سياسية، حيث تصنع القرارات السياسية للتيار في دائرتي: الوفاق والرموز العلمائية الكبيرة.. ويلتزم بها أبناء التيار.. وأنا واحد منهم، وهذا ما يعلمه العلماء الأجلاء، وليس لديهم شك فيه.

النقطة الثانية: (من الناحية المنهجية): يعتبر من الخطأ، إصدار حكم على أطروحات شخص ومواقفه بالتطرف أو الاعتدال بالقياس إلى أطروحات أو مواقف شخص آخر.. غير المعصوم، الذي هو والكتاب المعيار الواقعي للوسطية والاعتدال، ويجب إصدار الحكم بالقياس إليهما.

أما إصدار الحكم بالقياس إلى شخص آخر.. غير المعصوم: فإنه يسمح لأصحاب الهوى: بأن يصدروا حكما على الشخص المعتدل (حقا) الذي توافق أطروحاته ومواقفه الكتاب وأطروحات ومواقف المعصومين عليهم السلام.. بالتطرف قياسا إلى الضعفاء، وبالضعف قياسا إلى المتشددين.. وفي ذلك مفسدة واضحة كبيرة.

وفي ظلمة هذا المنهج الخاطئ المضلل: وصف الإمام الحسن عليه السلام بالضعف، ووصف الإمام الحسين عليه السلام بالتطرف، وقد امتلأ تاريخنا وواقعنا المعاصر بالكثير من هذه النماذج الضالة المضلة، نعوذ بالله تعالى من الوقوع في شركها وحبائلها.

النقطة الثالثة: إن المتتبع لأطروحات ومواقف عبد الوهاب: قبل الانتفاضة وأثنائها وبعدها.. يجد أنها لم تتغير، وقد شهد له الكثيرون بالاعتدال.. منهم: (جلالة الملك) الذي قال عنه بحضور الدكتور سعيد الشهابي وفضيلة الشيخ علي سلمان في أول لقاء جمعهم: إنه منصف ويقول الحق.

النقطة الرابعة: إن الكثير من المراقبين الذين تابعوا تصريحات ومواقف عبد

الوهاب بعد الاعتقال.. وصفوها بالاعتدال، وقد قال سمو رئيس الوزراء في أحد اللقاءات: كنا نتوقع أن تكون أطروحات ومواقف عبد الوهاب بعد الاعتقال متشنجة، نظرا لما وقع عليه في داخل السجن، ولكنا وجدنا منه خلاف ذلك، وهذا شيء يشكر عليه، وأن أشياء قد حدثت ما كان ينبغي أن تحدث.. وقد نقلت هذا الكلام عنه في حينه.

كما بلغني عن سعادة الدكتور حسن فخرو قبل أسبوعين تقريبا: أنه أثنى على عبد الوهاب بسبب المواقف الطيبة (حسب تعبيره) التي كانت له في التصويت على الميثاق.. ولم يزل أثر القيد على يديه.

النقطة الخامسة: مع حدوث الانقلاب على الدستور وميثاق العمل الوطني.. فإني أعتقد جازما: أن مسايرة الانقلاب لا تعد (من الناحية الواقعية) من الاعتدال في شيء، وإنما هي من الضعف (قطعا) ولا تصب (حسب تقديري) في المصلحة الوطنية.



ترشح الشيخ علي سلمان

السؤال (٣):

لقد نقلت جريدة الوسط في مقابلة لها مع فضيلة الشيخ علي سلمان.. نيته عدم ترشيح نفسه لانتخابات جمعية الوفاق القادمة. ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب على ذلك؟

الجواب (٣):

وفيه عدة نقاط..

النقطة الأولى: لم أفهم مما قرأت أن فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى) قد اتخذ قرارا بذلك.. وإنما هو احـــتمال وارد، وربما يكون مفضلا لديه.

النقطة الثانية: رغم الحاجة إلى التجديد، وربما يجد فضيلة الشيخ علي سلمان نفسه في مكان أفضل من الوفاق.. حيث تتعد أمامه الخيارات التي يمكنه أن يسلكها، فإني لا أجد مصلحة في ابتعاد فضيلة الشيخ علي سلمان عن إدارة الوفاق للدورة القادمة على الأقل.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: لم يتبين بوضوح توجه جمعية الوفاق نحو المشاركة أو المقاطعة في الانتخابات القادمة.. وهو موضوع في غاية الحساسية، وينبغي أن يفصل فيه على عهد فضيلة الشيخ علي سلمان، لأنه أكثر من يحظى بثقة ودعم العلماء الأجلاء.. ثم ينبغي عليه: أن يقود القرار حتى تتبين نتائجه.

وفي تقديري: أن الفصل في الموضوع على عهد غيره في إدارة الوفاق، سوف يكون في غاية الصعوبة، ويعود بنتائج سلبية عليها وعلى التيار.

السبب الثاني: لم تتم تهيئة شخصية مناسبة أخرى لهذا الموقع، ولم تحدد صيغة محددة للعلاقة بين الوفاق والرموز العلمائية، وهي تتم حاليا من خلال فضيلة الشيخ علي سلمان بصورة رئيسية، ولم يتم التوافق على آليات لاتخاذ القرار بينهما.. وبالتالي: ينبغي الفراغ من هذه المسائل قبل ابتعاد فضيلة الشيخ علي سلمان عن إدارة الوفاق.. وإلا واجهت: احتمال اهتزاز وضعها وربما ابتعادها عمليا عن العلماء، وهذا لا يخدم الجمعية ولا الساحة الوطنية.



الترشح لإدارة الوفاق

السؤال (٤):

في حال ابتعاد فضيلة الشيخ علي سلمان عن إدارة الوفاق، هل سوف يرشح الأستاذ عبد الوهاب نفسه للإدارة؟

الجواب (٤):

لا.. لن يرشح نفسه، وذلك: لأن الأسباب التي أدت إلى ابتعاده أول مرة لا تزال قائمة، وقد أضيفت إليها أسباب أخرى لم تكن واضحة آنذاك، مما يجعل الإصرار على عدم الدخول أشد.. ولا علاقة في أصل الموقف: لوجود فضيلة الشيخ علي سلمان في الإدارة.

وللعلم: فإن سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) كان يرى آنذاك.. أن يتصدى عبد الوهاب لحمل الملف السياسي، إلا أنه قد أصر على الابتعاد عن إدارة الوفاق، وهذا لا يمنع من أن يكون سماحة الشيخ قد غير وجهة نظره بعد التجربة والتطورات في الساحة.

كما أن فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى): لم يرشح نفسه لإدارة الوفاق أول مرة، إلا بعد أن تأكد من إصرار عبد الوهاب على الابتعاد عنها.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٣

التاريخ: ١٠ / جمادى الثاني / ١٤٢٦هـ

الموافق: ١٧ / يوليو - تموز / ٢٠٠٥م

تقييم الساحة الوطنية

السؤال (١):

ما هو تقييم الأستاذ عبد الوهاب للساحة الوطنية بعد عودته من العلاج في الخارج؟

الجواب (١):

سوف أجعل الإجابة على السؤال في نقاط.. وهي:

النقطة الأولى: لقد أدارت السلطة ظهرها بالكامل عن جميع مطالب المعارضة العادلة في الوقت الحاضر.. ولم تكن كذلك قبل فترة من الزمن، حيث كانت ترجى استجابتها لبعض المطالب.. ولو بصورة جزئية، وهي مستمرة في موقفها من المسألة الدستورية، وتنفيذ أجندتها في التجنيس والتمييز الطائفي ووضع القائمين على السلطة أيديهم على أراضي الدولة وثروات الشعب.. وغير ذلك من الأجندة: بأسلوب أكثر منهجية وصلافة مما كانت عليه في السابق.. وهذا له علاقة (بالتأكيد (بأداء المعارضة.

النقطة الثانية: لقد أثار سلوك السلطة غضب الشعب واستنكاره، وعبر عن آرائه ومشاعره بالمسيرات والاعتصامات.. وغيرها من الأساليب الاحتجاجية المتحضرة.

النقطة الثالثة: لم تكن الجماهير راضية عن أداء المعارضة، لذا سلكت منهجية مغارية للمنهحيتها في التصدي لأجندة السلطة، وبرزت في الساحة مشاريع قيادات جديدة.. أزعجت السلطة، وكسبت ثقة الجماهير على حساب أرصدة القيادات التقليدية المعروفة في الساحة.

النقطة الرابعة: أرى بأن السلطة سوف تلجأ للأساليب التالية في التعامل مع حركة الغضب والاحتجاجات الشعبية من أجل تطويقها والسيطرة عليها وإبطال مفعولها.

الأسلوب الأول: الترويج لأسطورة التحريض الخارجي.. على غرار محاولاتها اليائسة مع انتفاضة الكرامة في التسعينات من القرن المنصرم.

وأذكر هنا كل من يعنيه الأمر: بالحوار الذي دار بيني وبين بعض ضباط المخابرات في الاعتقال الأول، حينما أصروا على وجود التحريض الأجنبي على الانتفاضة.. سألتهم: لو أني أشعلت في هذا المكتب ولاعة أو عود ثقاب.. هل توجد مشكلة؟ أجابوا: لا. ثم سألتهم: لو كان المكتب مليْ بالغاز، وأشعلت الولاعة أو عود الثقاب.. هل توجد مشكلة؟ أجابوا: نعم!! سوف تشب النار في المكتب. قلت: إذن المشكلة ليست في إشعال الولاعة أو عود الثقاب، وإنما في وجود الغاز. ثم قلت: التحريض الأجنبي هو بمثابة إشعال الولاعة أو عود الثقاب، والانتفاضة بمثابة الحريق.. وعليكم إذا أردتم الخير لهذا البلد: أن لا تشغلوا بالكم بإشعال الولاعة، وإنما بالحرص على عدم انتشار الغاز في البلاد!! عليكم أن تبحثوا عن أسباب التوتر الذي يملأ الساحة وتعالجوها، خير لكم وللبلاد من إدعاء التحريض الأجنبي.. ورحت أسرد لهم بعض تلك الأسباب.

الأسلوب الثاني: محاولة فصل القيادات الجديدة عن القيادات المعروفة في الساحة، من أجل الانفراد بالقيادات الجديدة.. وبالتالي: سهولة التعامل معها.

وهنا أنبه: أن القضية الوطنية قضية واحدة لدى القيادات المعروفة والقيادات الجديدة، وإن اختلفت الرؤية السياسية وأساليب المعالجة، وأذكر بما أكد عليه سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) في محرم قبل الماضي: بأن العلماء لن يكونوا جدارا بين أبناء الشعب والحكومة، يعيق أبناء الشعب

عــن تحقيق مطالبهم العادلة.. نعم: إنها (التقوى(بغض النظر عن اخــتلاف الرؤيــة والمواقف السياسية.

الأسلوب الثالث: سوف تلجأ السلطة للتعامل بشتى الأساليب مع القيادات الجديدة والعناصر المحركة لضربها أو تطويقها ومنعها من التحرك.. من أجل السيطرة علي التحرك الجديد والقضاء عليه، على غرار ما فعلته يوم عزمت على اعتقال أصحاب المبادرة في يناير من عام (١٩٩٥) حيث قامت باعتقال حوالي (٢٠٠: من الشباب (الذين تعتقد بأنهم المحركين للشارع (فيما عرف بالقمعة) من أجل منع ردة فعل الشارع على اعتقال أصحاب المبادرة.. وكما فشلت سياسة السلطة تلك في التسعينات: سوف تفشل نفس السياسة الآن، لأن القضية قضية شعب، وليست قضية فئة قليلة من الناس.

الأسلوب الرابع: سوف تسعى السلطة لقمع التحرك الجديد.. وعدم السماح له بفرض وجوده على الساحة.

وينبغي التذكر هنا بأمرين في غاية الأهمية.. وهما:

الأمر الأول: إن اختيار المعارضة للمنهج السلمي المقاوم في المطالبة بالحقوق، لا يعني عدم توطين النفس على القبول بسقوط ضحايا للعنف الذي قد تمارسه السلطة ضدها من طرف واحد في ساحة الشرف والعزة والكرامة.. وإلا فالبديل هو الذل والهوان، فليس هناك مكاسب جوهرية وتحقيق أهداف كبيرة بدون تضحيات.. والفرق واضح: بين أن يمارس الإنسان العنف، وبين أن يكون ضحية للعنف من طرف واحد.

الأمر الثاني: يجب على قيادات التحرك الجديد والقائمين عليه: عدم الانجرار إلى

أجندة بعيدة عن الأهداف المعلنة التي تدور حـول إصلاح النظام.. وليـس تغييره، وأن تكون أجندتهم واضحة ومعلنة.

وفي نهاية الإجابة على هذا السؤال: أنصح السلطة بالاستجابة لمطالب الشعب العادلة، وأنصح القيادات الشعبية المعروفة باحتضان القيادات والتحرك الجديد.. وإلا فإن البديل هو: التأزم الشديد في الساحة الوطنية، بحسب الطبيعة التي تفرضها الأشياء، وإن لم تشتهيها الأنفس!!

ولا أنسى التذكير بأن التجربة قد أثبتت: أن المعارضة بوجه عام، والمعارضة الشيعية بوجه خاص.. هي الآن: في وضع الخاسر، وأن الوقت ليس في مصلحتهم (بالتأكيد).. والمطلوب من القيادات والرموز: التوافق على مسار محدد للعمل السياسي والمطالبة بالحقوق، والخروج من دائرة التذبذب بين المسارات المختلفة.. وعدم الفعل، إلى الفعل وتحقيق التقدم في العمل السياسي والمطالبة بالحقوق.



عقبات الإصلاح السياسي

السؤال (٢):

من وجهة نظر الأستاذ: ما هي أهم العقبات والمعوقات التي تقف في وجه الإصلاح السياسي في البحرين؟

الجواب (٢):

سوف أكتفي بذكر أهم العقبات دون شرحها توخيا للاختصار.. وهي:

العقبة الأولى: دستور المنحة.

العقبة الثانية: نظام الانتخابات.

العقبة الثالثة: عدم الفصل بين السلطة كوظيفة قانونية والأشخاص القائمين عليها.. ومن أخطر ممارسات عدم الفصل: التجنيس السياسي غير المشروع، ووضع اليد على أراضي الدولة وثروات الشعب، والتمييز الطائفي والعرقي بين المواطنين.. والفساد الإداري والمالي.

العقبة الرابعة: العقلية القبلية والطائفية.

العقبة الخامسة: عدم تجديد الدماء.. وبصورة خاصة: عدم الدفع بدماء شابة في مؤسسات الدولة.

العقبة السادسة: نقص الوعي بالحقوق والوجبات لدى شريحة واسعة من المواطنين.. وقبولها بالأمر الواقع على حساب كرامتها الإنسانية.

العقبة السابعة: تعطيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

العقبة الثامنة: تخلف أداء المعارضة وضعف فاعلية منهجية حركتها.



أداء الوفاق

السؤال (٣):

ما هو تقييم الأستاذ لأداء الوفاق على وجه الخصوص؟

الجواب (٣):

توجد مؤشرات ذات دلالة مثيرة للقلق في أداء الوفاق يدركها المراقبون..

أهمها (بغض النظر عن التفاصيل والأسباب الكامنة وراءها) المؤشرات التالية:

المؤشر الأول: خروج معظم الملفات المهمة الساخنة في الساحة من يد الوفاق.. مثل: ملف الشهداء وضحايا التعذيب، وملف العاطلين عن العمل، وملف التمييز.. وملف التجنيس يسير في الطريق.

المؤشر الثاني: فشل إدارة الوفاق في كسب رضا الأطراف التي يمكنها الاعتماد عليها في تنفيذ سياستها.. فهي مثلا: لم تنجح في كسب ثقة التجار ورجال الأعمال، ولم تنجح في كسب ثقة الحكومة، ولم تنجح في كسب ثقة الجماهير، ولم تنجح في كسب ثقة الحمائم أو الصقور، ولم تنجح في كسب ثقة المقاطعين أو المشاركين.. الخ.

والسؤال: على أي الأطراف سوف تعتمد في تنفيذ سياستها إذا لم تنجح في كسب ثقة أي طرف من هذه الأطراف؟

المؤشر الثالث: استقالة عدد من أعضاء مجلس الإدارة.. حتى أنه لم يبقى أحد من الاحتياط، والتخلف المتكرر من بعض الأعضاء عن جلسات مجلس الإدارة.. وذلك بسبب: غياب آليات التوافق، وضعف آليات الضبط الإداري.

المؤشر الرابع: تعارض أطروحات ومواقف أعضاء مجلس الإدارة في القضايا المهمة والساخنة.. فضلا عن سائر الأعضاء.

المؤشر الخامس: التذبذب بين مسارات مختلفة، وعدم تطابق السلوك السياسي مع منهج بعينه.. مما أدى إلى عدم تحقيق أية مكاسب جوهرية على الأرض.

وأعتقد: أن وجود هذه المؤشرات يتطلب مراجعة جادة للمنهجية الإدارية والحركية.. وقد يتطلب: تدخلا من الرموز والقيادات الكبيرة في التيار لمعالجتها.

مطالبة الجماهير بالعودة

السؤال (٤):

ما هو رد الأستاذ على مطالبة الجماهير له بالعودة إلى الساحة في ليلة الاستقبال؟

وهل يمكن أن تكون العودة من خلال جمعية الوفاق؟

الجواب (٤):

إني لم أخرج من ساحة العمل السياسي، وإنما خرجت من دائرة صناعة القرار.. استنادا إلى رؤية فقهية وسياسية وأخلاقية، وقد عبرت أمام الجماهير عن مشاعري الصادقة نحوهم.

الجدير بالذكر: أن عودتي إلى دائرة صناعة القرار، تتطلب عدة أمور رئيسية.. لكي تكون العودة ذات قيمة فعلية، سوف أوضحها في نقاط لكي يكون الإخوة الأعزاء معي في الصورة، ويعرفوا ما تتطلبه العودة المجدية من تدبير وروية.. أهمها النقاط التالية:

النقطة الأولى: إن عودة عبد الوهاب (كفرد (لدائرة صناعة القرار لا قيمة لها.. فإذا قرر العودة فإنها: يجب أن تكون ضمن فريق عمل منسجم، فقد انتهى عصر الزعيم الأوحد، ولا يمكن إنجاز الأهداف الكبيرة في الوقت الحاضر إلا بالعمل الجماعي السليم.

النقطة الثانية: يجب أن يتضامن فريق العمل على رؤية فكرية وفقهية وسياسية، وأن يمتلك منهج عمل واضح قادر على تحقيق المطالب وانجاز الأهداف (أي: أن

يكون المنهج ذو فاعلية (وأن يضمن الفريق قدرته على الحركة استنادا إلى رؤيته ومنهجيته في العمل بصورة مستقلة، مع الاعتراف بأطراف المعارضة الأخرى وتجنب الاصطدام معها.

النقطة الثالثة: يجب أن تكون للفريق الإرادة السياسية القوية، والاستعداد التام للتضحية اللازمة بكل أشكالها.. من أجل تحقبق أهدافه: إذ لا مكاسب جوهرية وتحقيق أهداف كبيرة بدون تضحيات ثمينة.

النقطة الرابعة: يجب أن تعبر رؤية الفريق عن رؤية الشعب وإرادته، وأن يخدم مصالح الشعب الجوهرية ويحرص عليها، وأن يحظى بدعم كافي من الجماهير ومشاركتهم.

النقطة الخامسة: يحتاج الفريق (من الناحية الشرعية، وفق منهج أهل البيت عليهم السلام) لغطاء فقهي.. لكي يمارس عمله.

النقطة السادسة: لا تصلح العودة من خلال الوفاق - حسب المعطيات في الوقت الحاضر - فقد أثبتت تجربة إغلاق جمعية العمل الإسلامي والتهديدات السابقة للوفاق: أن السلطة تعمل من خلال قانون الجمعيات على جعل الجمعيات السياسية أداة إعاقة تحيل بين المعارضة وتحقيق المطالب الوطنية.. وهذا خلاف الغاية من وجودها، ولم تنجح المعارضة في كسر الطوق الذي فرضته السلطة عليها.. حتى الآن.

والنتيجة: أن المحافظة على وجود الجمعيات السياسية في الوقت الحاضر، يتعارض مع العمل الجاد لإنجاز أهداف المعارضة وتحقيق المطالب الوطنية.. فإذا أرادت قوى المعارضة أن تعمل من خلال قانون الجمعيات الحالي والمقترح: فعليها

أن تتخلى عن المعارضة، وأن تتحول إلى قوى مسايرة.

وأعتقد: أن قيادات المعارضة تدرك حقيقة المأزق الذي تمثله الجمعيات السياسية في ظل قانون الجمعيات.. وعليها أن تحدد خياراتها: إما العمل على كسر الطوق الذي فرضته السلطة عليها وتضمن حرية العمل السياسي للجمعيات السياسية (الأحزاب (وإما التخلي عن الجمعيات والتحول إلى العمل الشعبي أو الحزبي غير المصرح به، وإما التحول إلى قوى مسايرة كما تريد السلطة لها.

وفي ختام الإجابة على هذا السؤال: أرغب في التنبيه إلى أنني مشغول في تقليب الأمور، والبحث في الخيارات.. لاختيار أنسبها.

أسأل الله تعالى أن يجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا، إنه نعم المولى ونعم النصير.



كيف تفسر مقتل الإمام الحسين عليه السلام؟

السؤال (٥):

كيف يفسر الأستاذ عبد الوهاب مقتل الإمام الحسين عليه السلام وهو سبط الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وسيد شباب أهل الجنة.. على أيدي المسلمين؟

وبماذا تميز دور الإمام الحسين عليه السلام كقائد في ثورته؟

الجواب (٥):

لقد ربى الرسول الأعظم الأكرم صلى الله عليه وآله وسلم الأمة الإسلامية.. وفق منهج القرآن الكريم: على قيم رفيعة جعلتها خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف وتنهى عن

المنكر.. وفي مقدمة تلك القيم: الإخلاص لله ﷻ، والعمل من أجل الآخرة، والتمسك بالحق، وإقامة القسط، والدعوة إلى الخير، والتضحية من أجل الدين، والإيثار على النفس.. فتبدلت تلك القيم وحلت مكانها: الأنانية وتقديم المصالح الخاصة على مصالح الدين والأمة، واتباع الهوى، والجري وراء الشهوات، وكراهية الموت، والرضى بالدنيئة، وعدم الرغبة في التضحية، وحب الحياة الدنيا والعمل من أجل زخارفها وزينتها، وتقديم العمل من أجل الدنيا على العمل من أجل الآخرة، والتعايش مع الباطل، وقبول الظلم وحكم الطاغوت.. فلم تكن النتيجة: القبول بحكم يزيد بن معاوية فحسب، وإنما وصل الأمر إلى قتل الإمام الحسين عليه السلام سبط الرسول الأعظم الأكرم ﷺ وسيد شباب أهل الجنة.. مع الطيبين من أهل بيته والخيرة من أصحابه.

والخلاصة: أيها الأحبة الأعزاء: إذا سادت القيم الباطلة في أي مجتمع من المجتمعات.. فإن النتيجة واحدة (دائما) وهي: (تحكم الطاغوت والأشرار، وقتل الأخيار المطالبين بالحق العدل وإبعادهم عن الساحة) وهذا ما يجب أن يكون الموحدون الذين يتبعون سنن الأنبياء عليهم السلام على حذر شديد منه!!

وأما ما تميز به الإمام الحسين عليه السلام كقائد في ثورته.. فأهمها المميزات التالية:

الميزة الأولى: المبدئية في التحرك مع عدم تجاهل متطلبات الواقع.

الميزة الثانية: دقة التشخيص للواقع والعلاج الناجع لأمراضه.

الميزة الثالثة: الإصرار التام على تحقيق الأهداف الرسالية، والاستعداد التام للتضحية الكاملة من أجلها.. والمبادرة في المواقف وعدم التردد فيها، وهذا هو حال

جميع المؤمنين الصادقين الذين ينتمون إلى الله ﷻ (القائم بالقسط) ويتبعون منهج القرآن الكريم والأنبياء عليهم السلام.

الميزة الرابعة: التخطيط الدقيق على المدى القريب والبعيد.. والتنفيذ المحكم للخطط.

الميزة الخامسة: المواساة للأتباع، والاهتمام البالغ بهم، والعمل على رص صفوفهم.. وتوحيد معركتهم، والتضامن معهم حول رؤية فكرية وسياسية واحدة، والاستناد إليها في التحرك.. وعدم التخلف عنها.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٤

التاريخ: ٢٣ / جمادى الثاني / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٩ / يوليو - تموز / ٢٠٠٥م

مجلس إدارة الوفاق

السؤال (١):

يتداول في الصحافة المحلية والديوانيات أن مجلس إدارة الوفاق مختلف حول حل الجمعية أو الاستمرار وفق قانون الجمعيات السياسية الجديد.

ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب في ذلك؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد تم تأسيس جمعية الوفاق الوطني الإسلامية ومارست أعمالها وفقا لقانون جمعيات النفع العام (قانون رقم: ٢١ لعام ١٩٨٩) مع تجميد العمل بالمادة (١٨) من القانون التي تحظر عليها العمل السياسي.. وكانت تخضع لإشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ثم لوزارة الشؤون الاجتماعية.. بعد فصلها عن وزارة العمل.

النقطة الثانية: مع صدور قانون الجمعيات السياسية الجديد، نشأ وضع قانوني جديد للجمعية.. وعليه: فإن إدارة الوفاق ليست مخولة لاتخاذ قرار الحل أو الاستمرار، ويجب عليها الرجوع إلى الجمعية العمومية.. لتقرر الأخيرة: إما حل الجمعية وإما تجديد تسجيلها والعمل وفق قانون الجمعيات السياسية.. لا سيما أن تجديد التسجيل يتطلب تعديلات في النظام الأساسي للجمعية، وهو من اختصاصات الجمعية العمومية وليس الإدارة.

النقطة الثالثة: يجب العلم: بأن العمل وفق قانون الجمعيات السياسية ينتج عنه تحول الجمعية (رسميا) من المعارضة إلى المسايرة.. فليس في وسع الجمعية أن تمـــارس المعارضة من خلال هذا القانون.

النقطة الرابعة: يتطلب منهج المسايرة السعي للمشاركة في كافة مؤسسات الدولة: التشريعية والتنفيذية (المدنية والعسكرية) والقضائية من أجل تحقيق بعض المكاسب.. وإلا فقد المنهج قيمته بالكامل.

النقطة الخامسة: ذكرت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة): تذبذب الوفاق بين مسارات (مناهج) مختلفة، وعدم تطابق سلوكها السياسي مع منهج بعينه.. وقد نتج عن ذلك: فشلها في تحقيق أية مكاسب على الأرض.

وعليه: إذا قررت الوفاق العمل وفق قانون الجمعيات السياسية كأحد القوى المسايرة للسلطة.. فإن عليها: أن تتخلص من الازدواجية المنهجية، وأن يتطابق سلوكها السياسي مع هذا المنهج.. ومنه: المشاركة في كافة مؤسسات السلطة، لكي تحصد بعض المكاسب لأبناء الشعب.



المشاركة في الانتخابات

السؤال (٢):

ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في مشاركة التيار في الانتخابات البرلمانية القادمة (٢٠٠٦) بهدف التغيير من الداخل؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: القول بالتغيير من الداخل.. أكذوبة: لأنه غير ممكن، وقد ثبت ذلك نظريا وعمليا بالتجربة، واعترف به بعض المشاركين صراحة.

فإذا كانت هناك فرصة للتغيير.. فإنها: لا تأتي ـ حسب رأيي ـ إلا من خلال المقاطعة، والاتباع الجدي للمنهج المناسب لها، والتنفيذ الجدي لبرامجها.. وأرى: بأن الصدق مع الرب القدوس، ومع النفس، ومع الناس.. لمن يريد المشاركة: أن تكون مشاركته قائمة على أساس القبول بالأمر الواقع، ومسايرة السلطة، لتحقيق ما يمكن تحقيقه من مكاسب على هذا الأساس.

النقطة الثانية: المشاركة على أساس المسايرة أجدى وأنفع من المشاركة بهدف التغيير من الداخل.. لأن المشاركة على أساس المسايرة: يمكنها أن تحقق بعض المكاسب ـ وإن كانت غير جوهرية ـ لأبناء الشعب.. بالتراضي مع السلطة.

أما إذا كانت المشاركة قائمة على أساس المعارضة بهدف التغيير من الداخل: فإن السلطة تمتلك من الأدوات الدستورية والسياسية (كما يدرك العارفون) ما يمكنها من حرق معارضيها في البرلمان الحالي وتحويلهم إلى رماد.. وليس إلى فحم سياسي.

والخلاصة: أن المعارضة بمشاركتها في البرلمان الحالي: تجعل نفسها تحت رحمة السلطة التي ثبت بالتجربة أنها لا ترحم.. وهو خطأ سياسي فاحش.

وعليه: سبق مني القول: أن المعارضة السياسية في البحرين، قد حمت نفسها من الإحراق السياسي على يد السلطة.. بقرار مقاطعتها للبرلمان الحالي.



السؤال (٣):

لكن واقعيين: أليست المشاركة خير من المقاطعة بغير عمل؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها :

النقطة الأولى: قرار المقاطعة صحيح في نفسه، ولكن تنفيذه يحتاج إلى منهجية صحيحة وأدوات فاعلة.. وهذا ما لم يتحقق حتى الآن.

النقطة الثانية: على المعارضة أن تحدد خياراتها بدقة.. فهي: إما أن تتخذ قرار المقاطعة وتتبع المنهج المطلوب له، وتستخدم الأدوات الفاعلة لانجاز أهدافه.. وإما أن تعترف بعدم قدرتها على ذلك أو عدم إيمانها به، وتسعى للمشاركة على أساس المسايرة، وتحقيق ما يمكنها تحقيقه من مكاسب لأبناء الشعب على هذا الأساس.

الجدير بالذكر: أن المكاسب التي يمكن تحقيقها من المشاركة على أساس المسايرة.. لن تكون جوهرية، إلا أنها (بالتأكيد) أفضل من السير على خط الصفر.

النقطة الثالثة: إذا اتخذت القيادات السياسية والرموز الحالية قرار المشاركة وفق منهج المسايرة (ونجحت في تمريره) وطابق سلوكها السياسي هذا المنهج، فإنها سوف تحقق بعض المكاسب (غير الجوهرية) لأبناء الشعب، غير أن هذه المكاسب لن ترضي الأجيال القادمة، وأنها سوف تثور (بالتأكيد) وتطالب بحقوقها المشروعة.. بسبب: تردي الأوضاع وتخلفها، وتنامي الوعي، والانفتاح على العالم المتحضر.. وأنها سوف تستهجن وتنتقد بشدة: مواقف الرموز والقيادات الحالية، ومنهجيتهم في العمل السياسي والمطالبة بالحقوق.

السؤال (٤):

لقد قبل الأستاذ في إجابة سابقة بخيار المشاركة والامتناع عن حضور الجلسات.. أليست هذه مشاركة؟

الجواب (٤):

خيار المشاركة في الانتخابات والامتناع عن حضور جلسات المجلس (ويبدأ تنفيذ الخيار بالامتناع عن القسم) ليس من المشاركة.. وهو أقوى من خيار المقاطعة الحالي، ومن شأنه أن يغضب السلطة أكثر: لأن خيار المقاطعة الحالي يسمح للبرلمان أن يمارس أعماله رغم المقاطعة، بينما خيار المشاركة في الانتخابات والامتناع عن حضور الجلسات يسعى لشل حركة المجلس.. وهذه خطوة متقدمة في قرار المقاطعة، وهي تختلف اختلافا جوهريا عن المشاركة في أعمال المجلس بهدف التغيير من الداخل.

والعمل بهذا الخيار: يحتاج إلى تخطيط محكم، وإلى إرادة سياسية فولاذية تفوق في قوتها وصلابتها إرادة المقاطعة الحالية، الأمر الذي ينبغي التأكد من وجوده ـ بالإضافة إلى المزيد من الدراسة ـ قبل الدعوة والسعي إلى تطبيقه.



الهدف

السؤال (٥):

زعم البعض: بأن هدف الشيعة من تحركاتهم المطلبية في البحرين: ليس الإصلاح.. وإنما تغيير الحكم.

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لم تنجح المعارضة في الوقت الحاضر في مسح الصبغة الطائفية عن الحركة المطلبية.. بالدرجة الكافية، رغم وطنية المطالب في نفسها، ومشاركة أطراف علمانية فيها، ولهذا الإخفاق أسباب موضوعية فرضته في الواقع.. منها: فداحة الظلم الواقع على الشيعة وانتهاك حقوقهم أكثر من غيرهم، والدور المحوري الذي تلعبه جمعية الوفاق في المعارضة.. وهي جمعية شيعية، إلا أن النجاح في كسب الحركة المطلبية الصبغة الوطنية.. أمر في غاية الإمكان، لو توخت المعارضة الدقة في تحركاتها، وهذا ما ينبغي الاهتمام به مستقبلا، وأن تضطلع الأطراف العلمانية والإسلامية السنية بدور جدي لتحقيقه.

النقطة الثانية: ليس مطلوبا من الشعوب أن تثبت ولائها للسلطات.. وإنما المطلوب منها: أن تلتزم بالقوانين التي تصدر عن المؤسسات التشريعية التي تعبر عن إرادات الشعوب، وتحفظ حقوقها، وتخدم مصالحها، وتصون مكتسباتها.

وفي المقابل: المطلوب من السلطات أن تثبت التقاء إراداتها مع إرادات الشعوب.. والتعبير عنها بأمانة وصدق، وأنها تعمل من أجل مصالح الشعوب الجوهرية، وتحمي كافة حقوقها، وتصون جميع مكتسباتها، وأنها لا تفرط في شيء من ذلك أبدا، ولا تعمل من أجل مصالح القائمين على السلطة.. على حساب مصالح الوطن والمواطنين، وإلا فقدت أهليتها للسلطة.

النقطة الثالثة: يحق لكافة الشعوب في العالم: أن تغير حكوماتها التي لا تعبر عن

إراداتها، والتي يثبت أنها لا تحمي حقوق كافة المواطنين، ولا تعمل من أجل مصالحهم، ولا تصون مكتسباتهم، فالعلاقة بين السلطات والشعوب غير أزلية، وأنها لا تفرض بالأمر الواقع، وإنما بالإرادة والاختيار.. وقد أقرت المواثيق الدولية للشعوب بهذا الحق.

النقطة الرابعة: مطالب قوى المعارضة الحالية في البحرين.. بما فيها المعارضة الشيعية: تصب في إصلاح النظام.. وليس في تغييره، وهي مطالب تهدف إلى: تطوير المسيرة الوطنية، وتخدم مصالح كافة المواطنين، وتصون مكتسباتهم، ولا توجد أية مصلحة وطنية في إعاقتها، ويجب على كافة الأطراف والعناصر الوطنية والإسلامية الحذر من إعاقتها لدواعي طائفية أو حزبية أو تحت تأثير المكاسب الآنية والمصالح المادية للمناصب.. أو غير ذلك، فإن الخاسر من إعاقتها: الوطن وكافة المواطنين الشرفاء.. ولن يكسب منها أحد من المواطنين على المدى البعيد.

وأذكر هنا بقول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾[1].



تقديس النص

السؤال (٦):

يقول البعض: أن نصوص القرآن الكريم وأحاديث المعصومين عليهم السلام

---

(١) المائدة: ٨

مقدسة.. أما آراء الفقهاء والمفكرين الإسلاميين فهي غير مقدسة.

ما هو رأي الأستاذ في ذلك؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها :

النقطة الأولى: للقرآن الكريم والأحاديث الشريفة: قيمة ذاتية وأخرى عملية.. وتتمثل القيمة العملية: في تعلمهما وتطبيقهما في الحياة.

النقطة الثانية: الطريق إلى تحقيق القيمة العملية للقرآن الكريم والأحاديث الشريفة.. يتمثل في: الاستفادة العملية من أفكار الفقهاء والمفكرين الإسلاميين.. وعليه: فإن التقليل من قيمة آرائهم ينتج عنه: تعطيل الاستفادة العملية من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة.. أي تعطيل العمل بالإسلام كمنهج حياة.

النقطة الثالثة: هناك أربعة شروط رئيسية تلعب الدور الرئيسي في تحديد قيمة الأفكار والأحكام الشرعية المستمدة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، والتنازل عنها يؤدي إلى تسرب الأفكار غير الإسلامية ودخولها في الفكر الإسلامي.. وبالتالي: تعطيل الاستفادة العملية من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، وهذا مما يهدف إليه المغرضون من أصحاب هذا القول.. ويجب أن نكون منه على حذر.

والخلاصة: يجب علينا أن نتعلم الإسلام وننقله عمن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة، وأن ندقق في ذلك.. والشروط هي:

الشرط الأول: القدرة على فهم نصوص القرآن الكريم والأحاديث الشريفة فهما

صحيحا.. من خلال تعلم أدوات ذلك الفهم.

الشرط الثاني: الإلمام بالمنهج اللازم للحصول على المعرفة الصحيحة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة.

الشرط الثالث: القدرة على تطبيق ذلك المنهج في الممارسة.. أي: في تحصيل المعرفة الصحيحة من القرآن الكريم والأحاديث الشريفة.

الشرط الرابع: توفر التقوى لدى الباحث.. وذلك: لضمان الصدق في إعلان الحقيقة المكتشفة لديه كاملة، بدون زيادة عليها، أو نقصان منها، أو تغيير فيها.. تحت تأثير: الهوى أو الخوف أو الطمع أو غير ذلك من العوامل النفسية المنحرفة.

النقطة الرابعة: مع توفر تلك الشروط الأربعة: تكون للفكر قيمة إسلامية نظرية وعملية (تعبدية) والاختلاف في الرأي بين الفقهاء والمفكرين لا يقلل من قيمة أفكارهم، وإنما هو من عوامل التصحيح والتطوير في الفكر والواقع الإسلامي، ومن شأن الحوار الحر والنقد العلمي (على الصعيد النظري والتطبيقي) أن يقربهم من الحقيقة الواقعية.. وهذا ما يجب العمل به، ولا يصح تعطيله تحت راية المحافظة على الدور القيادي للعلماء في الحياة الإسلامية، مما يؤدي إلى الجمود والتخلف وتعطيل حركة التصحيح والتطوير في الفكر والواقع.. الأمر الذي يخشاه بعض المخلصين وعلى أساسه قال بعضهم: بعدم قدسية آراء الفقهاء والمفكرين الإسلاميين.



السؤال (٧):

ما هو دليلك على وجوب الغطاء الفقهي للعمل السياسي وفق مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

الجواب (٧):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: بغض النظر عن التفاصيل والأدلة التي يذكرها الفقهاء رضي الله عنهم فإن من يدرك روح مدرسة أهل البيت عليهم السلام.. يعلم: أن العمل السياسي في عصر المعصوم: يجب أن يكون تحت مظلته.. وفي عصر الغيبة: يجب ان يكون تحت مظلة الفقيه الجامع للشرائط.

النقطة الثانية: لقد أثبتت التجارب التاريخية والمعاصرة القيمة العملية للغطاء الفقهي في العمل السياسي والجهادي، فقد وقعت الكثير من الحركات الجهادية الإسلامية في التطرف والعنف بسبب عدم الكفاءة الفقهية في المرجعية الدينية لهذه الحركات.. مثل: الخوارج في صدر الإسلام، وتنظيم القاعدة والتكفير والهجرة في الوقت الحاضر، وهذا هو مصير كل تحرك سياسي وجهادي لا يدقق في الكفاءة الفقهية لمرجعيته الدينية.. الأمر الذي يجب علينا جميعا الحذر من الوقوع فيه.

النقطة الثالثة: إن الدليل على وجوب الغطاء الفقهي للعمل السياسي أو نفيه، لا يؤخذ من أقوال عبد الوهاب حسين أو من أقوال أمثاله من المثقفين أو طلاب العلوم الدينية، وإنما من الفقيه الجامع للشرائط، وقد سألت في هذا الموضوع بعض العلماء الأجلاء.. منهم: (آية الله الشيخ محسن الأراكي ـ حفظه الله تعالى) فأكدوا وجوب

الغطاء الفقهي لممارسة العمل السياسي، وقال بعضهم: لا يوجد خلاف فقهي يعبأ به بين الفقهاء في هذا الموضوع.

ومن الأقوال الحاسمة في الموضوع: قول آية الله الشيخ الآصفي (حفظه الله تعالى) في كتابه: (علاقة الحركة الإسلامية بولاية الأمر.ص ٦٧).. قال: "ولا تجب طاعة القيادة السياسية من قبل القاعدة في الحركة الإسلامية.. إذا كانت مفصولة عن القيادة العامة للأمة، كما لا تجوز ممارسة الفعل القيادي من قبل القيادة نفسها.. لو لم تكن في امتداد القيادة العامة للأمة.

وهذا أصل هام وخطير في الفقه السياسي في الإسلام.. وعلى هذا الأصل تتوقف وحدة هذه الأمة السياسية".

ومن يريد المزيد في هذا الموضوع عليه الرجوع للكتاب المذكور.

النقطة الرابعة: أن المقصود من الغطاء الفقهي.. هو: ارتباط العمل السياسي بالفقيه الجامع للشرائط، وليس (مجرد) مطابقة هذه الممارسة أو تلك في العمل السياسي للحكم الشرعي، ويمكن وضع سيناريوهات عديدة لتنظيم هذه العلاقة.. يؤخذ منها ما يتناسب مع ظروف هذا البلد أو ذاك وأوضاعه السياسية والقانونية.



السؤال (٨):

ألا يعتبر الحديث عن الغطاء الفقهي في العمل السياسي والمطالبة بالحقوق.. وسيلة للهروب عن مواجهة الظلم والتخلف والفساد أو للقبول بالأداء الضعيف للعلماء؟

الجواب (٨):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: الأصل الذي تفرضه الفطرة الإنسانية السليمة والارتباط بالله تعالى (القائم بالقسط) وبمنهج القرآن الكريم والاقتداء بالأنبياء عليهم السلام.. هو: مواجهة الظلم والتخلف والفساد، وليس السكوت عليها وقبول التعايش معها.. هذا هو الأصل: ولكن يجب توفير الشروط المطلوبة لهذه المواجهة.. ومنها: الغطاء الفقهي، لتكون المواجهة مطابقة للشريعة المقدسة وفق مدرسة اهل البيت عليهم السلام مع ضمان عوامل النجاح الأخرى لها.. ولا يجوز التفريط في ذلك بذريعة أصل المواجهة.

النقطة الثانية: هناك فئتان من المؤمنين وقعت كل واحدة منهما في خطأ ينبغي الالتفات إليه والعمل على تصحيحه.. وهما:

الفئة الأولى: قالت: ينبغي أن نركز في العمل السياسي والمطالبة بالحقوق على الكفاءة.. وليس على الأيديولوجيا، فنختار في السياسة: الأكفأ بغض النظر عن الأيديولوجيا التي يؤمن بها.

وقد وقعت هذه الفئة في الخطأ: لأن الدين الإسلامي منهج حياة، ونحن نوظف العمل السياسي بهدف تمكينه وتطبيقه في الحياة.. وبدون هذا التوظيف: يكون العمل السياسي سلطويا وسطحيا، ويفقد قيمته الحضارية والإنسانية.

الفئة الثانية: ركزت على مرجعية العلماء بغض النظر عن كفاءتهم وقدرتهم على إنجاز الأهداف الرسالية والسياسية.

وقد وقعت هذه الفئة في الخطأ: لأن المطلوب إسلاميا: أن تكون أزمة الأمور أو القيادة في أيدي العلماء الأكفاء.. وليس مجرد العلماء، وإلا ضاعت

القضايا الإسلامية وضعف الدين.. وضاعت معهما حقوق الناس.

إن الفطرة والعقل والدين: يضعون القضايا والأهداف فوق الأشخاص، والتركيز على العلماء بغض النظر عن الكفاءة، يضع الأشخاص فوق القضايا والأهداف.. وهذا خلاف الفطرة والعقل والدين.

والخلاصة: يجب علينا أن نبحث عن القيادة العلمائية التي تمتلك الكفاءة السياسية والإدارية، وأن نعالج أوجه الخلل في القيادة الدينية (إذا وجدت) وفق الشريعة المقدسة، وأن نرفض القبول بالأمر الواقع بخصوصها، طلبا للراحة أو مجاملة للأشخاص.. فإن الفطرة والعقل والدين: يضعون القضايا والأهداف فوق الأشخاص، ولا يجوز لنا أن نضع الأشخاص فوق القضايا والأهداف.. فنخسر بذلك الدين والدنيا معا.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٥

التاريخ: ٢٦ / جمادى الآخر / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢ / أغسطس ـ آب / ٢٠٠٥م

اهتماماتك؟

السؤال (١):

ما هي أولويات اهتماماتك في الساحة البحرينية.. بوصفك داعية وسياسي مسلم؟

الجواب (١):

أسأل الله تعالى برحمته التي وسعت كل شيء، أن يجعلنا جميعا من الدعاة إليه بإخلاص وبصيرة.

قال الله تعالى (في محكم كتابه المجيد): ﴿ قُلْ هَـٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ﴾[١].

والبصيرة..هي: البينة والدلالة التي يبصر بها الشيء على ما هو به.. و بتعبير آخر: رؤية عقلية ثاقبة تستقصى بها حقائق الأشياء وبواطنها.

أما عن أولويات اهتماماتي في الساحة البحرينية كما تظهر في الممارسة العملية..فأوجزها في النقاط التالية:

النقطة الأولى: بث الوعي الثقافي الإسلامي، والمساهمة في تكوين عقل أبناء الشعب.. والسعي بصورة أساسية لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

الهدف الأول: تحقيق الاستنارة الفكرية..وأهم خصائصها: الارتباط بالحقيقة والقيم الإنسانية الرفيعة، والمنهجية في التفكير والعمل، ورفض التغريب والتبعية والسطحية والجمود والتقليد الأعمى في الأطروحات والمواقف، والتحرر من الخرافة

---

(١) يوسف: ١٠٨.

والعصبيات والاتجاهات الفكرية المتحجرة المؤطرة بالأبهة والقدسية الزائفة التي يتلبس بها البعض لقمع الحريات وفرض أنماط متخلفة من التفكير في المجتمع، والتحلي بالشجاعة والجرأة في تحمل المسؤولية الكاملة تجاه قضايا الأمة المصيرية والاستعداد الكامل للتضحية من أجلها.

الهدف الثاني: التمحور الكامل حول الدين الإسلامي (الهوية) كعقيدة ونظام حياة، بحيث لا يخرج عنه المسلم في شيء من حياته.. كبر ذلك الشيء أم صغر، وأن يكون كل وجوده انقطاع إلى الله جل جلاله، وأن لا يحكم على أفعاله وأقواله ملاك غير أداء التكليف الإلهي.

الهدف الثالث: إشاعة القيم الحقيقية التي يتبنتها الإسلام ومحاصرة القيم المادية الهابطة.. والمساهمة في البناء الأخلاقي والسمو الروحي بالفرد المسلم.

الهدف الرابع: النهوض بالمجتمع إلى أعلى مستويات العزة والمجد والتقدم والرخاء، من خلال التأكيد على المثل الأعلى لحركة المجتمع المسلم.. وهو الله جل جلاله (الكمال المطلق) وأن المطلوب: تجسيد صفاته العليا في مسيرة المجتمع الصاعدة..مما يعني: أن حركة المجتمع المسلم، حركة دؤوبة ومستمرة، وأنها لا تقف عند حد في الإصلاح والتجديد والتطوير.. وأن الفرد المسلم: يرفض الأفكار والقوانين التي تعيق حركة تطوره ورقيه، وتفرض عليه القبول بالهوان والضعف والتخلف والظلم والفساد..وتزين له التعايش معها، وهذا مما تسوق إليه الفطرة الإنسانية السليمة.

النقطة الثانية: حمل هموم الأمة، والوقوف معها، والالتزام بقضاياها، والدفاع عنها، ومتابعة مجريات الأمر فيها..كأحد أبنائها، بدون فوقية أو تقاعس أو ضعف، والاستعداد الكامل للتضحية من أجل قضاياها المصيرية.

النقطة الثالثة: الاهتمام بالنهوض السياسي وإثارة الوعي حول الواقع والقضايا المصيرية..مع التركيز على العدالة ودولة القانون، بحيث يضمحل التمييز بين المواطنين، ويكون القانون نافذا في الجميع بدون استثناء.

النقطة الرابعة: مواجهة التحديات الخارجية والاختراق الأجنبي ووضع حد لظاهرة التغريب الثقافي والاجتماعي والتبعية السياسية والاقتصادية والتأكيد على استقلالية المجتمع المسلم وقدرته على صنع كيانه الحضاري وامتلاك ناصية مستقبله.

النقطة الخامسة: السعي لإبراز دور القيادة الإسلامية الواعية والجماهير المسلمة في النهوض الثقافي والسياسي والاجتماعي، والتحرك بضوابط الشريعة الإسلامية المقدسة ومعاييرها وقيمها ومبادئها.. بدافع رسالي يتحدى الصعوبات بكل أصنافها، مما يترك تأثيرا إيجابيا واسعا في تقدم الأوضاع في الساحة الوطنية، ويضع حدا لحالات التراجع التي عصفت ولا تزال تعصف بالوطن والمواطنين.. ويقيم الحجة (بالتجربة الحسية) على أن: كسر القيود والإصلاح والتقدم أمور قابلة للتحقيق من خلال: الممارسة القيادية السليمة، والمشاركة الجماهيرية الواسعة.. بدافع رسالي، والاستعداد الكامل للتضحية (بالأنفس والأموال) في سبيل الأهداف والقضايا المصيرية.

النقطة السادسة: المساهمة في تنمية الحس النقدي الهادف إلى البناء والتقويم والتصحيح والتجديد والتطوير والنضج..ويؤدي إلى الهداية والتبصير في المجتمع، وتحديد الموارد المناسبة الخاضعة للنقد..من حيث: طبيعتها، وخصائصها، والظروف التي تمر فيها، ودرجة أولوياتها، وتحديد آليات النقد وتقنين استخدامها في الممارسة العملية..لكي تكون عملية النقد إيجابية وبناءة، ولفت النظر إلى خطورة المنهج التبريري وغياب النقد في المجتمع..حيث ينتج عنهما: فقدان

البصيرة، وتزييف الوعي، وتعقيد الأزمات، والحيلولة دون التطور النوعي في المجتمع، ويصاب المجتمع بالشلل على جميع الأصعدة، وبالتالي القعود عن أداء وظائفه الحضارية والإنسانية



أداء المعارضة

السؤال (٢):

ما هي النتائج السلبية (إسلاميا) المترتبة على سوء أداء المعارضة في الساحة.. من وجهة نظرك ؟

الجواب (٢):

أهم النتائج السلبية (إسلاميا) المترتبة على سوء أداء المعارضة (كما هي مقروءة وليست بالتحليل النظري) أوجزها في النقاط التالية:

النقطة الأولى: تحميل الإسلام العزيز مسؤولية التخلف والظلم والفساد المتراكم في الساحة لقرون من الزمن..على خلفية: أن الإسلام لو لم يقبل بذلك ـ وهو يمثل عقيدة الشعب ومنهج حياته ـ لقضى عليها، ولم يسمح لها بالظهور والرسوخ والاستمرارية.. ولهذا نادى أصحاب هذا القول: بالتخلص من الدين ومن هيمنة رجاله، في سبيل التخلص من تلك الأمراض في حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية.. وهذه النتيجة لا ترضي ضمائر المؤمنين الصادقين في إيمانهم.

النقطة الثانية: تحسيس المؤمنين الصادقين بالتناقض من وجهين.. وهما:

الوجه الأول: تحسيسهم بالتناقض بين ما يتعلمونه (نظريا) من الدين وبين التطبيق

العملي له في الحياة..فهم يتعلمون من الكتب والخطباء: أن الدين يدعو إلى الشجاعة في مجابهة الباطل والظلم والفساد..وعدم التعايش معها، والتضحية في هذا السبيل بالغالي والنفيس..ولكنهم إذا أرادوا التطبيق: قيدت عقولهم وأيديهم وأرجلهم، ويصبحون لا حول لهم ولا قوة في ذلك!!

الوجه الثاني: تحسيسهم بالتناقض بين الأحكام الكلية والمقاصد العظيمة للشريعة المقدسة..التي ترفض التخلف والظلم والفساد، وبين الأحكام والمفاهيم التفصيلية التي تبرر لهم قبولها والتعايش معها.

النقطة الثالثة: تحرك الكثير من الشباب المؤمن في المطالبة بحقوقهم المشروعة بعيدا عن العلماء.. مما يؤدي إلى: تعزيز (عقيدة) فصل الدين عن السياسة، وغياب الترشيد الإسلامي للحركة.

النقطة الرابعة: السماح لحالات التراجع بالظهور وإثبات وجودها وترسيخ الفساد والظلم والتخلف في الساحة..مما يؤدي إلى: تدهور الأوضاع، وضياع الحقوق، وهدر كرامة الإنسان.

وهذا يفرض على المخلصين أمور عديدة..أهمها:

الأمر الأول: التدقيق في المناهج الفكرية والحركية في الساحة..والتمييز بين نمطين منها:

النمط الأول: ينطلق من الله والانقطاع إليه جل جلاله، والنظر إلى الأمور من خلال هذا الانتماء أو الانقطاع المقدس.. وبالتالي: يفرض هذا الانقطاع وجوده على نفس المكلف وسلوكه ومواقفه.

النمط الثاني: ينطلق من الذات في النظر إلى الأمر ويسقطها على التكليف والرؤى

التي يقدمها إلى الساحة..فهو بدلا من الاستسلام إلى الشريعة المقدسة والاهتداء بأنوار هديها: يبحث من الشريعة المقدسة عما يلائم نفسه، ويبرر سلوكه ومواقفه (الضعيفة أو المتهورة).. وبالتالي: يفرض ذاته على التكليف، ويكون سلوكه ومواقفه انعكاسا لذاته وليست (في الحقيقة) اتباعا للشريعة المقدسة.

وأنا أعتقد: أن النمط الثاني من المناهج الفكرية والحركية، هو المسؤول عن تراكم التخلف والظلم والفساد في مجتمعاتنا الإسلامية، ولا سبيل إلى التغلب عليها إلا بالتخلص من هذا النمط من المناهج (الذاتية) وتعزيز النمط الأول من المناهج (التعبدية) الفكرية والحركية.

الأمر الثاني: يجب على كل الذين يجدون في أنفسهم الكفاءة للمساهمة في إيجاد الحل المناسب..المبادرة لإيجاده قبل فوات الأوان، فالوقت الذي يمر ليس في مصلحة قضيتهم وأهدافهم الإسلامية والوطنية.

الأمر الثالث: ينبغي أن يكون الحل جماعيا..وليس فرديا، فقد انتهى عصر البطل الأوحد، ولا يمكن إنجاز الأهداف الكبيرة وخدمة القضايا المصيرية..إلا من خلال العمل الجماعي السليم.

الأمر الرابع: ينبغي على الساعين للحل، تهيأة الأرضية القوية للقبول به جماهيريا..مما يتطلب مشاركة طلاب العلوم الدينية فيه بشكل واسع



الغطاء الفقهي

السؤال (٣):

بالإضافة إلى التكليف الشرعي: ما هي القيمة العملية للغطاء الشرعي

في العمل السياسي..من وجهة نظرك؟

الجواب (٣):

أشرت في حلقة (أسئلة وأجوبة) السابقة إلى جانب مهم من القيمة العملية للغطاء الشرعي في العمل السياسي..وأوجزها (القيمة العملية) هنا في النقاط التالية:

النقطة الأولى: توفير درجة عالية من الاطمئنان إلى سلامة الحركة من الناحية الفكرية والشرعية..وصيانتها من الانحراف.

النقطة الثانية: إعطاء زخم أكبر للحركة، وتوفير أرضية أقوى لنجاحها في تحقيق أهدافها.

النقطة الثالثة: جعل الحركة جزء لا يتجزأ من حركة الأمة الممتدة في الزمان والمكان.. وأن تكون مكتسباتها جزء من مكتسابات الأمة المتراكمة على امتداد الزمان والمكان.



السؤال (٤):

هل يمكنك أن تبين لنا من وجهة نظرك: الشعار الذي ينبغي للمعارضة أن ترفعه في المرحلة الراهنة، والأهداف التي ينبغي عليها أن تعمل من أجلها في هذه المرحلة من النضال الوطني، والخطوط العريضة الرئيسية لإستراتيجية تحركها، وأهم المطالب الوطنية في المرحلة الراهنة من النضال الوطني؟

الجواب (٤):

سوف أجيب على السؤال حسب تسلسل فقراته في النقاط التالية:

النقطة الأولى: الشعار الذي ينبغي للمعارضة أن ترفعه في المرحلة الراهنة - حسب رأيي - هو نفس شعار المؤتمر الدستوري الأول: (نحو مملكة دستورية عريقة).

النقطة الثانية: الأهداف الوطنية التي ينبغي للمعارضة أن تعمل من أجلها في المرحلة الراهنة من النضال الوطني (حسب رأيي) هي كالتالي:

الهدف الأول: ضمان الاستقلال الوطني للبلاد.

الهدف الثاني: بناء دولة المؤسسات والقانون التي يكون الشعب فيها مصدر السلطات جميعا بحقيقة، ويستقل المجلس المنتخب بالصلاحيات التشريعية والرقابية..وبالتالي: يكون الشعب سيد نفسه، ويشارك السلطة التنفيذية في صناعة القرار والإدارة السياسية.

الهدف الثالث: ضمان الحقوق والحريات العامة وكرامة الإنسان والعدل والمساواة بين كافة المواطنين في الحقوق والواجبات.. على أساس مفهوم المواطنة.

الهدف الرابع: ضمان الحياة الكريمة للمواطنين والتوزيع العادل للثروة وزيادة مستوى الدخل القومي والفردي وتحسين مستوى المعيشة.

الهدف الخامس: تطبيق الأساليب العلمية في التنمية المستدامة الشاملة وتطوير البلاد في كافة المجالات العلمية والعملية..على أن تحظى البنية التحتية باهتمام خاص.

النقطة الثالثة: الخطوط العريضة الرئيسية لإستراتيجية التحرك.

الخط الأول: الالتزام باستقلال النضال الوطني عن الأجنبي في تحديد المطالب الوطنية وسقوفها ومسارات النضال وخياراته..بما يحفظ المصالح الجوهرية والهوية الوطنية: السياسية والثقافة والدينية، وهذا لا يعني عدم الاستفادة من العلاقات الدولية المشروعة في خدمة الأهداف والمصالح والقضايا الوطنية..كما تنص عليه المواثيق الدولية.

الخط الثاني: الإبقاء باستمرار على حالة المغايرة والممانعة بين المعارضة والسلطة..أي: أن تكون للمعارضة أجندتها التي تختلف عن أجندة السلطة، وأن توجد دوما بينهما مسافة ما..وتفعيل سنة التدافع بينهما، مع عدم السماح للسلطة بأن تنفرد بتحديد قواعد اللعبة، ويعتبر ذلك شرط رئيسي من شروط الإصلاح ومنع الفساد في أية دولة في العالم، وهذا يختلف جذريا عما ترمي إليه السلطة من تحويل قوى المعارضة إلى قوى مسايرة..وعليه: يتعين على قوى المعارضة رفضه ومقاومته.

الخط الثالث: الالتزام بالمنهج السلمي المقاوم وتفعيل كافة أساليبه ووسائله وأدواته الفاعلة المشروعة..في الداخل والخارج.

الخط الرابع: الواقعية الشرعية وتتألف من النقاط التالية.

أولا - عدم مخالفة القيم والأحكام الشرعية والثوابت الوطنية.

ثانيا – المطالبة بأعلى سقف يمكن تحقيقه، إذ لا يجوز التفريط في الحقوق العامة للناس.

ثالثا – التحلي بالمرونة العملية استجابة للظروف الموضوعية، بما يخدم الأهداف العامة، ويعود بالمصلحة على الناس.

رابعا – التدقيق لاختيار أفضل الوسائل وأكثرها فاعلية، وتوظيفها بشجاعة في الداخل والخارج لتحقيق الأهداف المشروعة..على ضوء الإستراتيجية المرسومة للتحرك.

الخط الخامس: الالتزام بالأهداف الوطنية والعمل الوطني المشترك، وتجنيب العمل الوطني المنطلقات الطائفية والحزبية والفئوية الضيقة ومنزلقاتها الخطيرة..وهذا لا يتطلب التخلي عن الأيديولوجيا والخصوصيات الدينية والمذهبية.

الخط السادس: الحرص على عدم القطيعة مع الحكومة، والإبقاء على حالة التواصل معها في جميع الأحوال، والقبول بالحوار الجاد معها من أجل تحقيق الأهداف والمطالب الوطنية المشروعة العادلة..وقد سبق القول في مناسبات عديدة: أن الحوار والمشاركة الشعبية في صناعة القرار، هما للسلطة والأمن والاستقرار، بمثابة الماء للشجرة، فكما أن الشجرة لا يمكن أن تستمر في البقاء بدون الماء، فإن السلطة والأمن والاستقرار لا يمكن أن يستمروا في البقاء بدون الحوار بين السلطة والمعارضة والمشاركة الشعبية الجدية والفعلية في صناعة القرار!!

الخط السابع: الالتزام بالتعبير عن إرادة الأمة والجماهير وخدمة مصالحها وقضاياها في جميع المواقف، وإعطائها حق المراقبة والنقد والمحاسبة، وتفعيل دورها في الساحة الوطنية على أوسع نطاق.

الخط الثامن: السعي للأخذ بأفضل الآليات والأساليب العلمية في الإدارة، والالتزام بتوسيع دائرة المشاركة - قدر الإمكان – في صناعة القرار.

النقطة الرابعة: المطالب الوطنية الرئيسية في المرحلة الراهنة من النضال الوطني.

المطلب الأول: تشكيل هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد لنظام ملكي

دستوري عريق.

المطلب الثاني: توزيع الدوائر الانتخابية على أساس الكثافة السكانية، والسماح بالترشيح الكتلي.

المطلب الثالث: أن يحظى ولي العهد المعين والحكومة بموافقة البرلمان المنتخب.. ويعطى البرلمان حق سحب الثقة من الحكومة.

المطلب الرابع: أن يسمح بتداول السلطة على مستوى رئاسة الوزراء.

المطلب الخامس: إيقاف التجنيس السياسي فورا، والكشف عن تفاصيله بعد أغسطس / ١٩٧٥ - أي بعد تعطيل الحياة البرلمانية - وتجميد كافة الحقوق المترتبة على منح الجنسية للمجنسين..مع مراعاة الجوانب الإنسانية، ووضع ملف التجنيس بالكامل وتحديد مصير المجنسين في يد البرلمان المنتخب (الممثل الحقيقي للشعب) بعد حل المسألة الدستورية.

المطلب السادس: وضع برنامج زمني، وفق خطة عمل محكمة، لحل مشكلة البطالة، وزيادة الأجور، وتوفير الضمان الاجتماعي والخدمات الأساسية للمواطنين.. للقضاء على الفقر والعوز وتحسين مستوى المعيشة وحفظ كرامة المواطنين.

المطلب السابع: تجريم التمييز وإلغائه بكافة أشكاله بين كافة المواطنين طبقا للشريعة الإسلامية المقدسة، والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات على أساس مفهوم المواطنة..ولا يستثنى من ذلك عائلة آل خليفة.

المطلب الثامن: تبعية ديوان الرقابة الإدارية والمالية للبرلمان المنتخب، ومحاسبة المسؤولين الرئيسيين عن الفساد والجرائم ضد المواطنين، ورد الحقوق لأصحابها، وضمان التعويض العادل والشامل والفعال للضحايا.

ملاحظة:

نقل السؤال (٤) وجوابه من ورقة العبور، مع تعديلات طفيفة في الإجابة.. بناء على رغبة بعض المؤمنين الأعزاء، بهدف تسليط الأضواء علي الإجابة ومناقشتها بصورة مستفيضة وتنضيجها في المرحلة الراهنة التي تتطلب ذلك.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٦

التاريخ: ٤ / رجب / ١٤٢٦هـ

الموافق: ١٠ / أغسطس ـ آب / ٢٠٠٥م

خطاب الشيخ عيسى

السؤال (١):

كيف يفهم الأستاذ عبد الوهاب حسين خطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حول قانون الجمعيات السياسية الجديد.. وما هو الموقف السياسي الذي يبنى عليه؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد وصف سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم قانون الجمعيات: بأنه ظالم لا يمكن عليه الصبر على الإطلاق، وأنه من أبشع أنواع الظلم وأقبحه.. وأنه من القوانين التي تؤسس: للظلم وتركزه، وإلى تكميم الأفواه، وإخضاع الرقاب والتركيع، وإخماد كلمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتأسر الإرادة الكريمة للإنسان، وصوت الضمير الحي.. وقال: من المشاركة في الظلم أن يسكت النّاس عليه، ومجرم في حق نفسه، وحقّ وطنه، وحق الإنسانية: من يستطيع إحباط هذا النوع من القوانين ويقصِّر في ذلك.

وأفتى سماحته: بوجوب إنكاره ورفضه والعمل الجاد لمنع ولادته واكتسابه الشرعية الوضعية الكاملة، وأن نعمل كذلك على إقبار حزمة القوانين التي ولدت وهي من هذا النوع.

وقال: موقفنا أننا لسنا مع التمرد ضد مطلق القوانين.. ولكن يتوجب علينا القول: بأن علينا جميعًا أن نعمل بكل الوسائل السلمية الضاغطة على إجهاض أي قانون جائر يراد له أن يولد لتثبيت الظلم وإضفاء الشرعية على الممارسات الباغية،

ولإدانة المطالبين بالحق، والمنكرين على الخطأ.

وأرى شخصيا: أن الوصف للقانون والفتوى المتعلقة به: يحددان بوضوح لا لبس فيه) الموقف السياسي المطلوب لمريدي سماحته.

النقطة الثانية: لقد صادق جلالة الملك على قانون الجمعيات في اليوم الثاني من خطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم.. وهذا التوقيت للتصديق على القانون: من شأنه أن يضع الثقل السياسي لسماحة الشيح، والقيمة السياسية لخطابه في الساحة الوطنية على المحك.. والذي سوف يفصل في ذلك هو: موقف جمعية الوفاق بالتحديد، فإما أن تحفظ المكانة السياسية لصاحب الخطاب، وإما أن تضيع بالكامل، وهذا ما ينبغي على مريدي سماحته أن يأخذوه بعين الاعتبار في موقفهم السياسي من قانون الجمعيات.

النقطة الثالثة: إن قبول المعارضة العمل بقانون الجمعيات: سوف يجعل من المعارضة ساحة مستباحة لدى السلطة ويلغي دورها (بالكامل) كقوة في الساحة الوطنية.. ولا يخفى على عاقل مدى التخلف والظلم والفساد الذي سوف يتكرس من جراء ذلك.

يقول سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي (حفظه الله تعالى): إنني أقول لإخواني و أعزائي في جميع الجمعيات: القانون يهدد حرية العمل السياسي الديمقراطي في البلد، و كل جمعية تقبل به فلتقرأ على نفسها الفاتحة، و لتعتبر نفسها منتهية، و لتعلم أنها ساهمت بذلك في صدور قوانين أشد خطورة كقانون المسيرات و التجمعات و كقانون الإرهاب، و لتعتبر أنها بذلك ضيقت على المواطنين حريتهم الشخصية و السياسية، و ليعلم إخواننا أن هذا سيل.. والسيل يمنع بمنع أوله، وإلاّ فإذا جرى فإنه سيجرف ما في طريقه.

وقال: القبول بهذا القانون هدم لما بني، و حرق لما أسس، و نكران لنضال المواطنين من أجل حرية حقيقية.. وليس مظاهر ديكورية، فهل هذا ما أراده الناس؟!

ثم قال: لا يصح القبول بما يضيع جهود و تضحيات وخسائر الوطن والمواطنين، لا مجال للقبول بهذا القانون دون إجراء تعديلات وإصلاحات جوهرية عليه.



التزام الوفاق بالقانون

السؤال (٢):

لقد ألزمت جمعية الوفاق نفسها بالعمل من خلال القانون، والعمل خارج قانون الجمعيات السياسية مخالف لسياستها في العمل السياسي.. فما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: الوفاق جمعية إسلامية ملتزمة بالشريعة الإسلامية المقدسة، والإدارة غير مخولة بالعمل خلافها، فإذا جاءت القوانين الوضعية على خلاف الشريعة المقدسة، فإن الإدارة غير مخولة بالعمل وفق القوانين الوضعية.. هذا هو الأصل لدى جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (حسب نظامها الأساسي) كما في: (المادة: ٢) وفي: (المادة: ٩ الفقرتين: ١ ـ ٢).

النقطة الثانية: لقد ألزمت إدارة الوفاق الحالية نفسها بعدم مخالفة آراء العلماء في قرارتها.. وموقف أصحاب السماحة: الشيخ عيسى أحمد قاسم والشيخ حسين النجاتي من قانون الجمعيات السياسية.. في غاية الوضوح، لا سيما فتوى سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) التي ذكرت في جواب السؤال الأول.

النقطة الثالثة: أن السلوك السياسي والقرارات الصادرة عن إدارة جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، لا تصدق ما جاء في السؤال من إلزام جمعية الوفاق نفسها (دائما) بالعمل من خلال القانون الوضعية.. وإليكم الدليلين التاليين:

الدليل الأول: عدم اعتراف جمعية الوفاق بدستور (٢٠٠٢) ومقاطعتها للانتخابات البرلمانية على هذا الأساس.. والدستور أبو القوانين.

الدليل الثاني: ما جاء في بيان الوفاق حول نتائج اجتماع مجلس إدارتها بتاريخ: (١٨ / يوليو / ٢٠٠٥).. وهذا نصه: "وستعمل جمعية الوفاق الوطني الإسلامية جاهدة على محاربة هذا القانون السيئ (أي: قانون التجمعات) وإسقاطه كما أسقط قانون أمن الدولة. ويؤمن المجلس (أي: مجلس إدارة الوفاق) بأن مؤسسات المجتمع المدني والفعاليات السياسية والأهلية في البلاد سوف لن تلتزم بهذا التقييد وستجد نفسها مضطرة إلى تجاوزه في تنظيم أنشطتها المعتادة".

والصحيح في الموقف من القوانين الوضعية: ما ذكره سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه) في خطابه السابق الذكر، ومن يريد التفاصيل يمكنه الرجوع إليه.

والخلاصة: إذا جاء على لسان بعض أعضاء مجلس الإدارة المحترمين ما يدل على إلزام الجمعية نفسها (دائما) بالعمل من خلال القانون.. فهو: رأي شخصي،

ولا يمثل الموقف الرسمي للجمعية، وإلا رميت الجمعية بالتخبط في مواقفها وبياناتها.. ولا أعتقد أن أحدا من أعضاء مجلس الإدارة المحترمين يرى ذلك.



الغطاء الفقهي

السؤال (٣):

ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في فتوى آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله، ومكتب آية الله العظمى السيد السستاني في دمشق.. حول الغطاء الفقهي؟

الجواب (٣):

لا يحق لعبد الوهاب حسين (شرعا) أن يعطي رأيا في الفتوى.. لأنه ليس بفقيه، ويمكنه أن يقدم فهما أو تحليلاً للفتوى (فحسب) يقبل منه أو يرد عليه.. وفهمي وتحليلي أوجزه في النقاط التالية:

النقطة الأولى: انطلق جواب مكتب آية الله العظمى السيد السستاني (حفظه الله تعالى) في دمشق من القبول بأصل الولاية، واعتبر بعض مصاديق التحرك من الأمور العامة التي يكون أمرها بيد من له الولاية الشرعية، واستنادا إليها أجاز التحرك (كأذن عام) بشرطين بدونهما لا يجوز التحرك.. والشرطان هما:

الشرط الأول: أن يكون التحرك بالإطار القانوني فقط.

الشرط الثاني: أمن الضرر البليغ على النفس وعدم الإضرار ببقية المؤمنين.

بينما بنى آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (حفظه الله تعالى)

جوابه ـ حسب فهمي ـ على أن التحرك في المطالبة بالحقوق حق.. وأن ممارسة هذا الحق كأصل: لا يحتاج إلى إذن الفقيه أو المرجع، واستحسن استشارة الفقيه (حفاظا على التوازن) إذا توفر فيه شرطان.. وهما:

الشرط الأول: أن يكون من أهل الخبرة في الشأن العام.

الشرط الثاني: تصديه لأمور الناس.

النقطة الثانية: اشترط آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (حفظه الله تعالى) في المطالبين بالحقوق: الخبرة في الشأن العام وفي طريقة التحرك.. وعلل ذلك: بحيث لا تصل المسألة إلى الإخلال بالنظام العام للأمة، وإلا احتاج الأمر الرجوع إلى الفقيه المتصدي الخبير لمعرفة الحكم الشرعي في التحرك من حيث المبدأ والآلية.. حذرا من الوقوع في المخالفة الشرعية.

وأفهم شخصيا: أن هذا الشرط يلتقي (في النتيجة) مع الشرط الأول (الإطار القانوني) في جواب مكتب آية الله العظمى السيد السستاني (حفظه الله تعالى) في دمشق.

كما اشترط آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (حفظه الله تعالى) عدم تعرض المطالبين بالحقوق إلى الضرر البليغ.. مثل: (الاعتقال والقتل) وإلا احتاج الأمر (أيضا) الرجوع إلى الفقيه المتصدي الخبير لمعرفة الحكم الشرعي في التحرك من حيث المبدأ والآلية.. حذرا من الوقوع في المخالفة الشرعية، وهذا يلتقي (أيضا) مع ما جاء في جواب مكتب آية الله العظمى السيد السستاني (حفظه الله تعالى).

وفي تقديري الشخصي: أن التحرك المطلبي الجاد والمثمر في الملفات

الساخنة في البحرين.. لا يمكن أن يتقيد بما ذكر من الشروط في إجابة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله (حفظه الله تعالى) ومكتب آية الله العظمى السيد السستاني (حفظه الله تعالى) في دمشق في الأذن العام بالتحرك، والمطلوب الحصول على إذن خاص (غطاء شرعي) للتحرك في ظل الظروف الموضوعية القائمة (فعليا) في البحرين.. وأفهم: أن الحاجة إلى الغطاء الشرعي تتأكد أكثر (مع ضبطه في صيغة محددة) إذا رجعنا إلى من يقول بالوحدة السياسية للأمة في ظل ولاية الفقيه المطلقة.

وأعتقد: أنه ليس من الصحيح، ولا يخدم المصلحة الوطنية: تعطيل الحركة المطلبية المعارضة القوية والفاعلة في البحرين.. لأن النتيجة سوف تكون: المزيد من التخلف والظلم والفساد وضياع الحقوق والذل والهوان لأبناء الشعب.. وهذا أمر لا يقبله عقل ولا دين. والمطلوب من المؤمنين أيدهم الله تعالى: توفير شروط التحرك الصحيح من الناحية الشرعية.. ومنها الغطاء الفقهي (وهو الهدف النبيل من إثارة الموضوع في هذا الوقت)، وأحذر كل المخلصين والشرفاء من الرموز والقيادات الدينية والسياسية: من السعي لاحتواء التحرك وتطويقه والحد من انطلاقته.. تحت أي مبرر كان، وأطالبهم باحتضانه وتأييده وتقديم الدعم اللازم له وترشيده وإصلاح جوانب الخلل في أدائهم وتطويره، لأن محاولات الاحتواء قد تنجح على المدى القريب، ولكنها لن تنجح على المدى البعيد، فسوف ينفجر الغضب المتراكم في النفوس (كما يقرأ في الساحة) ويدمر القريب والبعيد، ويؤدي إلى التأزم الشديد في الساحة الوطنية.. وهذا لا يخدم المصلحة الوطنية، وينبغي على الجميع الحذر من وقوعه.



قيادة الشيخ عيسى قاسم

السؤال (١):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على إثارة فضيلة الشيخ على سلمان لموضوع قيادة سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم في الوقت الراهن؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لا جدال بين العقلاء (دينيا ووضعيا) في ضرورة وجود القيادة وطاعتها، لكي يستمر أي كيان في البقاء بصورة متماسكة، وينجح في تحقيق أهدافه الجوهرية الكبيرة، بغض النظر عن نوعية الاستدلال على الموضوع.. وقوته أو ضعفه.

النقطة الثانية: أن الإثارة أو الطرح (من حيث التوقيت) جاءت (حسب تقديري) على إيقاع ما تشهده الساحة الوطنية من إرباك.. ثلاثي الأضلاع: (١) ضغوط السلطة وتراجعاتها المتزايدة عن الإصلاح (٢) سوء أداء المعارضة (٣) تحرك بعض الشباب بقيادات جديدة بعيدا عن القيادات والرموز السياسية والدينية المعروفة في الساحة الوطنية.. وما صاحب ذلك من أطروحات فكرية وسياسية وانتقادات تعلق: بالقيادة ودورها ومنهجية عملها.

النقطة الثالثة: لفضيلة الشيخ على سلمان (حفظه الله تعالى وسدد خطاه) الحق كله: في اختيار القيادة التي يراها لنفسه، وفق معاييره الفكرية والفقهية والسياسية.. أما إذا كان يتحدث عن جمعية الوفاق: فإني لا أعلم بمثل هذا الاختيار من الجمعية

العمومية.. وأما قرار مجلس إدارة الوفاق: فهو عدم مخالفة رأي العلماء، والأسماء التي تذكر (غالبا) ثلاثة، والتحديد يحتاج إلى قرار واضح.. وهو غير موجود (حسب علمي) ولا أعلم بوجود صيغة محددة لتنظيم العلاقة، ولا بوجود آليات محددة تحكم اتخاذ القرار (وهما شرطان أساسيان من شروط العلاقة القيادية).. وأما عن عموم التيار: فالاستقبال والصلاة والاحترام والتقدير لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه) لا تصلح كأدلة، وإلا لزم كل من لا يرى قيادة سماحته: عدم استقباله، وعدم الصلاة خلفه، وعدم احترامه وتقديره.. وهذا غير صحيح (قطعا) فما يقوم عليه الاستقبال والصلاة والاحترام والتقدير، يختلف (بالتأكيد) عما تقوم عليه الرئاسة والقيادة.

النقطة الرابعة: لا يختلف اثنان من المراقبين في وجود الخلل في أداء الرموز والقيادات السياسية في ساحتنا الوطنية.. وأن الحكمة (النظرية والعملية) تفرض علينا: إصلاح الخلل في أداء الرموز والقيادات، وليس مجرد التأكيد على موقعيتها في الساحة.

النقطة الخامسة: أن التأكيد على موقعية الرموز والقيادات الدينية والسياسية بدون إصلاح جوانب الخلل في الأداء: يضر (قطعا: حسب الأدلة النظرية والتجريبية) بموقعية الرموز والقيادات، وبالمصالح الدينية والوطنية، وهذا يكشف لنا (كمهتمين) عن خلل منهجي في معالجة الموضوع، أدى (بطبيعة الحال) إلى نتائج سلبية وخطيرة في الساحة الوطنية.. يجب علينا التنبه إليها وتداركها قبل فوات الأوان.

النقطة السادسة: أن القيادة السياسية تقوم على الممارسة العملية من خلال شبكة العلاقات المنظمة والمحكومة بآليات عمل محددة، ووجود الرؤى والاستراتيجيات

والبرامج العملية.. من أجل تحقيق أهداف محددة، وليست تقوم على الحالة الرمزية أو الأبوية للشخص، والاستشارات المتقطعة وغير المحكومة بآليات عمل محددة.

النقطة السابعة: تحتاج القيادة السياسية إلى الكفاءة في التدبير والإدارة، وإلى البصيرة في أمور العصر والواقع، وإلى الشجاعة والنجدة والصمود في المواقف.. وليس التفقه في الدين والتقوى فحسب.

النقطة الثامنة: أن اختيار شخص للقيادة في وقت معين، لا يعني أنه الأفضل في

جميع الأوقات وإلى نهاية الدنيا.. ويلغي الحاجة إلى مراجعة الاختيار (من وقت لآخر) على ضوء النتائج التي تفرزها التجربة للدور القيادي الذي يمارسه القائد على أرض الواقع.

ملاحظة مهمة: ما جاء في الإجابة على السؤال (١) لا يمثل موقفا شخصيا من قيادة سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) وإنما هو لبيان الجوانب الفنية في الموضوع، من أجل المساهمة في نشر الوعي المتعلق به.. حسب فهمي له.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٧

التاريخ: ٢١ / رجب / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٧ / أغسطس ـ آب / ٢٠٠٥م

الأستاذ سلمان

السؤال (١):

ما هو رأيك في أطروحات ابن أختك سلمان عبد الحسين؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: الأستاذ سلمان عبد الحسين سلمان: شخص ذكي وموهوب، ولديه القدرة الفكرية على إدراك الكثير من التفاصيل والدقائق والخفايا.. وهو متابع جيد لشؤون الساحة الوطنية وقضاياها.

النقطة الثانية: يمتاز طرح الأستاذ سلمان عبد الحسين (غالبا) بالحدية والصراحة المفرطة التي تتجاوز في كثير من الأحيان حدود ما هو مقبول لدى عامة الناس، مما أدى إلى ردود فعل شديدة من البعض ضده وضد أطروحاته.. تأخذ شكل عدائي أحيانا، ولكنه (حسب معرفتي المباشرة والطويلة به) طيب ولا يحمل حقدا ولا ضغينة على أحد، وإن كانت تفوته (أحيانا) بعض أوجه الحكمة العملية.

النقطة الثالثة: الأستاذ سلمان عبد الحسين: لديه انحياز واضح لأطروحات خاله (عبد الوهاب) السياسية.. لعاطفة (أحيانا) وعن قناعة (غالبا).

النقطة الرابعة: في تقديري: لو ينجح الأستاذ سلمان عبد الحسين في التخلص من حدية الطرح، وفي تلطيف لغة خطابه، ومراعاة ما تتطلبه الحكمة العملية في التعاطي مع عامة الناس وخاصتهم، مع احتفاظه بحقه (الثابت له) في النقد والصراحة

والوضوح والشفافية.. لكسب ثقة الكثير من الناس، وكان أنفع لنفسه ولغيره، وقد نصحته بذلك مرارا، وأتمنى عليه أن يفعل ذلك.. كما أتمنى على غيره أن يفهمه جيدا.



منهج الوفاق

السؤال (٢):

ألا تعتقد بأن المنهج السياسي الذي تعمل به جمعية الوفاق ووجوه الطائفة في الوقت الحالي.. هو نفس المنهج الذي كان يعمل به فضيلة الشيخ سليمان المدني في حياته؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: (نعم) أعتقد أن المنهج السياسي الذي تسير عليه إدارة جمعية الوفاق وبعض وجوه الطائفة (حاليا) هو (في الحقيقة) نفس المنهج الذي كان يعمل به سماحة الشيخ سليمان المدني رحمه الله (وقد بينت وجهت نظري هذه لشخصيات مهمة في التيار من زمن بعيد) مع ملاحظة: أن المنهج في العمل السياسي يختلف بالتأكيد عن أسلوب التعاطي مع الناس.

النقطة الثانية: أعتقد أن الأداء السياسي لسماحة الشيخ سليمان المدني (رحمه الله تعالى) كان (مهنيا) أفضل من أداء جمعية الوفاق وبعض الرموز في الوقت الحاضر.. وذلك: لأن الخطاب السياسي لسماحة الشيخ سليمان المدني، والسلوك السياسي له (كانا) متطابقين مع منهجه في العمل السياسي.. بينما نجد في أداء الوفاق وبعض

الرموز في الوقت الحاضر: خطابا ثوريا، ومواقف سياسية مسايرة للسلطة، ولا يوجد لديها سلوك سياسي لاستثمار المواقف.. لهذا: لم نجد لديها مكاسب سياسية على الأرض.

النقطة الثالثة: إذا قررت الوفاق تجديد تسجيل نفسها وفق قانون الجمعيات السياسية الجديد، فإن منهج المسايرة سوف يفرض نفسه بصفة رسمية على أدائها، ولن تستطيع أن تمارس دور المعارضة، وأنصح (بإخلاص وصدق وأمانة) الإدارة الجديدة للجمعية في (حال قررت الجمعية العمومية تجديد تسجيل الجمعية) بالنصيحتين التاليتين في سبيل تحصيل أفضل المكاسب.. وهما:

النصيحة الأولى: التخلص من الازدواجية بين الخطاب والمنهج والسلوك، وأن تحرص على تطابقهم جميعا.. ومن ذلك: السعي للدخول في جميع مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

النصيحة الثانية: السعي للاندماج مع جمعية الرابطة وجمعية العدالة والتنمية.. وجعل البحث في النوايا جانبا.

النقطة الرابعة: لقد أعربت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) عن قناعي.. بأن الموقف الأساس للتيار: يجب أن يكون (حسب فهمي إسلاميا) الرفض والمقامة السياسية للظلم والتخلف والفساد في البلاد، وهذا يفرض على الرموز والقيادات والنخب التي تختار منهج المعارضة، أن تدرس خياراتها وتحددها وتخطط لها بدقة.. قبل العمل.



السؤال (٣):

إذا كانت هذه قناعتك الشخصية بمنهجية سماحة الشيخ سليمان المدني ﵀: فلماذا أسأت إليه ووقفت في وجه مصالحة العلماء معه؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أعتقد أني لم أسيء ولا بكلمة واحدة لسماحة الشيخ سليمان المدني ﵀.. لا في حياته ولا بعد موته، ولم أصادر حقه في العمل وفق المنهجية التي يرتضيها لنفسه.. وليس من حقي ذلك.

النقطة الثانية: أعتقد أن الذي شكل الموقف الشعبي مـن سماحته ﵀ ليس منهجه في العمل السـياسي، وإنما فهم الناس لمواقفه وأسلوب تعاطيه معهم (وقد بينت هذه النقطة لمـن تحدث معي عن المصالحة في حينها).

النقطة الثالثة: لم أقف في وجه المصالحة العلمائية مع سماحته، وإنما طالبت بإقامتها على أسس صحيحة.. من أجل المصلحة، وقد أوضحت ذلك لمن سعى معي في هذا الموضوع.

الجدير بالذكر: أن المصالحة لم تقف على قدميها، ولم تأتي بأي ثمار لأي طرف من الأطراف.. وذلك في تقديري: لغياب الأسس الصحيحة التي من المفترض أن تقوم عليها.

النقطة الرابعة: أتمنى على إخواني المؤمنين الأعزاء (حفظهم الله تعالى) أن لا يثيروا ما يعكر الصفو.. وأن يكون سعيهم لما فيه خير الناس جميعا.



من هو الأقرب

السؤال (٤):

لفضيلة الشيخ علي سلمان فهم لخطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظهما الله تعالى) حول قانون الجمعيات السياسية الجديد.. يختلف عن فهمك، وفضيلة الشيخ علي سلمان أقرب لسماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم وأوثق لديه منك!! فلماذا تصر على فهمك، ولماذا تحاول أن تحاصر فضيلة الشيخ علي سلمان في موقفه من القانون بخطاب سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم.. بدلا من التوجه للجمعية العمومية صاحبة القرار في إعادة التسجيل أو الحل؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: (نعم يبدو للعيان) أن فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى) أقرب لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) من عبد الوهاب حسين.. وأتوقف بشأن الوثاقة، وأنبه إلى المسائل التالية:

المسألة الأولى: أن خطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) بشأن الجمعيات السياسية.. كان موجها للجماهير، وأن فهمه مبذول للجميع،

ولا علاقة لفهمه (من الناحية الموضوعية: كنص) بالقرب والبعد من سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم والوثاقة لديه.

المسألة الثانية: أعتقد أن فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى) لا يعلم (بشأن خطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم المتعلق بالجمعيات السياسية) شيئا خارج النص لا يعلمه عبد الوهاب.. بما في ذلك النقاش السابق على الخطاب.

المسألة الثالثة: أعتقد بأن منهج شخصنة الفهم للنصوص المبذول فهمها للجميع: سبيل لتغييب الوعي العام، ويمثل طامة كبرى على الوعي العام الإسلامي والوطني الذي يجب علينا جميعا الحرص عليه والسعي لنشره بين المواطنين.. ويقربنا ذلك المنهج الطامة: من النموذج السيئ الذي خلقه (معاوية بن أبي سفيان) في الشام.. وعرف بـ (بقر الشام).

وعلى ما سبق: أطلب من الجميع الوقوف على النص الكامل لخطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم حول قانون الجمعيات السياسية، ومحاولة فهمه بموضوعية (بعيدا) عن الشخصنة والوصاية الفهمية من أحد.. والنص الكامل هو:

يقول سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى): "قبل كل شيء: لسنا دعاة فوضى وحياة لا قوانين، فهي أصعب حياة، ولا تلتقي مع قناعاتنا الدينية والموضوعية أبدًا.. ولكن القوانين ثلاثة: عادل ينبغي للناس أن يأخذوا به عن طيب خاطر، وظالم يمكن الصبر عليه إلى حدّ، وظالم لا يمكن عليه الصبر على الإطلاق. وكل من الثاني والثالث يجب إنكاره ورفضه والعمل ضده، وهما من أبشع أنواع الظلم وأقبحه.

والتصنيف لقانون الجمعيات وقانون التجمعات أنهما من الفئة الثالثة فيتوجب العمل الجاد لمنع ولادتهما واكتسابهما الشرعية الوضعية الكاملة، وإن قطع الأول مرحلتين على طريق ولادته القانونية المشؤومة التي نتمنى أن لا تجد النور فتطمس كل معلم لحياة الحرية الكريمة، وتنشر الظلمة القاتمة.

إن هذا النوع من القوانين التي يؤسس للظلم وتركزه، ويضيف إليه تكميم الأفواه، وإخضاع الرقاب والتركيع، وإخماد كلمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويأسر الإرادة الكريمة للإنسان، وصوت الضمير الحي من المشاركة في الظلم أن يسكت النّاس عليه.

ومجرم في حق نفسه، وحقّ وطنه، وحق الإنسانية من يستطيع إحباط هذا النوع من القوانين ويقصِّر في ذلك.. والوسائل دائما سلمية.

وموقفنا أننا لسنا مع التمرد ضد مطلق القوانين ولكن يتوجب علينا القول بأن علينا جميعًا أن نعمل بكل الوسائل السلمية الضاغطة على إجهاض أي قانون جائر يراد له أن يولد لتثبيت الظلم وإضفاء الشرعية على الممارسات الباغية، ولإدانة المطالبين بالحق، والمنكرين على الخطأ، وأن نعمل كذلك على إقبار حزمة القوانين التي ولدت وهي من هذا النوع.

وقال: أنا مع غلق الجمعيات السياسية أبوابها مدة معيّنة احتجاجًا على قانون الجمعيات وهي خطوة قانونية عاقلة ومعبّرة وذات اتجاه صحيح جدًّا.

وأنا كذلك مع هذه الجمعيات حين تختار أن تُحِلَّ نفسها إذا رأت أن وجودها سيكون شكليًّا بسبب القيود المثقلة باسم القانون، والمفترسة للحرية والملغية لهامشها الضيّق، وسيكون مجرد واجهة كاذبة لديمقراطية مفقودة على الأرض، ومخنوقة بشبكة من القوانين الجائرة.

وليس من قانون في أي بلد يمكن أن يأخذ مجراه العملي، ويجد تطبيقه في حياة الناس إذا رفضه الشعب رفضًا عمليًا قاطعًا وقانونا الجمعيات والتجمعات حقيقان بأن يوأدا قبل أن يولدا.

المسألة الرابعة: لقد تعجبت كثيرا من البعض الذي يسمح لنفسه بتوجيه الإهانة للآخرين وظلمهم في ظل منهج شخصنة الفهم للنصوص، وتألمت كثيرا لذلك نظرا لتأثيره السلبي: على الوعي والأخلاق والواقع.

الجدير بالذكر: أن سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) قد عاد بحمد الله المحمود إلى الوطن سالما، وسوف يحسم الأمر (إن شاء الله تعالى) بما يمليه عليه تكليفه الشرعي ويخدم (حسب فهمه وتقديره) المصلحة العامة: الإسلامية والوطنية.

النقطة الثانية: إني لم أحاول محاصرة فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى ورعاه) بخطاب سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) بدلا من الرجوع إلى الجمعية العمومية صاحبة القرار في إعادة التسجيل أو الحل.. وقد سبقت الجميع في توضيح حصر هذا الحق في الجمعية العمومية، وذكرت بأن الجمعية العمومية لم تتخذ قرار عدم مخالفة العلماء، وإنما اتخذته الإدارة الحالية للجمعية، فهي وحدها ملزمة (من الناحية القانونية) بما ألزمت به نفسها.. وليس الجمعية العمومية، وطالبت إدارة الوفاق (الحالية) بالطرح المتوازن لمختلف الآراء والتوجهات والمواقف من قانون الجمعيات السياسية الجديد، وإنما لفت نظر (الجميع) إلى ثلاث حقائق موضوعية في الإجابة على الأسئلة ينبغي عليهم أخذها في الحسبان، ولا ينبغي لي إخفاؤها لمجاملة أو غيرها (حسب تقديري للواجب وللمصلحة العامة).. والحقائق هي:

الحقيقة الأولى: أن أي تصريح لسماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) يعطي الضوء الأخضر للجمعيات السياسية بتسجيل نفسها وفق قانون الجمعيات السياسية الجديد (وقد قلت فيما سبق: أنه تجنب إصدار أمر مباشر لها بالحل تمشيا مع منهجيته في العمل والتوجيه) بعد خطابه القوي حول القانون.. من شأنه (من الناحية الموضوعية – حسب تقديري – بغض النظر عن صحة أو خطأ الرأي) أن يؤدي إلى أن يفقد سماحة الشيخ مصداقيته في فهم شريحة واسعة من الناس..

الجدير بالذكر: أن سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم يدرك (بوضوح تام) أن ليس من صلاحياته أن يصدر للجمعيات قرارا بحل نفسها.. وهذا مما ينبغي أن يعلمه الجميع.

الحقيقة الثانية: أن إدارة الوفاق (الحالية) قد ألزمت نفسها (إداريا) بإتباع العلماء وعدم مخالفة آرائهم في قراراتها وتوجهاتها.. وهذا يفرض عليها (أدبيا وإداريا) من الناحية المنهجية: أن تتحرك في موقفها من قانون الجمعيات من آراء العلماء، وإذا لم تفعل تفقد (من الناحية الموضوعية: بغض النظر عن صحة أو خطأ الرأي) مصداقيتها الأبية والإدارية.

الحقيقة الثالثة: لقد قلت فيما سبق وأكرر: أن تســـجيل الوفاق نفسها (وهي الواجهة السياسية للتيار الذي يمثل سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم رمزه الأول) وفق قانون الجمعيات السياسية الجديد.. بعد الخطاب القوي لسماحة الشيخ حول هذا القانون، من شأنه (من الناحية الموضوعية) أن يهز المكانة السياسية لسماحته، ويقضي على القيمة السياسية لخطابه، وهذه حقيقة (خطيرة) يجب أن يقف عندها الجميع بمسؤولية كبيرة.. وقد قلت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة): أن مهمة الحفاظ على الرموز الدينية في التيار مقدمة

(كأولوية: حسب فهمي وتقديري) على مهمة المحافظة على الوفاق في الوقت الحاضر.



إعادة التسجيل وفق قانون الجمعيات

السؤال (٥):

يقول البعض: على الذين يطالبون جمعية الوفاق بعدم إعادة التسجيل لنفسها وفق قانون الجمعيات السياسية الجديد، أن يعطوا البديل لذلك.. وليس لديهم البديل. ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ذلك؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أرى في هذا القول (مغالطة شديدة) لا يصعب على المتأمل النبيه إدراكها.. وذلك للأسباب التالية:

السبب الأول: ليس مطلوب (عقليا) من كل من يرى عدم التسجيل أن يقدم البديل، فمن حق كل مواطن أن يبدي رأيه، وتقديم البدائل من مسؤولية القادة والمفكرين والمنظرين.. وليس المواطنين العاديين.

السبب الثاني: يحكم العقل بوجود البدائل وتعدد الخيارات (بغض النظر عن أفضليتها) وحصر مصير الوطن في خيار سياسي واحد (حماقة وقصور) لا يقبله إلا عقل المجبرة.

السبب الثالث: أن القادة والمفكرين في الساحة قادرون (بحكم العقل والتجربة)

على إيجاد البدائل المطلوبة والتخطيط الدقيق لها.. لأن القدرة على التنظير والتخطيط والقيادة، لا تيسر في مسار واحد (فقط): التسجيل أو المشاركة (مثلا) وتتعطل في غيره من المسارات.

والخلاصة: البدائل موجودة (في حالة رفض التسجيل) والتخطيط لها وقيادتها في غاية الإمكان.

النقطة الثانية: أن المشكلة الحقيقية ليست في وجود البدائل أو عدمها، وإنما في اختيار المنهجية الصالحة للعمل وفي توفر الإرادة السياسية لتنفيذها.. وهذا ما ينبغي (في رأيي) الوقوف عنده والتدقيق فيه ومعالجته بموضوعية وشفافية وصدق.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٨

التاريخ: ٢٨ / رجب / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٣ / سبتمبر - أيلول / ٢٠٠٥م

تصدّي النجاتي

السؤال (١):

لقد صرح سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي في مقابلة صحفية لجريدة الوسط البحرينية: انه سوف يتصدى لتفاصيل الشأن السياسي المحلي.. ملأً للفراغ القيادي.

(أ) لماذا تفرق العلماء؟

(ب) هل تتوقع أن يؤدي تصدي الشيخ النجاتي إلى مشاكل في التيار؟

الجواب (١):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: ينبغي أن نميز بين نمطين من الاختلاف بين الفقهاء في العمل السياسي في عصر الغيبة الكبرى.. وهما:

الأول: الاختلاف في المنهج.

الثاني: الاختلاف في التفاصيل دخل المنهج الواحد.

وتفصيل ذلك: أنه في عصر المعصوم ونائبه الخاص: لا مجال للاختلاف حول المنهج، لأن الرجوع إلى المعصوم أو نائبه الخاص يحسم الخلاف بتحديد المنهج المطلوب من المؤمنين العمل وفقه.

أما في عصر الغيبة الكبرى، وفي ظل فتح باب الاجتهاد: فإن الاختلاف بين

الفقهاء قد يصل إلى حد الاختلاف في المنهج.

النقطة الثانية: إذا كان الاختلاف بين الفقهاء في المنهج: فإنه يصعب عليهم وعلى غيرهم الذين يتبعونهم العمل في إطار تنظيمي واحد، واستنادا لعدم وجود أساس علمي صحيح يسمح لأحد الفقهاء بفرض منهجه على الفقهاء الآخرين، ومصادرة حقهم في العمل وفق المناهج التي يرون صحتها.. فإنه ينتج عن ذلك: تعدد أطراف العمل الإسلامي بتعدد المناهج التي يتبعونها.. مع وجوب ملاحظة: أن ذلك (إذا حسنت النوايا وكان العمل خالصا لوجه الله تعالى) لا يلزم عنه الصراع والتنازع.. ولا يجوز لهم ذلك (بحكم العقل وإقرار الشريعة المقدسة - حسب أقوال الفقهاء) ولا يمنع من تعاونهم على الخير المشترك، والتكامل بينهم في الأدوار.

أما إذا كان الاختلاف في التفاصيل داخل المنهج الواحد: فإنه من الممكن اجتماعهم في إطار تنظيمي واحد.. ويكون السبيل إلى وحدة المواقف رغم اختلاف الآراء بينهم: وجود آليات علمية محايدة تحكم اتخاذ القرار.

النقطة الثالثة: يعتبر حق تعدد أطراف العمل لتعدد المناهج: سبيل رباني للارتقاء المؤمنين نحو اكتشاف الحق والصواب الواقعيين في الآراء والمواقف، وتصحيح حركة العمل الإسلامي وتطويرها.. إذا توفر شرطان رئيسيان وهما:

الشرط الأول: ممارسة حق الاجتهاد وفق شروطه والعمل بحكمه.

الشرط الثاني: ممارسة حق النقد وفق شروطه أيضا.

النقطة الرابعة: بمقدار تتبعي لأداء أصحاب السماحة العلماء الثلاثة الأجلاء - وحسب فهمي - لم أجد اختلافا منهجيا بينهم، وإنما في التفاصيل داخل المنهج الواحد، وكان لديهم خياران للمحافظة على وحدة صفهم واتفاق مواقفهم..

والخياران هما:

الخيار الأول: القبول بالانضواء تحت عباءة أحدهم، وهذا يحتاج إلى نكران الذات (وهو موجود بامتياز يفرض الاحترام والتقدير لأبعد الحدود لدى سماحة العلامة التقي الغريفي) وإلى قناعة علمية وعملية بذلك (وهو غير موجود لدى بعضهم على الأقل).

الخيار الثاني: النزول على آليات علمية محايدة لاتخاذ القرار.. وهو لم يكن موجودا.

فكانت النتيجة: (الافتراق) وذلك حسب تقديري: لعدم توفر القناعة العلمية والعملية (لدى بعضهم على الأقل) بالانضواء تحت عباءة أحدهم، ولعدم النزول على آلية علمية محايدة تحكم اتخاذ القرار بينهم.

النقطة الخامسة: قد يشكل البعض على مسألة الفراغ القيادي من حيث الشكل.. وذلك: لوجود بعض الشخصيات والأطراف المتصدية لقيادة الساحة.. مثل: سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه) وجمعية الوفاق الوطني الإسلامية.. وغيرهما، ولكن من حيث المضمون: يمكن القبول (نظريا) بمسألة الفراغ القيادي على تقدير: وجود الخلل أو النقص في أداء القيادات المتصدية.. أو على تقدير: أن الساحة لا تزال تتسع أو أنها في حاجة لممارسة دور قيادي إضافي!!

النقطة السادسة: بغض النظر عن الاتفاق أو الاختلاف مع سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي (حفظه الله تعالى ورعاه) في تشخيصه لمسألة الفراغ القيادي.. فإنه لا يوجد لدى أحد الأساس العلمي الصحيح لمصادرة حقه في التصدي للقيادة، والدخول في تفاصيل الشأن السياسي.

النقطة السابعة: لا أعتقد بأن تصديه)حفظه الله تعالى ورعاه) سوف يخلق مشاكل في الساحة.. وذلك: لما يتمتع به العلماء الأجلاء (حفظهم الله تعالى ورعاهم) في مواقفهم من الورع والتقوى والحرص الأكيد على مصالح العباد، وعدم التنافس على الحطام، وعدم التهور أو الانقياد إلى الهوى والشيطان.

النقطة الثامنة: يتوقف نجاح سماحة آية الله الشيخ حسين النجاتي (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) أو فشله في التصدي للقيادة: على مدى استجابة الناس لقيادته، وحجم ونوعية المكاسب التي يحققها والأهداف التي ينجزها على الأرض.



طاعة القيادات والعلماء

السؤال (٢):

يوجد في الساحة توجهان لدى الجماهير بخصوص طاعة القيادات والعلماء.. وهما:

التوجه الأول: يجعل من القيادات والعلماء معيارا لصحة وخطأ الرأي أو الموقف.

التوجه الثاني: ينادي بالطاعة الواعية للقيادات والعلماء.. وذلك: بإخضاع أرائهم ومواقفهم للتحليل والتقييم والنقد.

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين بخصوص هذين التوجهين؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لا يمكن أن ينتظم أمر جماعة، ولا يمكن أن تحافظ على تماسكها، ولا يمكن أن تنجح في تحقيق أهدافها.. بدون وجود قيادة فاعلة ومطاعة لديها.

النقطة الثانية: لكي يكون وجود القيادة في مكانها صحيحا، وطاعتها مطلوبة.. يجب أن تتوفر فيها شروط عديدة أهمها:

الشرط الأول: أن يكون توليها لمنصب القيادة قائم على أسس صحيحة يقبلها الأتباع.. وباختيارهم ورضاهم، وأن تعبر القيادة عن إرادتهم، وتصون حقوقهم ومكتسباتهم، وأن تعمل لخدمة مصالحهم، وأن تنجح في انجاز أهدافهم المنشودة في الحياة.

الشرط الثاني: أن تمارس دورها وفق ضوابط محددة.. مثل: الأحكام الشرعية للقيادات الدينية، والدستور والقانون للقيادات الوضعية والدينية في الحكومة الإسلامية.

الشرط الثالث: أن تكون عملية اتخاذها للقرار محكومة بآليات محددة ومعلومة ومتوافق عليها لتنظيمها.. بأي شكل من أشكال التوافق المقبولة إداريا.

النقطة الثالثة: أن طاعة القيادة بعد توفر الشروط الثلاثة السابقة، يجب أن تكون طاعة واعية تخضع فيها أطروحات القيادة وقراراتها ومواقفها للتحليل والتقييم والنقد.. وليست طاعة عمياء، وذلك للاطمئنان على سلامة الاختيار للقيادة، واستبدالها بغيرها في حال ثبت فشلها.

النقطة الرابعة: تعتبر الطاعة الواعية (وليست الطاعة العمياء) للقيادة سيرة عقلائية ولها أدلتها في الإسلام.. منها الأدلة التالية:

الدليل الأول: قول الله تعالى: ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ

ٱتَّبَعَنِي ﴾[1].

فالبصيرة مطلوبة للأتباع وليس للقيادة فقط، وقد أثبتت التجارب: أن بصيرة القيادة تفقد قيمتها ما لم تعزز ببصيرة الأتباع.. لا سيما في الوقت الحاضر: حيث تجاوزت الاختراقات كل الحدود والحصون، وأصبحت دعايات الأعداء تصل إلى المرأة في مخدعها، والسبيل إلى بصيرة الأتباع هو الوعي المتولد من خلال الفهم والتحليل والتقييم والنقد لآراء ومواقف القيادات والرموز والاقتناع بها.. وليس الطاعة العمياء التي تجعل من الأتباع لقمة سائغة لدى الأعداء.

الدليل الثاني: قول الله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[2] وذلك لأنهم يأخذون بأقوالهم ويتبعون ما يأمروهم به بدون تدقيق.. فأنزلوهم منزلة الرب سبحانه وتعالى.

الدليل الثالث: لو صح لدى العقلاء والمتشرعة الطاعة العمياء للقيادات والعلماء، لما كانت لله تعالى حجة على أتباع أئمة الضلال والفرق الضالة، ولما كانت لله تعالى وللعقلاء حجة على الجماعات الإرهابية والتكفيرية والإجرامية.. التي ترتكب المجازر والجرائم طاعة لقياداتها.

الدليل الرابع: يعتبر عقل النبي الأكرم الأعظم ﷺ وعقول أهل بيته عليهم السلام أكمل العقول، وعلمهم أوسع علم، ولا تقاس عقول الناس بعقولهم، ولا علوم الناس بعلومهم، وهم معصومون ومصيبون (دائما) في آرائهم ومواقفهم، والناس مطالبون (حسب الغرض الإلهي من الخلق) بالصعود نحو كمالهم المعنوي الشامخ العظيم، والوصول إلى الآراء والمواقف الواقعية (المصيبة للواقع) التي يصيبها الرسول

---

(١) يوسف: ١٠٨.

(٢) التوبة: ٣١.

الأعظم الأكرم ﷺ وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام (دائما) والسبيل إلى ذلك: هو الطاعة الواعية التي تنشأ عن فهم آراء ومواقف القيادات والعلماء وإخضاعها للتحليل والتقييم والنقد بشروطه.. فتؤمن من خلال ذلك: فرصة الصعود المستمر لاكتشاف الحق والصواب الواقعيين في الآراء والمواقف، والتصحيح والتطوير في الحركة والأوضاع العامة في المجتمع.. وأعتقد: أن الطاعة العمياء للقيادات من العوائق الخطيرة التي تقف في وجه الحركة التصاعدية للإنسان نحو الكمال الإنساني المنشود، والصعود المستمر لاكتشاف الآراء والمواقف الواقعية، وتقلل من فرص التصحيح والتطوير في أوضاع المجتمع ومسيرته نحو الرقي والتقدم، وتفرض الفشل والضعف والتصدع على الجماعات والمجتمعات.

النقطة الخامسة: إن الأصل في الإتباع الواعي للقيادات، أن يكون الأتباع في حالة فهم ووضوح وقناعة بآراء ومواقف القيادات.. وما يخرج عن ذلك استثناء، ويبرر للأتباع إتباع القيادات في الحالات الاستثنائية: ما تثبته التجارب من إخلاص وقوة وصواب القيادات في آرائها ومواقفها السابقة.

النقطة السادسة: تقيم القيادة على أسس عديدة.. من أهمها: قدرتها على التفكير وحل المشاكل، والقوة والشجاعة والصمود، والأمانة والنزاهة وطهارة الذيل، وحسن الرعاية للأتباع، وحسن التدبير والنشاط والمثابرة لإنجاز الأعمال المطلوبة، والقدرة على فتح العلاقات والتكيف مع الآخرين والتأثير الموجه فيهم لخدمة الأهداف المنشودة، والقدرة على تحصيل المكاسب وإقامة المنجزات وتحقيق الأهداف على الأرض.. الخ.

الجدير بالذكر: أن ليس كل من يصلح للقيادة الفكرية والروحية والأخلاقية (مثلا) يصلح للقيادة السياسية والعسكرية، وليس كل من يصلح لقيادة

فريق أكاديمي يصلح لقيادة فريق رياضي أو شركة تجارية.. وهكذا.

❖❖❖

حقول النقد وشروطه

السؤال (٣):

لقد تحدث الأستاذ عبد الوهاب كثيرا عن حقول النقد وشروطه، وأصبح النقد يمارس في الساحة بدون ضوابط.. فما هي حقول النقد وشروطه من وجهة نظره؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أعتقد أن الاطمئنان إلى سلامة الآراء والمواقف واكتشاف الحقيقة فيها، وإتاحة الفرصة للتصحيح والتطوير والارتقاء نحو الواقعية في أي حقل من حقول المعرفة والعمل.. لا يمكن أن يحصل: بدون ضمان حرية الرأي والتعبير والعمل وفق الرأي عن قناعة.. وكذلك: ضمان حرية النقد مع توفر شروطه.

وأعتقد أن تقييد حرية النقد مع توفر شروطه: يضر بكرامة الإنسان، وبواجباته الدينية والوطنية والإنسانية.

والخلاصة: (أن النقد مع توفر شروطه) حق لكل إنسان، وتكليف ديني ووطني وإنساني.

النقطة الثانية: حقول النقد كثيرة.. من أهمها:

الحقل الأول - الفكر والمعرفة: وهدف الإنسان في حقل الفكر والمعرفة: معرفة

الحق.. وحينما يختلف حول الحق: ينفتح باب النقد على ثلاثة أصعدة أساسية: المضامين والمناهج والأدلة.

الحقل الثاني - الشأن العام (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي): وهدف الإنسان في هذا الحقل: تحقيق العدالة والتقدم والرخاء.. وحينما يختلف في شأنها: ينفتح باب النقد على أصعدة: النظم والقوانين والمؤسسات والمشاريع أو البرامج.

الحقل الثالث - الشخصيات العامة: وهي الشخصيات التي تتولى مهام قيادية ووظائف عامة في المجتمع، وهدف الإنسان من تولية المناصب العامة للأشخاص في المجتمع: حسن التدبير، والقضاء على الفساد والمحسوبية، وتحقيق الأهداف.. وحينما يختلف في شأنها: ينفتح باب النقد على أصعدة: السلوك العام والكفاءة والأداء للشخصية العامة.

النقطة الثالثة: لكي يكون النقد إيجابيا ينبغي أن تتوفر فيه عدة شروط أو ضوابط أساسية.. أهمها:

الشرط الأول: أن يكون موضوعيا ومنصفا وعن علم وذو فائدة وبالرفق بعيدا عن العنف ولا يتجاوز حدود الحاجة، وأن لا يكون خاضعا للأهواء والرغبات النفسية الهابطة.

الشرط الثاني: أن لا يضر بأواصر المحبة والولاء بين المؤمنين، ولا يؤدي إلى التنازع والصراع والاحتكاك بينهم.

الشرط الثالث: أن يسعى للتبصير، وتوظيف الطاقات، وتحويل السلبيات إلى إيجابيات، والضعف إلى قوة، ولا يؤدي إلى ضعف الجماعة وتفريق كلمتها

وعرقلة مسيرة تقدمها.. أو تمكين الأعداء منها.

الشرط الرابع: عدم هتك حرمة إنسان مؤمن أو جماعة مؤمنة أو يؤدي إلى إسقاطهم أو التشهير بهم.

الشرط الخامس: أن لا يؤدي إلى كشف أسرار المؤمنين أمام الأعداء ولا الإضرار بمصالحهم.

الشرط السادس: أن لا يكون فيه شيء من الكذب والبهتان أو تحريف الحقائق وتزويرها.. بأي شكل من الأشكال.

النقطة الثالثة: ينبغي الحذر كل الحذر من التوظيف السلبي للشروط المذكورة.. مثل إدعاء: أن النقد يؤدي إلى تصدع المجموعة، وتفريق كلمتها، وإعاقة تقدمها، وتمكين الأعداء منها.. كما يحاول البعض فعله، بهدف منع النقد الإيجابي البناء، ليتكرس الواقع المنحرف أو الضعيف.

إنني أعتقد (بكل تأكيد): أن ممارسة العمل بعيدا عن التحليل والتقييم والنقد بشروطه من الآخرين.. يؤدي بطبيعة الحال: إلى الاستبداد، والتخلف، والتصدع في كيان الجماعات والمجتمعات، وفشلها في تحقيق أهدافها، وإدخال اليأس إلى نفوس أعضائها.. وليس العكس، ولا يكون منع النقد إلا عن حب مفرط للذات، أو لخوف من كشف الحقيقة.. وذلك: لعدم الثقة في نزاهة النفس وطهارة الذيل، أو لعدم الثقة في جودة الأداء وفي الأوضاع العامة التي أنتجها، أو لعدم الثقة في القدرة على انجاز الأهداف المنشودة والمحافظة على المكتسبات السابقة.. وأعتقد أنه لا يمنع النقد مع توفر شروطه: كل سليم للنفس، مخلص لدينه ووطنه، واثق من نزاهة نفسه، وطهارة ذيله، وحسن أدائه.

❖❖❖

تعدّد المناهج

السؤال (٤):

كيف نستطيع أن نحافظ على وحدة كياننا مع القبول بتعدد أطراف العمل.. استنادا للتعدد المناهج كما تقول؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لا شك في ثبوت حق الاجتهاد (عقلا وشرعا) مع توفر شروطه.. وهو ضرورة لا غنى عنها في المجتمعات والجماعات: من أجل التصاعد لاكتشاف الحق والصواب الواقعيين في الآراء والمواقف، وتصحيح الأداء وأوضاع المجتمعات والجماعات وتطويرهما، ولم يتفق الفقهاء رضي الله عنهم وأتباعهم على منهج واحد في ممارسة العمل السياسي.. وبالتالي: فإن تعدد المناهج استنادا لممارسة حق الاجتهاد، أصبح واقع قائم لا مفر منه.

ومن جهة ثانية: لا يوجد أساس علمي أو عملي صحيح يعطي لأحد الفقهاء رضي الله عنهم الحق في فرض منهجه ومصادرة حق الفقهاء الآخرين وأتباعهم في العمل وفق المناهج التي يرون صحتها.

والنتيجة التي نخلص إليها من ذلك: أن تعدد أطراف العمل استنادا لتعدد المناهج.. أصبح واقع صحي لا يمكن إنكاره أو الاعتراض عليه، إلا لذوي النزعات الاستبدادية، والأفق الضيق.

النقطة الثانية: أن تعدد أطراف العمل استنادا لتعدد المناهج ليس من شأنه أن يضر بوحدة الكيان.. مع الالتفات إلى الأمور المهمة التالية:

الأمر الأول: وحدة المرجعية المتمثلة (إسلاميا) في القرآن الكريم والرسول الأعظم الأكرم ﷺ وأهل بيته الطيبين الطاهرين عليهم السلام والعقل السليم.. وهذا من شأنه: أن يوحد الإطار العام الجامع للكيان، بكل ألوان طيفه وتجمعاته وتنظيماته، كما توجد للكيانات الأخرى مرجعياتها.

الأمر الثاني: المحافظة على أواصر المحبة والوئام والولاية بين المؤمنين وحفظ حقوقهم.. وتجنب الصراع والتنازع والاحتكاك بينهم.

الأمر الثالث: القبول بالآخر والاعتراف بكامل حقوقه.. ومنها: حقه في الاختلاف والتعبير عن رأيه، والحرص كل الحرص على التعاون في الخير المشترك والتكامل في الأدوار.



ممارسات غريبة

السؤال (٥):

تشهد الساحة الوطنية ممارسات غريبة في هذه الأيام.. مثل: إرسال مسجات عبر الهاتف النقال تثير الفتنه وتسيء إلى الرموز، والتحشيدات وإثارة النعرات الطائفية، والحديث عن جمعية تحت اسم: "مجمع البيت الشيعي"، ولافتات تتكلم عن توصيات من السيد الخامنئي للشيخ عيسى أحمد قاسم.. الخ.

ما هو تفسير الأستاذ عبد الوهاب حسين لهذه الممارسات؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: إنني أعتقد أن تلك الممارسات العشوائية المسعورة، تعبر عن مخاوف وقلق (مستحقين) لدى السلطة وأطراف أخرى من الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها المعارضة في حركتها المطلبية القادمة، في ظل تراجعات السلطة الخطيرة عن الإصلاح وتكريس الظلم والاستبداد، وفي ظل زيادة الغضب الشعبي من ممارسات السلطة، مع ظهور بودر حركة جماهيرية غاضبة، ومع الشك في موافقة الجمعية العمومية لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية (وجمعيات أخرى) على التسجيل وفق قانون الجمعيات السياسية الجديد، وظهور مؤشرات قوية تدل على عدم رضوخ عدد من الرموز لقانون الجمعيات السياسية.. وبقائهم خارج هذه الدائرة، مع أغلبية جماهيرية غاضبة، لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار: أن عدم الرضوخ يحمل في نفسه نفسا تصعيديا تجاه السلطة، وما يمتلكه بعض الرموز من ثقل جماهيري وسعة نفوذ (يمكنهم من قول كلمة الحق) وإحساس عميق بالمسؤولية (لا يسمح لهم بالصمت والتجاهل لما يجري حولهم على الساحة الوطنية من تراجعات وآهات) مع تعدد الخيارات الممكنة للتحرك، وجاهزية الملفات الساخنة المحضرة، ووضوح الرؤية والمطالب الأساسية فيها.. مما ينذر: باحتمال (قوي) لحدوث حركة مطلبية (جماهيرية) عاصفة في المستقبل، والخيارات الممكنة (لتنظيم) التحرك كثيرة.

النقطة الثانية: تكشف تلك الممارسات عن بعض الأسلحة الخبيثة التي تسعى الأطراف المعادية أو المخاصمة أو المضادة لتوظيفها في مواجهة الحركة المطلبية الجماهيرية الحالية والقادمة.. منها على سبيل المثال: السعي لزرع بذور الخلاف والفتنة بين الرموز وقوى المعارضة، وشغل الجماهير بقضايا مفتعلة لصرف اهتماماتهم عن القضايا الجوهرية الرئيسية وفصلهم عن الرموز والقيادات السياسية والدينية، والاعتماد على التحشيد الطائفي في مواجهة الحركة المطلبية القادمة

لحرف وجهتها وتغيير صبغتها ولخداع الرأي العام في الداخل والخارج، والسعي (على العادة القديمة) لربط التحرك بالتحريض الأجنبي لخداع الرأي العام في الداخل والخارج أيضا.. وهذا كله (وغيره) يتطلب من القائمين على الحركة المطلبية: الحنكة والإبداع في مواجهة هذه الأسلحة الخبيثة، وإيجاد العلاجات المناسبة للأمراض السلطوية الحالية والقادمة.

النقطة الثالثة: هناك بعض الملاحظات المهمة التي تكشف عن حقيقة القائمين على ما يسمى بـ "مجمع البيت الشيعي" ولافتات نصائح الأمام الخامنئي لآية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظهما الله تعالى وأمد في ظلهما المبارك).. أهمها:

الملاحظة الأولى: لم توجد أية مؤشرات لمخاض وفاقي (أو في التيار) لولادة ما يسمى بـ "مجمع البيت الشيعي" مما يدل على أنها لقيط لخيال معادي مريض.

الملاحظة الثانية: أن أصحاب الخيال المريض لم يلتفتوا بسب الاستعجال على أخراج هذا اللقيط (الخديج).. إلى أنه: لا يمكن تسجيل هذا اللقيط المسمى بـ "مجمع البيت الشيعي" في سجل جمعيات قانون الجمعيات السياسية الجديد.. لأن تأسيس "مجمع البيت الشيعي" قائم على أساس طائفي.

الملاحظة الثالثة: إن إسناد هذا اللقيط لشريحة من التنوقراط الشيعة مستلهم من ورقة الوفاق حول إيجابيات وسلبيات خيارات الحل والتسجيل، حيث ركزت الورقة على رفض هذه الشريحة للمواجهة مع السلطة وخسران التيار لها في حال رفض التسجيل وفق القانون الجديد.. وفي الإشارة إلى هذه الشريحة: محاولة لترسيخ المخاوف حول مستقبل علاقة هذه الشريحة بالتيار، ولإضفاء بعض الواقعية على خيار التسجيل، ومحاولة لتحريك واستنهاض روح التنافس (المادي) على المغانم بين المتنافسين عليها في داخل الوفاق وخارجها!!

الملاحظة الرابعة: إن لافتة النصائح تستهدف الإساءة إلى مقام آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) وتريد التصوير بأن سماحته يتلقى الأوامر من إيران، لكي تكذب على الرأي العام وتخدعه بزعمها التحريض الأجنبي على التحرك في المطالبة بالحقوق، وربما تسعى للحصول من آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه) على تصريح بخصوص علاقته مع الإمام الخامنئي (أمد الله تعالى في ظله المبارك) ولا أريد أن أكثر في الرد على محاولة الإساءة أو استبق آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم في الرد، ولكن أريد أن أعبر عن رأيي الخاص باختصار شديد فأقول: أن علاقتنا مع مراجعنا العظام تسمو فوق الحدود الجغرافية والسياسية، وأنها أقوى من كل الأراجيف والأكاذيب والتهاويل.. ولن تستطيع أن تنال منها قوى الشيطان قيد شعرة.

الملاحظة الخامسة: إن لافتة النصائح وفبركة "مجمع البيت الشيعي" تشترك في ذكر انتخابات (٢٠٠٦) فهي رغبة لعقلية مشتركة، وأن العقلية التي أخرجتهما غير عارفة (قطعا) بعقلية البيت الشيعي.. وليست منها.

فشريحة التنوقراط الشيعية: (وإن فرضنا أن أجندتها شيعية بحتة) فهي ليست من الغباء إلى الدرجة التي تختار لجمعيتها اسم ذو مسحة طائفية فاقعة لا يسمح حتى بتسجيلها وفق قانون الجمعيات الجديد التي جاءت لتأييده وتثبته.. فالفبركة: وليدة عقلية طائفية غير شيعية، لا تمتلك الخبرة الكافية في فهم الأوضاع العامة في البلاد.

ومن جهة ثانية: فإن العارف بالأساسيات الأولى التي يقوم عليها تولي الإمام الخامنئي (أيده الله تعالى بجنده ومكره وألطافه وإفاضاته المباركة) لمنصب الولي الفقيه في الجمهورية الإسلامية في إيران، وكذلك العارف بالحد الأدنى من

توجهاته الفكرية والسياسية.. يقطع: بأنه لا ينصح بابتعاد علماء الدين عن السياسية، فهو من أكثر المحذرين من فصل الدين عن السياسية، ومن تهميش دور علماء الدين في الشؤون العامة للحياة!!

والخلاصة: أن لا فتة النصائح وفبركة "مجمع البيت الشيعي".. هما: وليدين لعقلية (واحدة) طائفية قليلة الخبرة.. وغير شيعية.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٢٩

التاريخ: ٩ / رمضان / ١٤٢٦هـ

الموافق: ١٣ / أكتوبر ـ تشرين الأول / ٢٠٠٥م

التكتيك والإستراتيجية

السؤال (١):

أستاذنا الفاضل: يستخدم بكثرة لفظي التكتيك والإستراتيجية في السياسية. ما هو الفرق بينهما؟

الجواب (١):

التكتيك السياسي.. يعني: العمليات والأساليب التي يستخدمها السياسيون (أفرادا أو جماعات أو مؤسسات) في ظروف محددة، من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف (جزئية معينة) لوضعها في خدمة الأهداف الإستراتيجية.

وعليه يراعى في التكتيك أمور مهمة.. منها: الظروف المحددة والأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف الجزئية المعينة.

أما الإستراتيجية السياسية.. فتعني: مجموع الخطط والتعليمات العامة التي يضعها السياسيون بعناية وإحكام، مع تحديد الوسائل اللازمة، لمواجهة كل الاحتمالات المفترضة في الساحة السياسية، والوصول إلى الأهداف الختامية الكبرى (الإستراتيجية) المرجوة من العمل السياسي كله.

وهنا ينبغي التنبيه إلى الحقائق المهمة التالية:

الحقيقة الأولى: ترتبط الإستراتيجية بمجموع التكتيكات والعمليات الجزئية (اللازمة) لتنفيذ المخططات والأهداف الإستراتيجية.. وهذا يشير إلى أربعة أمور أساسية مهمة:

الأمر الأول: لا يمكن أن تتحقق الأهداف والمخططات الإستراتيجية، بدون

التكتيكات والعمليات الجزئية وأهدافها.

الأمر الثاني: لا يوجد تكتيك بدون إستراتيجية.

الأمر الثالث: لا توجد قيمة سياسية كبيرة لأية عملية أو نشاط سياسي في ظل غياب الإستراتيجية.

الأمر الرابع: يجب أن توظف مجموع التكتيكات والعمليات والأهداف الجزئية لخدمة الأهداف الإستراتيجية، وألا يتناقض التكتيك مع مسار المخططات والتعليمات والأهداف الإستراتيجية.

الحقيقة الثانية: تعتبر السلطة السياسية (العليا) في المؤسسة السياسية، التي يفترض فيها أنها تمتلك الصورة الشاملة للساحة وللعملية السياسية برمتها، الجهة المكلفة بوضع الإستراتيجية.. وقيادة تنفيذها، ولا تترك هذه المهمة إلى أية جهة أخرى في المؤسسة.. وذلك: لأنها لا تمتلك الصورة الشاملة، ولا تمتلك الصلاحيات القانونية اللازمة للتنفيذ.

❖❖❖

قانون الجمعيات السياسية وقوانين أخرى

السؤال (٢):

لقد صدر قانون الجمعيات السياسية، وينتظر أن تصدر قوانين أخرى مماثلة تعمل على تقييد الحريات ومصادرة الحقوق الأساسية للمواطنين. ما هي الكلمة التي يرغب الأستاذ عبد الوهاب حسين في توجيهها للمواطنين والقوى السياسية بهذا الصدد؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أعتقد أن ليست لهذه القوانين أية حرمة قانونية أو سياسية معتبرة، وينبغي على كافة القوى السياسية والمواطنين الشرفاء أصحاب العزة والكرامة، السعي لإسقاطها بكافة الوسائل السلمية المشروعة: وفق أحكام المواثيق الدولية، والشريعة الإسلامية المقدسة.

النقطة الثانية: أعتقد أن الالتزام بهذه القوانين (الجائرة) من شأنه أن يعيق (قطعا) تقدم المواطن البحريني الطموح، والمسيرة الوطنية المباركة، ويتنافى مع الروح الوطنية الصادقة، وحقوق الإنسان وكرامته، والانتماء الصادق لله تعالى ومنهجه القويم في الحياة، بدون أن يقلل هذا الاعتقاد من احترام الرأي الآخر.

النقطة الثالثة: أعتقد أن هناك تكامل وظيفي ممنهج بين حزمة القوانين المقيدة للحريات حرص عليه واضعوها. مثلا: قانون الجمعيات السياسية وظيفته تحويل القوى السياسية المعارضة المنضوية تحته إلى قوى مسايرة، بينما وظيفة قانون الإرهاب قمع القوى المعارضة التي ترفض الانضواء تحت قانون الجمعيات السياسية.. وإرهابها، لكي لا تنجح قوى المعارضة في إحداث إصلاحات شاملة حقيقية تقضي على الاستبداد والظلم والفساد والتخلف، وتنهي الامتيازات غير المشروعة للقائمين على السلطة والمتقنفذين في الدولة.. وسرقاتهم، وتعطي كافة المواطنين حقوقهم المشروعة، وتساوي بينهم في الحقوق والوجبات على أساس المواطنة.. بدون تمييز بينهم على أساس: الجنس أو العرق أو الدين.. أو غير ذلك.

النقطة الرابعة: أعتقد أن هناك نتائج خطيرة يمكن أن تترتب على التكامل الوظيفي

الممنهج بين حزمة القوانين المقيدة للحريات (شعبيا).. منها على سبيل المثال: فرض المواجهة البينية بين القوى السياسية الشعبية في حالة الغفلة عن أجندة السلطة والقوى المضادة وأساليبهما وحبائلهما، أو توظيف بعضها في مواجهة البعض الآخر.. نيابة عن السلطة والقوى المضادة أو إلى صفهما، وهذا كله مما ينبغي على كافة القوى السياسية الشعبية الشريفة أن تتنبه إليه، وأن تكون على حذر شديد منه.



المشاركة في الانتخابات

السؤال (٣):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على الأنباء المتناقلة عن نية الوفاق في المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة المفترض إجراؤها في عام (٢٠٠٦م)؟

الجواب (٣):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أعتقد أن مشاركة الوفاق في الانتخابات النيابية القادمة المفترض إجراؤها في عام (٢٠٠٦م) تأتي منسجمة (منهجيا) مع التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، ولا يصح منها (منهجيا) بعد هذا التسجيل، ترك المشاركة في الانتخابات القادمة على نفس الأسس القديمة التي تبنتها لمقاطعة الانتخابات النيابية السابقة.. نعم: يمكن أن تستند إلى أسس سياسية جديدة لمقاطعة الانتخابات القادمة.. مثل: التوزيع غير العادل للدوائر الانتخابية، التي تجعل من الشيعة مواطنين من الدرجة الخامسة، أو نتائج دراسة الجدوى السياسية للمشاركة.

النقطة الثانية: أعتقد أن الجدوى السياسية للتسجيل تحت قانون الجمعيات ثم المشاركة في الانتخابات القادمة (ضئيلة جدا) وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار الملاحظات المهمة التالية:

الملاحظة الأولى: أن عدد المقاعد التي يمكن أن تفوز بها جمعية الوفاق في الانتخابات القادمة تقدر وفق الحسابات الاعتيادية الظاهرة في الوقت الراهن بـ (١٣ ـ ١٤: مقعدا) حسب تقدير رئيس الوفاق فضيلة الشيخ علي سلمان (حفظه الله تعالى وسدد خطاه).

الملاحظة الثانية: أن هذا العدد قد يشمل (حسب الدوائر الانتخابية) شخصيات من الطائفة.. غير وفاقية، ومن الممكن أن ينخفض عدد الشخصيات الوفاقية تحت تأثير الاختلاف داخل التيار بين مقاطع ومشارك، أو نتيجة لألاعيب سياسية يمكن أن تلعبها السلطة أو القوى المضادة والموالية لإسقاط شخصيات وفاقية مهمة في الانتخابات ـ على غرار ما حدث في دولة الكويت الشقيقة لشخصيات برلمانية قوية جدا، تم إسقاطها بصورة فاجأت الجميع.

الملاحظة الثالثة: إن أحد الأثمان الباهظة التي دفعتها الوفاق للتسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية.. ثم المشاركة، أنها خسرت مساحة كبيرة (لا يستهان بها) من قواعدها الجماهيرية المضحية، وسوف تخسر المزيد في المستقبل (كما يتوقع بعض المراقبين والنقاد) وخسرت شخصيات تاريخية ضخمة في التيار قدمت استقالتها منها.. مثل: الأستاذ حسن المشيمع والدكتور السنكيس، وهي خسارة فادحة بالمقاييس السياسية والأخلاقية المعتبرة.. يصعب علي الوفاق تعويضها في القريب أو البعيد.

الملاحظة الرابعة: أن المكاسب المرجوة من التسجيل ثم المشاركة متواضعة للغاية

في توقع الجميع.

❖❖❖

الالتفاف حول الشيخ عيسى قاسم

السؤال (٤):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب على توزيع بوسترات تحمل صور وكلمات لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى) تؤكد على قيادته في آماكن عديدة في البحرين في ظل الاختلاف الحاصل بين قوى التيار في الوقت الحاضر؟

الجواب (٤):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد سمعت عن توزيع هذه البوسترات ولم أر شيئا منها حتى الآن، وسمعت عن تحسس الكثيرين منها في ظل الظروف الحالية التي يمر بها التيّار.. وأرى: أن توزيعها حق لمريدي سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) ودليل على الوفاء لسماحته، ويعتبر الوفاء للقيادات أحد أهم عناصر القوة والنجاح لأية قوة سياسية في المجتمع، بشرط أن يكون الوفاء عن وعي، وأن يكون ملتزما بالآداب الشرعية والمبادئ الإنسانية، وأن يصب في مصلحة مشروع عمل إسلامي أو وطني مفيد.

النقطة الثانية: أرى أن الالتفاف الجماهيري الواسع حول سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) في الوقت الحاضر، هو

التفاف حول شخص سماحته، ومبني على الثقة الإيمانية فيه.. وليس حول مشروع أو إستراتيجية عمل يتبناهما سماحته ويدعو إليهما.

وهنا ينبغي التنبيه إلى حالتين مهمتين في التقييم.. وهما:

الحالة الأولى: أن يستمر الالتفاف قائما على مجرد الثقة في شخص سماحته.. وأرى في هذه الحالة: بأنه لن يكون قادر على موجهة التحديات الصعبة التي تنتظره وتقف في طريقه، ولن يكون ذو ثمرة عملية كبيرة إسلاميا ووطنيا.

الحالة الثانية: أن يرتبط الالتفاف بمشروع وإستراتيجية عمل.. وارى في هذه الحالة: بأنه سوف يكون قادر على الصمود أمام التحديات التي تنتظره وتقف في طريقه، وسوف يكون ذو قيمة وثمرة عملية كبيرة إسلاميا ووطنيا ـ لا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم الالتفاف الجماهيري حول سماحته ـ وهذا ما ينبغي أن يكون.



تفرق الأخوة

السؤال (٥):

يحز في أنفسنا كثيرا أن نرى بأم أعيننا افتراق أخوة الجهاد والطريق في هذا الوقت العصيب الذي يمر به وطننا العزيز.

أستاذنا الفاضل: لماذا حدث الانقسام في صفوف التيار؟ وما هو الحل في نظرك؟

الجواب (٥):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: ذكرت في بيان الشهادة والموقف: بأنه لم تبرز في بداية الانفتاح والعهد الجديد في الوطن، أية معالم للاختلاف بين رموز وقيادات التيار، ولكن نظرا لغياب تنظيم الحالة القيادية، ولعدم النزول على آليات محددة لاتخاذ القرارات، فقد بدأت معالم الاختلاف تبرز بينهم، وأخذت رقعة التباين والاختلاف تتسع يوما بعد يوم.. حتى انتهت في الوقت الحاضر: إلى تباين منهجي.

النقطة الثانية: في ظل التباين المنهجي بين رموز التيار وقياداته، ونظرا لجوانب خلل أخرى في أداء التيار وعمله، أصبحت قوى التيار يبطل بعضها مفعول البعض الآخر.. وأصبح التيار بذلك: غير قادر على الإنتاج والتقدم، وتعرض وضعه للتراجع بصورة واضحة لا يختلف حولها المراقبون، مما أثر سلبيا على وضع الساحة الوطنية ككل، لما يمثله التيار من ثقل متميز فيها.

النقطة الثالثة: نظرا لما سبق ذكره، ونظرا لعدم مراعاة التوازن بين قوى التيار في القرارات التي تتخذ فيه، فقد أفرز ذلك (بصورة طبيعية ومنطقية: إنسانيا وسياسيا) حالة انقسام (لا بد منها في حالة الإصرار على الوجود والدور) في سبيل التصحيح والتطوير وخدمة المصالح الإسلامية والوطنية.. ينبغي قبولها في ظل التعدد المنهجي في العمل.

النقطة الرابعة: أرى (كجزء من الحل) في هذه المرحلة التي تمر بها ساحتنا الوطنية، وفي ظل الظروف العصيبة القائمة في التيار والوطن العزيز.. التي يمتحن فيها كل مؤمن وكل مواطن شريف، أنه ينبغي علينا (جميعا) تعزيز ثقافة القبول بالتعدد المنهجي في العمل الإسلامي والوطني.. استنادا إلى: آداب وأحكام إسلامنا العظيم، وثوابت تاريخ نضالنا الوطني المجيد، التي تمنع (بكل تأكيد) التنازع والصراع والاحتكاك والتسقيط والتخوين بين القوى الإسلامية والوطنية الشريفة،

وتؤكد على حق الاختلاف وحرية التعبير عن الرأي.. بكافة مستوياتها، وإمكانية التعاون على القواسم المشتركة: إسلاميا ووطنيا، وتكامل الأدوار بين كافة القوى الإسلامية والوطنية التي تتفق على الأهداف.. وإن اختلفت مناهج عملها.



لمن تدعو... حالة نرجسية

السؤال (٦):

يقال أن الأستاذ عبد الوهاب حسين: كان يدعو لقيادة سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه) ولما خالف الشيخ رأيه، تخلى عنه، ولم يلتزم بقيادته، وهذا يدل على حالة نرجسية يتمتع بها عبد الوهاب حسين وضيق أفق.. وأنه لا يمتلك مصداقية حقيقية. ما هو تعليقك على ذلك؟

الجواب (٦):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أرى ـ بحسب اطلاعي المباشر وتقييمي للحالة ـ أن سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) لم يمارس القيادة بصورة صريحة وواضحة، وقيادته غير مفعلة بسبب غياب التنظيم وآليات اتخاذ القرار.. وعليه: فإن سماحته لم يستجيب (عمليا) للدعوة الموجهة إليه بالتصدي للقيادة.. وبذلك تنتفي المخالفة للقيادة، ويبقى الاختلاف مجرد اختلاف مشروع في الرأي.

النقطة الثانية: إن لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) مكانة عالية في عقلي وقلبي ـ أرى أنه يعلمها ـ وقد قلت في حقه كلاما كبيرا (يستحقه) ولازلت مستعدا لقول كلام مثله وأكثر.. ولكني أسأل أخي الكريم صاحب السؤال: في أي الحالتين تكمن المصداقية والعدل والأمانة؟

الحالة الأولى: أن أمتدح أداء سماحته وأفضل منهجيته (فقط) لمكانته العالية في عقلي وقلبي؟

الحالة الثانية: أن أقول (رغم المكانة العالية التي يحتلها سماحته في عقلي وقلبي) ما اعتقده (فعلا) في تقييم أدائه ومنهجه السياسي (وإن كان سلبيا في حقه) وأن التزم عمليا (بهدف المصلحة العامة) بما اعتقده (وإن كان مخالفا لرأيه) وبدون أن ينال ذلك كله من مكانته العالية في عقلي وقلبي شيئا؟

أرى أيها الأخ الكريم: أن المصداقية والعدل والأمانة تكون مع الحالة الثانية.. وليست مع الحالة الأولى، وكان ذلك هو الامتحان الإلهي الصعب الذي تجرعت فيه ألم ابتلاع غصص الحقيقة غصة بعد غصة، والله ﷻ وحده المستعان على ذلك.

قال الله تعالى: ﴿ الٓمٓ ﴿١﴾ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ﴾[1].

النقطة الثالثة: لا يعتبر الأداء السياسي ومنهجه هو الجانب الأهم في العلاقة التي تربطني بسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) ويجعله بالمكان العالي في عقلي وقلبي، وإنما علمه بدين الله ﷻ وشرعه،

---

(١) العنكبوت: ١-٣

بالإضافة إلى تقواه وإخلاصه وجهاده، هو ما يؤهله (مهما اختلفت معه سياسيا) لأن أفديه بنفسي وما أملك.. والله على ما أقول شهيد.

نعم أيها الأخ الكريم: لقد كشفت التجارب أني أختلف سياسيا مع سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) بالرغم عني لا بالرضا، لأن القناعات الفعلية تفرض نفسها على الإنسان بقوة الدليل فيها.. ولا يمتلك القدرة على دفعها عن نفسه، وقد رأيت أن الصلاح والمصلحة والصدق والعدل والأمانة في اعتناق ما أرى أنه الحق (بيني وبين ربي) والعمل به مهما كان مؤلما ومرا.

قال الله تعالى: ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴾[1].

والخلاصة أيها الأخ الكريم: أني مهما اختلفت (سياسيا) مع سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) فإنه سوف يبقى في سامق مكانه في عقلي وقلبي.. والله وحده هو القصد وهو الشاهد علينا جميعا.



(١) النمل: ١٤.

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٠

التاريخ: ١٦ / رمضان / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٠ / أكتوبر ـ تشرين الأول / ٢٠٠٥م

السؤال (١):

وفيه الفقرات التالية..

(أ) أعتقد بأن هناك إشكالية في ما تطرحه بخصوص الإمام الحسن عليه السلام فهو عليه السلام لم يكن معارضًا، بل كان حاكمًا، وانتقل بالصلح إلى المعارضة.

(ب) لماذا ترك ما هو حق له وسلمه للملك العضوض الذي حذر منه رسول الله عليه السلام؟!

(جـ) لماذا اختار بالصلح أن يكون معارضًا بعد أن كان حاكمًا؟

(د) هل يجوز للحاكم الشرعي التنازل عن حقٍ هو من الله له إلى من هو معروف بظلمه وغدره؟

(هـ) هل تسليم أمر الرعية إلى الحاكم الفاجر يعتبر من باب التكتيك، رغم علم الإمام بأنه لن يكون هناك التزام ببنود الصلح، وأنه لن يعود الحكم إلى أهل العدل من بعده؟!

(و) أليس هذا التكتيك لا يخدم الإستراتيجية التي من أهمها إقامة دولة العدل والحق؟!

(ز) ألا يعتبر ذلك تمكين من لا يرحم ومن لا يعدل على رقاب الناس، وما حكم من يقوم بذلك؟

أتمنى أن أجد إجابات من الأستاذ.

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: نعم.. كان السبط العظيم: الإمام الحسن بن علي المجتبى عليه السلام حاكما، وخرج عليه (الباغي) معاوية بن أبي سفيان.. عسكريا، ولم يكن ميزان القوى يميل لصالح الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بسبب عدم رغبة الناس (الذين هم حوله) في الحرب، وتقاعسهم عن نصرته.. فيما هو واجب عليهم شرعا، ويعود عليهم بالخير الكبير في دينهم ودنياهم.. فمال عليه السلام مكرها إلى الصلح.

النقطة الثانية: توجد لهذا الصلح دلالات مهمة عديدة (فيما يخص موضوع بحثنا المشار إليه في النقطة السابقة).. منها:

الدلالة الأولى: أن الوصول إلى السلطة أو حصول الشعوب على حقوقها العادلة المشروعة من حكامها.. وكذلك استمراريتهما (السلطة والحقوق) في البقاء، يحتاج إلى قوة ضاربة، ومع عدم وجودها، لا يمكن الوصول إلى السلطة أو الحصول على الحقوق أو الاحتفاظ بهما، وتعتبر الجماهير الواعية والمضحية أهم مصدر للقوة (المشروعة) لدى القيادة الإسلامية الرسالية.. التي تطالب بالحقوق العادلة المشروعة للمواطنين، وتسعى لإقامة دولة الحق والعدل.

الدلالة الثانية: كان في وسع الإمام الحسن المجتبى عليه السلام أن يحتفظ بالحكم لو لجأ إلى أساليب الإغراء والإرهاب كما فعل معاوية بن أبي سفيان.. ولكنه لم يفعل ذلك: لأنه لا يطلب الملك من أجل نفسه، فيجور على الناس، ويظلمهم، ويضلهم عن سبيل الله، في سبيل ذلك الملك العقيم، وإنما يطلبه بالحق والعدل ويحافظ عليه

كذلك، من أجل الدين والمصالح الجوهرية للناس، قربة إلى الله تعالى.. ولما تعذر عليه ذلك: تخلى عن الحكم بنفس مطمئنة راضية، وذلك يؤسس للقاعدة التالية في إستراتيجية العمل الإسلامي.. وهي: أن حفظ الحق والعدل، مقدم على الوصول للحكم والمحافظة عليه

النقطة الثالثة: أن الصلح في الوقت الذي نقل وضع الإمام الحسن عليه السلام وأصحابه من الحكم إلى المعارضة، فإنه قد حدد المنهج في عملهم في مرحلة ما بعد الصلح.. وهو المنهج السلمي، وذلك لأسباب موضوعية، ليس فيها ما يدل على عدم شرعية المعارضة المسلحة ضد الحاكم الباغي معاوية بن أبي سفيان.

فقد أكد الإمام الحسن المجتبى عليه السلام وأصحابه على شرعية المعارضة المسلحة للحكم الأموي الباغي، وكان من الممكن جدا أن يمارسونها لو توفرت الشروط الموضوعية لممارستها.. مع كونها مطلوبة في ذلك الوقت.

فلو افترضنا جدلا: أن معاوية بن أبي سفيان قد نجح في إسقاط حكومة الإمام الحسن عليه السلام واستولى على الحكم بالقوة المسلحة، فمن الممكن جدا أن يعتمد الإمام الحسن عليه السلام المعارضة المسلحة لحكم الباغي: معاوية بن أبي سفيان، ولا إشكال في شرعيتها، بدليل لجوء الإمام الحسين عليه السلام إلي المعارضة المسلحة ليزيد بن معاوية، ولكن الصلح هو الذي أسس (في رأيي) للمعارضة السلمية وفرضها كخيار في المقاومة للنظام الباغي الظالم.. بدلا من المعارضة المسلحة، ومع ذلك بقيت المعارضة السياسية السلمية في دائرة التكتيك، ولم تمثل إستراتيجية ثابتة لدى الإمام الحسن عليه السلام وأصحابه، وذلك حتى تتوفر الظروف المناسبة للمواجهة المسلحة، وتمارس حينما تكون مطلوبة لدى المعارضة لتحقيق أهدافها العادلة المشروعة.. كما حدث لدى الإمام الحسين عليه السلام وهذا يدل (في رأيي) على وحدة

الفكر الاستراتيجي (بعيد المدى) لسيدي شباب أهل الجنة: الإمامين: الحسن والحسين عليهما السلام.

النقطة الرابعة: توجد فوائد عظيمة جدا نستفيدها من ممارسة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام لمنهج المعارضة السياسية السلمي في مواجهة الحاكم الباغي: معاوية بن أبي سفيان.. منها:

الفائدة الأولى: أن الملك (من أجل الدنيا) عقيم، وأن الحاكم الظالم لا يتنازل عن الظلم والفساد بدون مقاومة فاعلة، وأنه يتنازل بمقدار ما يضطر إليه تحت تأثير الضغوط الجدية.

الفائدة الثانية: أن أساليب المقاومة متفاوتة في درجة الشدة، ومن الناحية الشرعية.. حسب أقوال الفقهاء: لا يؤخذ بالدرجة الأشد، إلا بعد العلم بعجز الدرجة الأقل.

الفائدة الثالثة: إذا كان الحاكم ظالما، وكانت المعارضة المسلحة مطلوبة في مقاومته.. يؤخذ بها مع توفر شروطها الموضوعية والشرعية. وإذا لم تكن مطلوبة، أو لم تتوفر شروطها الموضوعية والشرعية، يؤخذ بالمعارضة السياسية السلمية الفاعلة.. إذا توفرت شروطها الموضوعية والشرعية. وإذا لم تتوفر الشروط الموضوعية والشرعية للمعارضة السياسية السلمية.. يؤخذ بالمسايرة مع توفر الشروط الشرعية لها، ولا يجوز شرعا.. حسب أقوال الفقهاء: ترك الاهتمام بأمور المسلمين، كما لا تجوز الموالاة للحاكم الظالم.

ملاحظة مهمة: ما جاء في النقطة السابقة، ليس في مقام الفتوى، وإنما هي (كأفكار) مستمدة من التحليل الفكري والسياسي لمنهج الإمام الحسن عليه السلام في المعارضة، وهو متوافق (من الناحية الشرعية) مع أقوال الفقهاء.. التي كانت

حاضرة أثناء التحليل.

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أن السبط العظيم: الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام لم يترك الحكم طوعا، وإنما تركه كرها، بعد أن خرج عليه الباغي (معاوية بن أبي سفيان) بالقوة المسلحة، ولم تتوفر الشروط الموضوعية لدى الإمام الحسن عليه السلام للوقوف في وجهه ورده، بسبب رغبة الناس في الصلح، وكراهيتهم للحرب، وتقاعسهم عن النصرة.. وقد سبق توضيح بعض الدلالات المهمة لذلك في الجواب (أ) أرجو الرجوع إليها.

النقطة الثانية: ينبغي التمييز بين عدد من الوظائف الشرعية الأساسية للإمام المعصوم وخلفائه في عصر الغيبة الكبرى.. منها فيما يخص موضوع بحثنا:

الوظيفة الأولى ـ التبليغ: وهذه الوظيفة غير قابلة للتعطيل، وأن كل من يريد أن يأخذ عن الإمام أو خلفائه في عصر الغيبة، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك، ولا يستطيع أحد أن يمنعه مهما فعل.. نعم يستطيع الأعداء والخصوم وضع الصعوبات فقط.

الوظيفة الثانية ـ قيادة المؤمنين: وهذه الوظيفة (أيضا) غير قابلة للتعطيل، وأن كل من يؤمن بالإمام أو خلفائه في عصر الغيبة الكبرى، فإنه يستطيع أن يلتزم بقيادتهم، ولا يستطيع أحد أن يعطل هذه الوظيفة مهما فعل.. نعم يستطيع الأعداء أو الخصوم أن يضعوا العراقيل في الطريق فقط.

الوظيفة الثالثة ـ الحكم: وهذه الوظيفة يستطيع الأعداء تعطيلها، لأن ممارستها تحتاج إلى رضا الناس وقبولهم، وإلى توفير القوة الكافية للوصول إليها والمحافظة

عليها أو دوام استمرارها، وهي بيد الناس الذين يحددون بانتماءاتهم ومواقفهم موازين القوى في الساحة، وليست بيد الإمام أو خلفائه في عصر الغيبة أو أتباعهم فقط.. وعليه: فإن ميزان القوى قد يميل لصالح الأعداء أو الخصوم، ولهذا لم يحكم الرسول الأعظم الأكرم ﷺ في مكة المكرمة قبل الهجرة إلى المدينة المنورة، ولم يحكم معظم الأنبياء والأئمة الأطهار عليهم السلام وهذا مما ينبغي الالتفات إليه في محاولاتنا لفهم عملهم وسيرتهم عليهم السلام.

الجواب (١ – جـ):

لم يختر ذلك، وإنما أكره عليه، بسبب عدم توفر الأنصار، وقد قبله بنفس مطمئنة، على أساس ما سبق توضيحه في الجواب (أ).

الجواب (١ - د):

الذي أفهمه من أقوال الفقهاء رضي الله عنهم أنه لا يجوز له ذلك اختيارا، ويمكن الرجوع إلى الفقهاء وسؤالهم عن هذه المسألة.

الجواب (١ – هـ):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد لجأ الإمام الحسن المجتبى عليه السلام للصلح مكرها لأسباب موضوعية.. ولم يلجأ له اختيارا، ولا يعتبر الصلح تنازل من الإمام عليه السلام عن حقه في الحكم إلى الباغي: معاوية بن أبي سفيان.. ولا يجوز له ذلك اختيارا، كما أن الصلح لا يضفي الشرعية على حكم معاوية بن أبي سفيان.

قال الإمام الحسن عليه السلام... : "وإن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلا، ولم

أر نفسي لها أهلا، فكذب معاوية، نحن أولى الناس بالناس في كتاب الله ﷻ وعلى لسان نبيه"[1].

النقطة الثانية: التكتيك (كما سبق توضيحه) إنما كان في الانتقال من المعارضة المسلحة إلى المعارضة السياسية السلمية، حتى تتوفر الظروف المناسبة للمواجهة العسكرية، والعمل بها مع مطلوبيتها لتحقيق الأهداف الإسلامية العادلة المشروعة في وقتها المناسب.

النقطة الثالثة: أن علم الإمام الحسن عليه السلام المسبق بأن معاوية لن يلتزم بشروط الصلح، وأن الحكم لن يعود لأهل الحق من بعده، لا يغير في الأمر شيئا، بعد الفراغ من تشخيص أنذلك هو المطلوب في دين الله تعالى، من أجل مصلحة الرسالة والعباد.. وإلا لما حدث الصلح أصلا.

الجواب (١ - و):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: إن إقامة دولة العدل هدف استراتيجي لعمل الأئمة الأطهار عليهم السلام وليست مبدأ.

النقطة الثانية: أن الصلح (كتكتيك) لا يتعارض بالتأكيد مع ذلك الهدف الاستراتيجي، الذي يسعى الأئمة الأطهار عليهم السلام إلى تحقيقه على المدى البعيد.

النقطة الثالثة: توجد ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية لعمل الأئمة الأطهار عليهم السلام... وهي:

---

(١) حياة الحيوان. ج١. ص ٥٨.

الهدف الأول: التبليغ بالإسلام الصحيح وكشف التحريف ومقاومته.

الهدف الثاني: بناء الشخصية الإسلامية الملتزمة بالإسلام الصحيح، وبناء كيان الأمة المؤمنة على أساسه، ومقاومة الانحراف بكافة أشكاله وعلى جميع المستويات.

الهدف الثالث: تحرير العالم من الطواغيت وقوى الاستكبار العالمي، وإقامة دولة العدل الإلهي العالمية.

النقطة الرابعة: أن عمل الأئمة الأطهار عليهم السلام يمر بخمس مراحل رئيسية، لكل مرحلة إستراتيجيتها الخاصة، وأهدافها المرحلية التي تصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية الختامية.. والمراحل (حسب فهمي) هي:

المرحلة الأولى: من الإمام علي عليه السلام حتى الإمام الحسين عليه السلام.

المرحلة الثانية: من الإمام السجاد عليه السلام حتى الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

المرحلة الثالثة: الغيبة الصغرى والغيبة الكبرى.

المرحلة الرابعة: تحرير العالم بعد الظهور.

المرحلة الخامسة: بناء دولة العدل الإلهي العالمية.

ملاحظة: ربما تكون هناك مراحل بعد المرحلة الخامسة، لا أعلم عنها شيئا، والتفصيل في الأهداف والمراحل والاستراتيجيات، يخرج عن الغرض من حلاقات (أسئلة وأجوبة) وقد ذكرت تفاصيل كثيرة عن كل ذلك في مناسبات سابقة.

الجواب (١ - و):

لم يكن ذلك باختيار الإمام الحسن عليه السلام.. وإنما أكره عليه بسبب: رغبة الناس في الصلح، وكراهيتهم للحرب، وتقاعسهم عن نصرة الإمام الحسن عليه السلام، والناس وحدهم يتحملون مسؤولية ذلك. ويحرم تمكين الظالم من الحكم اختيارا (حسب ما أفهم من أقوال الفقهاء) ويمكن الرجوع إليهم وسؤالهم عن ذلك.



المؤتمر الدستوري

السؤال (٢):

يتناقل في المحافل: اختلاف أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري الثاني حول استمرار الأمانة في أنشطتها أو توقفها. ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: تعتبر الجمعيات الأربع (الوفاق، والعمل الديمقراطي، والعمل الإسلامي، والتجمع) الأركان الرئيسة التي تقوم عليها الأمانة العامة والطرف الأقوى فيها، وبدون الجمعيات الأربع، لا تستطيع الأمانة أن تعمل شيئا.. رغم أن رئيسة الأمانة العامة (السيد جليلة) هي من المستقلين.

النقطة الثانية: لقد أنشأت الأمانة العامة كأحد ثمار المؤتمر الدستوري الثاني.. من أجل متابعة قراراته، وكلها تدور حول المسألة الدستورية، وتقوم على أساس رفض

دستور المنحة.

النقطة الثالثة: مع انضواء الجمعيات الأربع تحت قانون الجمعيات السياسية.. حدث وضع جديد لهذه الجمعيات، حيث أصبح وضعها بالنظر إلى المسألة الدستورية، وموقفها من دستور المنحة، مشابه تماما لوضع جمعيتي (الوسط العربي والمنبر التقدمي) حيث كانت رؤية الجمعيتين تتلخص في القبول بدستور المنحة، وأن لهما مآخذ عليه، وتسعيان لإدخال إصلاحات عليه من خلال آلياته.. وعلى هذا الأساس قبلوا الدخول إلى البرلمان. بينتما كانت رؤية الجمعيات الأربع تقوم على أساس رفض دستور المنحة، والرجوع إلى (دستور: ٧٣) العقدي، وإجراء التعديلات عليه من خلال الآلية المنصوص عليها فيه، وليس أقل من إدخال تعديلات على دستور المنحة تعيد مكتسبات (دستور: ٧٣) من خلال آلية يتوافق عليها. وقد تم التأكيد على هذه الرؤية في ورقة المبادئ التي اتفقت عليها الجمعيات الأربع مع وزارة العمل للحوار معها. وعلى أساس الاختلاف في الرؤية الدستورية بين الجمعيات الأربع وجمعيتي (الوسط العربي والمنبر التقدمي) تقلص التحالف السداسي، وتحول إلى تحالف رباعي. ومع انضواء الجمعيات الأربع تحت قانون الجمعيات السياسية، فقد اتفقت الجمعيات الست في رؤيتها للمسألة الدستورية، وهذا ما تؤكده (المادة: ٥. الفقرتين: هـ + و) من مسودة النظام الأساسي الجديد لجمعية الوفاق.. وهذا نصهما:

(الفقرة: هـ) : "تؤكد الوفاق على التمسك بالدستور، وميثاق العمل الوطني، في المشاركة السياسية، وتحقيق التفاعل الاجتماعي والفكري والسياسي".

(الفقرة: و): "تؤمن الوفاق بضرورة تطور النظام السياسي في البحرين بما يحقق ما يصبوا إليه الشعب من ملكية دستورية على غرار الديمقراطيات العريقة،

وما يتطلبه ذلك من تعديلات جوهرية على الدستور لكي يكون دستورا متوافقا عليه بين الشعب والحكم كما ورد في ميثاق العمل الوطني، وبما يوفر سلطة تشريعية منتخبة كاملة الصلاحيات ويضمن فصلا حقيقيا للسلطات، وصولا لنظام ديمقراطي يضمن حرية تشكيل الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة".

فمن خلال الجمع بين هاتين الفقرتين نصل إلى النتيجة المهمة التالية: أن الوفاق (شأنها شأن جميع الجمعيات المسجلة تحت قانون الجمعيات السياسية) تقبل بدستور المنحة، لأنه القانون المنصوص عليه في قانون الجمعيات السياسية، وأن لها بطبيعة الحال ملاحظات عليه، وأنها سوف تسعى إلى إدخال تعديلات تتوافق مع طموحاتها السياسية (كما في الفقرة: و) وأن هذه التعديلات لن تكون (بالطبع) إلا من خلال الآلية المنصوص عليها فيه. وانسجاما مع هذه الرؤية الجديدة، ينبغي علي الوفاق (وكل الجمعيات السياسية المشاركة لها في الرؤية) من الناحية المنهجية، المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة. وهذه عينها رؤية جمعيتي (الوسط العربي والمنبر التقدمي) التي كانت ترفضها الجمعيات الأربع، وبسبب ذلك الرفض خرجت الجمعيتين من التحالف، وأصبح التحالف رباعيا، بعد أن كان سداسيا.

النقطة الرابعة: بعد انضواء الجمعيات السياسية تحت قانون الجمعيات السياسية، وحدوث الوضع الجديد لها (كما أوضح في النقطة السابقة) أصبحت (بالتأكيد) أهداف وإستراتيجية عمل الجمعيات الأربع، تختلف عن أهداف وإستراتيجية عمل الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري الثاني. وبما أن الجمعيات الأربع هي الطرف البارز في المشهد السياسي في الساحة الوطنية في الوقت الحاضر، وهي الطرف الأقوى في الأمانة العامة، فمن الطبيعي أن تكون هي المستفيد الأكبر من أنشطة الأمانة العامة

في الوقت الحاضر، وأن أنشطة الأمانة العامة في الوقت الحاضر تخدم أجندة الجمعيات السياسية، وليس أجندة المؤتمر الدستوري.. وعليه: ينبغي على كافة الأعضاء في الأمانة العامة، أن يأخذوا هذه المسألة أو البعد بعين الاعتبار، والقرار أولا وأخيرا متروك لهم في تحديد الموقف المطلوب حول الاستمرار في أنشطة الأمانة العامة أو توقفها، وحول استمرار الأمانة العامة أو حلها.



منهجية العمل السياسي

السؤال (٣):

في ظل اختلاف الأخوة المؤمنين الموثوقين في منهجية العمل السياسي. كيف يستطيع الواحد منا أن يحدد خياره الأفضل؟

الجواب (٣):

يستطيع الواحد منا تحديد خياره الأفضل في ظل اختلاف الأخوة في مناهج عملهم بالرجوع إلى الأسس الرئيسية التالية.. وهي:

الأساس الأول: الحرص التام على الإخلاص لله ﷻ في الاختيار.. وهذا يتطلب: نكران الذات، ونبذ التعصب الأعمى، وأن نجعل الأهداف والقضايا فوق الأشخاص.

الأساس الثاني: التمسك بمنهج: " اعرف الحق تعرف أهله ".. وهذا يتطلب: الحذر من جعل الأشخاص معايير للحق والصواب.. ما عدا المعصومين عليهم السلام.

الأساس الثالث: التدقيق قبل الاختيار في سلامة المناهج ومناسبتها، وقيمة المشاريع

المقدمة، وكفاءة الأداء، ولا اختيار صحيح (مع وجود الاختلاف) بدون النظر إلى جميع ذلك.

الأساس الرابع: يجب الاطمئنان إلى التزام التحرك بالشريعة الإسلامية المقدسة.. وذلك يتطلب: توفر الغطاء الشرعي لأصل التحرك، ومطابقة كافة الأنشطة فيه للأحكام الشرعية التفصيلية.. مع ملاحظة: أن الأحكام التفصيلية، قد تختلف باختلاف مناهج الفقهاء، ومن هنا تأتي أهمية التدقيق في سلامة المنهج ومناسبته قبل الاختيار.



الظهراني

السؤال (٤):

ما هو تعليق الأستاذ عبد الوهاب حسين على ما نقلته الصحف المحلية عن زيارة رئيس الوزراء إلى مجلس الظهراني، وما دار من حديث هناك؟

الجواب (٤):

الجواب وفيه عدة نقاط.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد كان تعامل الظهراني مع رئيس الوزراء، هو تعامل التابع للمتبوع، ومن أطلع على ما نشرته الصحف المحلية عن ما دار هناك.. يقطع: بأن الظهراني لا يستطيع أن يخالف السلطة التنفيذية في شيء، أو يحاسبها على شيء.. وهذا مما يكشف لنا بوضوح: عن مدى الضعف والعجز في البرلمان الصوري الحالي، لضعف صلاحياته ولضعف أعضائه (وقد اعتراف بعض الأعضاء تكرارا بهذه الحقيقة

كاملة) وقد عبر رئيس الوزراء (بالطبع) عن ارتياحه لرآسة الظهراني للمجلس المنتخب.

النقطة الثانية: لقد قال رئيس الوزراء في معرض تعليقه على كلام الظهراني بشأن تعاون المجلس المنتخب مع السلطة التنفيذية (ما معناه): أنه لا يستغني عن مشورتهم.. وعليه: فإن حقيقة المجلس في تقييم رئيس الوزراء، أنه مجلس شورى لا أكثر.

النقطة الثالثة: كشف سرور رئيس الوزراء بإقبال الجمعيات السياسية على التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، ثم المشاركة (بالطبع) في الانتخابات القادمة.. عن خطأ ما كان يقال: بأن أعمدة السلطة لا يرغبون في مشاركة المعارضة في مهزلة البرلمان الصوري، فأنا اعتقد أن سرور رئيس الوزراء في محله (بالتأكيد) من ناحية خدمة التسجيل ثم المشاركة لأجندة السلطة، وسوف تتكفل الأيام بإثبات ذلك أو نفيه.

النقطة الرابعة: لقد وصف رئيس الوزراء الذين رفضوا التسجيل بالأقلية، وهذا ليس غريبا، فهو يدخل ضمن الحرب النفسية، والمناورة الإعلامية، والوصف (كعمل إعلامي) لا ينفي (منطقيا أو سياسيا) تخوف حقيقي من المعارضة التي يمكن أن يشكلها الرافضون للتسجيل وللمشاركة في الساحة الوطنية، فهم رجال لهم تجربة في ممارسة المعارضة العنيدة في أصعب الظروف، ولهم جمهور واسع يؤمن بمنهجيتهم في المقاومة السياسية السلمية، وأن رئيس الوزراء (كسياسي له خبرته) قد أخفى ذلك التخوف في نفسه.. وأظهر خلافه، وسوف تكشف الأيام القادمة (بالتأكيد) عن خطأ تهوين رئيس الوزراء الظاهري من شأن المعارضة خارج دائرة قانون الجمعيات السياسية.

النقطة الخامسة: إن ما ذكره رئيس الوزراء من اهتمام بشؤون المواطنين، لم يتجاوز حدود التصريح إلى الفعل، وقد سمعنا فيما سبق من كبار المسؤولين، ما لا حصر له من التصريحات التي لم تسمن ولم تغني من جوع.. وحتى إذا فرضنا صدق التصريح في هذه المرة: فإن ما يبنى عليه (عمليا) لا يساوي شيئا في مقابل المسألة الدستورية، والتجنيس السياسي، والبطالة وانخفاض الأجور وتفشي الفقر، والتمييز الطائفي والعرقي بين المواطنين، والفساد المستشري في مفاصل الدولة، وسرقت الأموال العامة، وحرمان المواطنين من حقوقهم الأساسية، وغير ذلك من الملفات الساخنة.. فهذه الملفات الساخنة: هي ذات الأولوية في اهتمامات كافة المواطنين، والتي نطالب السلطة بتحقيق تقدم حقيقي فيها.

ملاحظة: لقد اعتمدت في تسجيل هذه الملاحظات على الذاكرة بعد مرور أيام عديدة على ما نشرته الصحف عن الحدث، ولم تتاح لي الفرصة لتجديد الاطلاع قبيل الإجابة على السؤال.. وعليه: لا استبعد فوات بعض الملاحظات المهمة، لهذا أرجو من القراء الكرام المعذرة.



مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣١

التاريخ: ١٦ / رمضان / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٢٠ / أكتوبر - تشرين الأول / ٢٠٠٥م

إشكالات تثار حول حركة الإمام الحسن عليه السلام

السؤال (١):

وفيه الفقرات التالية..

(أ) أعتقد بأن هناك إشكالية في مـــا تطرحه بخصـــوص الإمام الحسن عليه السلام فهو عليه السلام لم يكن معارضاً، بل كان حاكماً، وانتقل بالصلح إلى المعارضة.

(ب) لماذا ترك ما هو حق له وسلمه للملك العضوض الذي حذر منه رسول الله صلى الله عليه وآله؟!

(جـ) لماذا اختار بالصلح أن يكون معارضاً بعد أن كان حاكماً؟

(د) هل يجوز للحاكم الشرعي التنازل عن حقٍ هو له من الله له إلى من هو معروف بظلمه وغدره؟

(هـ) هل تسليم أمر الرعية إلى الحاكم الفاجر يعتبر من باب التكتيك، رغم علم الإمام بأنه لن يكون هناك التزام ببنود الصلح، وأنه لن يعود الحكم إلى أهل العدل من بعده؟!

(و) أليس هذا التكتيك لا يخدم الإستراتيجية التي من أهمها إقامة دولة العدل والحق؟!

(ز) ألا يعتبر ذلك تمكيناً لمن لا يرحم ومن لا يعدل على رقاب الناس، وما حكم من يقوم بذلك؟

أتمنى أن أجد إجابات من الأستاذ.

الجواب (١- أ):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: نعم.. كان السبط العظيم: الإمام الحسن بن علي المجتبى عليه السلام حاكما، وخرج عليه (الباغي) معاوية بن أبي سفيان.. عسكريا، ولم يكن ميزان القوى يميل لصالح الإمام الحسن المجتبى عليه السلام بسبب عدم رغبة الناس (الذين هم حوله) في الحرب، وتقاعسهم عن نصرته.. فيما هو واجب عليهم شرعاً، ويعود عليهم بالخير الكبير في دينهم ودنياهم.. فمال عليه السلام مكرها إلى الصلح.

النقطة الثانية: توجد لهذا الصلح دلالات مهمة عديدة (فيما يخص موضوع بحثنا المشار إليه في النقطة السابقة).. منها:

الدلالة الأولى: أن الوصول إلى السلطة أو حصول الشعوب على حقوقها العادلة المشروعة من حكامها.. وكذلك استمراريتهما (السلطة والحقوق) في البقاء، يحتاج إلى قوة ضاربة، ومع عدم وجودها، لا يمكن الوصول إلى السلطة أو الحصول على الحقوق أو الاحتفاظ بهما، وتعتبر الجماهير الواعية والمضحية أهم مصدر للقوة (المشروعة) لدى القيادة الإسلامية الرسالية.. التي تطالب بالحقوق العادلة المشروعة للمواطنين، وتسعى لإقامة دولة الحق والعدل.

الدلالة الثانية: كان في وسع الإمام الحسن المجتبى عليه السلام أن يحتفظ بالحكم لو لجأ إلى أساليب الإغراء والإرهاب كما فعل معاوية بن أبي سفيان.. ولكنه لم يفعل ذلك: لأنه لا يطلب الملك من أجل نفسه، فيجور على الناس، ويظلمهم، ويضلهم عن سبيل الله، في سبيل ذلك الملك العقيم، وإنما يطلبه بالحق والعدل ويحافظ عليه كذلك، من أجل الدين والمصالح الجوهرية للناس، قربة إلى الله تعالى.. ولما تعذر

عليه ذلك: تخلى عن الحكم بنفس مطمئنة راضية، وذلك يؤسس للقاعدة التالية في إستراتيجية العمل الإسلامي.. وهي: أن حفظ الحق والعدل، مقدم على الوصول للحكم والمحافظة عليه.

النقطة الثالثة: أن الصلح في الوقت الذي نقل وضع الإمام الحسن عليه السلام وأصحابه من الحكم إلى المعارضة، فإنه قد حدد المنهج في عملهم في مرحلة ما بعد الصلح.. وهو المنهج السلمي، وذلك لأسباب موضوعية، ليس فيها ما يدل على عدم شرعية المعارضة المسلحة ضد الحاكم الباغي معاوية بن أبي سفيان.

فقد أكد الإمام الحسن المجتبى عليه السلام وأصحابه على شرعية المعارضة المسلحة للحكم الأموي الباغي، وكان من الممكن جدا أن يمارسونها لو توفرت الشروط الموضوعية لممارستها.. مع كونها مطلوبة في ذلك الوقت.

فلو افترضنا جدلا: أن معاوية بن أبي سفيان قد نجح في إسقاط حكومة الإمام الحسن عليه السلام واستولى على الحكم بالقوة المسلحة، فمن الممكن جدا أن يعتمد الإمام الحسن عليه السلام المعارضة المسلحة لحكم الباغي: معاوية بن أبي سفيان، ولا إشكال في شرعيتها، بدليل لجوء الإمام الحسين عليه السلام إلي المعارضة المسلحة ليزيد بن معاوية، ولكن الصلح هو الذي أسس (في رأيي) للمعارضة السلمية وفرضها كخيار في المقاومة للنظام الباغي الظالم.. بدلاً من المعارضة المسلحة، ومع ذلك بقيت المعارضة السياسية السلمية في دائرة التكتيك، ولم تمثل إستراتيجية ثابتة لدى الإمام الحسن عليه السلام وأصحابه، وذلك حتى تتوفر الظروف المناسبة للمواجهة المسلحة، وتمارس حينما تكون مطلوبة لدى المعارضة لتحقيق أهدافها العادلة المشروعة.. كما حدث لدى الإمام الحسين عليه السلام وهذا يدل (في رأيي) على وحدة الفكر الاستراتيجي (بعيد المدى) لسيدي شباب أهل الجنة: الإمامين: الحسن

والحسين عليهما السلام.

النقطة الرابعة: توجد فوائد عظيمة جدا نستفيدها من ممارسة الإمام الحسن المجتبى عليه السلام لمنهج المعارضة السياسية السلمي في مواجهة الحاكم الباغي: معاوية بن أبي سفيان.. منها:

الفائدة الأولى: أن الملك (من أجل الدنيا) عقيم، وأن الحاكم الظالم لا يتنازل عن الظلم والفساد بدون مقاومة فاعلة، وأنه يتنازل بمقدار ما يضطر إليه تحت تأثير الضغوط الجدية.

الفائدة الثانية: أن أساليب المقاومة متفاوتة في درجة الشدة، ومن الناحية الشرعية.. حسب أقوال الفقهاء: لا يؤخذ بالدرجة الأشد، إلا بعد العلم بعجز الدرجة الأقل.

الفائدة الثالثة: إذا كان الحاكم ظالما، وكانت المعارضة المسلحة مطلوبة في مقاومته.. يؤخذ بها مع توفر شروطها الموضوعية والشرعية. وإذا لم تكن مطلوبة، أو لم تتوفر شروطها الموضوعية والشرعية، يؤخذ بالمعارضة السياسية السلمية الفاعلة.. إذا توفرت شروطها الموضوعية والشرعية. وإذا لم تتوفر الشروط الموضوعية والشرعية للمعارضة السياسية السلمية.. يؤخذ بالمسايرة مع توفر الشروط الشرعية لها، ولا يجوز شرعا.. حسب أقوال الفقهاء: ترك الاهتمام بأمور المسلمين، كما لا تجوز الموالاة للحاكم الظالم.

ملاحظة مهمة: ما جاء في النقطة السابقة، ليس في مقام الفتوى، وإنما هي (كأفكار) مستمدة من التحليل الفكري والسياسي لمنهج الإمام الحسن عليه السلام في المعارضة، وهو متوافق (من الناحية الشرعية) مع أقوال الفقهاء.. التي كانت حاضرة أثناء التحليل.

الجواب (١- ب):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: أن السبط العظيم: الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام لم يترك الحكم طوعا، وإنما تركه كرها، بعد أن خرج عليه الباغي (معاوية بن أبي سفيان) بالقوة المسلحة، ولم تتوفر الشروط الموضوعية لدى الإمام الحسن عليه السلام للوقوف في وجهه ورده، بسبب رغبة الناس في الصلح، وكراهيتهم للحرب، وتقاعسهم عن النصرة.. وقد سبق توضيح بعض الدلالات المهمة لذلك في الجواب (أ) أرجو الرجوع إليها.

النقطة الثانية: ينبغي التمييز بين عدد من الوظائف الشرعية الأساسية للإمام المعصوم وخلفائه في عصر الغيبة الكبرى.. منها فيما يخص موضوع بحثنا:

الوظيفة الأولى ـ التبليغ: وهذه الوظيفة غير قابلة للتعطيل، وأن كل من يريد أن يأخذ عن الإمام أو خلفائه في عصر الغيبة، فإنه يستطيع أن يفعل ذلك، ولا يستطيع أحد أن يمنعه مهما فعل.. نعم يستطيع الأعداء والخصوم وضع الصعوبات فقط.

الوظيفة الثانية ـ قيادة المؤمنين: وهذه الوظيفة (أيضا) غير قابلة للتعطيل، وأن كل من يؤمن بالإمام أو خلفائه في عصر الغيبة الكبرى، فإنه يستطيع أن يلتزم بقيادتهم، ولا يستطيع أحد أن يعطل هذه الوظيفة مهما فعل.. نعم يستطيع الأعداء أو الخصوم أن يضعوا العراقيل في الطريق فقط.

الوظيفة الثالثة ـ الحكم: وهذه الوظيفة يستطيع الأعداء تعطيلها، لأن ممارستها تحتاج إلى رضا الناس وقبولهم، وإلى توفير القوة الكافية للوصول إليها والمحافظة عليها أو دوام استمرارها، وهي بيد الناس الذين يحددون بانتماءاتهم ومواقفهم

موازين القوى في الساحة، وليست بيد الإمام أو خلفائه في عصر الغيبة أو أتباعهم فقط.. وعليه: فإن ميزان القوى قد يميل لصالح الأعداء أو الخصوم، ولهذا لم يحكم الرسول الأعظم الأكرم ﷺ في مكة المكرمة قبل الهجرة إلى المدينة المنورة، ولم يحكم معظم الأنبياء والأئمة الأطهار عليهم السلام وهذا مما ينبغي الالتفات إليه في محاولاتنا لفهم عملهم وسيرتهم عليهم السلام.

الجواب (١- جـ):

لم يختار ذلك، وإنما أكره عليه، بسبب عدم توفر الأنصار، وقد قبله بنفس مطمئنة، على أساس ما سبق توضيحه في الجواب (أ).

الجواب (١- د):

الذي أفهمه من أقوال الفقهاء حفظهم الله أنه لا يجوز له ذلك اختيارا، ويمكن الرجوع إلى الفقهاء وسؤالهم عن هذه المسألة.

الجواب (١- هـ):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: لقد لجأ الإمام الحسن المجتبى عليه السلام للصلح مكرها لأسباب موضوعية.. ولم يلجأ له اختيارا، ولا يعتبر الصلح تنازل من الإمام عليه السلام عن حقه في الحكم إلى الباغي: معاوية بن أبي سفيان.. ولا يجوز له ذلك اختيارا، كما أن الصلح لا يضفي الشرعية على حكم معاوية بن أبي سفيان.

قال الإمام الحسن عليه السلام: "... وإن معاوية زعم أني رأيته للخلافة أهلا، ولم أر نفسي لها أهلا، فكذب معاوية، نحن أولى الناس بالناس في كتاب الله عز وجل

وعلى لسان نبيه"[55].

النقطة الثانية: التكـتيك (كما سبق توضيحه) إنما كان في الانتقـال من المعارضة المسلحة إلى المعارضة السياسية السلمية، حتى تتوفر الظروف المناسبة للمواجهة العسكرية، والعمل بها مع مطلوبيتها لتحقيق الأهداف الإسلامية العادلة المشروعة في وقتها المناسب.

النقطة الثالثة: أن علم الإمام الحسن عليه السلام المسبق بأن معاوية لن يلتزم بشروط الصلح، وأن الحكم لن يعود لأهل الحق من بعده، لا يغير في الأمر شيئا، بعد الفراغ من تشخيص أنذلك هو المطلوب في دين الله تعالى، من أجل مصلحة الرسالة والعباد.. وإلا لما حدث الصلح أصلا.

الجواب (١- و):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: إن إقامة دولة العدل هدف استراتيجي لعمل الأئمة الأطهار عليهم السلام وليست مبدأ.

النقطة الثانية: أن الصلح (كتكتيك) لا يتعارض بالتأكيد مع ذلك الهدف الاستراتيجي، الذي يسعى الأئمة الأطهار عليهم السلام إلى تحقيقه على المدى البعيد.

النقطة الثالثة: توجد ثلاثة أهداف إستراتيجية رئيسية لعمل الأئمة الأطهار عليهم السلام.. وهي:

الهدف الأول: التبليغ بالإسلام الصحيح وكشف التحريف ومقاومته.

---

(٥٥)حياة الحيوان. ج١. ص ٥٨ .

الهدف الثاني: بناء الشخصية الإسلامية الملتزمة بالإسلام الصحيح، وبناء كيان الأمة المؤمنة على أساسه، ومقاومة الانحراف بكافة أشكاله وعلى جميع المستويات.

الهدف الثالث: تحرير العالم من الطواغيت وقوى الاستكبار العالمي، وإقامة دولة العدل الإلهي العالمية.

النقطة الرابعة: أن عمل الأئمة الأطهار عليهم السلام يمر بخمس مراحل رئيسية، لكل مرحلة إستراتيجيتها الخاصة، وأهدافها المرحلية التي تصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية الختامية.. والمراحل (حسب فهمي) هي:

المرحلة الأولى: من الإمام علي عليه السلام حتى الإمام الحسين عليه السلام.

المرحلة الثانية: من الإمام السجاد عليه السلام حتى الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

المرحلة الثالثة: الغيبة الصغرى والغيبة الكبرى.

المرحلة الرابعة: تحرير العالم بعد الظهور.

المرحلة الخامسة: بناء دولة العدل الإلهي العالمية.

ملاحظة: ربما تكون هناك مراحل بعد المرحلة الخامسة، لا أعلم عنها شيئا، والتفصيل في الأهداف والمراحل والاستراتيجيات، يخرج عن الغرض من حلقات (أسئلة وأجوبة) وقد ذكرت تفاصيل كثيرة عن كل ذلك في مناسبات سابقة.

الجواب (١- ز):

لم يكن ذلك باختيار الإمام الحسن عليه السلام.. وإنما أكره عليه بسبب: رغبة الناس في الصلح، وكراهيتهم للحرب، وتقاعسهم عن نصرة الإمام الحسن عليه السلام، والناس وحدهم يتحملون مسؤولية ذلك. ويحرم تمكين الظالم من الحكم اختيارا

(حسب ما أفهم من أقوال الفقهاء) ويمكن الرجوع إليهم وسؤالهم عن ذلك.



مع المؤتمر الدستوري

السؤال (٢):

يتناقل في المحافل: اختلاف أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري ٢٠٠٥م حول استمرار الأمانة في أنشطتها أو توقفها. ما هو رأي الأستاذ عبد الوهاب حسين في ذلك؟

الجواب (٢):

وفيه نقاط عديدة.. أهمها:

النقطة الأولى: تعتبر الجمعيات الأربع (الوفاق، والعمل الديمقراطي، والعمل الإسلامي، والتجمع) الأركان الرئيسة التي تقوم عليها الأمانة العامة والطرف الأقوى فيها، وبدون الجمعيات الأربع، لا تستطيع الأمانة أن تعمل شيئاً.. رغم أن رئيسة الأمانة العامة (السيد جليلة) هي من المستقلين.

النقطة الثانية: لقد أنشأت الأمانة العامة كأحد ثمار المؤتمر الدستوري ٢٠٠٥م.. من أجل متابعة تنفيذ قراراته، وكلها تدور حول المسألة الدستورية، وتقوم على أساس رفض دستور المنحة.

النقطة الثالثة: مع انضواء الجمعيات الأربع تحت قانون الجمعيات السياسية.. حدث وضع جديد لهذه الجمعيات، حيث أصبح وضعها بالنظر إلى المسألة الدستورية، وموقفها من دستور المنحة، مشابهاً تماماً لوضع جمعيتي (الوسط العربي والمنبر

التقدمي) حيث كانت رؤية الجمعيتين تتلخص في القبول بدستور المنحة، وأن لهما مآخذ عليه، وتسعيان لإدخال إصلاحات عليه من خلال آلياته.. وعلى هذا الأساس قبلوا الدخول إلى البرلمان. بينما كانت رؤية الجمعيات الأربع تقوم على أساس رفض دستور المنحة، والرجوع إلى (دستور: ٧٣) العقدي، وإجراء التعديلات عليه من خلال الآلية المنصوص عليها فيه، وليس أقل من إدخال تعديلات على دستور المنحة تعيد مكتسبات (دستور: ٧٣) من خلال آلية يتوافق عليها. وقد تم التأكيد على هذه الرؤية في ورقة المبادئ التي اتفقت عليها الجمعيات الأربع مع وزارة العمل للحوار معها. وعلى أساس الاختلاف في الرؤية الدستورية بين الجمعيات الأربع وجمعيتي (الوسط العربي والمنبر التقدمي) تقلص التحالف السداسي، وتحول إلى تحالف رباعي. ومع انضواء الجمعيات الأربع تحت قانون الجمعيات السياسية، فقد اتفقت الجمعيات الست في رؤيتها للمسألة الدستورية، وهذا ما تؤكده (المادة: ٥. الفقرتين: هـ + و) من مسودة النظام الأساسي الجديد لجمعية الوفاق.. وهذا نصهما:

(الفقرة: هـ): "تؤكد الوفاق على التمسك بالدستور، وميثاق العمل الوطني، في المشاركة السياسية، وتحقيق التفاعل الاجتماعي والفكري والسياسي".

(الفقرة: و): "تؤمن الوفاق بضرورة تطور النظام السياسي في البحرين بما يحقق ما يصبوا إليه الشعب من ملكية دستورية على غرار الديمقراطيات العريقة، وما يتطلبه ذلك من تعديلات جوهرية على الدستور لكي يكون دستوراً متوافقاً عليه بين الشعب والحكم كما ورد في ميثاق العمل الوطني، وبما يوفر سلطة تشريعية منتخبة كاملة الصلاحيات ويضمن فصلاً حقيقيا للسلطات، وصولاً لنظام ديمقراطي يضمن حرية تشكيل الأحزاب السياسية والتداول السلمي للسلطة".

فمن خلال الجمع بين هاتين الفقرتين نصل إلى النتيجة المهمة التالية: أن الوفاق (شأنها شأن جميع الجمعيات المسجلة تحت قانون الجمعيات السياسية) تقبل بدستور المنحة، لأنه الدستور المنصوص عليه في قانون الجمعيات السياسية، وأن لها بطبيعة الحال ملاحظات عليه، وأنها سوف تسعى إلى إدخال تعديلات تتوافق مع طموحاتها السياسية (كما في الفقرة: و) وأن هذه التعديلات لن تكون (بالطبع) إلا من خلال الآلية المنصوص عليها فيه. وانسجاماً مع هذه الرؤية الجديدة، ينبغي علي الوفاق (وكل الجمعيات السياسية المشاركة لها في الرؤية) من الناحية المنهجية، المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة. وهذه عينها رؤية جمعيتي (الوسط العربي والمنبر التقدمي) التي كانت ترفضها الجمعيات الأربع، وبسبب ذلك الرفض خرجت الجمعيتان من التحالف، وأصبح التحالف رباعياً، بعد أن كان سداسياً.

النقطة الرابعة: بعد انضواء الجمعيات السياسية تحت قانون الجمعيات السياسية، وحدوث الوضع الجديد لها (كما أوضحت في النقطة السابقة) أصبحت (بالتأكيد) أهداف وإستراتيجية عمل الجمعيات الأربع، تختلف عن أهداف وإستراتيجية عمل الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري ٢٠٠٥م. وبما أن الجمعيات الأربع هي الطرف البارز في المشهد السياسي في الساحة الوطنية في الوقت الحاضر، وهي الطرف الأقوى في الأمانة العامة، فمن الطبيعي أن تكون هي المستفيد الأكبر من أنشطة الأمانة العامة في الوقت الحاضر، وأن أنشطة الأمانة العامة في الوقت الحاضر تخدم أجندة الجمعيات السياسية، وليس أجندة المؤتمر الدستوري.. وعليه: ينبغي على كافة الأعضاء في الأمانة العامة، أن يأخذوا هذه المسألة أو البعد بعين الاعتبار، والقرار أولاً وأخيراً متروك لهم في تحديد الموقف المطلوب حول الاستمرار في أنشطة الأمانة العامة أو توقفها، وحول استمرار الأمانة العامة أو حلها.

السؤال (٣):

في ظل اختلاف الإخوة المؤمنين الموثوقين في منهجية العمل السياسي. كيف يستطيع الواحدُ منا أن يحدد خياره الأفضل؟

الجواب (٣):

يستطيع الواحد منا تحديد خياره الأفضل في ظل اختلاف الأخوة في مناهج عملهم بالرجوع إلى الأسس الرئيسية التالية.. وهي:

الأساس الأول: الحرص التام على الإخلاص لله ﷻ في الاختيار.. وهذا يتطلب: نكران الذات، ونبذ التعصب الأعمى، وأن نجعل الأهداف والقضايا فوق الأشخاص.

الأساس الثاني: التمسك بمنهج: "اعرف الحق تعرف أهله".. وهذا يتطلب: الحذر من جعل الأشخاص معايير للحق والصواب.. ما عدا المعصومين عليهم السلام.

الأساس الثالث: التدقيق قبل الاختيار في سلامة المناهج ومناسبتها، وقيمة المشاريع المقدمة، وكفاءة الأداء، ولا اختيار صحيح (مع وجود الاختلاف) بدون النظر إلى جميع ذلك.

الأساس الرابع: يجب الاطمئنان إلى التزام التحرك بالشريعة الإسلامية المقدسة.. وذلك يتطلب: توفر الغطاء الشرعي لأصل التحرك، ومطابقة كافة الأنشطة فيه للأحكام الشرعية التفصيلية.. مع ملاحظة: أن الأحكام التفصيلية، قد تختلف باختلاف مناهج الفقهاء، ومن هنا تأتي أهمية التدقيق في سلامة المنهج ومناسبته قبل الاختيار.

مجموعة الأسئلة والأجوبة رقم - ٣٢

التاريخ: ٣٠ / رمضان / ١٤٢٦هـ

الموافق: ٣ / نوفمبر - تشرين الثاني / ٢٠٠٥م

مع العراق

السؤال (١):

برأيك..

(أ) ما هي الدروس المستفادة من تجربة إسقاط نظام صدام حسين على يد أمريكا وحلفائها في العراق؟

(ب) ما هو مصدر قلق حكومات المنطقة من التجربة الأخيرة في العراق؟

(جـ) كيف تعاملت حكومة البحرين لاحتواء آثار التجربة العراقية الأخيرة عليها؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد اتسم نظام صدام حسين العفلقي في العراق بمجموعة سمات أساسية.. منها:

السمة الأولى: أن نظام صدام العفلقي في العراق كان مواليا لأمريكا والغرب.. وتحت تأثير جنون العظمة: خاض (بالنيابة عنهم ومن أجل خدمة مصالحهم) حربا ضروسا ضد الجمهورية الإسلامية الفتية في إيران، لإجهاضها ومنع اتساع رقعة تأثيرها في العالمين: العربي والإسلامي.. استمرت لمدة ثمان سنوات، ثم استدرجوه لاجتياح جارته الكويت، من أجل القضاء على ترسانة السلاح الضخمة والخبرات العسكرية التي أمدوه بها في حربه الإجرامية ضد الجمهورية الإسلامية في إيران..

وذلك لسببين رئيسيين هما:

السبب الأول: خوفا من سقوط نظام صدام، ووقوع الأسلحة والخبرات في يد معادية لأمريكا والكيان الصهيوني، مما يشكل تهديدا مباشرا على الكيان الصهيوني، والمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة.

السبب الثاني: شعور صدام حسين بأنه كبير، وظهرت لديه بودر التمرد على أسياده، كما ظهرت لديه تطلعات لفرض وجوده وهيمنته السياسية والمعنوية على الدول والشعوب العربية كزعيم عربي بطل وشجاع.. لا سيما دول المنطقة، وقد ساعد على ذلك نظرة بعض الشعوب العربية إليه على أنه (فعلا) زعيم وبطل عربي موهوب وشجاع، ومثل لديها (خطأ) الأمل لمحو عار الهزيمة أمام الكيان الصهيوني المتغطرس، والتبعية الجبانة لأمريكا والغرب، وهذا يتعارض (بالطبع) مع المصالح والأجندة الأمريكية والغربية في المنطقة.

السمة الثانية: تعتبر العراق من الدول الغنية جدا بثرواتها الطبيعية والبشرية وبتاريخها الحضاري العريق، ولكن نظام صدام حسين العفلقي، أفقر الشعب العراقي وأهانه ومرغ أنفه في التراب، وسخر ثروات العراق الضخمة لملذاته وخدمة أجندته الخاصة (الداخلية والخارجية) المبنية على السفاهة وجنون العظمة.

السمة الثالثة: لقد مارس نظام صدام أبشع أنواع الظلم والاستبداد والتمييز وارتكب أشنع الجرائم ضد أبناء الشعب العراقي البطل.

النقطة الثانية: الدروس المستفادة من إسقاط نظام صدام حسين على يد أمريكا وحلفائها كثيرة.. منها:

الدرس الأول للحكام العرب: رغم ولاء نظام صدام إلى أمريكا والغرب

والخدمات العظيمة التي قدمها لهم على حساب مصلحة الشعب العراقي وكرامته، فإنهم لم يترددوا في القضاء عليه لما اقتضت مصلحتهم ذلك، حيث نصبوا له فخ مكرهم في الكويت، واستدرجوه إليه تحت تأثير الشعور بالتفوق والعظمة.. وانتهى الأمر بالقضاء عليه عسكريا.

وقد برز إلى العلن استخفاف أمريكا وحلفاؤها بصدام ونظامه، وتعاملوا معه بفوقية واحتقار، وهذا ديدنهم في التعامل مع كافة الأنظمة العربية المستبدة، التي لا تستمد شرعية وجودها وممارساتها من إرادة شعوبها، وإنما تعتمد على ممارسة العنف ضد شعوبها لكي تستمر في السلطة وفي تنفيذ أجندتها الخاصة التي لا علاقة لها بإرادة الشعوب ومصالحها.

فأمريكا والغرب لا يقيمون وزنا لهذه الأنظمة على الساحة الدولية، وينتهكون سيادتهم (وكأنه لا سيادة لدولهم البتة) فهل تعي هذه الأنظمة الدرس؟

الدرس الثاني للحكام العرب: لقد اعتمدت أمريكا وحلفائها في إقناع أبناء الشعب العراقي الأبي الشجاع بعدم مقاومتهم، والسماح لهم بدخول العراق والإطاحة بنظام صدام، على أساس كراهية أبناء الشعب العراقي لصدام حسين ونظامه العفلقي، بسبب الجرائم التي ارتكبها في حقه والكوارث التي أنزلها على رأسه.. لا سيما: أن نظام صدام حسين كان من الشراسة والقسوة إلى الدرجة التي جعلت أبناء العراق يعتقدون، بأن مقاومة أمريكا أسهل عليهم من مقومة صدام حسين ونظامه!!

وهكذا باع نظام صدام حسين العفلقي استقلال العراق مرتين:

المرة الأولى: بموالاته لأمريكا والغرب على خلاف إرادة الشعب العراقي وكرامته ومصالحه.

المرة الثانية: باستبداده الذي خلق الأرضية لأمريكا وحلفائها باحتلال العراق.. تحت شعار الحرية والديمقراطية لأبناء العراق.

أيها الأحبة الأعزاء: هل ترون أكثر شؤما على الشعوب العربية والإسلامية من الأنظمة الدكتاتورية العميلة التي تمارس الظلم والاستبداد ضد شعوبها، إلى الدرجة التي تتوسل فيها الشعوب بالأعداء من أجل خلاصها من أنظمتها المشؤومة؟!

الدرس الثالث للشعوب: لقد أبدت الشعوب العربية والإسلامية شجاعة منقطعة النظير في مقاومة الاستعمار، وقدمت التضحيات الضخمة في سبيل الاستقلال، لأنها لا تجد أي إشكال من الناحية الشرعية في مواجهة الأعداء الخارجيين، ولكنها تقف عاجزة أمام الحكومات المستبدة الظالمة.. وذلك لأسباب منها: التحفظات الفقهية التي يبديها بعض الفقهاء في مواجهة الحكومات المستبدة الظالمة، فكانت النتيجة: تكرس الظلم والاستبداد لقرون عديدة في العالمين العربي والإسلامي، وحمل الإسلام (بغير حق) مسؤولية ذلك (وهذه إشكالية ينبغي حلها فقهيا وسياسيا).

وبهذه المناسبة نقف على تجربتين رائدتين لفقيهين عظيمين.. وهما:

التجربة الأولى: هي تجربة الإمام الخميني قدس سره الذي لم يتوقف في مواجهة الشاه وإسقاطه.

التجربة الثانية: هي تجربة الإمام السستاني (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) الذي لم يجمد على خيار المواجهة المسلحة للاستعمار، وأنزل الهزيمة بالاستعمار من خلال المواجهة السياسية.

النقطة الثالثة: نخلص من تجربة إسقاط نظام صدام حسين على يد أمريكا وحلفائها

إلى النتائج التالية:

النتيجة الأولى: أن كل نظام سياسي لا يستمد سلطته من الشعب، لا يمكن أن يكون إلا نظاما مستبدا وظالما.

النتيجة الثانية: كل نظام مستبد وظالم لا يمكن أن يكسب ثقة الشعب، وهو غير قادر على حماية نفسه من الأخطار الخارجية، ولا يؤدي إلا إلى التخلف وعدم الاستقرار، وهو غير قابل للاستمرار إلا في ظل قوة الزبانية وقدرتهم على الصمود أمام تطلعات الشعوب.

النتيجة الثالثة: أن الشعوب تتحمل قسطا كبيرا من مسؤولية استمرار الأنظمة المستبدة الظالمة في الحكم، لأن هذه الأنظمة رغم اعتمادها في وجودها واستمرارها في الحكم على قوة الزبانية، إلا أن الشعوب إذا توفرت لها الإرادة الحرة الواعية، فإنها قادرة على مواجهتها والقضاء عليها.

الجواب (١ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد كان مصدر قلق الأنظمة العربية في المنطقة من التجربة الأخيرة في العراق.. في بادئ الأمر، هو إصرار أمريكا والغرب على تغيير الخريطة السياسية للأنظمة في المنطقة من أجل تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وفرض وجوده الشامل عليها، والأنظمة العربية في المنطقة غير رافضة لتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني.. فهي تتهافت على ذلك من أجل إرضاء أمريكا والاستمرار في السلطة، وإنما مصدر قلقها أن أمريكا تريد أن تكسب ود الشعوب العربية، وتجرها إلى القبول بتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والثمن الذي تقدمه إليها، هو تخليصها

من الأنظمة الدكتاتورية المستبدة.. فأمريكا تحاول كسب ود الشعوب العربية في المنطقة من أجل خدمة أجندتها، والأنظمة مستهدفة، وهذا هو مصدر قلقها.

النقطة الثانية: لقد كانت سياسة (الكوباي) التي اتبعتها أمريكا في بادئ الأمر في العراق.. مصدر سرور للأنظمة العربية في المنطقة، لأن من شأن تلك السياسية أن تؤدي إلى مقت الشعوب العربية لأمريكا ورفضها لسياساتها الطائشة، إلا أن حنكة الإمام السيد السستاني وعبقريته في إدارة اللعبة مع أمريكا.. هو الذي عدل الميزان، وأصبحت الأنظمة في المنطقة تخاف (في النتيجة) من مطالبة الشعوب بما فرضه آية الله العظمى السيد السستاني على أمريكا في العراق.

لقد تمثلت عبقرية الإمام السيد السستاني في أنه استطاع أن يهزم أمريكا سياسيا هزيمة نكراء (وهو جالس في بيته المتواضع) ويفرض عليها القبول بأن يقرر الشعب العراقي مصيره بنفسه، فيضع دستوره بنفسه، وينتخب الحكومة التي تمثله، وفي نفس الوقت فرض على أمريكا (التي هزمها) أن تحترمه وتجله وترفع مكانته!!

لقد حقق الإمام السيد السستاني بعبقريته ما تعجز المدافع عن تحقيقه.

الجواب (١ – جـ):

لقد تحركت السلطة في البحرين على مسارين لاحتواء آثار التجربة العراقية عليها.. والمسارين هما:

المسار السياسي: وفيه على المستوى الخارجي: تحاول السلطة في البحرين كسب ود أمريكا ورضاها عنها، وتجعلها تصب جام غضبها على المعارضة.. بهدف: التخفيف من التجاوب الأمريكي مع مطالب المعارضة وعدم ممارسة أمريكا

الضغوط علي السلطة لكي تستجيب لمطالب المعارضة الديمقراطية العادلة.. وذلك عن طريق: إقامة علاقة تحالف مع أمريكا، والسعي لتطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني من جهة، وتشويه صورة المعارضة ووصفها بالإرهاب والتطرف الديني، والعلاقة مع إيران وحزب الله في لبنان من جهة ثانية.

أما على المستوى الداخلي: فتحاول أن تصادر دور مؤسسات المجتمع المدني بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية، والمؤسسات السياسية بواسطة وزارة العدل، والمؤسسات الدينية بواسطة وزارة الشؤون الإسلامية.. ويدخل في ذلك: دور المجلس الإسلامي الأعلى وإخضاع أئمة المساجد لكادر الموظفين.

المسار القانوني: وفيه تحاول تقنين الاستبداد والدكتاتورية والظلم والفساد قانونيا، وتواجه المعارضة باسم القانون والدستور.. وذلك على ثلاثة مستويات تتكامل منهجيا لتحقيق أهدافها:

المستوى الأول: التقنين الدستوري والقانوني للدكتاتورية والاستبداد والظلم والفساد، كما هو الحال في مصادرة الإرادة الشعبية في المؤسسة البرلمانية، وإعطاء الحصانة لحزمة القوانين الصادرة قبل انعقاد جلسات البرلمان، ومنح الملك الصلاحيات الواسعة، وإطلاق يده في التجنيس وتمليك الأراضي.. وغير ذلك.

المستوى الثاني: إصدار القوانين التي تجبر بعض القوى الشعبية المعارضة على مسايرة السلطة والقبول بالأمر الواقع.. مثل: قانون الجمعيات السياسية.

المسار الثالث: إصدار القوانين التي تقوم بإنزال أقسى العقوبات على المعارضين بهدف إرهابهم وقمع تحركاتهم المعارضة.. مثل: قانون مكافحة الإرهاب، والسلامة الوطنية، والتجمعات.

والنتيجة: تكرس الفساد والظلم والاستبداد، والقضاء على كل تحرك جدي لإحداث إصلاحات حقيقية في البلاد، وقد أوضحت في إحدى حلقات (أسئلة وأجوبة) بعض جوانب التكامل المنهجي بين حزمة القوانين المذكورة.. فليراجعها من يطلبها.

❖❖❖

التسجيل تحت قانون الجمعيات والمشاركة في الانتخابات القادمة

السؤال (٢):

وفيه أربع فقرات.. وهي:

(أ) ألا تعتقد بأن التسجيل تحت قانون الجمعيات والمشاركة في الانتخابات القادمة يخضع لقاعدة فن الممكن في السياسة.

(ب) ألا تعتقد بأن التسجيل تحت قانون الجمعيات والمشاركة في الانتخابات القادمة، ينسجم مع منهجية الإمام السيد السستاني بالمشاركة في العملية السياسية، لا سيما أن المشاركة في العراق جاءت تحت ظل الاستعمار، وأن المشاركة هنا تأتي تحت ظل حكومة وطنية؟

(جـ) هل تعتقد بأن التصويت بنعم للتسجيل تحت قانون الجمعيات ثم المشاركة في الانتخابات القادمة تعني القبول بـ(دستور: ٢٠٠٢)؟

(د) هل تعتقد أن الضعف في التجربة البرلمانية الحالية يعود إلى أداء الأعضاء أم إلى الصلاحيات الدستورية الممنوحة لهم؟

الجواب (٢ - أ):

هناك من يفهم (فن الممكن في السياسة) بمعنى المسايرة والقبول بالأمر الواقع واخذ ما يتم التفضل به.. وأنا شخصيا: أرفض هذا الفهم، وأدعي (حسب فهمي) أنه مخالف لمبادئ الشريعة الإسلامية المقدسة وحقوق الإنسان، وأفهم (فن الممكن في السياسة) بمعنى طرح ما هو قابل للتحقيق (أي: ما هو غير مستحيل) ويتمثل في طرح أعلى مستوى قابل للتحقق من الأهداف والمطالب والاستراتيجيات، وبناء الإرادة السياسية الفولاذية اللازمة لتحقيقها، وتوفير شروط الإدارة الناجحة المطلوبة لذلك.. على أساس: أنه لا يجوز (عقلا وشرعا) التفريط في الحقوق والمصالح العامة للناس، وأن القائد أو الزعيم يجب عليه أن يكون على قدر المسؤولية، وأن يتحلى بأمانتها، ولا يفرط في شيء مما أأتمن عليه من حقوق الناس ومصالحهم العامة والخاصة، وأن يمتلك الشجاعة وكامل الاستعداد للتضحية من أجلها، ولا يتراجع عنها، وإن لم يقدر علي ذلك: فإنه يعتذر عنها، ولا يلزم نفسه بها، وإلا وصم بالخيانة.. وعلى هذا الأساس المتين: قامت المواجهة السياسية للإمام السستاني مع أمريكا، وأصر فيها علي استقلالية الشعب العراقي، وحقه في إصدار دستوره بنفسه، واختيار الحكومة التي تمثله، وقد نجح في ذلك نجاحا باهرا. وعلى نفس الأساس: أشعل الإمام الخميني (قدس الله سره) ثورته ضد شاه إيران المقبور، ونجح في إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران، فعمل السيدين الجليلين أبعد ما يكون عن (فن الممكن) بمعنى المسايرة وقبول الأمر الواقع وأخذ ما يتفضل به الطواغيت والجبابرة على الناس من فتات، ودخوله في دائرة (فن الممكن) القائم على الرفض والمواجهة والصمود، والطموح لتحقيق أفضل النتائج الممكنة في الساحة السياسية والجهادية.

الجواب (٢ - ب):

لا أعتقد بأن التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة تنسجم مع منهجية الإمام السستاني (أمد الله تعالى في ظله المبارك) لمجرد قبوله المشاركة في العملية السياسية في العراق في ظل الاستعمار الأمريكي للعراق الجريح (فهذا تسطيح وتضليل للرأي العام) لأن التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة في البحرين، تندرج (حسب فهمي) في دائرة المسايرة للنظام، ودخول الإمام السستاني في العملية السياسية في العراق، لم تخرجه من دائرة المعارضة إلى دائرة المسايرة، وإنما قدم المواجهة السياسية على المواجهة العسكرية للاستعمار (كما فعل الإمام الحسن عليه السلام في مواجهة معاوية) لأن المواجهة العسكرية (حسب الظروف الموضوعية المرتبطة بميزان القوى) تدخل في دائرة الانتحار الذاتي، والمواجهة السياسية هي الخيار المطلوب (عقلا وشرعا) لتحقيق الأهداف المطلوبة، وقد استطاع الإمام السستاني (أمد الله تعالى في ظله المبارك) بعبقريته في إدارة اللعبة السياسية مع أمريكا (بالقواعد المقبولة لديها) من إلحاق الهزيمة النكراء بها، وحقق من النصر والخير العميم للشعب العراقي، ما تعجز المدافع عن تحقيقه.. وفي نفس الوقت: فرض على أمريكا احترامها وتقديرها له.

الجواب (٢ – جـ):

نعم.. أعتقد (علميا) أن التصويت (بنعم) للتسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية ثم المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة يعنى الاعتراف والقبول بـ (دستور: ٢٠٠٢) لأن قانون الجمعيات السياسية ينص على ذلك، وعضو البرلمان يقسم قبل أداء عمله في البرلمان على صيانته.

الجواب (٢ - د):

أعتقد أن الضعف في التجربة البرلمانية الحالية يعود بالدرجة الأولى إلى الصلاحيات الدستورية الممنوحة لأعضاء البرلمان، ثم لضعف كفاءة وخبرة الأعضاء الحاليين.. وعليه: فإني أعتقد بأن دخول أعضاء أقوياء وذو كفاءة عالية، لن يغير في التجربة تغييرا جوهريا، وسوف يبقى سقف التغيير والطموح (عمليا) متواضع جدا.. وقد سبق أن قلت (بما معناه): أن الدستور الحالي يجعل الأرانب والفئران قادرة على محاصرة الأسود التي تقبل دخول قفص البرلمان الحالي.



مع المعارضة

السؤال (٣):

وفيه فقرات عديدة.. وهي:

(أ) ألا ترى بأن استقالة الرافضين للتسجيل سوف تؤدي إلى إضعاف الفريقين وإعاقتهما عن تحقيق طموحات أبناء الشعب المستضعف؟

(ب) ألا ترى بأن الحكومة قد نجحت في تشتيت الرموز وتفكيك المعارضة.. وهو دليل على سوء أداء المعارضة؟

(جـ) ما هو تقديرك لتأثير الإحباط الشعبي جراء الأداء السيئ للمعارضة ومراوحتها في نفس المكان لمدة ثلاث سنوات؟

(د) ماذا تقول للذين يرون أنه من الأفضل لهم الجلوس في البيت حتى لا يحسبون على أحد الفريقين؟

(هـ) هل ترى أن أبناء التيار قادرين على تحمل مسؤولية الفرز الحاصل في التيار؟

الجواب (١ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لا شك أن التفرق يضعف شوكة المؤمنين، وهم مطالبون (عقلا وشرعا) بتوفير المقدمات التي تضمن وحدة صفهم، وطلب المحافظة على وحدة الصف بدون توفير تلك المقدمات مخالف للعقل والمنطق.

النقطة الثانية: لم تكن بين رموز التيار وقيادته خلافات تفرض عليهم التفرق، وكان المطلوب منهم تنظيم حالتهم والاتفاق على آليات لاتخاذ القرار بينهم، وكان ذلك بمثابة الشرط أو المقدمة الضرورية للمحافظة العملية والمنطقية الصحية على وحدة صفهم، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، وفشلت كل المحاولات الداعية لتصحيح جوانب الخلل، فظهرت بينهم التباينات والاختلافات في وجهات النظر والمواقف، وأصبحوا بين خيارين.. وهما:

الخيار الأول: تجاهل جوانب الخلل، والصبر على حالة سلبية غير صحية وغير منتجة.. وأري (حسب فهمي): بأن ذلك غير مطلوب (عقلا وشرعا) ومخالف للشعور بالمسؤولية الدينية والوطنية.

الخيار الثاني: الافتراق مع الالتزام بالآداب الشرعية للاختلاف بين المؤمنين، بهدف بناء حالة صحية تنطلق بقوة للعمل الصحيح المنتج: إسلاميا ووطنيا.. وأرى (حسب فهمي): بأن هذا هو المطلوب (عقلا وشرعا) وينسجم مع الشعور بالمسؤولية الدينية والوطنية، وقد علمتنا التجارب التاريخية والمعاصرة: بأن ليس كل اختلاف

مرفوض، بل كثيرا ما يكون الاختلاف مطلوبا وواجبا شرعا (أحيانا) ولهذا اختلفت مدرسة أهل البيت عليهم السلام التصحيحية مع مدرسة الخلفاء، واختلف الإمام الخميني رحمه الله في نهضته الثورية مع غيره من الفقهاء رحمهم الله وكابد الكثير من الظلم المادي والمعنوي من السفهاء والجهلة، وما كان له لينجح في إقامة الجمهورية الإسلامية في إيران لولا هذا الاختلاف، واختلف حزب الله مع حركة أمل، ولولا هذا الاختلاف لم ينجح الحزب في بناء جبهة المقاومة ضد الكيان الصهيوني المحتل، والإصلاح الفكري والسلوكي العظيم في لبنان.

فالمطلوب منا جميعا: أن نبتعد عن العاطفة والمجاملة في التعاطي مع القضايا الإسلامية والوطنية، وأن نجعل الأهداف والقضايا فوق الأشخاص والمجاملات، وأن نتحمل مسؤوليتنا الدينية والوطنية في الاتفاق والاختلاف، وأن ندرس بموضوعية ونزاهة كل اتفاق واختلاف ونصدر حكمنا العادل عليه، فليس كل اتفاق مطلوب، وليس كل اختلاف مدان، فقد يكون الاتفاق مشبوها ومدان، وقد يكون الاختلاف مطلوبا وواجبا (أحيانا) عقلا وشرعا.

الجواب (٣ - ب):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: يحق للحكومة أن ترهق معارضيها في اللعبة السياسية، وتمارس الضغط عليهم، وتنزل الهزيمة بهم وتنتصر عليهم سياسيا، مع توفر شرطين رئيسيين.. وهما:

الشرط الأول: أن لا تكون للحكومة أجندة ومصالح مخالفة للإرادة والمصالح الشعبية.

الشرط الثاني: أن تكون شروط اللعبة وقواعدها متوافق عليها ومشتركة بين الطرفين، وأن تحدث هزيمة السلطة للمعارضة وفق قواعد اللعبة المتوافق عليها بينهم.

النقطة الثانية: الحكومة لا تتحمل المسؤولية عن تشتت الرموز وتفكك المعارضة، وإنما تتحملها المعارضة نفسها، بسبب سوء إدارتها السياسية للأوضاع والملفات الساخنة، والفشل في إدارة الاختلاف في الرأي بينها.. ولا شك أن ذلك من سوء الأداء.

الجواب (٣ – جـ):

أشعر أن الإحباط الشعبي جراء سوء أداء المعارضة كبير جدا، وتظهر مؤشرات هذا الإحباط في ضعف التفاعل الجماهيري مع الأنشطة والفعاليات (المهمة) التي تدعو إليها المعارضة في الوقت الراهن، وأقدر بأن المعارضة لن تنجح في تحقيق أهدافها الوطنية الكبيرة، ما لم تنجح في استعادة ثقة الجماهير بأدائها، وإعادتهم إلى الحضور الفاعل في الساحة الوطنية.. وهذا يتطلب (قطعا) إعادة النظر في المنهجية المتبعة (حاليا) في إشراك الجماهير في صناعة القرار، فالمنهجية المتبعة (حاليا) تتحمل (في تقديري) قسطا وافرا من المسؤولية في الفشل وخلق الشعور بالإحباط لدى الجماهير.

الجواب (٣ - د):

في الوقت الذي أقدر فيه حجم الإحباط الشعبي بسبب سوء أداء المعارضة وتفرقهم.. فإني أرى: بأن الجلوس في البيت بحجة أن لا يحسب الواحد منا على احد الطرفين هروبا من المسؤولية، وخلافا للواجب الشرعي والوطني، الذين

يفرضان الاهتمام بأمور المسلمين والمواطنين.

في الحديث عن الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "من أصبح ولم يهتم بأمور المسلمين فليس منهم".

فالمطلوب في حالة الاختلاف: هو التدقيق في الاختيار، وقد بينت في حلقة سابقة من حلقات (أسئلة وأجوبة) الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها الاختيار الأفضل، ثم علي المؤمن أو المواطن أن يحزم أموره، ويتحمل مسؤوليته الدينية والوطنية.. وبدون ذلك: يكرس الظلم والتخلف والفساد، وهو خلاف الغرض الإنساني والشرعي للحياة.

الجواب (٣ – هـ):

رغم المفاجئة وقوة تأثير الصدمة في نفوس أبناء التيار، وليس من المفترض أن تحصل بهذه القوة.. وذلك: لظهور بعض المقدمات أو المؤشرات قبل فترة طويلة، التي من شأنها أن تحمل المتابعين على توقع حدوث ما حصل، ورغم ظهور بعض الهرج والمرج في صفوف أبناء التيار والساحة عموما.. إلا أنني أعتقد: بأن أبناء التيار المضحين الغيورين، قادرون على تحمل مسؤولية الفرز الحاصل في التيار، وذلك بفضل ما يتحلون به من صبر وإخلاص ووعي وشعور عميق بالمسؤولية الدينية والوطنية.. لا سيما: إذا التزم الرموز والقادة بالآداب الشرعية والإنسانية للاختلاف، وتحملوا مسؤوليتهم الدينية والوطنية في تبصير أتباعهم، وعدم الخضوع لهوى النفس في الانتصار إلى الذات، على حساب الدين والمصالح العامة الإسلامية والوطنية..



السؤال (٤):

وفيه أربع فقرات.. وهي:

(أ) لماذا لم تقبلوا بآلية التصويت وأنتم تزعمون أنكم من دعاة الديمقراطية؟ ألم تكن الاستقالة سلوك مضاد للديمقراطية التي تتشدقون بها دائما؟

(ب) هل من المكن أن تتراجع عن الاستقالة من الوفاق؟

(جـ) ما هي الخطوات القادمة بعد الاستقالة من الوفاق؟ وهل يمكن أن تتصدى لقيادة الساحة السياسية بنفسك؟ أم ترى بأن سقوط (دستور: ٢٠٠٢) وتحقيق أهدافك السياسية سوف تتم من خلال جلوسك في المنزل؟ وماذا تقصد بقولك: أن موقفك بعد الاستقالة لم يتغير عما كان قبلها؟ هل يعني ذلك أنه ليس لك منهجية وخطة عمل في الوقت الحاضر؟ وماذا ستفعلون إذا تصدت الحكومة لأنشطتكم المعارضة لها، وهل أنت مستعد لدخول السجن من أجل ما تدعو إليه؟

(د) ما هو تقييمك لاستقالة الأستاذ حسن المشيمع والدكتور السنكيس من الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري؟

الجواب (٤ - أ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد كان أصحاب المبادرة يختلفون حول مسائل جوهرية في العمل، وكانوا يتناقشون بينهم بحرية وموضوعية وشفافية في سبيل الوصول إلى القرار المناسب.. وبعد أن يتخذ القرار: كانوا ينزلون عليه جميعا برحابة صدر، وينفذونه بقوة، ولا يشذ منهم أحد.. وذلك لسببين رئيسيين وهما:

السبب الأول: أن القرارات كانت تتخذ وفق الآلية المتوافق عليها بينهم.
السبب الثاني: أن القرارات التي يتخذونها، لا تخرجهم عن دائرة المنهجية المتوافق عليها بينهم.

وقد تحدث الأخوة الأعزاء أصحاب المبادرة عن هذه الحالة بينهم كثيرا.

النقطة الثانية: عدم اشتراك بعض أعضاء الوفاق في التصويت على التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، لم يكن بسبب عدم قبولهم العلمي والعملي بآلية التصويت، وإنما بسبب كسر هذه الآلية مع صدور رأي لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) بالتسجيل ورفض الحل..

وعليه: فإن التصويت لم يكون على التسجيل أو الحل أو أي خيار ثالث، وإنما كان على القبول برأي سماحته أو رفضه، والقبول بآلية التصويت على هذه الطريقة، فيه تزييف للوعي، وإضرار بالوجدان، وتضليل وتزوير للرأي العام.. وأرجو أن لا يقول البعض: بأن في هذا الكلام إساءة لسماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) فسماحة الشيخ لم يقصد ذلك (قطعا) وإنما النتيجة هكذا كانت في الواقع، والكلام تقييم موضوعي لهذه النتيجة، التي هي محل تساؤل ونقاش بين المؤمنين والمعنيين في الساحة الوطنية.. والمطلوب منا جميعا: أن نقول فيها كلمة الحق التي يتطلبها ترشيد مسيرتنا الإسلامية والوطنية.. وأن نتعلم منها الدروس.

وفي سبيل توضيح الفكرة أكثر: أذكر هذا الفرض لمعرفة الفرق بينه وبين ما حدث بالفعل.

لو فرضنا أن سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى وأمد في ظله المبارك) قال: التسجيل والحل خياران مطروحان للمناقشة، وفيهما اختلاف رأي بين المؤمنين، وعلى كل صاحب رأي أن يبدي رأيه بموضوعية، وأن تناقش الآراء بشفافية بين المؤمنين في أجواء أخوية مفعمة بالإخلاص والمسؤولية الدينية والوطنية، ثم يتخذ القرار المناسب وفق الآلية المتوافق عليها بينهم، وأنا سوف أقبل بالقرار المتفق عليه.. لأنه لن يكون مخالف للشريعة الإسلامية المقدسة.

أعتقد: لو طرح سماحة آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم (حفظه الله تعالى ورعاه وأمد في ظله المبارك) الموضوع بمثل هذه الطريقة، فإن الوضع سوف يختلف كثيرا عند الكثير من الذين رفضوا المشاركة في التصويت على التسجيل، ولكنه طرحه بطريقة ذات خيار واحد، مما أدى (من وجهة نظري) إلى كسر آلية التصويت، وفقدها لقيمتها كآلية صحيح في اتخاذ القرار (في موضوع البحث) واختلفت الكلمة في داخل التيار، وتصدع الصف.

النقطة الثالثة: أن الاستقالة من الوفاق لم تكن بسبب عدم القبول بآلية التصويت، وإنما بسبب الإدارة الخاطئة للعملية، وقد فرضت عملية التصويت (التي لم تدار بشكل صحي) على الوفاق الدخول في منهجية جديدة غير المنهجية التي قامت علي أساسها، والتي كانت موضع توافق بين الأعضاء في مرحلة التأسيس.. فالكل يعلم: بأن الوفاق تم تأسيسها كإحدى القوى السياسية الشعبية المعارضة للسلطة، وقد ظهر ذلك في كافة الأدبيات والخطابات الرسمية للجمعية، وأن التسجيل تحت مظلة

قانون الجمعيات، قد أحال الوفاق (في فهم المستقيلين) إلى قوة مسايرة للسلطة.. وعلى هذا الأساس جاءت الاستقالات، مع التأكيد على أن الاستقالات ليس من شأنها أن تنال من احترام الرأي الآخر، والمكانة المعنوية لأصحابه في قلوب المؤمنين.

الجواب (٤ - ب):

لن أتراجع عن الاستقالة من الوفاق، لأن الاستقالة كانت مدروسة بصورة كافية، ومؤسس لها فكريا وسياسيا، ولم تأتي مرتجلة أو لإتباع هوى النفس أو لأجل مصلحة خاصة، وإنما جاءت كقرار سياسي مبدئي، ومن أجل المصلحة العامة: الإسلامية والوطنية (حسب تقديري لها بالطبع).

الجواب (٤ — جـ):

وفيه نقاط عديدة.. منها:

النقطة الأولى: لقد قلت لكم بأن الاستقالة لن تغير من وضعي الذي كان قبلها، لأن تغيير الوضع مرتبط بشروط.. منها: توفر الغطاء الشرعي وفق مرجعيتي في التقليد، وإحراز المصلحة في التحرك، ولم أعد قبل الاستقالة أو بعدها بأني سوف أغير وضعي السابق عليها، أو أكون جزء من التحرك الجديد.. وعليه: سوف أبقى صاحب رأيي، وأقدم مساهماتي للجميع.

النقطة الثانية: سقوط (دستور: ٢٠٠٢) وتحقق المطالب الوطنية العادلة، لا تتحقق بالجلوس في المنزل (قطعا) وإنما بالعمل الدؤوب والتضحيات.. هذا ما اعتقده، ولكنني لا استطيع أن أعمل خارج دائرة الحدود الشرعية.. ومنها: توفر الغطاء الشرعي للتحرك، وإحراز المصلحة العامة فيه، وأنا أقدر الحاجة الضرورية القصوى

للتحرك بمنهجية جديدة في الساحة الوطنية، والحديث عن إحراز المصلحة من وراء التحرك، إنما يتعلق بالتوازنات داخل التيار، وليس بالحاجة إلى التحرك في نفسه، ولا يوجد عجز عن توفير مشاريع العمل والبرامج المطلوبة للتحرك الجديد.. وقد وضع بعضها في يد من طلبها.

النقطة الثالثة: أرى بأن المنهج المناسب في الوقت الحاضر للحركة المطالبة بالحقوق الوطنية، هو المنهج السلمي المقاوم، وقد سبق شرح هذا المنهج وبيان آليات عمله في مناسبات عديدة سابقة، وهذا المنهج وإن كان يرفض اللجوء إلى القوة في المطالبة بالحقوق الوطنية، إلا أنه يقبل بنفس مطمئنة تقديم التضحيات الجسيمة كنتيجة لممارسة السلطة العنف من طرف واحد لقمع الحركة المطلبية، ويصبر عليها في سبيل نيل الحقوق الوطنية العادلة. وأنا مستعد (بالطبع) من أجل الدفاع عن رأيي وقضيتي العادلة لدخول القبر وليس لدخول السجن فقط، وإلا فإن البديل هو أن أفقد حريتي وكرامتي وأعيش ذليلا في بلدي، وأنا غير مستعد لذلك، لأن عزتي وكرامتي من عزة ربي وديني وكرامتهما، ولم يفوض لي ربي أن أذل نفسي، وقد أصبحنا في حال (كما قال الرسول الأعظم الأكرم ﷺ: "بطن الأرض خير لنا من ظهرها" وأنا شخصيا كرهت هذه الحياة.. وليست لي رغبة فيها.

قال سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام: "إني لا أرى الموت إلا سعادة، والحياة مع الظالمين إلا برما".

الجواب (٤ - د):

أرى بأن أهداف جمعيات التحالف الرباعي وإستراتيجية عملها بعد التسجيل تحت قانون الجمعيات السياسية، باتت تختلف (حسب التحليل العلمي - بغض النظر عن الخطابات السياسية للأطراف) عن الأهداف والإستراتيجية التي

قامت عليها الأمانة العامة للمؤتمر الدستوري، وقد أوضحت ذلك بالتفصيل في أكثر من مناسبة.. وعليه: فإن للاستقالة منها (حسب فهمي) مبرراتها الواقعية سياسيا ومنطقيا.



الفهرس